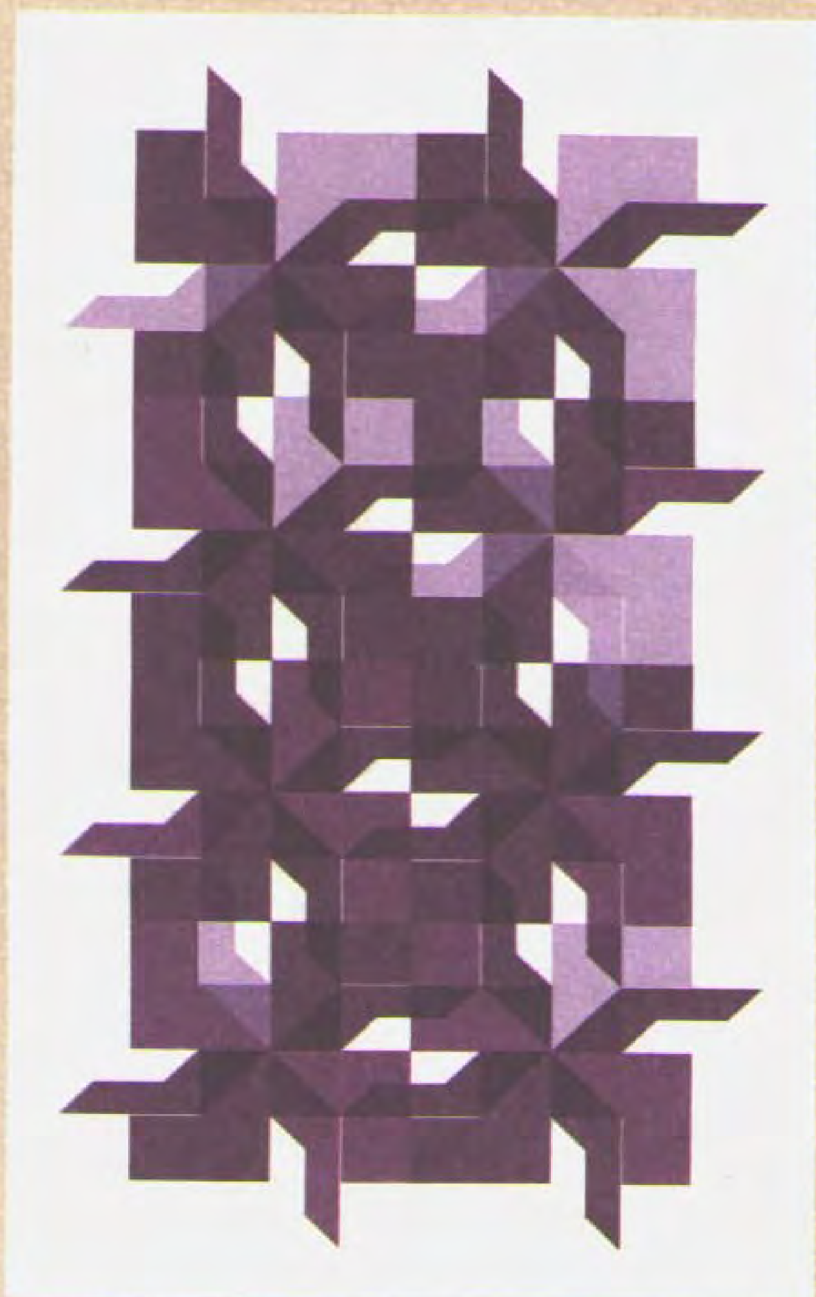
عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



ألمانيا والشرق الأوسط

منذ زيارة القيصر فيلهلم الثاني إلى المشرق في العام 1898 حتى الوقت الحاضر

رولف شتاينغر
ترجمة: د. لورنس الحناوي
مراجعة: د. رضوان السيد

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

VISIT…

LANZAROTE Caliente.com

عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

ألمانيا والشرق الأوسط

منذ زيارة القيصر فيلهلم الثاني إلى المشرق في العام 1898 حتى الوقت الحاضر

رولف شتاينغر
ترجمة: د. لورنس الحناوي
مراجعة: د. رضوان السيد



فبراير 2018
457

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: 28613 - الصفاة

الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

هاتف: 22431704 (965)

www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ

وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 575 - 4

العنوان الأصلي للكتاب

Deutshland und der Nahe Osten

Von kaiser Wilhelms Orientreise 1898 bis zur Gegenwart

By

Rolf Steininger

Lau Verlag. Germany, 2015

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

جمادى الأولى 1439 هـ - فبراير 2018

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

المقدمة

إن الصراع الدائر في الشرق الأوسط هو صراع دائم، والشرق الأوسط هو أكبر منطقة أزمات على الإطلاق. وهذه الحال مستمرة منذ أكثر من مائة عام. هناك، في قلب ذاك الخضم، كانت ألمانيا حاضرة على الدوام تقريبا. لقد بدأ كل ذلك مع القيصر فيلهلم الثاني، ومع وعده الذي أعطاه لدعم فكرة الصهيوني تيودور هرتزل بإنشاء دولة يهودية في فلسطين التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية. لقد وعده باستخدام نفوذه لدى السلطان العثماني من أجل دعم تحقيق هذه الفكرة. وعلى الرغم من أن السلطان العثماني رفض هذه الفكرة، فإن هذا الرفْضَ لم يؤثر في العلاقات الجيدة التي ربطت ألمانيا بالسلطنة العثمانية؛ فقد منحت

«إن كُره العرب لليهود... جعلهم معجبين بهتلر، من دون أن يلتفتوا إلى الفكرة الواضحة والمتمثلة في أن ممارسات ألمانيا الهتلرية شجَعت موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين»

السلطنة العثمانية ألمانيا حق بناء سكة حديد بغداد، بينما أعلن القيصر فيلهلم الثاني نفسه حاميا لثلاثمائة مليون مسلم.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، بدأ القيصر فيلهلم بالحديث عن الجهاد - عن الحرب المقدسة - ضد الإنجليز. وتحول الشرق الأوسط إلى مسرح لهذه الحرب، أدت فيه ألمانيا في تحالفها مع السلطنة العثمانية دورا حاسما.

شهدت الذكرى السنوية المئوية الأولى لاندلاع الحرب العالمية الأولى صدور العديد من الكتب التي حاولت تسليط الضوء من زوايا مختلفة على النشاطات الألمانية في الشرق الأوسط، ومثال ذلك ما كتبه ألكسندر فل، وشتيفان م. كرويتسر، وفيلفريد لوت/ مارك هاينش[1]. لقد عرض هانس يورغ آيف، فيما كتبه، كيف أصبح القيصر فيلهلم حاميا لليهود[2]. لكن بريطانيا قطعت وعدا للصهاينة نهاية العام 1917 بإقامة «وطن قومي»، أي دولة لليهود في فلسطين. ومن خلال هذا الوعد، وأيضا من خلال ترسيم حدود للدول في الشرق الأوسط بشكل تعسفي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وضعت بريطانيا الأصول والأسباب لصراعات العقود المقبلة التي لاتزال قائمة في الشرق الأوسط.

لم تمارس ألمانيا - خلال السنوات القليلة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى - دورا كبيرا في الشرق الأوسط، ولكن هذا تغير مع تسلم هتلر الحكم في العام 1933. إن كره العرب لليهود، وفي مقدمتهم الحسيني مفتي القدس، جعلهم معجبين بهتلر، من دون أن يلتفتوا إلى الفكرة الواضحة والمتمثلة في أن ممارسات ألمانيا الهتلرية شجعت موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومن دون حتى أن يحمّلوا ألمانيا المسؤولية المترتبة على المشكلات المترافقة مع هذه الهجرة. لقد أدى هذا الاضطهاد، وفي وقت مبكر، إلى حدوث مذابح بحق اليهود، وقاد بالتالي إلى انتفاض العرب في وجه البريطانيين واليهود في العام 1936.

في سنوات الحرب العالمية الثانية تحول الشرق الأوسط مجددا إلى محور اهتمام السياسة الخارجية الألمانية. إذ كان الموضوع يدور حول العراق، وحول المفتي الحسيني مجددا، وهو الذي فر في العام 1939 من القدس متوجها إلى بغداد من أجل مواصلة مقاومته للبريطانيين والصهاينة بوصفه مؤيدا معروفا لهتلر. مُني الانقلاب الذي قام به المعسكر المؤيد لألمانيا في العراق في العام 1941 بهزيمة ساحقة

لأسباب عدة، من بينها نقص الدعم الألماني. إذ تركزت جهود هتلر يومئذ على ما يُعرف بعملية بربروسا ضد الاتحاد السوفييتي. وقال رئيس الوزراء البريطاني حينئذ ونستون تشرشل: «إن هتلر يهدينا الفرصة لتحقيق ربح كبير في الشرق الأوسط بجهد ضئيل»[3].

بعد فشل الانقلاب في بغداد، هرب المفتي الحسيني إلى برلين، واستقبل من قبل هتلر بتاريخ 28 نوفمبر 1941. كان الحسيني من أشد الكارهين لليهود، وواحدا من أكثر الشخصيات المثيرة للجدل في القرن العشرين.

حاول عدد من المؤلفين في إصداراتهم الحديثة، مثل كلاوس كينسكي، وجيني ليبيل، وكلاوس ميخائيل مالمان، ومارتين كوبيرس، تسليط ضوء جديد على المهمات التي قام بها الحسيني في ألمانيا خلال الحرب، وفي سنوات ما بعد العام 1945[4].

شقت سياسة ألمانيا الشرق أوسطية - بقدر ما استحقت اسمها - طريقها من جديد بعد تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية[*]. ففي كل النشاطات الممارسة، صار التركيز يتم بشكل أكثر وضوحا مرارا وتكرارا على مسؤولية ألمانيا التاريخية حيال الدولة الجديدة «إسرائيل» ولكن مع إضافة جوانب جديدة أيضا: فخلال الحرب الباردة أُدخل جانب مراعاة مصالح الشركاء الأوروبيين، أو بالأحرى الولايات المتحدة الأمريكية، في منطقة الشرق الأوسط، ومراعاة مصالح الدول العربية، وكذلك مطلب التمثيل الحصري لجمهورية ألمانيا (الغربية). لقد بدأ ذلك في العام 1952 مع توقيع اتفاقية لوكسمبورغ[**]، وهي التي تمكن المستشار الألماني كونراد أديناور من إدخالها حيز التنفيذ على الرغم من المعارضة الشديدة لها داخل صفوف معسكره ومن قبل الدول العربية. وقد سلمت ألمانيا الغربية منذ العام 1957 شحنات أسلحة إلى إسرائيل، الأمر الذي قاد إلى نزاع مع الدول العربية في العامين 1964 و1965، وإلى أكبر أزمة منذ تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية (الغربية)، وهي التي تمثلت في تهديد الدول العربية لبون بالاعتراف بجمهورية ألمانيا الديموقراطية (الشرقية)؛ حيث شكّل هذا الاعتراف بابا يمكن من خلاله ابتزاز ألمانيا الغربية. بيد أن سياسة

(*) وهي ما تسمى أيضا بألمانيا الغربية، وعاصمتها بون، وألمانيا الحالية - بعد أن اتحدت ألمانيا الغربية مع ألمانيا الشرقية في العام 1990 - وتسمى أيضا بجمهورية ألمانيا الاتحادية وعاصمتها برلين. [المحرر].

(**) اتفاقية تلزم ألمانيا بدفع تعويضات لليهود الناجين من الهولوكوست ولإسرائيل، وُقعت في العام 1952. [المترجم].

التقارب(*) للائتلاف الاشتراكي - الليبرالي الحاكم بقيادة ڤيلي براندت(**) أنهت إمكانية الابتزاز من خلال هذا المدخل.

كانت السياسات الغربية في الشرق الأوسط ولاتزال تدور حول النفط. فقد استخدمت الدول العربية لأول مرة في أثناء الحرب الإسرائيلية - العربية (حرب أكتوبر 1973) النفط باعتباره سلاحا سياسيا، الأمر الذي أثار استياء بون. ومع حرب أكتوبر، أضحت الولايات المتحدة الأمريكية تشكل العامل الحاسم في الشرق الأوسط. وفي الحقيقة، إن سياسة الاستيطان التي مارستها إسرائيل كدرتْ صفو العلاقات الألمانية - الإسرائيلية، حتى إن المستشار الألماني هيلموت شميت(***) لم يلبِ دعوة الزيارة التي وجهتها إليه إسرائيل في العام 1978، لأن شميت، وكما أبلغ السفير الإسرائيلي في بون: «سيوجه انتقاداته إلى سياسة الاستيطان بشكل علني»[5]. ومنذ ذلك التاريخ دأبت بون على تعميق التعاون الأوروبي، وكان لها دورٌ حاسمٌ في استصدار إعلان البندقية في يونيو 1980، الذي دُعي من خلاله إلى دعم حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإشراكهم في الحل السلمي. حتى إن هيلموت شميت لعب ببطاقة الشرق الأوسط خلال صراعه بشأن القرار المزدوج لحلف الأطلسي(****)، من باب أن صواريخ سام السوفييتية تشكل خطرا على مصر. وعلى الرغم من أن دور ألمانيا كان مطلوبا في حرب الخليج(*****)، فإنها رفضت المشاركة في حرب العراق(******)، ولكنها بدأت في العام 2014 بتسليح أحد أطراف الأحزاب المتحاربة، ألا وهم الأكراد في العراق.

(*) تشير سياسة التقارب والتوازن - باعتبارها مصطلحا سياسيا - إلى السياسة الخارجية التي اتبعتها ألمانيا ابتداء من العام 1969 حتى العام 1989؛ إذ هدفت إلى التقارب مع دول شرق ووسط أوروبا عبر أشكال مختلفة من العمل المشترك والتعاون متعدد الأطراف، انطلاقا من أن اندماج ألمانيا (الغربية) مع محيطها هو الشرط الأساس لاستعادة الوحدة الألمانية. [المترجم].

(**) ڤيلي براندت (1913 - 1992) Willy Brandt، مستشار ألمانيا الغربية آنذاك. [المحرر].

(***) هيلموت شميت (1918 - 2015) Helmut Schmidt، مستشار ألمانيا الغربية اللاحق لفيلي براندت. [المحرر].

(****) يُعنى «القرار المزدوج» لحلف الناتو بتحديث وتعزيز المنشآت العسكرية للحلف في أوروبا، إذ كان هذا القرار ردا مباشرا على عمل السوفييت طوال العامين الماضيين على قرار بنشر صواريخ «إس. إس 20»، وكان القرار يقول أيضا إنه في حال انهيار المفاوضات والمداولات الجارية مع المعسكر الاشتراكي (حلف وارسو)، خصوصا الاتحاد السوفييتي، فإن حلف الأطلسي سوف يجد نفسه مقودا، مع نهاية العام 1983، إلى نشر صواريخ «كروز» و«بيرشنغ» في العديد من المناطق الأوروبية لمواجهة الصواريخ السوفييتية. [المترجم].

(*****) أي غزو العراق للكويت في العام 1990. [المحرر].

(******) الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على نظام صدام حسين في العام 2003. [المحرر].

تناولت العديد من الدراسات الحديثة المراحل المختلفة التي مرت بها السياسة الألمانية في الشرق الأوسط، ولكي نقدم للقارئ بعض الأمثلة على هذه الدراسات، فإننا نذكر هنا أهمها: كتاب فولفغانغ ك. شفانيتز[6] الذي تناول بالخصوص الحرب العالمية الثانية وموضوع المفتي الحسيني، وكذلك كتاب ماركوس فاينغارت ونيلز هانسين وسفين بيرغ غوتس[7] عن سياسة بون (ألمانيا الغربية). إن الشيء الذي كان يُفتقر إليه لإتمام حلقات هذه السلسلة، كان تقديم ملخص شامل وجامع لهذه الكتب[8]. وهذا هو بالضبط ما يقوم به هذا الكتاب، منطلقا من نتائج الأبحاث التي ضمتها دفات الكتب الحديثة التي صدرت أخيرا. أما مرحلة ما بين الحربين(*) فسيتم استقاء المعلومات عنها من خلال تقارير القناصل الألمان والنمساويين في القدس التي تقدم نظرة موثوقا بها عن الأحداث التي وقعت في فلسطين، والتي شهدها وحللها الديبلوماسيون[9]. إن تقارير الديبلوماسيين النمساويين تتوقف عند شهر مارس في العام 1938، أي عند ضم النمسا إلى الرايخ الثالث. وقد قدم القنصل العام الألماني فالتر دوهلي بتاريخ 21 مارس من العام 1938 تقريره التالي عن الأحداث الجارية في القدس برسالة بعث بها إلى برلين:

> «في يوم السبت بتاريخ 12 مارس، والذي عبرت في صباحه القوات الألمانية الحدود النمساوية، طلب مني القنصل العام النمساوي، نحو الساعة السابعة والنصف مساء، أن أترك له علم الصليب المعقوف، واستجبت بالطبع لهذا الطلب. حيث رُفع العلم النمساوي والعلم الألماني على مبنى القنصلية العامة النمساوية يومي الأحد والإثنين. وابتداء من يوم الثلاثاء بقي العلم الألماني وحده مرفوعا هناك. وعند الساعة الخامسة مساء أُزيلت الأعلام جميعها بسبب إغلاق مكاتب القنصلية. وفي تمام الساعة السادسة مساء نُزعت جميع الرموز السيادية من مبنى القنصلية النمساوية»[10].

إن جميع ملفات وتقارير السياسة الخارجية الألمانية (الغربية) موجودة اليوم لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية (أي ألمانيا الحالية)[11]. كما توجد لديها إضافة إلى

(*) أي الحربين العالميتين. [المحرر].

ذلك سلسلة الوثائق للسيدة يشاياهو جيلينك[12]، وكذلك المجلدات السبعة لكتاب «الحوار الألماني - الإسرائيلي» لرولف فوغل[13]، والموسوعة التي كتبتها، والمكونة من 12 مجلدا تحت عنوان «تقارير من إسرائيل»[14]، وكذلك موسوعة تغطي الأعوام 1972 - 1976[15]، ولقد نشر ويليام بور من أرشيف الأمن الوطني في واشنطن، ابتداء من العام 2003 عددا كبيرا من الوثائق التي تغطي حرب يونيو [16] (*) 1967 وكذلك حرب أكتوبر 1973(**)، حيث تُعتبر هذه الوثائق من أكثر الوثائق اتصالا بالعلاقات الخارجية الأمريكية[17] (ويضاف إلى هذه الوثائق حديث كيسنغر الهاتفي خلال حرب أكتوبر، والذي نشره هنري كيسنغر بنفسه)[18].

أما الصور المقدمة في هذا الكتاب فقد استمددتها من أرشيف هولي ريد، الأرشيف الوطني الثاني في جامعة ماريلاند، ومن شارون ريفاخ، ومن المكتب الصحافي التابع لحكومة الكيان الصهيوني في القدس. وسيُذكر اسم المصور في أسفل كل صورة.

رولف شتاينغر

إنسبروك، فبراير 2015

(*) حرب يونيو 1967: ثالثة حروب الصراع العربي - الإسرائيلي، وقد دارت رحاها خلال ستة أيام من الخامس إلى العاشر من يونيو 1967 بين إسرائيل وكل من مصر وسورية والأردن، وانتهت باحتلال إسرائيل لسيناء وهضبة الجولان والضفة الغربية والقدس الشرقية، فكانت تسمية هذه الحرب لدى الطرف العربي المنهزم هي «النكسة»، بينما سُميت لدى الطرف الإسرائيلي المنتصر بحرب الأيام الستة، لتمكنه من احتلال كل هذه المناطق خلال ستة أيام فقط. [المحرر].

(**) حرب 6 أكتوبر 1973: رابعة حروب الصراع العربي - الإسرائيلي، شنتها مصر بقيادة أنور السادات على إسرائيل، في يوم عيد الغفران لدى اليهود، ولهذا فإنهم أطلقوا على هذه الحرب «حرب الغفران»، تمكن الجيش المصري خلالها من عبور قناة السويس إلى سيناء المحتلة. [المحرر].

I

قبل الحرب العالمية الأولى

القيصر فيلهلم الثاني واليهود والمسلمون

بدأ كل شيء بظاهرة برزت في أوروبا في القرن التاسع عشر، وكذلك برجل رسم نتائجها. الظاهرة كانت العداء للسامية، أما الرجل فكان تيودور هرتزل.

في يوم الخميس الموافق 13 أكتوبر 1898 استقل خمسة صهاينة قطار الشرق السريع من محطة فيينا متوجهين إلى القسطنطينية(*). كان قائد المجموعة رجلا يبلغ من العمر 38 عاما،

(*) ومنها سيتوجه إلى القدس للقاء القيصر الألماني فيلهلم الثاني هناك كما سيأتي.
وقد آثرنا الالتزام بالتسمية التي أوردها المؤلف لهذه المدينة «القسطنطينية»؛ لأنها التسمية المستعملة في الكتابات الغربية المؤرخة لتلك المدينة طوال الفترة السابقة لحكم أتاتورك الذي غير اسمها ليصبح «إسطنبول» في العام 1930. لكنها تسمى في الكتابات العربية والإسلامية المؤرخة لها إبان خضوعها لحكم العثمانيين بـ «إسلام بول»، التسمية التي أطلقها عليها محمد الفاتح بعد أن فتحها في العام 1453م. وخلافا للقسطنطينية و«إسطنبول»، لم تستعمل تسمية «إسلام بول» في الكتابات الغربية. [المحرر].

«فضّل هرتزل على الدوام الحصول على الدعم الألماني دون غيره لتحقيق خططه الواسعة... إذ إنه أراد بناء جمهورية يهودية أرستقراطية في فلسطين تتخذ من إمبراطورية بسمارك مثالا لها»

هو تيودور هرتزل. لقد آتت جهود هرتزل ثمارها بعد سعي استمر ثلاث سنوات من أجل الحصول على فرصة للقاء القيصر الألماني فيلهلم الثاني بتاريخ 11 أكتوبر خلال زيارته المزمعة للشرق. وكان هرتزل، الذي دُمج في مجتمع اليهود في فيينا، يؤمن تماما بأن الجواب الوحيد على ظاهرة معاداة السامية المتنامية في كل مكان، يكمن فقط في إقامة دولة مستقلة لليهود. وصاغ في العام 1896 هذه الأفكار على شكل برنامج في كتاب شامل استغرق 71 صفحة، أسماه «الدولة اليهودية، محاولة لإيجاد حل عصري للمسألة اليهودية». وبعد سنة من ذلك طالب المؤتمر العالمي لليهود، وهو الذي نظّمه هرتزل، بإقامة دولة اليهود في فلسطين التي كانت تابعة آنذاك للسلطنة العثمانية. ومن أجل إنشاء دولة هناك، كان على الصهاينة أن يبحثوا عن الدعم والمساعدة، وكذلك عن مؤيّد لهم لدى السلطان العثماني لدعم الفكرة. ووجد هرتزل هذا المؤيد في ألمانيا، وبالتحديد في شخص القيصر الألماني نفسه[1].

إن عزم هرتزل على مناشدة فيلهلم الثاني كان قديما قِدَم فكرته عن الدولة الصهيونية نفسها، إذ قال في يونيو 1895 قبل أن يشرع في تأليف كتابه «الدولة اليهودية»:

«سأذهب إلى القيصر الألماني، وهو بدوره سوف يتفهمني؛ لأنه معتاد على تقدير الأمور الكبيرة. سأقول للقيصر الألماني: دعونا نهاجر».

فضّل هرتزل على الدوام الحصول على الدعم الألماني دون غيره لتحقيق خططه الواسعة، على رغم إدراكه أن الدعوة إلى تأسيس دولة يهودية بمساعدة ألمانيا من الممكن أن تعني الاضطرار إلى دفع «فوائد طائلة». إذ إنه أراد بناء جمهورية يهودية أرستقراطية في فلسطين تتخذ من إمبراطورية بسمارك(*) مثالا لها.

«إن الوقوف وراء ألمانيا القوية والكبيرة والفاضلة، ذات الإدارة العريقة والمنظمة بشكل صارم، لا يمكن إلا أن يكون ذا تأثير صحّي في الشخصية اليهودية».

هذا ما كتبه هرتزل في الثامن من أكتوبر 1898 في مذكراته اليومية، وأضاف: «بضربة واحدة سنصل وبشكل كامل لتحقيق الشروط الداخلية والخارجية الموائمة».

(*) أوتو فون بسمارك Otto von Bismark (ت 1898): المشرف على توحيد الولايات الألمانية وتأسيس الإمبراطورية الألمانية - وهي الترجمة الحرفية لما يعرف بـ «الرايخ الألماني» - العام 1871، ومن ثم صار مستشارا للإمبراطورية. [المحرر].

كما أن الألمان سيستفيدون من هذا التحالف؛ لأنه «من خلال الصهيونية ستتاح الفرصة مجددا أمام اليهود من أجل أن يحبوا ألمانيا، هذا البلد الذي تتعلق قلوبنا به على رغم كل شيء!».

قبل عام على ذلك، اطّلع القيصر فيلهلم الثاني على تقرير بشأن المؤتمر الصهيوني الأول، وكتب العبارات التالية على هامشه:

«أنا مؤيد جدا لذهاب هؤلاء اليهود (استخدم تعبيرا كان يُطلق قديما استهزاء باليهود) إلى فلسطين، وكلما أسرعوا في الهجرة إلى هناك كان أفضل. لن أضع لهم أي عقبات في الطريق».

بتاريخ 1 ديسمبر 1897، أرسل هرتزل كُتيّب «مؤتمر بازل» إلى القيصر الذي أُعجِب بدوره بفكرة تأسيس دولة يهودية في فلسطين. وكتب إلى خاله، الأمير فريدريش فون بادن الذي كان حلقة الوصل بينه وبين هرتزل، قائلا:

«أنا مقتنع بأن استيطان الأراضي المقدسة من قِبَل شعب إسرائيل النشيط وصاحب رؤوس الأموال سيعود عليها قريبا بالازدهار والرخاء».

وسيعود كذلك بانتعاش اقتصادي مهم على تركيا، وهو ما كان يُنظر إليه بوصفه مصلحة ألمانية؛ حيث كانت برلين تأمل الحصول على امتياز من السلطان لبناء سكة حديد بغداد. ويتابع القيصر في رسالته إلى خاله:



زار القيصر الألماني فيلهلم الثاني المشرق في الفترة الواقعة بين 11 أكتوبر و26 نوفمبر 1898، وتُظهره هذه الصورة مع حاشيته أمام خيمة بالقرب من دمشق. كانت أهم محطات هذه الزيارة: القسطنطينية والقدس ودمشق، وتمثّلت أهم أحداثها في تدشين كنيسة المخلّص في القدس.

«لأنه إذا أصبح الجسم التركي في صحة جيدة، أي أن يحصل بطريقة طبيعية على الأموال - وليس عن طريق الضخّ - فإنه لن يعود مريضا، وسيتمكّن من بناء طرقه وسكك حديده بنفسه من دون حاجة إلى مساعدة الشركات الأجنبية، وبذلك لن يكون من السهل تقسيمه، وهذا هو المطلوب إثباته. وبالإضافة إلى ذلك فإن طاقة وإبداع وكفاءة قبائل الساميين (يقصد اليهود) ستتوجه إلى أهداف أكثر سموا وليس إلى مص دماء المسيحيين، وسيقول بعض المعارضين المحرّضين إن السامي (اليهودي) الذي يدعم الحزب الديموقراطي الاشتراكي سيرحل إلى الشرق، حيث سيجد له هناك عملا مجزيا. وأنا أعرف على الأرجح، أن تسعة أعشار الألمان سوف يشيحون عني باشمئزاز، عندما يعرفون لاحقا أنني أتعاطف مع الصهاينة، أو - ربما كما سأفعل - أضعهم تحت حمايتي، عندما يطلبون هم ذلك».

ولكن القيصر فيلهلم الثاني أعدّ جوابه:

«أن يكون اليهود قتلوا يسوع المسيح، فهذا أمر يعرفه الرب الحبيب أكثر منا، وقد عاقبهم على ذلك. غير أن المعادين للسامية ليسوا مفوّضين، لا هم ولا غيرهم ولا حتى أنا، بأن نجبرهم على تبنّي طريقتنا في تمجيد الله الأعظم».

كما يُذكّر فيلهلم بأن على الإنسان أن يحب عدوه، إضافة إلى ذلك فإنه:

«يتعيّن، من وجهة النظر الغربية والسياسة الواقعية، عدم إغفال القوة الهائلة التي يمثّلها رأس المال اليهودي العالمي، وعلى رغم كل خطورتها، فإنه سيكون مكسبا عظيما لألمانيا، عندما ينظر إليها العالم اليهودي نظرة شكر وعرفان! في كل مكان يرفع عُدار(*) معاداة السامية البشع الجلِف رأسَه الفظيعَ، ينظر إليه اليهود نظرات مملوءة بالخوف - مستعدين لمغادرة البلاد المهدَّدين فيها بالخطر - باحثين عن مُنقذ! والآن، فالذين سيعودون إلى الأراضي المقدسة يجب أن يتمتعوا بالحماية والأمان، حيث سأتدخل لدى السلطان من أجلهم».

(*) العدار في الأساطير اليونانية هو حيوان كالحية له تسعة رؤوس، كلما قُطع منها رأس نبت رأس آخر. [المترجم].

وهذا التدخل سيكون بمناسبة زيارته المزمعة إلى الأراضي المقدسة 1898، حيث سيستقبل هناك هرتزل في حال سنحت الفرصة. في هذه الأثناء كان قادة الصهيونية موجودين على متن قطار الشرق السريع متوجهين إلى القسطنطينية. وفي طريقهم اتفقوا على المطالبة بالمنطقة الواقعة بين غزة والفرات، على أن يتمتع هذا الإقليم باستقلال ذاتي في نطاق السلطنة العثمانية.

وبتاريخ 18 أكتوبر استقبلهم القيصر الألماني بالسؤال عمّا يتعيّن عليه مطالبة السلطان به(*)، فأجابه هرتزل: «شركة لشراء الأراضي تحت الحماية الألمانية».

ولكن السلطان لم يكن يفكّر إطلاقا في التنازل عن أرض أو بيعها لليهود. فوفق ابنته فإن السلطان قال:



باب الخليل (ويسمى كذلك باب يافا) مع الأعلام التركية في البلدة القديمة من القدس (في العام 1903). ويظهر في الصورة الناس وهم يلوحون بالأعلام كإشارة على إجلال السلطان.

(*) السلطان عبدالحميد الثاني (1842 - 1918) آنذاك. [المحرر].

«أنا لا أستطيع أن أبيع موطئ قدم من الأرض لأنها ليست ملكي، بل ملك شعبي. على اليهود أن يوفّروا ملايينهم هذه. فعندما يجري اقتسام بلدي، من الممكن ربما أن يتمكنوا من الحصول على فلسطين مجانا. إن جثثنا فقط هي التي ستتفتت. ولكني لن أوافق على تشريح أجسادنا ونحن أحياء».

كان هذا يعني بطاقة حمراء بالنسبة إلى القيصر فيلهلم، فلن يكون هناك وجود لراعٍ ألماني لدولة يهودية في فلسطين. ومن الواضح أن هذا لم يكن ممارسة لسياسة واقعية بالنظر إلى العلاقة مع السلطنة العثمانية.

بتاريخ 24 أكتوبر 1898 وصل القيصر ومرافقوه على مقربة من حيفا. وكتب المؤرخ البريطاني جون روهل يصف هذه الرحلة:

«عندما توجّه فيلهلم الثاني إلى الأراضي المقدسة عصر ذلك اليوم، كما أعلن تقرير الزيارة الرسمي، فإن هذه كانت المرة الأولى، منذ زيارة القيصر فريدريش الثاني فون هوينشتاوفن في العام 1228، التي يدخل فيها إمبراطور ألماني الأراضي المقدسة. وعندما شدّ الوفد الرحال على الطريق المملوء بالغبار تجاه يافا، وصل كثير من رجال الدين وأكثر من 500 شخص آخرين أتوا على متن أربع سفن. واحتاج الموكب إلى ما لا يقل عن 230 خيمة و120 عربة و1300 حصان وحمار و100 حوذي و600 عامل و12 طباخا إضافة إلى 60 نادلا. وقدمت كتيبة من الجيش التركي الحماية للقافلة التي كانت تواكبها السفن الحربية الألمانية من البحر، والتي كانت تطلق طلقاتها التشريفية كلما لاح لها العلم القيصري في الأفق. وعندما مرّ القيصر بمستوطنة «ميكلي إسرائيل»، توقّف على جانب الطريق للاجتماع بشكل قصير مع هرتزل، قبل أن يستأنف رحلته إلى الهدف الأخير والأساس من الزيارة، والذي تمثّل في تدشين كنيسة المخلّص في القدس بتاريخ 31 أكتوبر. وبتاريخ 2 نوفمبر استقبل القيصر هرتزل في معسكر المخيّم في القدس، حيث قال القيصر له وللوفد الصهيوني المرافق بكلام غير مُلزِم: «إن البلد يحتاج إلى ماء وظلال. إن المستوطنات التي رأيتها، من الممكن أن تشكل نموذجا للألمان وكذلك لأهلكم على حد سواء، لما يمكن فعله في هذا البلد. إن هذا البلد يوفّر مكانا للجميع. إن حركتكم تحمل فكرة سليمة».



حائط المبكى في العام 1910.

وعندما أشار هرتزل إلى أن الحصول على الماء يتطلّب بناء سد على نهر الأردن، الأمر الذي يكلّف أموالا كثيرة، أجاب القيصر بنغمة صوته المعروفة:

«لا بأس، فلديكم أموال كافية، وأكثر منا جميعا».

ودوّن هرتزل بخيبة أمل كبيرة بعد هذا اللقاء: «لم يقل كلا، ولم يقل نعم»، ولكن هرتزل واسى نفسه بفكرة أن جهوده لن تذهب سدى:

«سيحتفظ التاريخ اليهودي دائما وإلى الأبد بهذا الاستقبال القصير، وليس من المستبعد أن تترتب عليه نتائج تاريخية».

وتحدثت الصحافة الرسمية بدورها عن «الاهتمام الحقيقي» للإمبراطور بكل «التطلعات الهادفة إلى رفع مستوى اقتصاد فلسطين لما فيه خير السلطنة

العثمانية، مع الاحترام الكامل لسيادة السلطان». وكتب عضو الوفد المرافق ماكس بودينهايمر يقول:

«وقع كلام القيصر علينا بادئ الأمر كالماء البارد. ولكننا وجدنا بعد أن أمعنّا التفكير، أن القيصر لم يعد يستطيع - ومراعاة للوضع الذي لم يكن يفتقر إلى الخطورة - قول المزيد. فالقيصر لم يقل في الواقع أي كلمة عن موضوع الحماية، ولكن سُمِح لنا بالإعراب عن نوايانا بشكل صريح ومباشر من جانب هرتزل. وكان أن وُعِد بمناقشة هذه المسألة مناقشة مطوّلة. وهذا ما كان يمكن فهمه من كلام القيصر في هذا المكان»(2).

ثم توجّه القيصر من القدس إلى دمشق، حيث أذهل العالم عندما قال في الثامن من نوفمبر:

«وليكن السلطان، والـ 300 مليون مسلم الذين يُجِلّون فيه خلافته،
على يقين بأن القيصر الألماني سيكون صديقا لهم على مرّ الأزمان».

لم يُخفِ أهم محارِب صليبي خيبة أمله مما عايشه في فلسطين، حيث كتب إلى أمه واصفا فلسطين «بكومة حجارة قاحلة ومقفرة»، ويضيف:

«إن نقص الظل والمياه مـروّع، فالقدس ملوّثة بشكل كبير من الضواحي الكثيرة والحديثة جدا، ففيها مستعمرات يهودية كاملة، يقيم فيها ستون ألفا منهم، مقرفون وبائسون ومتذللون ومثيرون للاشمئزاز، ليس لديهم ما يفعلونه سوى أن يجعلوا أنفسهم مكروهين من قِبَل المسيحيين والمسلمين على السواء، من خلال محاولاتهم أخذ كل قرش لدى هؤلاء الجيران الذين يحصلون عليه بشق الأنفس. فكلهم شايلوك(*) من دون استثناء».

وحلّل القائم بأعمال القنصلية الألمانية في القسطنطينية روبرت بوسي الرحلة. وكان بعض المرافقين في الوفد يعتقدون أن الإمبراطورية الألمانية سيكون لها في فلسطين «موطئ قدم ثابت». ووفق روبرت بوسي، فإن الرحلة بيّنت:

«كيف تمكّن إمبراطورنا بحذر من تجنّب كل الأمور التي كان من الممكن أن تشكّل أملا سياسيا مبالغا فيه، أو تسهم في خلق عدم ثقة عند

(*) شايلوك هو التاجر اليهودي في إحدى أشهر روايات شكسبير التي تحمل عنوان تاجر البندقية. [المترجم].

> بعض الشعوب. إن سياسة الإمبراطورية الألمانية الخارجية تتحرك اليوم - والحمد كله لله - على الطريق الذي رسمه الأمير بسمارك؛ فهي تشكّل في المسألة الشرقية سياسة سلام بكل معنى الكلمة»[3].

وعلى الرغم من أن فيلهلم لم يكن يحب اليهود ولا الفلسطينيين، فإن التعامل التجاري مع السلطنة العثمانية سار في طريق جيد: حيث حصلت الإمبراطورية الألمانية على امتياز بناء سكة حديد بغداد. كما شهدت العلاقات الاقتصادية تقاربا كبيرا، تلاه تعاون في المجال العسكري. وتولّى الضباط الألمان مهمة تدريب وقيادة الجيش العثماني[4].

2

خلال الحرب العالمية الأولى

الجهاد من أجل القيصر فيلهلم الثاني

في ذروة أزمة يوليو 1914(*) أصدر القيصر فيلهلم الثاني تعليماته تحسّبا لدخول بريطانيا العظمى في النزاع:

«بأن يضرم قناصلنا في تركيا والهند، وعملاؤنا وما إلى ذلك، جذوة المقاومة الضروس في العالم الإسلامي كله ضد شعب البقّالين(**)، البغيض والكذوب وعديم الضمير، فإذا كان علينا أن نخسر دماءنا، فعلى بريطانيا أن تخسر الهند على الأقل»[1].

«من خلال الضغط الذي مارسته برلين، قام الصدر الأعظم، في 12 أغسطس [1918]، بتقديم «وعد بلفور تركي» تضمن - من حيث المبدأ - ما احتواه وعد بلفور»

(*) هي الأزمة الدبلوماسية التي نشبت بين الدول الكبرى في أوروبا إثر اغتيال ولي عهد النمسا فرانز فرديناند في 28 يونيو 1914، وكانت هذه الحادثة هي الفتيل الذي أشعل الحرب العالمية الأولى. [المحرر].

(**) يعود أصل هذه التسمية إلى الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث الذي تكلّم في كتابه «ثروة الأمم» عما أسماه بأمة البقالين Nation of Shopkeepers، والمقصودون هنا هم البريطانيون؛ لأنهم كانوا أصحاب مشروعات صغيرة. [المترجم].

بتاريخ 2 أغسطس وقّعت ألمانيا والسلطنة العثمانية اتفاقا سريا، تعهّدت ألمانيا بموجبه بتقديم الدعم العسكري للسلطنة العثمانية، مقابل إشراكها الضباط الألمان الموجودين هناك، منذ العام 1913، في قيادة الجيش التركي، وبذلك حصلت ألمانيا على نفوذ مهم في تسيير العمليات العسكرية للقوات التركية التي كانت تسعى إلى استعادة الأراضي التي فقدتها.

عندما أعلنت بريطانيا العظمى الحرب على ألمانيا، بتاريخ 4 أغسطس، أصدر رئيس أركان الجيش الألماني الجنرال هيلموت فون مولتكه أمرا عسكريا، تضمّن كل ما كان يدور في ذهن القيصر:

> «إن الأهمية القصوى تتمثل في إثارة التمرد والعصيان في الهند ومصر، وكذلك في القوقاز؛ فالاتفاق مع تركيا سيمكّن وزارة الخارجية الألمانية من تطبيق هذه الفكرة على أرض الواقع واستثارة التعصب الإسلامي»[2].

كان من المخطط - بالاشتراك مع تركيا، ومن خلال إعلان الجهاد لخوض الحرب المقدسة - إيقاظ جذوة المقاومة في كل بقاع العالم الإسلامي الخاضع لبريطانيا وفرنسا وروسيا من المغرب وحتى الهند، كما تقرر أن تقوم تركيا، ومن دون تأخير، بمهاجمة روسيا.

ووفق الخطة المرسومة، فإنه كان من المقرر - في مطلع سبتمبر - إغراق سفينة في قناة السويس لتعطيل حركة المرور فيها، بموازاة تنظيم العديد من العمليات التخريبية من أجل تشكيل مزاج مناهض، ينتهي بخلق مقاومة ضد بريطانيا في مصر، ولكن المحاولة فشلت؛ حيث أبرق رئيس أركان البحرية إلى وزارة الخارجية بتاريخ 10 سبتمبر قائلا:

> «إن التوقيف العنيف للسفن الألمانية، والمراقبة المُحكمة من قبل السفن الأخرى، جعلا محاولات العرقلة تبوء بالفشل. كما أن المحاولات المتعددة الأخرى لم تنجح».

على كل حال أعلن السلطان – وهو الذي يحتل في الوقت نفسه أعلى مكانة دينية عند المسلمين - في 12 نوفمبر قيام الحرب المقدسة ضد الحلفاء، ولكن هذا النداء لم يلقَ الصدى المتوقع عند المسلمين. بل على العكس من ذلك، تمكّن الحلفاء من كسب قسم كبير من المسلمين إلى جانبهم. أما بالنسبة إلى ألمانيا وحليفتها

الإمبراطورية النمساوية - المجرية، فكان الطريق البرّي المباشر إلى تركيا ذا أولوية قصوى من أجل ضمان وصول إمدادات السلاح وقوافل التموين إلى الجيش التركي (وقد لقي هذا - وبشكل كامل - فشلا ذريعا في المحاولة الأولى في ديسمبر خلال الحرب ضد صربيا). وطالب المستشار الألماني تيوبالد فون بيتمان هولفيغ، بعد الفشل الأول في قناة السويس، بشنّ عملية عسكرية ضد الإنجليز في مصر. وكان من المقرر أن تنفذ وحدة للتدخل السريع، قوامها 16 ألف جندي تركي، هذه المهمة في فبراير 1915. حيث كانت الخطة تقضي بأن تعبر القوات الصحراء وتهجم بشكل مفاجئ لعبور قناة السويس، وقطع حركة المرور فيها. ولكن تشكيل وحدة التدخل السريع هذه كان أكثر من مشكوك فيه؛ إذ كان أفراد هذه الوحدة «سكانا محليين متطوعين وغير نظاميين ومتمردين وكثيري المطالب ولم يقدموا أي شيء». كما جاء في أحد التقارير الألمانية. فضلا عن أن «الضباط الأتراك كانوا يقضون اليوم كله في النوم، وكانت طاقاتهم تكفي فقط لتقديم مقاومة سلبية»[3] للألمان. ومن جهتهم تمكّن البريطانيون، مع فرقة من الهنود، من عبور القناة إلى الضفة الشرقية، ونجحوا في مهاجمة جناح القوات التركية التي تمكّنت في بادئ الأمر من ردّ الهجوم، ولكنها فقدت قائدها الألماني. وفي مساء الثالث من فبراير، أُنهيت هذه العملية، وأُعيدت الكرّة بعد فترة طويلة في أغسطس 1917، لكنها باءت أيضا بالفشل. وبذلك أُنهِكت قوة الأتراك الدفاعية على جبهة سيناء. وعلى النقيض من ذلك شهدت الجبهات الأخرى عمليات قتال رهيبة، وكان الطرفان يتبادلان فيها النجاح والفشل.

لقد وضع رجل يدعى ماكس فون أوبنهايم مخططا للجهود التثويرية الألمانية، حيث قدّم في نهاية أكتوبر من العام 1914 بحثا شاملا من 136 صفحة، تحت عنوان «مذكّرة لتثوير المناطق الإسلامية الخاضعة لسيطرة أعدائنا»، وجاء في المقدمة:

> «في الصراع المفروض علينا ضد بريطانيا، فإن الإسلام سيكون أحد أهم أسلحتنا. إن طبيعة قيادة أعدائنا للحرب تعطينا حق عدم ترك هذا السلاح من دون استخدام، هذا السلاح الذي يخدم هدفنا النهائي من هذا الصراع، ألا وهو الحفاظ على وجودنا».

ويتطلب ذلك تشكيل عصابات من أجل «إنشاب القتال على كل أراضي الإنجليز» ومناطق سيطرتهم. وجاء في الجملة الأخيرة في المذكّرة:

«إن تدخّل الإسلام في الحرب الحالية ضربة رهيبة لبريطانيا بشكل خاص. لنفعل كل ما في وسعنا، ولنعمل متحدين وبكل الوسائل لجعل هذه الضربة مميتة».

من كان ماكس فون أوبنهايم هذا (1860 - 1946)؟ هو أحد أفراد سلالة العائلة المصرفية ذات النفوذ الكبير في مدينة كولونيا. وببلوغه سن السادسة عشرة تلقّى هدية أسهمت في رسم درب حياته المستقبلية، وكانت هذه الهدية هي كتاب «ألف ليلة وليلة». لقد سكن فيه الشرق ولم يبرحه قط؛ حيث انتقل في العام 1892 للعيش في القاهرة، واستأجر في القسم العربي منها بيتا، وتعلّم العربية، وكان على تواصل قريب مع السكان المحليين، على عكس أمثاله من الأوروبيين المقيمين في القاهرة، وقام برحلات استكشافية إلى الفرات وإلى سورية ومقدونيا منطلقا من القاهرة، غير أن محاولته الأولى في العمل لمصلحة وزارة الخارجية باءت بالفشل بسبب اسمه الذي بدا «ساميًّا جدا». ولكن محاولته الثانية نجحت، حيث عُيِّن في العام 1896 للعمل لدى القنصلية العامة في القاهرة، ولكنه قدم استقالته في العام 1910، بعدما كتب أكثر من 500 تقرير إلى وزارة الخارجية الألمانية، وثبّت موقعه بوصفه خبيرا متمرسا في شؤون المنطقة.

وخلال السنتين التاليتين لاستقالته قاد فريق الحفريات في منطقة معابد تل حلف الآرامية في سورية التي يعود تاريخها إلى ما قبل 3 آلاف عام، والتي اكتشفها في العام 1899، فاكتسب بذلك سمعة عالمية، وأصبح يلقّب بـ «عالم الآثار الهاوي». وعند اندلاع الحرب وضع نفسه مجددا في خدمة وزارة الخارجية في برلين.

إن الحكم الذي يتفق عليه علم التاريخ الأنجلوساكسوني حول هذا الرجل، وحول السياسة الألمانية تجاه الشرق الأوسط، واضح: أوبنهايم «هو جاسوس القيصر»، والنسخة الرجالية من ماتا هاري(*) الشرق(**)، أما الإستراتيجية الألمانية تجاه الشرق الأوسط فهي «المحاولة الغادرة لإفناء الإمبراطورية البريطانية، وإقامة مملكة عالمية ألمانية مكانها»[4]. وهذه النظرة يتقاسمها أيضا معهم بعض المؤرخين

(*) جاسوسة ألمانية - هولندية، ذاع صيتها بوصفها راقصة، ولكونها مومسا لدى ذوي النفوذ. أعدمها الفرنسيون رميا بالرصاص بتهمة التجسس عليهم خلال الحرب العالمية الأولى. واسمها الحقيقي هو مارجاريتا جِرترودا زيلي. [المترجم].

(**) نسبت ماتا هاري إلى الشرق لاشتهارها بفن الرقص الهندي الذي تعلمته في أثناء إقامتها في جزر الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا حاليا). [المحرر].

الألمان، بناء على تصنيف المؤرخ الألماني فرتس فيشر لمذكّرة أوبنهايم التي رأى فيها فيشر دليلا إضافيا على «النزوع إلى السلطة العالمية»، وهذا هو عنوان كتابه الذي يُعد أكثر كتاب مثير للجدل في القرن العشرين عن مسؤولية ألمانيا عن الحرب العالمية الأولى.

تأثر الخبير بشؤون الشرق الأوسط فولفغانغ ك. شفانيتز، في كتابه الصادر في العام 2013، بهذا التفسير؛ حيث أطلق حكمه الصريح بشأن أوبنهايم الذي يمثّل بالنسبة إليه «الأب الألماني للحرب المقدسة»، والذي «برّر الإبادة الجماعية للأرمن»؛ حيث يرى شفانيتز بأن ما كتبه أوبنهايم هو «خطة شيطانية للجهاد ذات أبعاد مميتة» تنعكس تبعاتها اليوم، وفق رأيه، على التعصب الإسلامي. ويضيف شفانيتز بأن «أبو الجهاد الألماني هذا، دعا إلى استخدام الإرهاب والمقاطعة والغوغائية والقتل السياسي»[5].

لدى بعض المؤرخين رأي مختلف عن أوبنهايم، مثل شتيفان كرويتسر، في كتابه الصادر في العام 2012. فبالنسبة إليه، لا يُعتبر أوبنهايم «داعية للديماغوجيا (التضليل)، ولا جاسوسا تحريضيا في خدمة القيصر»، بل هو، على النقيض من ذلك تماما، «شخص مهتم بالسياسة، ومحبّ شغوف بالشرق». وما كتبه يوضّح «الجانب الليبرالي منه، وانفتاحه على بقية الثقافات، ورغبته في أن يساعدها على نيل استقلالها». ولم يكن الدافع الذي كان يحركه هو «الكره لبريطانيا أو لأي تحالفات أخرى»، بل إنه أدرك وقتئذ الفرصة المتاحة أمام ألمانيا لتمارس دور المحرر للشعوب الإسلامية المضطهدة[6].

بإمكان كل شخص أن يطلق حكمه الشخصي على هذا الرجل، ولكن الحقيقة أن أوبنهايم أدى دورا مهما خلال مسيرة الحرب؛ حيث أسس وكالة لأنباء الشرق، ومكتبا للترجمة والدعاية مع مساعدين من السكان المحليين، إضافة إلى 15 مساعدا كانوا يؤدون عملهم من برلين، ويتقاضون أجورهم من وزارة الخارجية الألمانية. وأصدرت وكالة الأنباء هذه العديد من الكتيّبات والكرّاسات، وكذلك نشرات أسبوعية بلغات مختلفة، وكانت هذه الوكالة بمنزلة مركز دعائي لوزارة الخارجية في الحرب المقدسة.

إضافة إلى ماكس فون أوبنهايم، كان هناك كلٌ من البارون كولمار فون دير كولتز ورودولف نادولني وفيلهلم فازمس، وكذلك فريتس كلاين، الذين كانوا من الفاعلين الرئيسيين في الخطة الموضوعة لتثوير الشرق من المغرب إلى الهند[7].

عاش البارون البروسي كولمار فون دير كولتز (1843 - 1916) «متنقّلا بين الشرق والغرب»؛ حيث تولّى بين العامين 1883 و1895 قيادة الأركان العامة للجيش العثماني، ورُقّي في العام 1911 إلى رتبة مشير، وتسلّم قيادة الجيش العثماني السادس في العام 1915، وأصبح بذلك مسؤولا عن قيادة البحرية العثمانية في بلاد الرافدين وفارس. كان فون دير كولتز متطرفا في عدائه لبريطانيا التي تمكّنت في نهاية نوفمبر من احتلال البصرة، أهم ميناء على الخليج، من أجل استخدامه منطلقا للعمليات العسكرية، غير أنه صدّها في سبتمبر من العام 1915 عند كوت العمارة(*). بالنسبة إلى البارون البروسي، فإنه كان يتعامل وفق خطط حرب عالمية؛ حيث بدأ يفكّر في التقدّم تجاه الهند، مما جعله عرضة للاتهام بمحاولة إحباط الأهداف الحقيقية لقيادة الحرب الألمانية من خلال تشتيت القوى. إن الآراء بشأن فون دير كولتز تتفاوت فيما بينها: حيث مارس نفوذا قويا على الضباط الأتراك ترك آثاره على المدى الطويل؛ فمن ناحية لم تتمكن بريطانيا إلا في السنة الأخيرة للحرب من تحقيق النجاح الحاسم، ومن ناحية أخرى فإنه شجّع وحمّس القيادة العثمانية، من خلال تشكيل وحدة خيّالة كردية أسهمت بشكل غير مباشر في مذبحة الأرمن(**).

على نحو آخر، نجح رودولف نادولني (1873 - 1953)، وبشكل أكبر في بلاد فارس؛ فبعد دخول القوات الروسية إيران، في نهاية العام 1914، وسيطرتها على طهران، تنادت القوى القومية الإيرانية بعد عام على ذلك، وشكّلت حكومة مضادة في كرمانشاه. وتولّى نادولني منصب المبعوث الألماني إليها في بداية العام 1916، وكان يريد «بناء نموذج مصغّر فيها عن بلاد فارس»؛ لكي تكون منطلقا لحملات إلى أفغانستان والهند.

ولكن المشكلات طفت على السطح منذ البداية مع الحلفاء الأتراك، وكذلك مع السفير الألماني في القسطنطينية، ريشارد فون كولمان، الذي أصبح وكيلا للوزارة فيما بعد، حيث وصف هذه الحملات في مذكراته التي كتبها في العام 1948 بـ «التهديد الكبير»؛ فالعقل الألماني «بقي محتفظا بكثير من ألف ليلة وليلة في رؤيته للشرق».

(*) مدينة تقع شرق بغداد. [المحرر].

(**) راجع حاشية لاحقة حول خلافية هذه المسألة في ص 32. [المحرر].

ومع الهجوم الناجح، الذي شنته القوات البريطانية في العام 1917، منيت مهمة نادولني بنهاية مفاجئة؛ إذ حُلّت المبعوثية الألمانية في كرمانشاه بشكل رسمي في 25 أبريل من العام 1917.

أما فيلهلم فازمس (1880 - 1931) الذي أطلق عليه الإنجليز اسم «لورنس الألماني» تشبيها له بالإنجليزي «لورنس العرب»، فقاد في نهاية العام 1914 حملة إلى أفغانستان لإقناع أميرها بالبدء في المقاومة ضد بريطانيا، عن طريق هجوم يشنّه على البنجاب. ولم يحظَ فيلهلم فازمس بكثير من الذكر لاحقا، على الرغم من أنه كان قائد الحملة الناجحة الوحيدة ضد الاحتلال البريطاني لإيران في العام 1918.

وهذا القدر نفسه من النجاح كان من نصيب النقيب فريتس كلاين الذي نجح، بمساعدة عشائر عربية، في تحقيق الاستقرار على جبهة بلاد ما بين النهرين التركية، حيث فجّر رجاله خطوط النفط البريطانية غرب فارس، وجرى من خلال ذلك إعاقة الاختراق الروسي في العام 1915 لبلاد ما بين النهرين، والالتقاء المقرر بالقوات البريطانية.

وعلى الرغم من كل المحاولات، فإنه لم يتبقَ في النهاية الكثير هناك من وصف «الحرب المقدسة» ضد أعداء ألمانيا في الشرق الأوسط، والتي جرى الاستشهاد بها كثيرا. وهنا لا بد من قول كلمة عن الحليف النمساوي - المجري الذي لم يذكره التاريخ كثيرا. كان المشير جوزيف بوميانكوفسكي وحده يمثّل التجسيد العسكري للحضور النمساوي - المجري في السلطنة العثمانية، ولم يكن هناك أي تعاون يستحق الذكر مع ألمانيا. وكان السبب الحقيقي وراء الحضور النمساوي - المجري يتمثّل في الدعاية الموالية للنمسا والمحاربة لألمانيا؛ حيث لم تكن تمثّل القيصرية النمساوية - المجرية هناك بأي حال من الأحوال «القوة العظمى للمقاهي»(*)، بل على العكس من ذلك، كانت تمارس دورها الكبير في المشرق بشكل مستقّل وواع، كما أنها كانت تعمل بشكل مخطط ضد حليفها الألماني؛ إذ كانت تستغل - بذكاء - الخلافات التي تقع بين الألمان والأتراك، وكانت ناشطة جدا في أمور السياسة الثقافية[8].

(*) تلميحا بإشارة ساخرة إلى شهرة النمسا بثقافة المقاهي. [المترجم].

الأرمن والإبادة الجماعية(*) (9)

كانت توقعات القيادة الألمانية من حليفها التركي الجديد كبيرة؛ حيث كان من المقرر أن يهاجم الجيش التركي الروس في القوقاز، ويفتح إقليم باكو(**)، ويؤمن فتح الطريق في اتجاه بلاد فارس والهند. وفي نوفمبر من العام 1914 دخلت القوات الروسية القوقاز، ولكن القوات العثمانية المؤلفة من 100 ألف جندي و244 مدفعا نجحت في إيقافها، ونفّذت هجوما مضادا بتاريخ 19 ديسمبر. كان النجاح يبدو قريبا في بادئ الأمر، حيث استطاعت هذه القوات السيطرة على الإقليم الأرمني الواقع تحت السيطرة الروسية منذ العام 1877، حتى أن الأرمن القادرين على حمل السلاح في هذه المناطق ساندوا الجنود العثمانيين، وبدأت الكارثة لاحقا خلال الهجوم المضاد الذي شنّته القوات الروسية، والهزيمة الساحقة في ساريكميش (في أوزباكستان)؛ إذ لم يكن الجيش التركي مدرّبا على حرب الجبال، أو مؤهلا للقتال في الشتاء؛ فكان أن لقي 90 ألفا من الأتراك حتفهم بسبب البرد والجوع، كما فرّ الآلاف منهم. وبدأت بعد ذلك حرب الخنادق جنوب الجبهة الروسية - التركية.

إن دعم الأرمن، هذه المرة، القوات الروسية يعود إلى وعد الروس لهم بمنحهم الحق في تأسيس دولة لهم مقابل دعم كتائب المتطوعين الأرمن لهم في الحرب. وقاد هذا الأمر - في النهاية - إلى اتخاذ القيادة العثمانية قرارا يقضي بإبعاد الأرمن – في بادئ الأمر - ثم القضاء عليهم، حيث صدر قانون لهذا الغرض بتاريخ 27 مايو 1915. وفي مذكرة أرسلها القنصل الأمريكي ليليه دافيز من مدينة هاربوت التركية بتاريخ 30 يونيو إلى واشنطن، جاء فيها:

> «لقد جرى إيجاد طرق أخرى للقضاء على العرق الأرمني. هذه الطرق ليست أقل من النفي تهجيرا لكامل الشعب الأرمني. إن أبعاد هذا القرار

(*) لاتزال مسألة الإبادة الجماعية للأرمن محل خلاف دولي من حيث الاعتراف بها وإنكارها، إذ يرى المنكرون أن وصف «الإبادة الجماعية»، الذي يعني القتل الجماعي المنظم الذي ترتكبه حكومة معينة ضد طائفة دينية أو عرقية أو قومية أو سياسية، لا ينطبق على ما حدث للأرمن؛ فقد كانت وفاة أعداد كبيرة منهم بسبب ظروف الحرب والتهجير، على حد زعم المنكرين، وقد اختار المؤلف أن يكون في صف المعترفين بالإبادة الجماعية للأرمن كما سيتضح. [المحرر].

(**) عاصمة أذربيجان الحالية. [المترجم].

تبقى أمرا لا يمكن تصوّر عواقبه، خاصة عندما يكون المرء جاهلا بالتوازنات القائمة في هذه المنطقة المعزولة. حتى أن كلمة مذبحة، بكل ما تحمله هذه الكلمة من وحشية، تبقى إنسانية في ظل هذا الوضع».

وفي الشهر نفسه كتب السفير الألماني في القسطنطينية هانس فون فانغينهايم إلى المستشار الألماني بيتمان هولفيغ قائلا:

«إن تهجير الأرمن الذي لم يحصل لاعتبارات عسكرية فقط أضحى أمرا مكشوفا؛ فقد قال وزير الداخلية طلعت بك بشكل مقتضب، ومن دون تحفّظ في هذا الاتجاه، إنه يريد استخدام الحرب العالمية من أجل أن يصفّي حساباته، وبشكل كامل، مع الأعداء الداخليين - المواطنين المسيحيين - الأمر الذي يجب أن يكون أيضا في مصلحة ألمانيا، كما يقول؛ لأن تركيا ستزداد قوة من خلال ذلك».

وذكر القنصل العام الألماني في القسطنطينية يوهان هاينرش موردمان في تقريره:

«إن هذا الأمر لا يمكن تبريره باعتبارات عسكرية؛ لأن الأمر لا يتعلق هنا إلا بتصفية الشعب الأرمني».

إن التدخلات والانتقادات التي أطلقها السفير الألماني في البعثة الاستثنائية إلى القسطنطينية باول غراف فون ميتيرنيخ، في ديسمبر من العام 1915، وكذلك الاقتراح الذي تقدّم به من أجل الكشف عن عمليات الترحيل وأعمال الشغب، لم تلقَ موافقة المستشار الألماني بيمان هولفيغ، إذ قال:

«إن الاقتراح الداعي إلى المواجهة العلنية مع رفيق شريك في أثناء حرب دائرة، هو إجراء لم يعرفه التاريخ قط. إن هدفنا الوحيد يتمثّل في المحافظة على تركيا إلى جانبنا طوال فترة الحرب، ولا يهمّ هنا إذا كان ذلك سيؤدي إلى هلاك الأرمن أم لا؛ ففي خضم الحرب الدائرة والطويلة لانزال نحتاج إلى الأتراك كثيرا».

لاتزال الإحصائيات تتضارب بشأن عدد الضحايا الأرمن في هذه المجازر؛ حيث تذكر أغلب الإحصائيات أن العدد يتراوح بين 800 ألف و1.5 مليون ضحية. وعلى الرغم من أننا نعرف اليوم الكثير عن المجازر بحق الأرمن، فإن السياسة التركية الرسمية لاتزال تنكر وقوعها.

الإمبراطورية العثمانية والنهاية

بقيت أمنية القيصر فيلهلم الثاني في بداية الحرب، وهي التي تمثّلت في انتفاض كل الشعوب الإسلامية من خلال الدعوة إلى «الحرب المقدسة» ضد بريطانيا، من دون تحقق. حتى أن «فيلق آسيا» (الجيش الشامي) الذي وصل عديده إلى 16 ألف جندي ألماني ونمساوي، لم يغيّر في هذا الواقع؛ حيث فقدت السلطنة العثمانية المترامية الأطراف عنصر الجاذبية بالنسبة إلى الشعوب العربية، لاسيما أن بريطانيا نجحت في كسب العرب إلى صفّها. ويتضح ذلك من المراسلات التي كانت قائمة في العام 1915 بين المندوب السامي البريطاني في مصر هنري مكماهون والشريف حسين، والتي كُشِفَ عنها في العام 1939. وتذكر هذه المراسلات «استعداد بريطانيا للاعتراف باستقلال العرب ودعمهم في الأقاليم التي تقع ضمن الحدود التي يقترحها شريف مكة». وكان من المخطط لهذا الاتفاق «أن يؤسس لتحالف دائم وثابت، يكون من نتائجه المباشرة إجلاء العثمانيين عن الأراضي العربية، وتحرير الشعوب العربية من نير العثمانيين الذي أثقل كاهلهم سنين طويلة». وبعد مضي ثمانية أشهر، وفي تاريخ 15 يوليو 1916، أعلن العرب الحرب ضد السلطنة العثمانية[10].

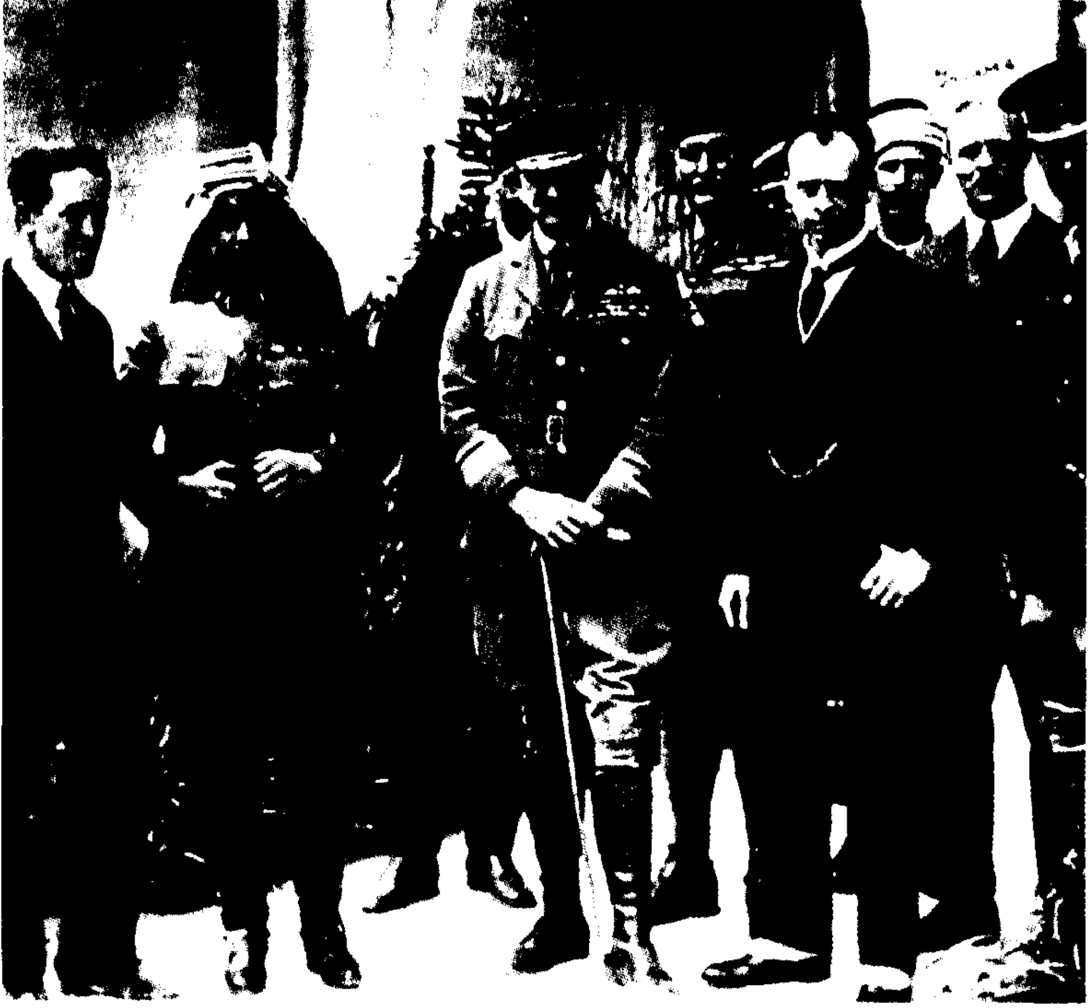
في هذا السياق أدى ضابط الاتصال البريطاني توماس إدوارد لورنس «لورنس العرب» دورا أسطوريا. وعندما يُذكر اسمه، تتبادر إلى الذهن أول الأمر الملحمة الهوليوودية المشهورة التي تتجاوز مدتها ثلاث ساعات ونصف الساعة، والتي حازت سبع جوائز أوسكار، وهي من إخراج ديفيد لين في العام 1962، وجسد فيها بيتر أوتول دور لورنس العرب، بينما أدى عمر الشريف دور الشريف علي المرافق له في الحرب؛ ففي مشاهد مؤثرة من الصحراء، كان التاريخ يؤدي دورا بارزا هناك، مُضفيا بذلك صبغة أسطورية على لورنس العرب؛ فضابط بريطاني يتحوّل إلى زعيم محبوب ومثير للإعجاب يحرّك العرب في حربهم ضد العثمانيين. ولاحقا أصبح لورنس العرب المستشار المقرّب للأمير فيصل، أحد الأبناء الكثر لشريف مكة، ولم يعد يظهر إلا بملابس بدوية في حرب عصابات ضد العثمانيين، يفجّر الجسور، ويقوم بأعمال هجومية على القطارات وقوافل المؤونة، حيث نجح في قطع أهم إمدادات التموين عن الجيش العثماني، من خلال تدميره السكك الحديدية. ووصلت «حربه الصحراوية» إلى ذروتها في 6 يوليو 1917، عندما نجح بعد مسير

600 كم في عرض الصحراء من الوصول إلى مدينة العقبة على البحر الأحمر، وفتحها عن طريق البرّ؛ إذ كان الأتراك يعتقدون باستحالة تنفيذ هذا الأمر[11]. لم تكن بريطانيا مستعدة في الواقع للقبول بتشكيل إمبراطورية عربية؛ فالدول التي أيدت بريطانيا العربَ في تأسيسها كان من المقرر اقتسام النفوذ عليها مع فرنسا التي ستأخذ المناطق الشمالية منها، بينما تكون الأقسام الجنوبية تحت النفوذ البريطاني. وجرى التوقيع على اتفاق سرّي بخصوص هذا التقسيم في مايو 1916.

إن الكارثة التي لحقت ببريطانيا في معركة غاليبولي(*)، في العام 1915، تبعتها كارثة أخرى في بلاد ما بين النهرين، حيث مُني الفيلق البريطاني - الهندي في العام 1916 بهزيمة ساحقة. فبعد إنزال القوات البريطانية بقيادة الجنرال تشارلز تاونسيند، في نوفمبر من العام 1914، في البصرة، تحوّل التقدّم المُخطّط له في اتجاه بغداد إلى كارثة؛ إذ تمكّنت القوات العثمانية، تحت قيادة رئيس الأركان العامة الألمانية البارون فون دير غولتز، من وقف تقدم الإنجليز ومحاصرتهم في قلعة كوت العمارة في نهاية نوفمبر 1915. وبعد 145 يوما من الحصار الذي ترافق ونفوق 1100 حصان مرافقة للجنود، وانتشار الكوليرا والزحار والإسقربوط ونقص المياه، أعلن الجنرال تشارلز تاونسيند استسلامه من دون قيد أو شرط، في أبريل 1916. وتمخضت فترة الحصار هذه عن 23 ألف قتيل وجريح، كما مات ثلاثة أرباع الجنود المتبقين الذين وصل تعدادهم إلى 13 ألف جندي في الأسر. وجرى إطلاق سراح الجنرال تشارلز تاونسيند في أكتوبر 1918 من السجن، بعد استسلام السلطنة العثمانية.

بعد الهزيمة الكارثية للإنجليز في كوت العمارة، تولّى فريدريك مود القيادة بدلا من الجنرال تاونسيند. وتمكنت قواته في 11 مارس 1917 من فتح بغداد؛ إذ تقرّب مود من سكان المدينة بالوعد الذي أعطاه إياهم، والقائل إن بريطانيا والمتحالفين معها هم «أصدقاء للعرب»، وإنهم سينهون «استبداد القوى الأجنبية المستمر منذ 26 جيلا». وبعد فتح بغداد جرى احتلال كامل البلد، مع أن الاهتمام البريطاني كان يتمحور - في المرتبة الأولى - حول حقول الشمال المملوءة بالنفط في الموصل.

(*) هي معركة دارت في شبه الجزيرة التركية في العام 1915، خلال الحرب العالمية الأولى، عندما حاولت قوات بريطانية وفرنسية مشتركة احتلال العاصمة العثمانية إسلام بول، لكن المحاولة باءت بالفشل، وقتل ما قُدّر عدده بنحو 55 ألف جندي من قوات التحالف (بريطانيا، وأستراليا، ونيوزيلندا، وفرنسا)، ونحو 90 ألف جندي عثماني ومئات الآلاف من الجرحى من الطرفين. [المترجم].



في 9 ديسمبر 1917 فتح الجنرال البريطاني إدموند اللنبي مدينة القدس. تُظهر هذه الصورة الجنرال اللنبي بعد أربع سنوات على فتح المدينة، يرافقه توماس إدوارد لورنس (لورنس العرب)، وحاكم شرق الأردن الأمير عبدالله.

بدوره تابع لورنس العرب أعمال حرب العصابات، ولكن العمليات العسكرية الحاسمة تمت قيادتها من خلال القوات العسكرية النظامية تحت إمرة الجنرال إدموند اللنبي، وهو الذي جرى تعيينه في يوليو 1917 في منصب القائد الأعلى لفيلق الحملات البريطاني في فلسطين.

وفي سبتمبر من العام نفسه، سقطت جبهة سيناء بشكل كامل؛ حيث ضرب الجنرال اللنبي في 31 أكتوبر العثمانيين في بئر السبع، وفي السابع من نوفمبر في غزة، وفي ليلتي الثامن والتاسع من ديسمبر 1917 خرجت القوات العثمانية من القدس تجنبا لتدمير المدينة المقدسة. وفي التاسع من ديسمبر حصل البريطانيون على القدس من دون أي مقاومة، وانتهى بذلك زمن الأتراك في المدينة التي سيطروا

عليها لمدة 673 عاما. وقد ارتفعت في روما أصوات أجراس الكنائس - ما عدا كاتدرائية القديس بطرس - احتفالا بهذا الحدث.

ودخل الجنرال اللنبي إلى مدينة القدس القديمة بتاريخ 11 ديسمبر. وعلى النقيض من القيصر فيلهلم الثاني، الذي دخل المدينة القديمة، خلال زيارته للقدس في العام 1898 ممتطيا صهوة جواده الأبيض عن طريق توسعة باب الخليل، دخل الجنرال اللنبي على قدميه، مثلما يفعل الحجاج وفعلوا طوال مئات السنين (وعلاوة على ذلك فإنه قام بهذه الخطوة تنفيذا لتعليمات الأركان العامة في لندن).

في الفترة الواقعة بين ديسمبر 1917 وأبريل 1918 نشبت حرب خنادق في وسط فلسطين، وامتدت في أبريل وحتى سبتمبر إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن. وعلى الرغم من تلقّي قوات دول المحور دعما جديدا، تمثّل في 16 ألف جندي جديد، فإنها خسرت في موقعة «مجدو» (أو دار المتسلم) آخر معركة للحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط بتاريخ 18 و19 سبتمبر 1918. وفي يوم 20 سبتمبر فتح الجنرال اللنبي المعسكر الرئيسي للقوات العثمانية غرب نهر الأردن، حيث مثّل هذا انهيارا كاملا للجبهة العثمانية، وهزيمة للقوات العثمانية التي كان يقودها ليمان فون ساندرس الذي برّر هذه الهزيمة لاحقا بقوله:

> «كانت النجاحات الحاسمة والنهائية على مسرح الحرب التي دارت على الأراضي الفلسطينية مُستبعَدَة منذ البداية؛ لأن بريطانيا كانت تملك مصر كقاعدة للدعم الخلفي، بالإضافة إلى ذلك فإنها كانت تملك طريق مواصلات من البحر من جهة، ومن جهة أخرى كان يأتيها الدعم من شرق الأردن من قبل العشائر العربية المتحالفة معها، بينما كانت أعداد القوات العثمانية أقل من ذلك بكثير، حيث كانت تحت إمرة سلاح الفرسان مع 1200 حصان، على عكس الجنرال اللنبي الذي كان لديه 14 ألف حصان معلوفة بشكل جيد، إضافة إلى جِمَال السباق التي كانت تحت تصرفه. وعلاوة على ذلك فإنه يجري - وبشكل كلّي - إغفال حقيقة عدم كفاية السكك الحديدية التي كانت تحت تصرفنا؛ فطول الخط الوحيد لدينا كان يبلغ 1700 كم، ويصل إلى القسطنطينية. كما أن الخط الحديدي هذا كان يتمتّع بثلاثة مقاييس مختلفة على طول الخط. لقد كان هذا هو الأساس الذي تعيَّن عليّ العمل من خلاله.

فبالنسبة إليّ، وفي ضوء القدرة المحدودة للأتراك خلال السنة الرابعة من الحرب على هذه الجبهة، فإن الأمر لم يكن يستلزم من القوات العثمانية سوى الصمود والانتظار حتى تُبَت القرارات المهمة في الغرب. ولقد تمكنا منذ الأول من مارس 1918، ولمدة ستة أشهر ونصف الشهر، من الصمود وردّ كثير من الهجمات البريطانية التي كان جزء منها شديدا جدا. ولكن في المحصلة شهدت الروح المعنوية والحالة الصحية تفتتا شديدا، خاصة أن هذه القوات التركية، والتي كانت تحت إمرتي، لم تُغيِّر طوال فترة القتال منذ الربيع، وكانت تعاني مجاعة، وفي حالة رثّة على الجبهة، وكانت منهكة القوى، فأتت في المحصلة هذه النهاية المرّة»[12].

وفي 30 أكتوبر أُعلن توقيع هدنة بين السلطنة العثمانية والحلفاء على متن الحاملة هـ. م. س. أغاميمنون في ميناء جزيرة رودس اليونانية (وسُمِح للقوات الألمانية والنمساوية بالتراجع الآمن؛ إذ وصلت بحلول يناير 1919 إلى بلدانها).

القيصر فيلهلم الثاني واليهود في فلسطين[13]

بتاريخ 29 سبتمبر 1898 كتب القيصر الألماني فيلهلم الثاني بخط يده إلى خاله الأمير فون بادن:

«أثارت الفكرة الرئيسية (الحركة الصهيونية: مزارع قومية لليهود في فلسطين) على الدوام اهتمامي. أجل، لقد لامست حتى تعاطفي معها، ووصلت إلى اقتناع بأننا نتعامل هنا مع مسألة ذات أهمية كبيرة جدا».

خلال زيارته التي قام بها إلى الشرق، استقبل القيصرُ مؤسسَ الصهيونية السياسية ثلاث مرات. ومع أنه لم يمنحه أي وعد، مراعاة للسلطان العثماني، بيد أنه بقي على اقتناعه واحتفظ بخطه المؤيد للصهيونية واليهودية طوال فترة الحرب.

كان القيصر – وهذا الأمر بقي فترة طويلة غير معروف - حاميا للمستوطنات اليهودية في فلسطين، بغضّ النظر عن الدول التي جاءوا منها. وضمّت هذه المستوطنات - مع اندلاع الحرب العالمية الأولى - 85 ألف مستوطن، نصفهم من روسيا والنصف الآخر من ألمانيا. فعندما مُنع ما يقرب من مائتي مهاجر يهودي روسي من النزول على شواطئ يافا في أغسطس 1914، أصدر السفير الألماني في

القسطنطينية البارون هانس فون فانغينهايم أمرا إلى القنصل الألماني هناك هاينرش برودي بإتمام عملية النزول، وهذا ما تحقق. وأتى التفسير من وزارة الخارجية الألمانية في برلين بتاريخ 30 أغسطس:

«يبدو لنا أن المعاملة اللطيفة لليهود الروس في السلطنة العثمانية، والتي تعود بأسبابها إلى الانطباع عن اليهودية العالمية، هي أمر يصبّ في المصلحة التركية».

وبتاريخ الأول من نوفمبر 1914 تلقّى فانغينهايم الأمر التالي:

«في حال كانت الإمكانية متوافرة، نرجو التأثير باتجاه عدم تعرّض اليهود للمضايقة، بغض النظر عن الدولة الآتين منها».

ومن ذلك الوقت وصاعدا، كان هذا الأمر ينطبق بجلّه على اليهود الآتين من الولايات المتحدة الأمريكية. حيث أرسل السفير الألماني في واشنطن الأمير بيرنشتورف تقريرا يقول فيه:

«إن الدوائر اليهودية المحلية، والتي تُعتبر ثابتة في صداقتها لألمانيا، تخشى وقوع مذبحة بحق اليهود في السلطنة العثمانية، الأمر الذي من الممكن أن يجعل ألمانيا مسؤولة بشكل غير مباشر عن هذا الأمر».

وما انطبق على ألمانيا، كان ينطبق أيضا على تركيا. إذ أوضحت وزارة الخارجية الألمانية في رسالة بعثتها إلى فانغينهايم بتاريخ 3 نوفمبر 1914 تبلغه فيها بوضوح:

«لا يمكن إنكار أن مما يشكل تماما، في اللحظة الراهنة، حكمة من الباب العالي، هو أن يحاول من خلال المعاملة المتساهلة مع الصهيونية كسب تعاطف اليهودية العالمية وخاصة في أمريكا».

لقد كان من السهولة قول هذا الكلام مقارنة بتنفيذه؛ فالمستعمرات اليهودية كانت بالنسبة إلى الأتراك بمنزلة المخرز في العين. حيث كانت السلطنة تنظر إلى المهاجرين اليهود الروس بمجملهم بوصفهم جواسيس مشكوكا في ولائهم. وساءت أوضاعهم بعدما اعتُبِروا أعداء أجانب، في ضوء إعلان القيصرية الروسية الحرب على السلطنة العثمانية. وكان جمال باشا، وزير البحرية، من دون أدنى شك أكبر عدو لهم. فبوصفه قائدا للجيش الرابع العثماني كان مسؤولا عن سورية وفلسطين، وكان هدفه يتجلّى في جمع المؤمنين ضد غير المؤمنين تحت راية السلطنة العثمانية

والقضاء على الشعور القومي المستقل عند اليهود والعرب. وقام في أول إجراء له بإصدار أوامره بالترحيل القسري للمئات من اليهود الروس من يافا ومن تل أبيب بالسفن تجاه مصر.

أسدت الدبلوماسية الألمانية وقتئذ للصهيونية الألمانية خدمة استثنائية؛ إذ سمحت لممثليهم في فلسطين والقسطنطينية باستخدام الشفرة الألمانية الرسمية للممثليات الأجنبية، وكذلك باستخدام طريق البريد السريع لمراسلاتهم المتبادلة، وسمحت بالتواصل مع لجنة العمل(*) في برلين. وعلى هذا الأساس فإن ألمانيا لم تكن ترى ضيرا في أن تطّلع الدوائر التركية على مراسلات الصهيونيين.

في الفترة الممتدة من سبتمبر 1913 وحتى خريف 1917 عَمل ريتشارد ليختهايم، رئيس تحرير الجريدة الأسبوعية «دي فيلت»، والذي تولّى رئاسة تحريرها فترة طويلة، ممثلا للمنظمات الصهيونية في القسطنطينية. وكان ليختهايم على علاقة جيدة بالسفير الألماني هناك، كما تولّى مهمة رجل الاتصال بين المنظمة اليهودية والسفير الأمريكي في القسطنطينية. وقدّم ممثل المنظمات الصهيونية في فلسطين، أرثور روبين، والذي تولى هذه المهمة منذ العام 1908، تقييما لإتاحة استخدام الشفرة الألمانية الرسمية:

«من الممكن أن تكون حقيقة معرفة جمال باشا أن السفارة الألمانية كانت على علم كامل، من خلال الجانب اليهودي، بسلوكه تجاه اليهود، قد حالت دون تنفيذه بعض الإجراءات التي كان يخطط لاتخاذها».

في نوفمبر 1915، استعرضت الحكومة الألمانية موقفها بخصوص الجهود اليهودية في فلسطين، حيث طُلِب من القناصل الألمان دعم وتشجيع الجهود «التي تخدم التطور الاقتصادي والثقافي لليهود» وبشكل خاص الجهود الرامية إلى:

«تشجيع الهجرة والاستقرار لليهود الأجانب، على شرط ألا تتعارض هذه الجهود بحال من الأحوال مع المصالح الألمانية أو العثمانية».

والموضوع كان يدور مجددا بالتحديد حول: «تعديل المزاج العام العالمي (بما يختص بالنظرة إلى اليهود) وقبل كل شيء تقوية اليهود الأمريكيين المؤيدين لألمانيا

(*) هي اللجنة الناطقة والممثلة للحركة الصهيونية للقيام بالمساعي والمفاوضات وعقد الاتفاقات والمعاهدات من أجل إقامة دولة لليهود. [المحرر].

في موقفهم هذا». وبغضّ النظر عن هذا القرار، فإنه وفقا لريتشارد ليختهايم: «كانت هذه المرة الأولى التي تعلن فيها قوة عظمى أوروبية دعم تطلعات اليهود في فلسطين». وحدث هذا في الوقت الذي قامت فيه تركيا بمذبحتها ضد الأرمن، الأمر الذي سلّمت به ألمانيا.

وعندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في أبريل 1917 دخولها في الحرب العالمية الأولى، وأغلقت على إثر ذلك سفارتها في القسطنطينية، أصبحت الحماية الألمانية للصهيونية أكثر أهمية من قبل. وتجلّى هذا الأمر قُبيل ذلك في مارس 1917، عندما أصدر حاكم فلسطين أهنيد منير، وبطلب من جمال باشا، أوامره بإجلاء كل اليهود من يافا والقدس ومن مختلف المستعمرات اليهودية. وهدّد في حال إبداء المقاومة بتنفيذ هذا الإجراء بالقوة. وردا على ذلك اعترض قناصل مختلف الدول وعلى رأسهم نائب القنصل الألماني في يافا إميل شابنغر على هذا القرار. حيث تنقل رواية الشهود ردّ فعل منير على الشكل التالي:

> «السيد القنصل، خلال المحادثة التي رجوتم إجراءَها معنا في مبنى الحكومة، أوضحتم بعناد وضراوة، أنكم ستركبون حصانكم وتغادرون في حال ترك اليهود الألمان المدينة، وأنكم لن تسمحوا، إلا على جثتكم، بأن يغادر أي إسرائيلي ألماني. وقارنتم تصرف الحكومة التركية هذا بالطرد الذي يقوم به ألد أعدائنا، وهم الروس لليهود. وعلى هذا الأساس أبلغكم بطلب من قائد الجيش الرابع العثماني أنكم قد تعرضتم بالإهانة من خلال هذه المقارنة لشرف ولكرامة حكومة القيصر، وعليه فإنني أمهلكم لظهر الغد للتقدم إلى المبارزة أو سوف تُعرضون على محكمة عسكرية».

وكانت النتيجة أن شابنغر لم يُعرض على أي محكمة عسكرية، كما سُمح للمستوطنين بالبقاء حتى موعد الحصاد المقبل، أما سكان يافا اليهود، والبالغ عددهم 11 ألفا، فتعيّن عليهم ترك المدينة، فقد غادروها إلى مدينة الجليل. ولقي خُمس هذا العدد حتفه على الطريق إلى هناك.

وفي أبريل 1917 أمر جمال باشا بترحيل سكان القدس المدنيين، والبالغ عددهم 50 ألف شخص تقريبا. إن هذا الترحيل كان يعني الجوع والموت، تماما كما حدث للأرمن. ولقي قرار جمال باشا اعتراضا كبيرا من رئيس أركان الفيلق الثامن للجيش

الرابع العثماني الكولونيل فريدريش كريس فون كريسنشاين، الأمر الذي حدا برلين على الاتصال مباشرة بوزير الحرب العثماني أنور باشا الذي أصدر قراره بإلغاء أمر جمال باشا الذي قام في وقت لاحق في شهر أكتوبر 1917 بتنفيذ عمليات تجسس على اليهود في فلسطين. وترافق ذلك مع أعمال الشغب ضد السكان اليهود في مستوطنة بتاح - تكفا (شرق تل أبيب)، أولى المستعمرات اليهودية في فلسطين. إذ قرر جمال باشا ترحيل المئات منهم بشكل قسري إلى دمشق، وكان يُخشى قيام «محاولات لإبادتهم». وردّت وزارة الخارجية الألمانية على هذا القرار، واستدعت القائم بالأعمال التركي، وأعلمت السفير الأمير بيرنشتورف (وهو الذي كان حتى أبريل السفير في واشنطن) بتاريخ 17 أكتوبر:

> «بأنه يُخشى أن يثور الرأي العام حول العالم قاطبة، لا سيما أن تزامن اللقاء المشترك مع زيارة القيصر (حيث زار القيصر القسطنطينية في أكتوبر) يقدّم الدليل على اشتراكنا في الذنب أو رعايتنا لهذا الأمر».

وأتى جواب الصدر الأعظم طلعت باشا مُطَمْئِنا: «لقد ألحقنا بالأرمن الويلات الكبيرة، أما بالنسبة إلى اليهود فإننا لن نؤذيهم». وكتب بيرنشتورف في مذكراته:

> «كان طلعت مستعدا لقطع أي وعد أردته في حال بقيت فلسطين تركية بعد انتهاء الحرب، ولكنه كان يعيد مجددا وفي كل مناسبة هذه الكلمات: سأقوم ولأجل محبتي لكم ببناء وطن قومي لليهود، ولكني ها أنا أقول لكم إن العرب سيضربون اليهود حتى الموت».

إن الطلب الألماني الذي يأتي بيرنشتورف على ذكره والمتمثل في تأسيس وطن قومي لليهود، يمكن فهمه فقط من خلفية جهود الحلفاء في كسب الصهاينة إلى جانبهم من خلال تحقيق رغبتهم في بناء دولة مستقلة لهم في فلسطين. وبعد مرور 14 يوما فقط على التعليمات التي أصدرتها وزارة الخارجية بتاريخ 17 أكتوبر 1917، أُعلنت في 2 نوفمبر موافقة الحكومة البريطانية على دعم اليهود في تأسيسهم «وطنا قوميا في فلسطين».

تعددت الأسباب التي قادت إلى هذه الخطوة. حيث كان الجانب البريطاني يرى أن تقديم الدعم للحركة الصهيونية من الممكن جدا له أن يقود إلى تدخل اليهود الروس من أجل ضمان استمرارية روسيا في الحرب. والأهمية هنا كانت

تتجلى في كسب اليهود الأمريكيين؛ إذ عُقدت الآمال على الذين يملكون قوة التأثير في الرئيس الأمريكي ويلسون منهم من أجل أن يقنعوه بقبول الاحتلال البريطاني لفلسطين. وربما أرادت بريطانيا استباق أي موافقة ألمانية ليهود وسط وشرق أوروبا على خطوة كهذه. إن إعلان وعد بلفور الشهير، وهو الذي استقى اسمه من وزير الخارجية البريطاني جيمس بلفور، احتوى على 117 كلمة فقط، ومثّل بالنسبة إلى اليهود نصرا ديبلوماسيا ساحقا، وأثّر منذ تاريخه في السياسة العالمية وفي تاريخ الشرق الأوسط[14].

وكردّ فعل على القرار البريطاني، أراد القيصر فيلهلم الآن إصدار شيء من قبيل «وعد بلفور تركي». لكنّ القوات البريطانية دخلت من دون قتال إلى القدس بتاريخ 9 ديسمبر 1917، وبتاريخ 12 ديسمبر أجرى الصدر الأعظم عن طريق السفير بيرنشتورف مقابلة مع يوليوس بيكر، مراسل جريدة «بوزيشن»، وتحدث في هذه المقابلة عما نقله بيرنشتورف في وقت لاحق عن ارتياح الحكومة التركية من حيث المبدأ حيال عودة اليهود واستيطانهم في فلسطين. وأكّد طلعت باشا ضمان انتقال واستيطان اليهود «ضمن الحدود الطبيعية للقدرة الاستيعابية الحالية للبلد»، وكذلك الحق في التطوّر الاقتصادي والنشاط الحر للثقافة اليهودية، وحق الإدارة المستقلة ضمن القوانين السائدة. ولكنه رفض أي استقلال سياسي لهم. وبتاريخ 5 يناير 1918 استقبلت وزارة الخارجية الألمانية وفدا ممثلا عن المنظمات الصهيونية برئاسة أوتو فاربورغ وأرتور هانتكي وسلمتْهم بيانا من أجل نشره، جاء فيه:

«نحن نرحّب بالأقلية اليهودية العاملة على تطوير ثقافتها، وندعم أمنيتها في خدمة شخصيتها المستقلة في الدول التي يتمتع فيها اليهود بحياة مستقلة إلى حد كبير، ونبدي تفهّمنا العميق لهم، واستعدادنا لدعمهم في مطلبهم هذا. وبخصوص الجهود المبذولة من اليهود ومن الصهيونيين بشكل خاص في الاستيطان في فلسطين، فإننا نرحب بالعرض الذي قدّمه الصدر الأعظم طلعت باشا قبل وقت وجيز، وبالأخص نيّة حكومة السلطنة العثمانية بالمعاملة الحسنة والدائمة للمستوطنات اليهودية الآخذة في الازدهار في فلسطين من خلال ضمان حرية الهجرة والعمل ضمن حدود القدرة الاستيعابية للبلد، وكذلك الإدارة المستقلة ضمن القوانين السائدة والتطوير الحرّ لثقافتهم وشخصيتهم».

في هذا السياق يتحدث فولفغانغ ك. شفانيتز بشأن هذه النقطة عن سباق ألماني/ بريطاني لمصلحة اليهود. فمن خلال الضغط الذي مارسته برلين، قدّم الصدر الأعظم في 12 أغسطس «وعد بلفور تركيًا» تضمّن من حيث المبدأ ما احتواه وعد بلفور. حيث أمر المجلس الوزاري العثماني بتاريخ 6 سبتمبر 1918 برفع الحواجز أمام هجرة اليهود وعملهم، وكذلك بمعاملتهم مثل الآخرين من دون تمييز. وفق فولفغانغ ك. شفانيتز، فإن هذا الوعد قد اندثر باندثار السلطنة العثمانية والقيصرية الألمانية.

بيد أن الخطّ الذي اتخذه فيلهلم ابتداء من نهاية 1915، أوقف المذابح ومحاولات الإبادة»[15]. ووصف ليختهايم في وقت لاحق هذا الوعد، قائلا:

> «لم يكن للمستوطنات اليهودية أن تنجو من الحرب لو لم تعلن الحكومة الألمانية استعدادها لاتخاذ إجراءات حمائية لهم».

وهذا ما يؤكده أيضا روبرت فيلش، رئيس تحرير جريدة «روندشاو» اليهودية في برلين، قبل أن يهاجر إلى فلسطين. حيث كتب من تل أبيب العام 1970 أن ألمانيا أنقذت المستوطنين اليهود في فلسطين إبان الحرب العالمية الأولى في لحظة حرجة؛ «فلولا هذا التدخل، لما كان بإمكاننا الاستمرار بعد الحرب»[16].

3

جمهورية فايمار والرايخ الثالث (1918 - 1939)(*)

البريطانيون واليهود والعرب والقنصل الألماني العام

على أنقاض السلطنة العثمانية قامت تركيا كما نعرفها اليوم، أما بقية تركتها فتقاسمها الفرنسيون (سورية ولبنان) والبريطانيون فيما بينهم. ومنذ ذلك الوقت، أصبح الإنجليز الأسياد الجدد في الشرق الأوسط؛ إذ سيطروا على كامل

(*) عادة يقسم تاريخ الإمبراطورية الألمانية (الرايخ الألماني) إلى ثلاث فترات:
1 - الإمبراطورية الألمانية (1871 - 1918): وهي التي أسسها بسمارك.
2 - جمهورية فايمر (1919 - 1933): تأسست بعد الحرب العالمية الأولى، وسميت بذلك نسبة إلى مدينة فايمر حيث اجتمع ممثلو الشعب في العام 1919 لصياغة الدستور الجديد.
3 - ألمانيا النازية (الرايخ الثالث) (1933 - 1945): وهي الفترة التي حكم فيها ألمانيا زعيم الحزب النازي أدولف هتلر.
والفترتان الثانية والثالثة تشغلان مرحلة الحرب العالمية الثانية وما قبلها، غير أن المؤلف في هذا الفصل أراد تناول مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، ليخصص الفصل المقبل لهذه الحرب. [المحرر].

«جرى تمثيل هتلر في أحد المهرجانات الكرنفالية (عيد الفور) في تل أبيب بشكل ازدرائي راكبا حصانه، ورمحه الطويل في يده، وكُتب على صدره بالعبرية: «اقتلوا اليهود»

فلسطين، وتحكّموا في قناة السويس، ورسموا مع الفرنسيين وبشكل تعسفي الحدود السياسية، واضعين بذلك حجر الأساس للصراعات التي لاتزال رحاها تدور إلى اليوم[1].

وبالنسبة إلى فلسطين شكّل وعد بلفور ومنذ البداية مرحلة جديدة للصراع بين العرب واليهود. واعترفت عصبة الأمم بهذه المنطقة كمنطقة انتداب تحت النفوذ البريطاني في يوليو 1922.

إنّ نصّ هذا الاعتراف أُخذ بحرفيته من المسوّدة التي كتبها الصهاينة في باريس، وأصبح هذا الاعتراف جزءا من القانون الدولي لعصبة الأمم، وطالبت الحكومة البريطانية بدعم الصهاينة في تأسيس «وطن قومي للشعب اليهودي» خلال فترة الـ 25 سنة المقبلة. ولم تمارس ألمانيا أي دور يُذكر في السنوات الأولى لما بعد الحرب العالمية الأولى. وأغلقت بريطانيا بعد انتهاء الحرب القنصلية العامة الألمانية في القدس، وأناطت مهمة تسيير المصالح الألمانية بالقنصل الإسباني حتى العام 1924، عندما سُمح لألمانيا بإرسال قنصل إلى القدس. تسلّم هذه المهمة كارل كاب (1889 - 1947)، وهو الذي كان منذ التاسع من فبراير 1923 تحت تصرف القنصل الإسباني. وعُيّن بتاريخ 18 ديسمبر 1924 نائبا للقنصل ومديرا لإعادة ترتيب أمور القنصلية العامة الألمانية، وبقي هناك حتى 24 يوليو 1926. خلفه في هذه المهمة إيريش نورد (1881 - 1935) الذي حلّ محله هاينرش فولف في العام 1932. وقد أُحيل فولف إلى التقاعد بشكل مؤقت في العام 1935 بسبب الأصول اليهودية لزوجته. وعلى رغم أن هذا القرار واجه سخطا شديدا من قبل الفريق الديبلوماسي العامل هناك، فإن هذا الاستياء لم يغيّر شيئا في القرار. وأطلق أحد الديبلوماسيين النمساويين وصف «فضيحة الوضاعة» على هذه الحادثة. وحتى 30 يوليو 1939 تسلّم فالتر دوهلي (1884 - 1945) منصب القنصل العام في القدس.

مع نهاية الحرب العالمية الأولى جردت بريطانيا الألمان غير اليهود، المقيمين في فلسطين(*)، من ممتلكاتهم بوصفهم أعداء أجانب، ورحّلتهم بشكل قسري إلى مصر. وكانت برلين سعيدة لأن الكثير منهم تمكّن من العودة إلى مستوطناتهم في القدس، سارونا (في تل أبيب)، فيلهلما (في يافا)، وحيفا. ولكنهم لم يتمكنوا من

(*) كان هناك ما يقرب من 2000 عضو من جمعية الهيكل التي تأسست في العام 1868 يقطنون القدس. لم تربط هذه الجمعية أي صلة بفرسان الهيكل سوى الاسم فقط. [المترجم].

استعادة بيوتهم هناك؛ لأن السلطات البريطانية صادرتها. وكانوا يدفعون إيجارا سخيا للبيوت التي استأجروها، مما أسهم في حصول المستوطنين اليهود على النقد السائل، «الأمر الذي استفادوا منه في تجارتهم»، كما يذكر أحد التقارير السرية، الذي بعث به أحد السياح الألمان، خلال إقامته في القدس التي استمرت عدة أشهر، إلى وزارة الخارجية بتاريخ 2 فبراير 1921[2]. واستعاد الألمان بشكل كامل مستوطناتهم المصادرة في العام 1925. وكانت السلطات البريطانية قد سمحت قبل مرور عام على ذلك بإعادة فتح القنصليات العامة الألمانية في القدس ويافا وحيفا.

في العام 1926 ضُمّت ألمانيا عضوا في عصبة الأمم وعضوا دائما في لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم. وتعين على ألمانيا على هذا الأساس دعم وتشجيع الانتداب البريطاني على فلسطين، بما فيه وعد بلفور. وكتبت جريدة «روندشاو» اليهودية بهذا الخصوص:

> «إن وزارة الخارجية مرتاحة فيما يتعلق بهذا الموضوع، من جهة أن الحكومة الألمانية اليوم تتحرك فيما يتعلق بالوطن القومي لليهود في فلسطين بشكل موازٍ لتحركات القوة العالمية الكبرى في هذا المجال»[3].

ولكن العديد من المناسبات أظهرت أن الأمر لم يكن بهذه البساطة. ففي الاحتفال السنوي بـ «يوم الخلاص» الذي تحتفل فيه بريطانيا استذكارا لدخول الجنرال اللنبي منتصرا إلى القدس في التاسع من ديسمبر 1917، أُعلِن هذا اليوم يوم عيد وطني من خلال قرار أصدرته الحكومة البريطانية. أما بالنسبة إلى قناصل الدول المهزومة في الحرب - ألمانيا والنمسا وتركيا - فإنهم لم يُدعَوا إلى الاحتفال بهذه المناسبة فقط، بل طُلِب منهم أيضا رفع الأعلام بهذه المناسبة. وعمد القنصل العام الألماني إلى السفر تجنبا لهذه المناسبة، غير أنه سمح برفع الأعلام، وحذا حذوه نظيره النمساوي؛ لأنه «حتى الألمان أنفسهم رفعوا الأعلام» كما قال. وبالنسبة إلى القنصل التركي، فإنه من جهته «كان مختفيا، لكنه لم يكن مسافرا ولم يرفع الأعلام. ماذا يعني هذا؟» تساءل القنصل العام النمساوي فالتر هاس بداية ديسمبر 1927، «لقد كان موظفا سابقا في إحدى الدوائر في القسطنطينية. رجل كسول بشكل كارثي، عديم الذوق، وليست لديه أي خلفية اجتماعية أو ثقافية. زوجته وابنته تقضيان الليالي مع السائقين والخدم في ملاهي الرقص. لا أحد يأخذه على محمل الجد»[4].

خلال هذه الفترة ازدادت الصدامات بين العرب واليهود. وكان المحرّض الرئيسي للأعمال المناهضة لليهود الزعيم الديني للمسلمين أمين الحسيني، وهو الذي عينتْه بريطانيا في مايو 1921 في منصب مفتي القدس عندما كان عمره 28 عاما. كان الحسيني من أسرة ثرية، وأطلق على نفسه لاحقا اسم «المفتي العام للقدس» في محاولة منه لأن يمنح منصبه أهمية أكبر. وفي العام 1929 اندلعت الاشتباكات بشكل واسع، وتحدّث المفتي في هذا السياق عن «الحرب المقدسة» التي دارت رحاها في يافا وفي الخليل وفي صفد وكذلك في العديد من المناطق الأخرى.

من بين التقارير التي كُتبت عن هذه الصدامات، يحتل تقرير القنصل العام الألماني إيريش نورد أهمية كبرى، فقد كتب بتاريخ 29 أغسطس 1929 إلى وزارة الخارجية:

«تميّز طرفا القتال في هذه المعارك بالقدر نفسه من الضراوة. فبينما كانت تجري ملاحقة واقتناص كل يهودي في الأجزاء العربية من المدينة، كان اليهود يضربون بلا هوادة بالهراوات والقضبان الحديدية كل الفلاحين المارين على الطريق في الأجزاء اليهودية من المدينة، وهذا ما رأيته بعيني. وأمام هذا الوضع الذي أودى بالكثيرين قتلى وجرحى، كانت قوات الشرطة تقف مكتوفة الأيدي لا تقوى على عمل شيء. وفي ليلة السبت حدث تبادل كثيف لإطلاق النار، وخاصة في الجزء الشمالي الغربي من المدينة الذي يسكنه اليهود الذين نفذوا مهاجمة شرسة للعرب المسلّحين. وردت قوات الشرطة، بعدما تلقت العديد من التعزيزات يوم الجمعة، وبمشاركة اليهود الذين تراجعوا إلى خطوط الدفاع وشكّلوا خطوطا للحماية الذاتية، هجوم العرب، الأمر الذي أوقع مجددا العديد من الضحايا على الجانبين»[5].

وسقط 133 يهوديا و116 عربيا في هذه المعارك، وبنهاية العام كتب القنصل العام الألماني عن أسباب ونتائج هذه الاشتباكات، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن اليهود:

«وبعدما فتح إعلان وعد بلفور أبواب فلسطين أمامهم، بدأ الصهاينة ببناء المنازل في البلد من دون أي مراعاة للشعب العربي الأكثر عددا منهم، والذي تمتد جذوره في عمق هذه الأرض إلى مئات السنين.



بعد الحرب العالمية الأولى تحوّل البريطانيون إلى أسياد الشرق الأوسط. وأصبحت فلسطين منطقة انتداب بريطانية. تُظهِر هذه الصورة جنودا بريطانيين أمام باب دمشق في البلدة القديمة من القدس.



جنود بريطانيون في الحي اليهودي في القدس. وتظهر في خلفية الصورة قبة الصخرة.

ازدادت التوترات بشكل مطرد في العشرينيات، خصوصا في الثلاثينيات من القرن الماضي. يظهر في هذه الصورة منشور باللغة العربية يدعو إلى مقاطعة البضائع اليهودية.

حيث ظنّوا أنفسهم فاعلي خير للبلد، في سوء تقدير كامل للظروف الحقيقية، بينما شعر العرب بأنفسهم مقيّدين أكثر وأكثر إلى الحائط. فالعرب يبدون تفهما قليلا لتحسين شروط العمل الزراعي والاستخدام الصناعي، كما أنهم يحتقرون كل الإنجازات الحضارية الأوروبية من أعماق قلوبهم»[6].

استمر الوضع الجدّي في التوتر، «إذ كان من المُلاحظ أن العرب واليهود على حد سواء يسلّحون أنفسهم أكثر وأكثر»[7]. وفي خضمّ هذا الوضع بدأت الجريدة اليهودية - الألمانية «لايبزيغر نيوستين ناخريختن» والعديد من الصحف الممثلة للحزب الاشتراكي الديموقراطي ابتداء من يونيو 1930 بالترويج المكثّف لفكرة أن يقوم اليهود الألمان، في هذه اللحظة النفسية المواتية كما زعموا، بالوساطة بين اليهود والعرب في فلسطين. ولكن القنصل العام نورد رفض هذا الأمر بشكل مطلق. حيث كتب بتاريخ 21 يونيو مخاطبا وزارة الخارجية الألمانية:

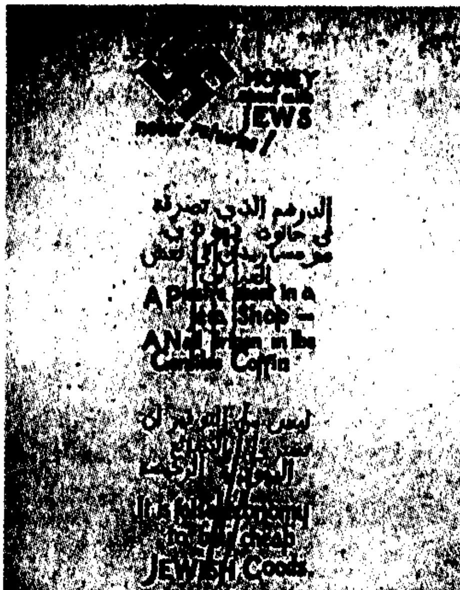
«لا أعتقد أن هناك شيئا أقل جدوى، بل أكثر خطورة على الموقف الألماني من تدخّل الهيئات الألمانية أو الحكومة الألمانية، حتى لو كان هذا التدخل بشكل غير مباشر عن طريق ممارسة الدوائر اليهودية الألمانية نفوذها في الصراع على الهوية القومية لفلسطين، وهذا التدخل سنتمكّن بالكاد من إخفائه عن الرأي العام. إن حكومة الانتداب البريطانية ستكون منزعجة للغاية وعن وجه حق من جرّاء تدخل دولة مستقلة وعضوة في عصبة الأمم وتملك من خلال مندوبها في العصبة ممارسة النفوذ والتأثير والضبط على تطبيق إجراءات سلطة الانتداب البريطاني في فلسطين. إن الزعم بأن هذا التدخّل سيسهم في رفع صورة ألمانيا في فلسطين من الصعب إثباته على ضوء العناد الذي يتشبث به الطرفان، وعلى ضوء الطبيعة المميزة لهذا الوضع والتي تجعل من الصعب بمكان مد الجسور بين مطالب الطرفين، إضافة إلى أنه سيسهم في خلق عدم الثقة بألمانيا، وستنعكس نتائجه على الوضع الداخلي هنا بشكل مباشر»[8].

وأخذت وزارة الخارجية بهذا الرأي، حيث جاء في إحدى المذكّرات المؤرخة بـ 28 يوليو 1930:

> «انطلاقا من المصلحة الألمانية، فإنه يتعين اتخاذ الحياد وبشكل حذر حيال الصعوبات البريطانية في فلسطين والنزاعات العربية الصهيونية. إن مسؤولية معالجة هذا الوضع تقع بالمرتبة الأولى على عاتق الحكومة البريطانية، والتي يترتّب عليها إنهاء ما خلقته، وإنجاز الالتزامات التي تفرضها عليها مصلحتها السياسية.
>
> إن من الواجب علينا، قصْر مهمتنا على رجاء وتمنّي أن تنجح حكومة الانتداب البريطانية في تحقيق السلام السياسي في فلسطين، وأن نَفِيَ بوعد تأسيس وطن قومي لليهود، من دون انتهاك المطالب المشروعة للأكثرية العربية في ضمان مستقبلها السياسي والاقتصادي وتأسيس إدارة ذاتية مستقلة. إن إظهار ما إذا كانت هذه المطالب المشروعة للعرب متوافقة مع مطلب إنشاء وطن قومي لليهود يبقى أمرا يجب على سياسة الانتداب البريطانية إثباته»[9].

كان الأمر يتمحور بداية حول تطوير السياسة الألمانية منذ 30 يناير 1933 وتأثيرها في فلسطين والشرق الأوسط. وعلى ضوء خصوصية العلاقات في فلسطين، كان من الطبيعي، وفقا للقنصل العام الجديد فولف، وكما كتب في 20 مارس 1933:

> «أن تثير الأخبار حول مصير اليهود في ألمانيا غضب واستياء اليهود والعرب على حد سواء بشكل قوي هنا أكثر من أي شيء آخر»[10].



المُستعمَرَة الألمانية في حيفا في العام 1934.

ووقعت سلسلة من الأعمال التي تنم عن ذلك. فمن جهة جرى تمثيل هتلر في أحد المهرجانات الكرنفالية (عيد الفور)(*) في تل أبيب بشكل ازدرائي، راكبا حصانه ورمحه الطويل في يده، وكُتِب على صدره بالعبرية «اقتلوا اليهود»، وضمّ الرسم على صدر هذه الدمية مجسما، يمثل شخصين يهوديين غارقين في دمائهما، كما كُتِب على هذه اللوحة بالألمانية: «السيد هتلر، رئيس الحكومة الألمانية»، وكان هناك لوح خشبي كبير آخر كُتِب عليه: «نحن اليهود الذين هُجِّرنا من ألمانيا، نريد فتح بوابات فلسطين لنا». وحملت إحدى العربات الكرنفالية السائرة في الموكب خارطة لفلسطين عليها قفل كرمز لمقاومة الهجرة اليهودية، وكُتِب عليها: «إن بوابات بلدنا فلسطين مُوصَدة في وجهنا»[11]. وكردّ فعل على هذه الأعمال احتج القنصل العام الألماني لدى عمدة تل أبيب ولدى حكومة الانتداب البريطاني.

وتوالت الأحداث والمواقف بعد ذلك وتنوّعت، فقد بدأ الحديث عن مقاطعة البضائع الألمانية، مرورا بنزع علم الصليب المعقوف عن مبنى القنصلية العامة الألمانية، و«تدنيس» باب القنصلية وسورها[12]، ومرورا كذلك بمجموعة من السياح الألمان الذين قال أحدهم للقنصل وباعتزاز «إنه زار حائط المبكى وهو يحمل الصليب المعقوف في يده»[13].

كان الأمر بالنسبة إلى القنصل العام فولف واضحا. فإن اليهود، وفق الرسائل الآتية من ألمانيا، سيكونون أهدافا للحكومة الألمانية، ليس فقط من حيث ما ذكرته هذه الرسائل من استئصال «للتورمات الضخمة» التي جاءت مترافقة مع تحرّر كامل لليهود في ألمانيا، وإرجاع الجالية اليهودية الألمانية إلى وضعها السابق قبل الحرب:

> «بل هناك تدمير اقتصادي وأخلاقي غير مسبوق في العالم لقسم من الشعب. وهذا القسم يريد مقاومة هذا التدمير بكل ما أوتي من قوة».

في ضوء هذا الوضع، لم يكن من المستغرب بتاتا أن نظم الشباب اليهودي في فلسطين أنفسهم في عصابات «الشباب القومي»، وهي التي رمت قنابل الروائح الكريهة اعتراضا على الأفلام الألمانية في دور السينما، ونجحت في إيقاف عرضها، وكذلك «عصابة المتهورين» التي احتفلت بنزعها لعلم الصليب المعقوف من فوق مبنى قنصلية ألمانيا

(*) عيد الفور، أو «عيد بوريم»، هو عيد يحتفل فيه اليهود بخلاصهم من مجزرة الوزير الفارسي هامان؛ إذ تمكنت أستير، زوجة الملك اليهودية من إنقاذ اليهود والتخلص من هامان ورجاله. [المترجم].

في يافا، وأرسلت إلى القنصل العام فولف رسالة لكتابة وصيته الأخيرة في حال لم ينشر في غضون خمسة أيام اعتراضه على إجراءات الحكومة الألمانية في الصحافة.

إن الاستعراض السياسي لسنة 1933 يقدّم النتائج التالية، من خلال ما كتبه القنصل العام الألماني هاينرش فولف بتاريخ 15 يناير 1934:

> «بالطبع تملّك اليهود إحساس مروع بشكل كبير إزاء اهتزاز موقع اليهود وتدميره بشكل جزئي في ألمانيا. إن غليانهم الذي حاولوا التنفيس عنه عن طريق الأعمال التي نفذوها في الأشهر الأولى للسنة الفائتة، من مقاطعة للبضائع الألمانية وأعمال التخريب بحق القنصلية الألمانية، كان يجب النظر إليه بشكل جدي بلا ريب. ولكن الأمر الذي يدعو إلى الدهشة، أنهم أظهروا وبسرعة أكبر مما لدى بقية الدول ميلا للتوصل إلى اتخاذ مجموعةٍ من الأفكار الواقعية والاقتصادية. فحتى هنا، في خضمّ انشغالهم ببناء الوطن القومي والتطوير الاقتصادي للبلد، أثبتوا أنهم سياسيون، قبل أي شيء؛ إذ أدركوا وبشكل سريع الإمكانيات التي ستوفّرها تعاسة اليهود في ألمانيا بالنسبة إلى الصهيونية وتطوير فلسطين. إن الأحداث في ألمانيا قدّمت الدليل القاطع والحاسم للصهيونية على مشروعية وجودها، كما أن الهزّات التي لحقت بيهود ألمانيا دفعت بالكثيرين، داخل الحدود الألمانية وخارجها، والذين كانوا يطبعون على ثغورهم ابتسامة متعاطفة فقط، إلى الانشغال الجدي بالصهيونية وبفكرة الوطن القومي والدولة اليهودية. إن الاهتمام القويّ، والتفهّم العميق والتضحية المتزايدة لليهودية العالمية من أجل المسألة الصهيونية ومن أجل أهدافها، كانت هي الفوائد التي جنتها الصهيونية خلال العام الفائت»[14].

أما الجانب العربي فإنه أظهر أيضا اهتماما كبيرا بالتطورات الحاصلة في ألمانيا، ولكنّ هذا الاهتمام «كان مترافقا مع نوعٍ ما من الشماتة»، ومرتبطا باشتداد التوترات بين اليهود والعرب، كما ذكر فولف بتاريخ 20 مارس 1933[15].

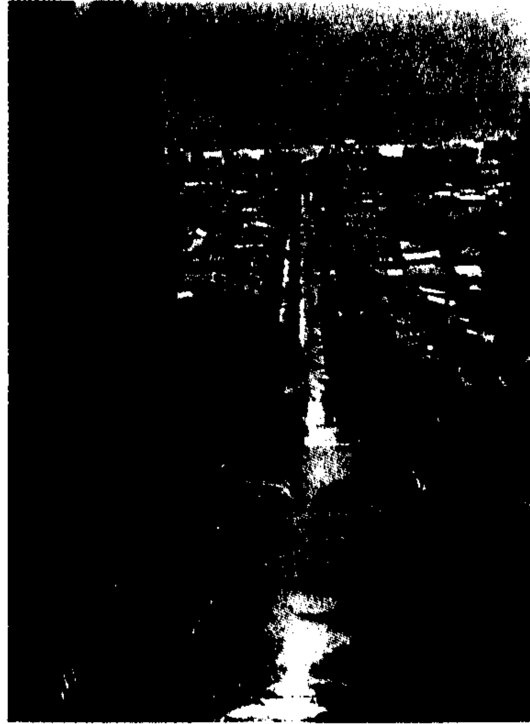
لم يكن فولف يعتقد أن الشعب العربي الفلسطيني برمته كان محكوما بشعور معاداة اليهود، ولكنه كان من الواضح بالنسبة إليه أن كل من يحسب نفسه على الطبقة العليا وطبقة المثقفين:

«كان يعير أهمية في إظهار شعوره المعادي لليهود. فلم يكونوا ليكتفوا بالتكرار الثابت والمستمر لمعارضتهم للهجرة اليهودية، وشراء الأراضي من قبل اليهود، ولرأس المال اليهودي ولكل ما يخطر على البال. وأكثر من كان صوته عاليا في هذه المعارضة هم الذين باعوا أنفسهم، وأمّنوا مصالحهم وأرباحهم. فإذا لم يكن هذا لعبا بالنار، فإنه بالتأكيد لعب بالمواد المتفجرة. ولايزال علينا أن نرى النتائج، التي يحملها هذا الأمر على الهجرة الملحوظة بالفعل لليهود الألمان»[16].

في 31 مارس 1933 عرض المفتي العام الحسيني خدماته للنضال ضد اليهود. وأبرق فولف في اليوم نفسه إلى برلين قائلا:

«قدّم لي المفتي اليوم ملاحظات تفصيلية، تضمّنت ترحيب المسلمين داخل فلسطين وخارجها بنظام الحكم الجديد في ألمانيا وبأمله في انتشار قيم الحكم الفاشية وغير الديموقراطية على البلدان الأخرى. وقال إن النفوذ اليهودي الحالي على الاقتصاد والسياسة هو شيء مضرّ وتجب مقاومته. إن جميع المسلمين، يتمنون اليوم إعلان ألمانيا مقاطعة البضائع اليهودية، من أجل إصابة اليهود في مقتل رخائهم، كما أنهم سينضمون بحماس لحملة المقاطعة هذه. وأعلن المفتي جاهزيته، عن طريق الحجيج الذاهب إلى مكة، ومن خلال مراسلين خاصين إذا اقتضى الأمر، لنشر سياسة مقاطعة اليهود في كل أرجاء العالم الإسلامي. إن من الممكن الإعلان بشكل عرضي عن إجراءات المقاطعة اليهودية كتنفيذ لقرار تتخذه الجمعية العربية في يافا التي انعقدت في الآونة الأخيرة. حيث يعتقد المفتي إمكان تشكيل منظمة فاعلة خلال وقت قصير للبدء في إجراءات المقاطعة. ووصف تزويد ألمانيا لفلسطين بمنتجات صناعية بغرض التسويق المحلي عن طريق غير اليهود بالأمر المرغوب فيه»[17].

ذهب إعجاب العرب بألمانيا الهتلرية إلى أبعد من ذلك، حيث أُعلن في يونيو 1933 عن الرغبة في تأسيس حزب قومي اشتراكي عربي. وكتب فولف نفسه مرحبا بهذه الفكرة؛ لكونها تبيّن أن الاعتزاز الألماني القومي وجد صدى واسعا له، حتى في هذا الجزء من العالم، كما أنه يبيّن أن الأفكار الألمانية التي تحققت من الممكن تطبيقها هناك، ولكنه أوضح بأن التوجّهات القومية العربية:



منظر من حيفا في العام 1935.



باب الخليل (باب يافا) في البلدة القديمة من القدس.

«والتي تجري صياغتها بشكل قومي اشتراكي، تُوجَّه في المقام الأول ضد اليهود، وضد الحكومة البريطانية الداعمة لهم في مطلبهم بتأسيس وطن قومي لهم هناك».

كما أن هذه التوجهات القومية لا بد لها من أن تقود إلى تغييرات عميقة في الوضع السياسي في فلسطين. ولهذا أعلن فولف «ارتيابه» في أنّ الدعم المقدّم لهذا الحزب سيجعله عرضة للاتهام بالتدخّل في الشؤون الداخلية للإقليم المسؤول عنه. كما أكّد «تخوُّفه الشديد» من الإقدام على هذه الخطوة، حيث سيرى فيها اليهود أنها موجَّهة ضد القومية اليهودية في فلسطين لمصلحة محاباة حزب سياسي قومي عربي. وتقاسمت برلين هذه المخاوف بـ «أكملها» معه، وأضاف فولف:

«وفي ضوء عدم الموثوقية السياسية لدى العرب، فإنه يجب الافتراض، وبشكل أكيد، بأن هذه العلاقة التي سترتبطنا بهم ستُكشَف عن طريق الطيش العربي، ليس فقط في فلسطين والشرق الأوسط فقط، بل في لندن وباريس أيضا. إن عملنا الذي قمنا به في دول المشرق، منذ نهاية الحرب وحتى اليوم، كان يستهدف - في المقام الأول - توسيع العلاقات الاقتصادية

والتجارية، ونشر الثقافة الألمانية مع المحافظة على الحيادية السياسية الكاملة. إن التغيير في هذا الموقف، من خلال تدخّل ممثلينا الرسميين في العلاقات السياسية الداخلية لهذه الدول، لن يحقق لنا ربما هزيمة اقتصادية فقط، بل ستكون له تأثيرات مضادة قوية في السياسة الأوروبية لألمانيا، في ضوء تفوّق النفوذ الفرنسي والبريطاني في المشرق»[18].

لم يرَ الحزب القومي الاشتراكي العربي النور، بيد أن هذا لم يغيّر شيئا في إعجاب العرب المستمر بسياسة ألمانيا النازية، والمستند إلى أسباب مشكوك فيها، يوضّحها القنصل العام فولف في تقريره المؤرخ في 15 يناير 1934، حيث يذكر:

«أن العرب رحّبوا، وبشكل كبير، بتطورات الأحداث في ألمانيا، يعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب، من بينها أنهم استمتعوا بالتوجّه المعادي لليهود الذي تتخذه النازية، ولأنهم كانوا يحسدون ألمانيا على زعيمها. وازداد هذا الحسد بعدما أدركوا أنهم يفتقرون إلى زعيم مثله. وفي خضّم إعجابهم بألمانيا، فإن هذا الشعب الذي لايزال بدائيا كثيرا في الأمور السياسية، لم يأتِ على الفكرة الأقرب، والمتمثلة في تحميل ألمانيا المسؤولية عن تقوية الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلى حد بعيد»[19].

لقد كانت هناك أسباب كافية لذلك: فمنذ العام 1933 وحتى بداية الحرب العالمية الثانية شجعت الحكومة النازية، وبتناغم مع الصهيونيين، هجرة اليهود الألمان إلى فلسطين، من خلال اتفاقية هعفراه (النقل)(*)، والتي نصّت على السماح لليهود الألمان المهاجرين إلى فلسطين بنقل جزء من رأسمالهم معهم. وخلال هذه الفترة الزمنية، كان هتلر يتمتع بشعبية واسعة جدا، وهذا ما تظهره فترة زمنية أخرى خلال سنة 1936، وبشكل مباشر في الفترة نفسها التي بدأت فيها المقاومة العربية ضد البريطانيين في فلسطين.

(*) هي اتفاقية أُبرمت بين الوكالة اليهودية الصهيونية وألمانيا النازية بتاريخ 25 أغسطس من العام 1933، بهدف حل مشكلات الطرفين: اليهود والنازيين. فقد فرضت ألمانيا قيودا على تداول العملة الصعبة منعت اليهود الراغبين في الهجرة إلى فلسطين من نقل أموالهم معهم، بينما عانى الاقتصاد الألماني ركودا بعد الأزمة الاقتصادية في العام 1929. فنصت الاتفاقية على أن تسمح ألمانيا لكل يهودي بنقل جزء من أمواله، وقدره ألف جنيه إسترليني، معه إلى فلسطين، على أن يُودع هذا المبلغ في حساب بنكي ألماني مغلق لا يُسمح باستعمال المبلغ المودع فيه إلا في شراء معدات زراعية ألمانية تُصدّر إلى فلسطين، وتتولى شركة «هآرفا» المحدودة بيعها في فلسطين لتعود قيمتها إلى اليهودي. فبذلك، يتمكن اليهود من الهجرة محتفظين بجزء من ممتلكاتهم، وينتعش الاقتصاد الألماني. [المحرر].

كتب القنصل العام الجديد فالتر دوهلي متحدثا عن قافلة السيارات التي كان متوجها بها مع بقية زملائه من القدس إلى جنين، والتي مُنِعت، باستثناء سيارته التي سُمح لها بالمرور، حيث استقبله العرب على جانبي الطريق وهم ينادون «عاشت ألمانيا»، وأرسل تقريره لاحقا إلى برلين قائلا:

> «عندما توقفت على جانب الطريق، من أجل أن أضع علم الصليب المعقوف بشكل ظاهر إلى جانب علم البعثة الديبلوماسية على السيارة، تقدمت في اتجاهي سيارة آتية من نابلس محمّلة بالعرب. وتفاوضت معهم، حيث أعلنوا استعدادهم لمساعدتي من أجل قطع الطريق من خلال جنين. كان التقدم بالسيارة من خلال جنين بطيئا للغاية، حيث سارت السيارة خطوة خطوة، وتوقفت كل خمسة أمتار. أحاطت الجموع الغاضبة والمسلّحة بالعصي والسيوف بسيارتي بشكل مستمر. ورافق سيارتي خمسة أو ستة أشخاص عرب من كل جانب، وتعالت الأصوات التي أجبتها بالعربي «قنصل ألماني»؛ مؤديا التحية الألمانية «يحيا هتلر»، واستجابت الجموع بأداء تحية «يحيا هتلر»، وتسابقوا للمصافحة باليد، الأمر الذي أدى إلى تحوّل هذه الرحلة إلى مسيرة موكب نصر. إن أكثر ما يميّز شعبية الزعيم ومستشار ألمانيا لدى العرب، هو التأثير القوي للتحية الألمانية «يحيا هتلر» على هذه الجموع المتعصّبة»[20].

وجد هذا التأثير نفسه صداه لدى جمعية الهيكل في فلسطين؛ فعلى الرغم من أنه لم يكن هناك وجود للحزب النازي في فلسطين، كان هناك فرع محلي؛ فعلى أبعد تقدير، وفي العام 1938، كان واحد من أصل كل ثلاثة أعضاء من جمعية الهيكل لديه بطاقة عضوية في الحزب، وكانت هذه أعلى نسبة لأعضاء الحزب الألمان خارج ألمانيا. وكما حدث في العام 1918 أعلنت بريطانيا، مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، أعضاء جمعية الهيكل على أنهم أعداء أجانب، وأمرت بترحيل الرجال منهم إلى أكرا (عاصمة غانا)، والحَجْر عليهم هناك، حيث كان يجب عليهم العمل في الزراعة وتربية المواشي من أجل تأمين قوت يومهم، بينما سمحت حكومة الانتداب البريطاني ببقاء النساء والأطفال في أماكنهم. وعندما اقترب الجنرال رومل من قناة السويس، رحلت بريطانيا الرجال من أكرا إلى أستراليا. وبعد العام 1945 عاد كثيرون منهم إلى فلسطين، ولكن لم يكن هناك مكان لهم بعد تأسيس دولة إسرائيل، إذ

تعينت عليهم المغادرة، فمنهم من غادر إلى ألمانيا[21]، بينما رجع البعض إلى أستراليا. ودفعت إسرائيل تعويضات سخية لهم، حيث نصّت اتفاقية لوكسمبورغ على دفع مبلغ 54 مليون مارك ألماني تعويضا لهم.

في إحدى مذكراته، كتب القنصل العام فالتر دوهلي، بتاريخ 22 مارس 1937 عن السياسة الألمانية المقبلة بخصوص فلسطين، واستُشهد هنا بأقوال دوهلي التالية عن العرب؛ لأنها لم تفقد سريانها على رغم مرور الوقت:

«يبدي العرب الفلسطينيون، بكل طبقاتهم، تعاطفا وانسجاما كبيرين مع ألمانيا الجديدة ومع زعيمها. إن هذا الانسجام يتميّز بقيمة كبيرة، لاسيما أنه لا يرتكز بالمطلق على أسس عقائدية فقط؛ فاسم ألمانيا يمتلك سحرا كبيرا على العرب حتى قبل الحرب، كما أن زيارتي ولي العهد النمساوي في سنة 1869، والقيصر الألماني سنة 1898، لاتزالان مطبوعتين في ذاكرتهم. إن ما تقدّمه القوات الألمانية على مسرح الحرب في فلسطين أسهم في تقوية صورة ألمانيا لديهم. فالقدرة والفهم الجيد اللذان قابل المستوطنون الألمان العرب بهما لايزالان صامدين طول العقود الماضية، وثبّتا موقع ألمانيا بالنسبة إليهم.

إن العامل الحاسم للتعاطف الكبير الذي يبديه العرب اليوم حيال ألمانيا هو ما يثيره زعيمنا فيهم من إعجاب؛ ففي هذه الأوقات المضطربة، تسنّى لي أن أتأكد، في أكثر من مناسبة، من المدى الذي وصل إليه هذا التعاطف؛ فعندما يقدّم المرء نفسه للحشود العربية في أحد المواقف الخطرة على أنه ألماني، فإن هذا يعني بالنسبة إليه المرور الآمن. وعندما يظهر هويته من خلال التحية الألمانية (يحيا هتلر)، يصبح الموقف محاطا بإعجاب كبير، ويُقابَل الألماني بتصفيق حار، يترافق بإقبال العرب على رفع أيديهم لأداء التحية الألمانية. إن الإعجاب بزعيمنا وبألمانيا الجديدة هو أمر يعود، على الأرجح، إلى أن العرب الفلسطينيين، وفي كفاحهم من أجل وجودهم، يتشوّقون إلى وجود «زعيم» عربي، ولأنهم يشعرون بأنهم على جبهة واحدة مع الألمان في صراعهم مع اليهود. إن هدفنا يجب أن يتركّز على المحافظة

على التعاطف العربي مع ألمانيا ومع زعيمها وعلى تحسينه. إن هذا الأمر لا يتطلب مبدئيا ممارسة سياسة فعّالة حيال العرب، بل تجنّب التشجيع العلني لبناء وطن قومي لليهود»[22].

وبتاريخ 7 يوليو 1937 تقدّمت بريطانيا باقتراح الأقاليم الثلاثة الذي خلصت إليه لجنة بيل البريطانية(*)، والذي قضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين: الأولى عربية والثانية يهودية، وإنشاء ممر من القدس وبيت لحم وحتى يافا تحت النفوذ البريطاني تضاف إليه الناصرة وطبرية. لم يجد القنصل العام دوهلي أي نفع من هذه الخطة، حيث كتب بتاريخ 7 يوليو إلى برلين قائلا:

«إن هذا النوع من التقسيم يعني الضربة القاضية بالنسبة إلى ألمانيا في فلسطين؛ لأن وجود مستوطنات ألمانية في دولة يهودية سيكون أمرا مستحيلا على المدى الطويل».

ويضاف إلى هذا أمر آخر: حيث كانت المصلحة البريطانية من خلال هذا الاقتراح:

«مصونة بشكل كامل. ومن خلال إنشاء منطقة انتداب جديدة تضّم «المدن المقدسة» ستُضاف أسباب أخلاقية جميلة جدا إلى بقاء بريطانيا في البلد. ومن خلال اتفاقيات تعاقدية مع اليهود ومع العرب سيُضمَن النفوذ البريطاني في هذا الإقليم ليس سياسيا فقط، بل عسكريا أيضا، ومن المرجّح أن تُقتَصر التكاليف إلى الحد الذي لا يتعدى الأداء النقدي الذي أنفقته بريطانيا إلى الآن».

وعلى هذا الأساس كانت هذه الخطة حلا «بريطانيًّا» مثاليا[23]. وبعد أسبوع من إعلان الخطة، وبتاريخ 15 يوليو 1937، قام المفتي - قبل يومين من قرار حكومة الانتداب بالقبض عليه - بزيارة إلى دوهلي، وشرح له أن العرب الفلسطينيين والعرب بمجموعهم، إضافة إلى العالم الإسلامي قاطبة يرفضون مجتمعين هذه الخطة. وأرسل دوهلي تقريره إلى برلين قائلا:

(*) وتعرف أيضا باسم «اللجنة الملكية لفلسطين»، وهي التي أُوفدت بتاريخ 11 نوفمبر 1936 إلى فلسطين، برئاسة اللورد بيل للتحقيق في أسباب الاضطرابات التي نشبت في فلسطين أواسط شهر أبريل 1936، ولتقديم مقترحات عن كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين بالنسبة إلى التزامات بريطانيا تجاه العرب واليهود. [المترجم].

«في صراعهم ضد اليهود، وضد السياسة المتعاطفة مع اليهود، فإن العرب يدعمون القوى الكبرى التي تذهب مصالحها في هذا الاتجاه، مع أنه أشار (أي المفتي) إلى التعارض بين بريطانيا وفرنسا وتركيا من جهة، وإيطاليا وألمانيا من جهة أخرى. وأكد المفتي الود الذي يكنّه لألمانيا الجديدة، وأعرب عن أمله تأييدَ ألمانيا الموقف العربي ضد اليهود، وإعلان استعدادها لتقديم الدعم له. وركّز طلبه في السؤال بشكل محدد حول ما إذا كانت ألمانيا مستعدة لاتخاذ موقف ضد اليهود وضد خطة إنشاء وطن قومي لليهود، بحيث يجري الإعلان عن هذا الموقف في الصحافة أو بأي طريق آخر. وأعلن المفتي - عند ذلك - نيته إرسال رجل موثوق به من قبله - بشكل سري - إلى ألمانيا من أجل الحديث بشأن المصالح الألمانية والمصالح العربية الإسلامية اللتين يرى أنهما تسيران بشكل متواز»[24].

وصل رسول المفتي إلى برلين، ولكن وزارة الخارجية الألمانية لم تستقبله. وفي نوفمبر من العام 1937 حاول المفتي مجددا إرسال رسول آخر إلى برلين. وفي مقابل الدعم الألماني، عرض المفتي: تشجيع العلاقات التجارية، وممارسة دعاية مؤيدة لألمانيا، و«خلق أجواء متعاطفة للغاية» معها، خاصة في ظل إمكان اندلاع حرب مقبلة، ونشر الأفكار النازية في العالم العربي، وتشجيع الحركات المناهضة للشيوعية، وتقديم الدعم للمقاطعة الاقتصادية للبضائع اليهودية التي تقودها ألمانيا، وكذلك القيام بأعمال قتالية في مناطق الانتداب الفرنسي والمستعمرات الواقعة تحت نفوذ فرنسا.

كما وعد المفتي باستمرار الكفاح ضد إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، ونشر الثقافة الألمانية في العالم العربي، وفتح الباب - بشكل حصري - أمام رأس المال الألماني ورجال الدين الألمان في حال نجاح حرب التحرير العربية.

وبعث الحسيني بمندوبه للقاء المبعوث الألماني في بغداد فريتس غروبا، وقد تحدث المندوب بشكل واضح عن:

«أن المقاتلين العرب يأملون المساعدة الألمانية، ويرون أن على ألمانيا، التي ترسل بيهودها إليهم، أن ترسل سلاحا من أجل مقاومتهم».



دعت اللجنة العربية العليا في أبريل 1936 إلى إضراب عام لتحقيق «النصر الوطني»، وكانت هذه الثورة موجّهة ضد اليهود والبريطانيين، وتحوّلت إلى «حرب مقدسة» في سبيل «الأراضي المقدّسة». وتُظهر هذه الصورة المأخوذة من أمام المسجد الأقصى في البلدة القديمة من القدس أناسا يرددون شعارات تحمل هذا المعنى.

ولكن الرّد الذي تلقاه المفتي كان أيضا هنا مخيبا لأمله؛ إذ بقيت برلين على موقفها، ولم ترغب في استفزاز حكومة الانتداب البريطاني. وأشار المبعوث الألماني في بغداد غروبا إلى:

> «أننا نتمنى العيش ضمن إطار علاقات جيدة مع بريطانيا، ومن أجل هذا، وعلى الرغم من كامل تعاطفنا مع العرب، فإننا لن نستطيع دعم ثورة مناهضة لبريطانيا».

وعلى الأرجح دخل عامل جديد على الخط، ألا وهو الموقف المبدئي تجاه العرب، حيث كتب القنصل العام فولف في نهاية العام 1933 ذات مرة:

«بما يختص بموقف العرب، فإنه يُمكن على الأرجح القول فقط بأنه هو نفسه؛ فالحساء يجب أن يبقى دائما على النار يُطبخ، ويُحرَّك ذات اليمين وذات الشمال، وهذا ما يسمونه ممارسة للسياسة».



القدس... نحو العام 1949.



أفراد شرطة بريطانيون يعتمرون خوذات من الصُلب، يحرسون مقر الحكومة في يافا.

ويذكر في هذا السياق قولا للورنس العرب، الذي قال ذات مرة:

«لا أعرف حقا بالمطلق كيف يمكن للمرء أن يأخذ العرب على محمل الجدّ. فأنا أعرفهم حقا بشكل جيد. إن هذا الأمر لا يستحق التعب من أجله»[25].

وعلى رغم كل هذا قدّم العرب كثيرا من شهادات الصداقة والتعاطف حيال ألمانيا. في ديسمبر من العام 1937 حلل فريتس غروبا هذه الظاهرة، حيث رأى أن هذه الظاهرة تعود بجذورها إلى فترة العثمانيين؛ فعلى المرء أن يعود بالأمر ليصل إلى التصريحات الودّية حيال العرب، والتي أطلقها القيصر الألماني فيلهلم الثاني في أثناء زيارته المشرق سنة 1898، وإلى التحالف الألماني العثماني خلال الحرب. يضاف إلى ذلك:

«أن العرب مقتنعون بأن ألمانيا هي القوة العظمى الوحيدة في أوروبا، والقوية بشكل كاف، والداعمة لهم في تحقيق أهدافهم القومية، من دون أن تكون لها أي مطامع في الأراضي العربية، حيث تؤدي الوحدة القومية المُستعادة للشعب الألماني من خلال زعيمه، وحرية الدولة الألمانية، دور القدوة بالنسبة إلى العرب؛ فهتلر يتمتع بمكانة رفيعة بشكل عام في العالم العربي. إن هذه الثقة العربية بألمانيا تجد انعكاسها، وقبل كل شيء، في الالتماسات المتكررة للحصول على المساعدة الألمانية، بالإضافة إلى أن العرب، وفي كفاحهم ضد الدولة اليهودية، يرون في ألمانيا الحليف الحقيقي الوحيد».

قاد التحفّظ الألماني حينئذ إلى ظهور الشكوك الأولى لدى العرب حيال ألمانيا النازية. فقد أرسل دوهلي، في بداية العام 1938، مقالا تحذيريا نُشِر في إحدى الصحف العربية المحلية، حيث شكك هذا المقال في علاقات الصداقة التي تربط العرب بألمانيا، فما الذي قدمته ألمانيا لكي تستحق اسم صديقة العرب؟ تسأل الجريدة وتردّ:

«إن السياسة الألمانية المعادية لليهود دفعت بهجرات قوية لليهود الألمان إلى فلسطين، هذا كان الشيء الجيد الوحيد الذي قدمته ألمانيا إلى العرب»!

ولكنّ صوتَ الجريدة هذه كان هو الصوت الوحيد الذي أُطلق، فمن حيث المبدأ، لم يتغيّر أي شيء في موقف العرب حيال ألمانيا، وهذا ما يظهر جليا في الحدث التالي:

في العام 1938، وبعد مرور سنتين على اندلاع الثورات العربية في فلسطين ضد الإنجليز واليهود، اتصل يوسف أبو درة قائد الحركة الثورية في الإقليم الشمالي في فلسطين، والذي أطلق على نفسه لقب «المجاهد»، اتصل بأدولف هتلر، أو كما وصفه بـ «قائد ألمانيا الكبير الذي أسس لأمته شرفا ومجدا لا يفنيان»، من أجل أن يشرح له مدى الأعمال الوحشية والفظائع التي ترتكبها الحكومة العسكرية البريطانية. حيث جاء في كتابه المؤرخ في 23 ديسمبر 1938:

«قامت هذه الحكومة الظالمة بكل الأعمال الوحشية واقترفت جميع الفظائع، حيث دمرت أعدادا كبيرة من القرى بالمتفجرات، وألقت القبض على الآلاف من الأهالي المسالمين، وأساءت معاملتهم إلى أقصى الحدود، وشنقت الرجال وسلبت ممتلكاتهم، ودمرّت منازلهم ومساكنهم، كما حاولت التعرض لشرفهم؛ فالعار على حكومة كهذه، والعار على عدالتها وحضارتها المزعومة».

ثم أتى بالذكر على اليهود في كتابه:

«إننا سنقول لهم، ما قلته أنت، زعيم ألمانيا، عن اليهود، خلال كفاحك: إن هذا الذي يسرق سيجارة من أخيه في معمعة القتال بين الرصاص والقنابل، لا يستحق أن يتمتع بها وقت السلم. إن اليهودي الذي يبخل عليك وقت الحرب بمجرد سيجارة، لا يمكن له بحال أن يكون نافعا لألمانيا. أنا لا أريد أن أعرّفكم، أنتم زعيم ألمانيا العظيم، على اليهود؛ فأنتم تعرفونهم وتعرفون تاريخهم، وعرفتموهم أيضا قبل أن نعرفهم نحن».

وفي نهاية الكتاب جرى الإعراب عن الرغبة في:

«أن تبادر أنت، القادر على زلزلة أوروبا بمجرد كلمة، بإسماع صوت قضيتنا إلى أوروبا كلها»[26].

4

خلال الحرب العالمية الثانية

هتلر والعراق

بالنسبة إلى العرب، أصبح هتلر بكل الأحوال الشخص الذي يمكن التواصل معه. وبعد مدة وجيزة زلزل هتلر أوروبا، وأصبح الشرق الأوسط في بؤرة اهتمام السياسة الألمانية، إذ احتل العراق مركزا مهما في برنامج هذه السياسة.

كان العراق صناعة بريطانية بامتياز. حتى إن كلمة «العراق» هي الكلمة العربية التي بدأ البريطانيون استعمالها عوضا عن «بلاد ما بين النهرين». وتمّت هيكلة العراق لخدمة المصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية البريطانية، فقد قامت بريطانيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بترسيم حدود العراق من دون أي مراعاة لمطالب الأكراد في حق تقرير مصيرهم، ولا أي مراعاة لفئات الشعب الأخرى من سنّة وشيعة.

«كان أمين الحسيني مفتي القدس أشد كاره لليهود وأكثر الشخصيات المثيرة للجدل في القرن العشرين، وبقي ما قام به من أعمال في برلين غير معروف فترة طويلة»

كان هناك إقليمان اثنان تحت الحكم العثماني: البصرة وبغداد. وضمّت بريطانيا إقليم الموصل في الشمال الغني بالنفط، الأمر الذي كان يعني القضاء نهائيا على آمال الأكراد في تقرير مصيرهم بأنفسهم، وهو الأمر الذي ذكرت معاهدة سيفر(*) احتمال قيامه في أحد بنودها. كان العراق من صنع تشرشل نفسه؛ فقد تفتّق ذهنه عن فكرة مذهلة تمثّلت في ربط إقليمي النفط، الموصل وكركوك، البعيدين تماما أحدهما عن الآخر، عن طريق تكوين دولة تضم ثلاثة شعوب، السنّة والشيعة والأكراد، وهم الذين لا توجد بينهم روابط مشتركة تجمعهم. ثم أتت بريطانيا بفيصل بن الحسين ملكا على العراق في العام 1921، ولكن الأمر والنهي بقيا في يد المندوب السامي البريطاني. وبقي الأمر أيضا على هذا الحال على رغم الإعلان بشكل رسمي عن استقلال العراق في العام 1932. ورضيت القيادة العسكرية العراقية بهذا الأمر، ولكن ضباط الرتب الصغرى كانوا يبدون حماسا أكثر وأكثر لألمانيا النازية ولإيطاليا الفاشية، متأملين الحصول على مساعدة هاتين الدولتين لتحقيق استقلال حقيقي لدولة العراق.

رحّبت ألمانيا وبقوة بهذا التعاطف الذي كان يبديه الضباط العراقيون، وسعى المبعوث الألماني إلى العراق فريتس غروبا على الدوام إلى دعم هذا التعاطف؛ فقد نظّم وبشكل مستمر أنشطة سياسية وثقافية، ومارس أعمالا دعائية شاملة وواسعة، تُوجّت في الأغلب بفرضية الصداقة التقليدية بين العرب والألمان والعداء المشترك لبريطانيا. حتى إنّ المؤيّدين الشباب شكّلوا منظمة شبه عسكرية، اتخذت من منظمة شباب هتلر النازية(**) نموذجا لها.

(*) وتسمى أيضا بمعاهدة الصلح، حيث جرى التوقيع عليها بتاريخ 10 أغسطس 1920 بين الدولة العثمانية وقوات الحلفاء عقب الحرب العالمية الأولى، بيد أنها لم تُبرم على الإطلاق؛ إذ رفضتها الحركة القومية التركية بقيادة أتاتورك بسبب شروطها المجحفة بحق تركيا، وأصرت على تسوية جديدة مع الحلفاء، وهو ما تحقق بالتوقيع على معاهدة لوزان 1923. [المترجم].

(**) منظمة شباب هتلر: تأسست في العام 1922، ومهمتها تلقين أعضائها الناشئة الأيديولوجيا النازية بهدف تأهيل أجيال مقبلة تدافع عن ألمانيا النازية. في البداية اقتصرت أنشطة المنظمة على أعمال الكشافة، كالتخييم والمشي... إلخ، لكنها فيما بعد أخذت طابعا عسكريا، فشملت التدريب على حمل السلاح وفن التكتيك الحربي، وتألفت المنظمة من:

1 - منظمة شباب هتلر: وهي خاصة بالذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و18 عاما.

2 - منظمة الفتيان الألمان: وتختص بالذكور الأصغر سنا (10 - 14 سنة).

3 - عصبة فتيات ألمانيا: وهي خاصة بالفتيات ذوات الأعمار المتراوحة بين 10 و18 سنة. بلغ عدد عضواتها في العام 1930: 25 ألفا. [المحرر].

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية، كان نوري السعيد يتولّى منصب رئيس الوزراء في العراق، وهو رجل بريطانيا في البلاد؛ حيث قطع العلاقات الديبلوماسية مع ألمانيا بتاريخ 6 سبتمبر 1939. ولكن الخطّ المؤيِّد للألمان ازداد قوة أكثر فأكثر، خصوصا في ضوء الانتصارات الأولى التي حققتها القوات الألمانية في بداية الحرب. وفي مارس 1940 قدّم نوري السعيد استقالته من منصب رئيس الوزراء، ولكنه تسلّم حقيبة وزارة الخارجية في حكومة رشيد عالي الكيلاني(*)، الذي اضطر إلى تقديم استقالته أيضا تحت الضغط البريطاني لمصلحة المرشح التوافقي طه الهاشمي. لم يقبل المعسكر العراقي المؤيد لألمانيا، الذي كان يتلقى الدعم من مفتي القدس العام الحسيني، بهذه النتيجة[1]. وكان المفتي الحسيني قد هرب من فلسطين في العام 1939 متوجها إلى بغداد التي أصبحت مركزا له في نضاله ضد الإنجليز واليهود بوصفه مؤيدا مُعلَنا لهتلر. وأرسل المفتي في فبراير 1941 سكرتيره برسالة إلى هتلر، يقدّم له فيها عرض «الشعوب العربية»:

«والمستعدة للرد على العدو المشترك، والمتحمسة للمشاركة مع دول المحور في نصيبها من الكفاح ضد التحالف البريطاني - اليهودي».

ويذكر المفتي في رسالته أن السياسة البريطانية تتركز على:

«خلق العراقيل أمام اتحاد الدول العربية واستقلالها، عن طريق وضعها وجها لوجه في نزاع مع يهود العالم كلهم، أخطر الأعداء، والذين يتمثل سلاحهم السري في المال والفساد والمؤامرات، ويشكلون بالإضافة إلى ذلك حِرابا للبريطانيين.

إن التأييد الحار الذي يكنّه أبناء الشعوب العربية لألمانيا ولدول المحور هو أمر قائم منذ زمن بعيد، ولن تستطيع أي دعاية في العالم أن تنفي هذه الحقيقة».

وفي الوقت نفسه طلب المفتي من هتلر مدّه بالسلاح والدعم المالي، وقبل كل شيء، الإعلان عن دعمه للاستقلال التام للدولة العربية الكبرى المزمع إقامتها في المستقبل.

وبتاريخ 11 مارس 1941 كتب وزير الخارجية الألمانية إرنست فون فايتسيغر إلى المفتي، بأنه مخوّل من هتلر بإجابته على الشكل التالي:

(*) ذو الولاء الألماني. [المحرر].

«إن ألمانيا التي لم تحتل سابقا أحد الأقاليم العربية، ليست لديها أي أطماع جغرافية في الفضاء العربي. وهي ترى أن العرب شعب ذو ثقافة عريقة، وأثبت أنه يستطيع القيام بأعمال الإدارة، كما أنه أظهر قدرة عسكرية، وهو بلا ريب في وضع يمكّنه من أن يحكم نفسه بنفسه. وعلى هذا الأساس، فإن ألمانيا تعترف بالاستقلال التام لجميع الدول العربية، وبحقها في نيل هذا الاستقلال في الأماكن التي لم تحصل فيها هذه الدول على استقلالها».

وأضافت الرسالة استعداد ألمانيا للتعاون بشكل ودّي مشترك مع العرب، ودعمهم عسكريا وماليا وتزويدهم بالوسائل الحربية[2].

وبعد مرور أربعة عشر يوما، وبتاريخ 1 أبريل 1941 نفّذ الجيش العراقي، بقيادة رئيس الوزراء العراقي السابق رشيد عالي الكيلاني صديق المحور، انقلابا عسكريا. وسيطرت قوى الانقلاب على المراكز الرئيسة في بغداد، بما فيها مقرّ السفارة البريطانية. وعُيّن الكيلاني في منصب رئيس الوزراء. ومن جهتها اعترفت ألمانيا بالحكومة العراقية الجديدة الموالية لها، وقدمت نصيحتها لها «بالبدء بالمقاومة المسلّحة ضد بريطانيا»، وربطت هذه النصيحة بتأكيدها أن «كلا من ألمانيا وإيطاليا تتجهزان لتقديم الدعم من خلال السلاح والذخائر». وتبع ذلك مرور شهر كامل، هزّت أيامه الثلاثون العراق والشرق الأوسط، في وقت كان فيه روميل(*) يتقدّم في شمال أفريقيا بعد أن نجح في احتلال جزيرة كريت اليونانية، في الوقت نفسه الذي كانت فيه القوات الإيطالية تدك حيفا. خمّن البريطانيون أن القوات الألمانية ستقوم بالإنزال في سورية وستتقدم عن طريق العراق وإيران باتجاه الهند. وكان من المخطط أن يكون العراق مفجّرا للثورة في المنطقة العربية؛ فقد أراد العراقيون وبمساعدة الألمان الفكاك من «نير البريطانيين» والتخلص من سلطة بريطانيا. وأعلن مفتي القدس من العراق نفير الجهاد. وقدّر رئيس الوزراء البريطاني تشرشل الأخطار التي يعنيها هذا الإعلان، ولذلك أمر بتقوية القوات البريطانية في البصرة من أجل

(*) إرفين رومل (ت 1944م): عسكري نازي بزغ نجمه إبان الحرب العالمية الثانية. أُرسل لقيادة الفرق العسكرية النازية في بولندا وفرنسا وغيرهما، وحقق أشهر انتصاراته في شمال أفريقيا حيث كُلف بدعم القوات الإيطالية في سعيها إلى السيطرة على تلك المنطقة. ولمهارة رومل القيادية في الحروب الصحراوية، لُقب بـ «ثعلب الصحراء». [المحرر].

تكوين قاعدة عسكرية بريطانية دائمة فيها. ومع قيام العراقيين بمهاجمة القاعدة الجوية البريطانية في الحبّانية بتاريخ 2 مايو، اندلعت الحرب العراقية - البريطانية.

ومع اندلاع هذه الحرب، برز المندوب الألماني في بغداد فريتس غروبا (1886 - 1973) بوصفه الخبير الأكثر نفوذا في أمور الشرق الأوسط. كان غروبا قد بدأ عمله مع وزارة الخارجية في العام 1923 عندما كُلف بتسيير أمور الممثلية الألمانية في كابول، حيث تسلّم الإدارة هناك بين العامين 1924 و1926 بمنصب القائم بالأعمال الألماني. ومن ثم تسلّم منصب المندوب الألماني في بغداد في العام 1932 وحتى قطع العلاقات الديبلوماسية مع العراق بتاريخ 6 سبتمبر 1939. وفي بداية مارس 1941 تقدّم بـ «مذكرة حول المسألة العربية» إلى وزارة الخارجية، والتي صُنفت كملف سري للرايخ.

وتناول غروبا في النقطة الرابعة من هذه المذكرّة «أهمية النفط العراقي في قيادة الحرب في الشرق الأوسط». كما تضمّنت المذكرة رسما تخطيطيا للمواقع «النفطية في آسيا الوسطى» وأماكن استخراجها، وأنابيب النقل وغيرها. ومن الممكن أن يكون العامل النفطي قد أدى الدور الأكبر في قرار هتلر بخصوص الشرق الأوسط والأدنى. وبتاريخ 5 مارس أعلن هتلر العراق بوصفه المصدر الرئيس للتزوّد بالطاقة لدول المحور في «العمليات العسكرية بين البحر الأبيض المتوسط والخليج». وأشار وزير الخارجية الألمانية ريبنتروب بتاريخ 27 أبريل في ملاحظة تنويهية إلى هتلر:

> «تحتم الافتراض، أن بريطانيا ستحاول وبكل الوسائل وضد إرادة الحكومة العراقية والجيش العراقي، التقدم داخل الأراضي العراقية لضمان الحصول على نفط الموصل»[3].

وعلى رغم ذلك تردد هتلر في تقديم الدعم الموعود للحكومة العراقية الجديدة؛ فقد كان في تلك الأثناء يجهّز للبدء بالقتال على الجبهة الروسية، في وقت كانت فيه جبهة شمال أفريقيا لاتزال بين أخذ ورد، ولم يثبّت أقدامه بعدُ بشكل كامل في جزيرة كريت. وفي النهاية، قرر القيام بعمل مميز، إذ أمر بتوجيه وحدة القوات الخاصة يونك (والتي أخذت اسمها من الكولونيل الطيار فيرنر يونك) للقيام بـ «لفتة بطولية» ولكنها سرية، تقضي بالتقدم ضد البريطانيين وإيقاد شعلة «الجهاد المقدس». وكان هذا بالضبط ما أراد القيصر فيلهلم الثاني القيام به في الحرب العالمية الأولى.

في ذلك الوقت استدعى وزير الخارجية غروبا الذي توجّه على متن طائرة تحت الاسم المستعار «فرانك كيركيبتاريخ» بتاريخ 5 مايو من حلب إلى الموصل، ووصل بتاريخ 11 مايو إلى بغداد. وفي هذه الأثناء رتّب الديبلوماسي الألماني رودولف ران، في سورية الخاضعة لحكومة فيشي الفرنسية، قطارين يجرّ كل منهما 25 عربة محملة بالسلاح، ورافقهما في رحلتهما إلى الموصل. ولكن هذه المحاولة كانت منذ البداية غير موفقة؛ إذ مُنيت بعض الخطوات منذ البداية بالفشل الذريع. حيث تعرضت الطائرة التي يقودها الرائد أكسل فون بلومبيرغ، ابن المارشال فيرنر فون بلومبيرغ، التي لم تُعلِن عن وصولها إلى مطار بغداد، بتاريخ 12 مايو 1941، إلى إطلاق نار بطريق الخطأ عند هبوطها. وكان من المقرر أن يقوم الرائد فون بلومبيرغ بدور المنسّق بين الثوار. وعلى رغم ذلك استطاعت الطائرة الهبوط، وكان على متنها أيضا وكيل الوزارة المفوّض غونتر بافيلكه الذي عمل مع غروبا في بغداد مدة ثلاث سنوات، وتسلّم فيما بعد منصب السفير الألماني في القاهرة بين العامين 1952 و1954، ولكن الحظ لم يحالف الطيار فون بلومبيرغ، حيث دخلت الرصاصات في منطقة العنق وتوفي متأثرا بجراحه. بيد أنّ غروبا - الذي تولّى لاحقا منصب المدعي العام الأعلى في مدينة ماييننغن الألمانية إلى أن قبضت عليه القوات الروسية في العام 1946 بعد انتهاء الحرب بتهمة الجاسوسية، والذي أطلق سراحه في العام 1955 وكتب مذكراته - ذكر قصة أخرى لموت فون بلومبيرغ، جاء فيها أن طائرته اشتبكت في الجو مع طائرة بريطانية، وأصيب فون بلومبيرغ خلالها بهذه الطلقات، بيد أن بافيلكه الذي كان على متن الطائرة ناقض هذه الرواية[4].

ولكن المهم هنا، هو أن هتلر قرر متأخرا في 23 مايو 1941 دعم الانقلاب العراقي من دون تحفّظ وبكل قوة. حيث تذكر تعليمات الفوهرر[*] رقم 30، تحت اسم «الشرق الأوسط»:

> «إن حركة التحرر العربية في الشرق الأوسط هي الحليف الطبيعي لنا ضد الإنجليز. وفي هذا السياق، فإن الثورة في العراق تكتسب هنا أهمية

(*) الفوهرر: لقب أدولف هتلر، وهي تعني «القائد» بالألمانية. [المحرر].

كبرى. ولهذا قررت دفع التطورات في الشرق الأوسط إلى الأمام من خلال دعم العراق».

وأتى هذا الدعم عن طريق إرسال وحدات في مهام عسكرية تحت الاسم الحركي «القوة الخاصة ف» بقيادة العقيد الطيار هيلموت فيلمي، وعن طريق تقديم المساعدات من خلال الطيران الألماني والشحنات الجوية. حيث تقرر أن يحمل أفراد هذه القوة الخاصة بطاقات بوصفهم متطوعين وليسوا جنودا (انطلاقا مما فعلته كتيبة كوندور إبان الحرب الأهلية الإسبانية)، وأن يرتدوا ملابس عسكرية عراقية، وطلب من الطيارين الألمان المرافقين لهذه الوحدة حمل رتب عسكرية عراقية. وأُنيط بوزارة الخارجية الألمانية أمر توجيه الدعاية الإعلامية، وهي التي كانت تتركّز في جوهرها على:

«أن النصر الذي تحرزه دول المحور سوف يحرّر الشرق الأوسط وشعوبه من نير البريطانيين، وما يعنيه ذلك لهم من حق لتقرير مصيرهم. إن على من يهوى الحرية أن ينضم للجبهة المقاتلة ضد بريطانيا»[5].

ولكن الوقت كان قد تأخر كثيرا؛ فوضع الطيارين الألمان كان كارثيا، إذ كانوا يفتقرون إلى كل شيء تقريبا، حيث لم تصلهم أي إمدادات بسبب عملية بربروسا. وبتاريخ 1 يونيو تمكنت بريطانيا من استعادة بغداد، وارتكب العراقيون المؤيدون لألمانيا قبيل ذلك مذبحة بحق 179 يهوديا عراقيا. وهرب قسم كبير من قياديي الانقلاب إلى برلين عبر طهران وإيطاليا، وبقوا هناك إلى نهاية الحرب. أما الكيلاني فحُكم عليه غيابيا بالإعدام في بغداد، وتوجّه هاربا بادئ الأمر بشكل مؤقت إلى طهران. وتلقّى المبعوث الألماني في طهران تعليمات من برلين بأن يشرح للكيلاني الموقف الألماني «بشكل مناسب»، حيث أخبره:

«إن سياستنا في العالم العربي ذات أهمية كبرى، ويجب ألا يتشكّل هنا انطباع بأننا نترك أصدقاءَنا يسقطون حالما يفشلون».

وقال تشرشل في ذلك الوقت: «إن هتلر يهدينا الفرصة لتحقيق ربح كبير في الشرق الأوسط بمجهود ضئيل»[6]. واشتكى غروبا في وقت لاحق بقوله: «إن صورة ألمانيا في الشرق الأوسط ستعاني ولوقت طويل من جرّاء هذا»[7].

وقبل سنة من ذلك بتاريخ 25 يوليو 1940 تقدّم ماكس فون أوبنهايم، وهو الذي مارس دورا مهما على الجانب الاستشاري الألماني خلال الحرب العالمية الأولى،

بمذكرة نصح فيها بإغلاق قناة السويس، وإغلاق صنبور النفط في وجه القوات البحرية البريطانية، وكذلك خطوط النقل في ميناء حيفا، وتثوير الهند. ورسم أوبنهايم لفريتس غروبا دورا مهما ومميزا: ألا وهو قيادة القوميين العرب. ومثّل هذا الاقتراح في المحصلة طبعة جديدة عن مذكرته التي تقدّم بها في أكتوبر 1914.

المفتي العام الحسيني في برلين

فرّ المفتي العام بعد كارثة الهزيمة في بغداد عبر إيطاليا متوجها إلى برلين، وهي التي وصلها في 6 نوفمبر 1941، وطلب حين وصوله الحصول على «منزل يهودي كبير». وبقي في برلين إلى أن وضعت الحرب أوزارها. وقبل وقت ليس بالبعيد، صرّح عبدالله الفرنجي ممثل حركة فتح في ألمانيا بشأن ما قام به المفتي العام خلال إقامته في ألمانيا: «لقد سُمح للمفتي بالبقاء في برلين، ولكن الألمان تجاهلوه بشكل كامل»[8]. ولكننا الآن نعرف أن نقيض هذا هو الصحيح؛ إذ كان لدى المفتي العام هدفان يتمثّل أولهما في القضاء على اليهود وعلى «الوطن القومي» لليهود في فلسطين، وثانيهما هو تحقيق استقلال العرب. جمعت كراهية اليهود بين المفتي العام والنازيين وعلى رأسهم هاينرش هملر. من حيث المبدأ، كان النازيون ينظرون إلى العرب على أنهم «أعداء للعرق الآري»، ولكن هذا تغير في سياق الوضع المتردي للحرب.

بتاريخ 28 نوفمبر 1941 استقبل هتلر المفتي العام، إذ «قرروا عقد اتفاقية للإبادة الجماعية بحق اليهود» كما يقول الخبير في شؤون الشرق الأوسط فولفغانغ شفانيتس[9]. ولكن السؤال المشكوك فيه هنا، هو عما إذا كان هتلر قد احتاج لوجود المفتي بجانبه.

فخلال اللقاء كان كلّ من وزير الخارجية ريبنتروب وفرتس غروبا حاضرا أيضا. وجاء في محضر الاجتماع الرسمي ما يلي:

> «المفتي العام: إن الدول العربية مقتنعة وبشكل كامل بأن ألمانيا ستربح الحرب، وهذا سيكون في مصلحة القضية العربية. إن العرب هم الأصدقاء الطبيعيون لألمانيا، فلديهم الأعداء أنفسهم: البريطانيون، اليهود والشيوعيون. ومن أجل هذا، فإن الدول العربية جاهزة للعمل ومن

كل قلبها مع ألمانيا، والعرب رهن الإشارة للاشتراك في الحرب، ليس من خلال المساهمة السلبية عن طريق القيام بأعمال تدميرية وإثارة الثورات وحسب بل بشكل إيجابي من خلال تشكيل فيلق عربي للقتال. إن العرب يطمحون في أن يصلوا من خلال هذه الحرب إلى تحقيق استقلال ووحدة فلسطين وسورية والعراق».

وذكر المفتي العام خلال اللقاء الخطاب الذي تلقاه بتاريخ 8 أبريل 1941 من ألمانيا، والذي ذُكِر فيه، أن ألمانيا لا تطمع في الحصول على أراضٍ عربية، وأنها تساند مطالب الحرية والاستقلال العربية وتعترف بها، كما أنها تعمل على القضاء على الوطن القومي لليهود. وبعد هذا التذكير تقدم المفتي برجائه مرتين إلى هتلر من أجل «البيان العلني بما يحمل هذه المعاني». وجاء في محضر الجلسة الرسمي:

«عندها أعطى الزعيم المفتي هذا الإعلان، ورجاه أن يقفل عليه في أعماق قلبه:

1. إنه (أي هتلر) سيستمر في الحرب حتى القضاء الكامل على المملكة الأوروبية اليهودية الشيوعية.

2. في سياق هذه الحرب، فإن القوات الألمانية ستصل في وقت غير محدد تماما بعد ولكنه قريب إلى الحدود الجنوبية للقوقاز.

3. وعندما يتحقق ذلك، فإنه (هتلر) سيعطي من تلقاء نفسه التأكيد للعرب، أن الساعة حانت من أجل التحرير.

وعندها سيكون الهدف الألماني في المنطقة متمثلا فقط في القضاء على اليهود المقيمين في المنطقة العربية تحت الحماية البريطانية. وعند هذه اللحظة، سيكون المفتي هو المتحدث باسم العالم العربي، وسيكون من حقه إعلان البدء بالعمليات السرية العربية ضد اليهود. وعندها لن تبالي ألمانيا بردّ الفعل الفرنسي على إعلان كهذا.

فعندما تنجح ألمانيا في العبور من روستوف (في روسيا) إلى إيران والعراق، فإن هذا يعني في الوقت نفسه بدء انهيار القوة العالمية البريطانية. وهو (أي هتلر) يأمل في أن تتاح لألمانيا الفرصة في السنوات القادمة بفتح البوابة القوقازية أمام الشرق الأوسط. وعلى هذا الأساس ولخدمة الهدف

المشترك، فإنه من المستحب أن يؤجّل الإعلان العربي لبضعة أشهر قادمة، لكيلا تخلق ألمانيا لنفسها صعوبات تحول دون مساعدتها للعرب.

إنه (أي هتلر) متفهم تماما لتوق العرب إلى إصدار ألمانيا بيانا علنيا كهذا، وبالشكل الذي طلبه المفتي العام. ولكنه (هتلر) أشار إلى أنه استوجب عليه الانتظار لمدة خمس سنوات وهو على رأس السلطة، من أجل إصدار بيان التحرير بحقّ مسقط رأسه (ضمّ هتلر النمسا في العام 1938)، حيث اضطر إلى الانتظار حتى فرض بالسلاح الأمر الواقع، والذي أفضى إلى إصدار هذا البيان في أن تُضم النمسا بشكل نهائي إلى ألمانيا.

وعندما تصل كتائب الدبابات وطائرات سلاح الجو الألماني إلى الحدود الجنوبية للقوقاز، فإنه سيكون عندها في الإمكان إصدار البيان الذي يريده المفتي العام.

وأجاب المفتي، بأنه متأكد من أن كل شيء سيتحقق بالشكل الذي قاله الزعيم. وهو مطمئن بشكل كامل للكلمات التي سمعها من الزعيم. ولكنه سأله عن إمكانية عقد اتفاق سري مع ألمانيا، بالشكل الذي عرضه (أي المفتي) عليه.

أجاب الزعيم بأنه قدّم للمفتي من فوره هذا البيان السري. وشكره المفتي بدوره وأكّد له ثقته المطلقة في هذا الوعد، كما شكره على اهتمامه بالقضية العربية»[(10)].

إن البيان العلني، الذي طالب المفتي العام هتلر بالإعلان عنه لم يرَ النور أبدا. كما لم يتحقق ما اتفقا عليه من تدمير «للوطن القومي» لليهود. بل على النقيض من ذلك تماما، ففي اليوم نفسه تقريبا بعد مرور ستة أعوام، أي بتاريخ 29 نوفمبر 1947، قررت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية. وبعد مرور خمسة أشهر، بتاريخ 14 مايو 1948 أُعلن تأسيس دولة إسرائيل.

تلقى المفتي الحسيني والكيلاني بتاريخ 28 أبريل 1942 تأكيدا من ألمانيا وإيطاليا بأنهما سيدعمان حرب التحرير العربية وسيعترفان باستقلال وبسيادة الدول العربية. ولكن هذه الوعود لم تغيّر شيئا في موقف هتلر المترقّب والمتردد حيال حرب التحرير العربية؛ إذ بقي على موقفه المعارض لإصدار بيان علني بهذا

الخصوص في الوقت الحالي، فكل شيء بالنسبة إليه كان رهن التطورات العسكرية. وفي إحدى لقاءاته مع بينيتو موسوليني في قصر كليهايم في ضواحي سالسبورغ بتاريخ 29 أبريل 1942، قال هتلر بهذا الخصوص ما يلي:

«إن دعم إعلان من هذا النوع المشار إليه سابقا بشكل عسكري، هو أمر فعّال فقط عندما تقف قوات دول المحور على حدود جنوب القوقاز، عندها سيكون اندلاع مقاومة عربية إثر هذا الإعلان ذا منفعة عسكرية، ويمكن دعمه عسكريا. وعلى العكس من ذلك، فإذا قدمنا اليوم هذا الإعلان، فإننا سنكون أمام خيارين: فإما ألا يُحاط العرب علما بهذا الإعلان، مما سيجعل إعلانا كهذا بالنسبة إلى دول المحور عديم القيمة، بل - وعلى العكس من ذلك - مضرّا؛ لأن العدو سيفهم من عدم الاستجابة العربية أن دول المحور تفتقر إلى التأثير اللازم في هذه المنطقة، أما الإمكانية الثانية فتتمثل في أخذ العرب للعلم بهذا الإعلان، وسيقومون بثورتهم التي سيُقضى عليها من قبل البريطانيين في ظل هذه الظروف. مع الأخذ بعين الاعتبار بأنه من الممكن أن يؤدي هذا الأمر إلى استحواذ البريطانيين على العناصر العربية الأكثر نشاطا والصديقة لدول المحور، مما سيؤدي إلى إلحاق الضرر البالغ بمصالح دول المحور في العالم العربي. لكن عندما تقف قوات دول المحور جنوب القوقاز، فإنه من الممكن إعاقة تطوّر كهذا. فهو (أي هتلر) متخوّف كثيرا من أن إصدار إعلان في الوقت الحالي لا يمكن بحال من الأحوال دعمه بتدخل عسكري»[11].

بتاريخ 14 مايو 1943 تقدّم كلٌ من وزير الخارجية ريبنتروب، والعقيد الطيار فيلمي، وفريتس غروبا بمشورته بشأن «التحضيرات السياسية للتقدّم الألماني باتجاه الدول العربية». حيث ورد في المذكرة أن الشعب العربي لايزال على عداوته حيال بريطانيا. إن عدد الزعماء الأتباع الذين اشترتهم بريطانيا يشكل فقط نسبة ضئيلة. وكدليل على العداء الذي يكنّه العرب لبريطانيا، ذُكرت العمليات المتكررة التي يشنها العرب على الضباط الإنجليز، والهجمات على شاحنات النقل البريطانية وضد جسور السكك الحديد، وإغراق معسكر الرشيد العسكري قرب بغداد لإحباط

عملية تسليم الأهالي لأسلحتهم وغير ذلك. كما جاء في المذكرة أن المزاج العام لدى العرب يعكس استياءهم الشديد من إعدام ثلاثة من المشاركين في انقلاب الكيلاني، والذين اعتُبروا شهداء، وأسهم في خلق نزوع إلى انتقام دموي. أما فيما يختص بالدعاية الألمانية فقد جاء:

«أن التأثير في الجو العام مستمر من خلال الدعاية الألمانية، وبشكل خاص من خلال الراديو والمنشورات. إن التحكّم في هذه الدعاية وفي إذاعة أثينا يتم عن طريق الجمعية العربية في وزارة الخارجية».

أقنعت التأكيدات المتكررة المفتي العام الحسيني والكيلاني، وبدآ في المشاركة بشكل فعال في عملية الدعاية؛ فقد شكل إعلانهما للشعب العربي بدء المقاومة العربية ضد الإنجليز ذروة عملهما الدعائي. ولكن إعلان ساعة الصفر بقي في يد ألمانيا: «إن أمر تقرير موعد البدء يبقى في أيدينا، ومن المتوقع أن يكون بعد أخذ تبليسي»[12](*).

ولم تنسَ المذكرة التطرّق إلى المهمات الملقاة على عاتق القوة الخاصة ف؛ فقد أنشأت هذه الوحدة في «سنيون» بالقرب من أثينا المركز العربي - الألماني للتعليم الذي ضم 130 طالبا من ألمانيا وسورية كانوا مسؤولين عن استقبال المتطوعين وتدريبهم لمهمات عسكرية وخاصة. فقد كان من المقرر أن تشكّل هذه المجموعة إطارا للجيش العراقي العربي المزمع بناؤه. كان اختيار المتطوعين يتم عن طريق المفتي وعن طريق الكيلاني بالاتفاق مع وزارة الخارجية والقيادة العامة للقوات الألمانية، وهذا الأمر كان يجب أن يبقى سريا.

وفي فبراير 1943 أمر هتلر بتكوين كتيبة مسلمة في الوحدة الوقائية س.س. من مسلمي البوسنة. وكان إصدار هذا الأمر يشكّل لحظة عظيمة بالنسبة إلى المفتي: فمن المسلمين، سيكون هناك «مسلمون ألمان»، وجندهم المفتي بكل نشاط[13]. لم يدَعْ المفتي أحدا يسبقه في كرهه لليهود؛ فقد أصبح «غوبلز العرب»، واستخدم الموجة الألمانية القصيرة (راديو تسيزن) في برلين مع محطات للتقوية في باري لبثّ برامج معادية لليهود في الشرق الأوسط، حيث طلب من العرب وبشكل مستمر ومتكرر: «اقتلوا اليهود أينما وجدتموهم، في سبيل الله»[14].

(*) عاصمة جورجيا اليوم. [المترجم].

وبتاريخ 13 مايو 1942 التقى المفتي مع ريبنتروب ورجاه بأن «يفعل أقصى ما يستطيع لمنع هجرة اليهود من بلغاريا ورومانيا وهنغاريا إلى فلسطين». وأيّده في هذه السياسة كبار رجالات الحكومة النازية. حيث جاء في برقية بعث بها هاينرش هملر إليه بتاريخ 2 نوفمبر 1943(*) قائلا:

«وضعت الحركة النازية في ألمانيا ومنذ تأسيسها القضاء على اليهودية العالمية على سلّم أولوياتها. ولهذا السبب فإن ألمانيا تابعت وبتعاطف كبير ومميز كفاح العرب المسالمين، وبشكل خاص الفلسطينيون ضد اليهود المتسللين. إن الإدراك المشترك لهذا العدو والكفاح المشترك ضده، يشكلان الأساس للاتحاد الطبيعي بين ألمانيا النازية وبين المسلمين المحبين للسلام في كل العالم. ومن هذا المنطلق أنقل لكم تحياتي القلبية في ذكرى مرور وعد بلفور المؤسف، وأتمنى لكم النصر النهائي في كفاحكم الذي تقومون به.
رئيس الوحدة الوقائية س.س هاينرش هملر».

وفي 30 سبتمبر 1944 تساءل الحسيني:

«أليس في وسعنا القضاء على اليهود وتدميرهم، وقد بقي منهم 11 مليونا فقط؟»

قبل بدء الحرب كان هناك 17 مليون يهودي. هل عرف المفتي أنّ النازيين قتلوا ستة ملايين منهم؟ تدخّل المفتي أكثر من مرة عندما كان الموضوع يدور حول منع هجرة الأطفال اليهود، وبشكل خاص من بلغاريا ورومانيا وهنغاريا والدول التي كانت تحت السلطة الألمانية[15]. تدخّل لدى وزير الخارجية الألماني ولدى وزراء خارجية تلك الدول على حد سواء، كما أنه روّج لنقل اليهود إلى بولونيا، حيث «سيوضعون هناك تحت مراقبة فعالة»[16]. ونجح المفتي في العام 1943 في إعاقة إطلاق سراح 5 آلاف طفل يهودي كان من المقرر مبادلتهم بـ 20 ألف أسير ألماني عن طريق مبادرة تقدّم بها الصليب الأحمر. وبدلا من ذلك تدخل لدى هملر بشكل شخصي من أجل ترحيل هؤلاء الأطفال إلى معسكرات الاعتقال ليُقتلوا لاحقا، إضافة إلى أنه طلب أكثر من مرة قصف القدس وتل أبيب[17].

(*) الذكرى السنوية لإصدار وعد بلفور. [المترجم].

تلقّى المفتي راتبا شهريا قدره 90 ألف مارك ألماني من خزانة وزارة الخارجية الألمانية، وامتلك فيلا منتزعة ملكيتها من يهودي ألماني في ضاحية تسيليندورف في برلين، إضافة إلى خمسة مقار أخرى. وكان عندما يغيب عن قصره يقضي يومه في فندق أدلون. حتى إنه في شهر أبريل 1945 تسلّم مبلغ 50 ألف مارك ألماني من وزارة الخارجية. في السابع من مايو 1945 هرب عن طريق النمسا إلى برن، حيث سلّمته السلطات السويسرية إلى السلطات الفرنسية التي رحلته بدورها في مايو 1946 إلى القاهرة، وهي التي كان الكيلاني قد سبقه إليها. ومن هناك تولى منصبا قياديا مجددا وأدار اللجنة العربية العليا، وهي التي اتخذت خطا معاديا لليهود لا يعرف الهوادة.

كان المفتي بمنزلة زعيم الفلسطينيين، وكان على هذا الأساس مسؤولا عن التطورات اللاحقة في فلسطين. ومن الممكن وصف عمله على أنه: مزجٌ لفكر الإخوان المسلمين بالعقيدة النازية، وتعاونٌ مع مؤيديها لمنع إقامة دولة لليهود، وتحريضٌ للشعب العربي في المناطق الخاضعة للانتداب البريطاني، ورفض قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة لتأسيس دولة إسرائيل 1947، وتثوير الشعب العربي للحرب ضد إسرائيل في العام 1948، وتنظيم عملية اغتيال ملك الأردن عبد الله 1951، إثر تعيينه شخصا آخر في منصب المفتي العام. كان أمين الحسيني مفتي القدس أشد كاره لليهود وأكثر الشخصيات المثيرة للجدل في القرن العشرين، وبقي ما قام به من أعمال في برلين غير معروف لفترة طويلة. توفي المفتي في العام 1974 في لبنان عن عمر يناهز 77 عاما، وكان بين المشيعين قريب بعيد له وهو ياسر عرفات.

5

منذ تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية حتى إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في العام 1965

«اكتشف بن ناتان [السفير الإسرائيلي لدى ألمانيا الغربية] أن كل الألمان الذين يحتك بهم يعاملونه بشكل ودي «متطفل»، واحترام مبالغ فيه... من الواضح أن الشعور بالذنب المستتر لدى الألمان يقودهم إلى اتخاذ موقف سماه أحد الكتاب النمساويين «راداو فيلوسامية»»

كونراد أديناور واتفاقية دفع التعويضات

لم تكن هناك، خلال السنوات الأولى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، سياسة ألمانية شرق أوسطية يمكن لها أن تبرر هذه التسمية؛ فالتطورات اللاحقة في فلسطين، وتأسيس دولة إسرائيل لم يشهدا أي حضور ألماني، بغض النظر عن تحوّل مصر وبقية الدول العربية إلى «ميناء آمن» لكبار النازيين، مثل ألواس برونر، وبصرف

النظر عن أن إسرائيل لم تكن على الأرجح لتشكل دولة لولا اليهود من مهجّري الحرب(*).

ولكن السياسة الألمانية الشرق أوسطية، والتي استحقت اسمها، نشأت مع تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية، وتحرّكت في أجواء التوتر المصاحبة للحرب الباردة بشكل يشبه النظام الإحداثي المتشكّل من مجموعة عناصر، أهمها:

1 - المسؤولية التاريخية تجاه الهولوكوست وإسرائيل.

2 - مراعاة مصالح الشركاء الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

3 - مراعاة مصالح الدول العربية.

4 - المطالبة بالتمثيل الحصري للجمهورية الاتحادية الألمانية (ألمانيا الغربية).

وكان عهد أديناور من أكثر الفترات إثارة في هذه المرحلة، وانتهى من حيث المبدأ باعتراف ألمانيا ديبلوماسيا بإسرائيل في العام 1965، ثم أتت حرب الأيام الستة في العام 1967 التي كانت بداية لمرحلة جديدة في الموقف الألماني، وتلتها سياسة التقارب للائتلاف الاشتراكي الليبرالي، والاعتراف بجمهورية ألمانيا الديموقراطية (الشرقية)، ومن ثم حرب أكتوبر 1973. ومنذ ثمانينيات القرن الماضي (بعد إعلان البندقية)(**)، أخذت ألمانيا في ممارسة سياسة يمكن وصفها بالسياسة الأوروبية تجاه الشرق الأوسط، واستمرت تمارسها بعد الوحدة الألمانية. ذكرت إحدى وثائق وزارة الخارجية التي كان قد أُعيد تشكيلها حديثا بعد الحرب، في بداية العام 1951 في بون:

> «إضافة إلى ذلك فإنه لا يجوز تجاهل حقيقة أن ألمانيا، ومن خلال عدم وجود علاقة مع إسرائيل، هي في وضع يشكل نقطة انطلاق مناسبة حيال العالم العربي»[1].

(*) أطلقت قوات الحلفاء مصطلح Displaced Person بالإنجليزية، ويختصر في DP، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ لوصف الأشخاص المدنيين الذين أجبرتهم الحرب على الإقامة خارج بلدانهم، والذين لا يستطيعون العودة إليها من دون مساعدة، أو من دون أن يستوطنوا أرضا أخرى؛ ففي مذكرة صيغت في صيف العام 1944، حدّدت قوات الحلفاء القواعد والمهمات والأدوار الملقاة على عاتق قواتها لإدارة أمور إقامة هؤلاء الأشخاص وتقديم المساعدات إليهم، وإدارة شؤونهم. وكان هؤلاء في الغالب عمال سخرة ومخطوفين من قبل القوات النازية، وينتمون - في أغلبيتهم - إلى دول أوروبا الشرقية، وقدّرت قوات التحالف عددهم في العام 1944 بما يقارب 11,3 مليون شخص، أغلبيتهم العظمى من اليهود. [المترجم].

(**) إعلان أطلقته مجموعة من الدول الأوروبية من مدينة البندقية الإيطالية في العام 1980، أيدت فيه صراحة الجانب العربي في صراعه مع إسرائيل، فأنكرت شرعية دولة إسرائيل، وطالبتها بالتوقف عن بناء المستوطنات في فلسطين. [المحرر].

وفي أغسطس 1952 ذكرت إحدى الوثائق أنه يجب وضع هؤلاء تحت أعيننا «والذين هم أصدقاء لنا»[2]. وكان يُقصد بذلك العرب، والذين تحتفظ ألمانيا معهم بعلاقات جيدة تقليديا. وكما تكون عليه الحال غالبا، فإن الاقتصاد كان سباقا على التطور السياسي بعد الحرب العالمية الثانية في الشرق الأوسط أيضا، أو كما قال رجل الأعمال رئيس غرف التجارة والصناعة الألمانية أوتو فولف فون أميرونغن، في وقت سابق، وبشكل مصيب: «إن العَلَم (الراية) يتبع التجارة»[3].

فعلى سبيل المثال وُقِّع، في نهاية العام 1948، على اتفاقية التجارة والنقد بين القسم الألماني الخاضع للنفوذ البريطاني والأمريكي وبين مصر، حيث وصل تعامل ألمانيا الغربية الاقتصادي مع مصر، في العام 1949، إلى نفس قيمة التعامل الاقتصادي الفرنسي مع مصر. وأعلنت مصر، كأول دولة عربية، إنهاء حالة الحرب مع ألمانيا بتاريخ 13 مايو 1951.

وفي يوم الإعلان عن الدولة الإسرائيلية الجديدة، بتاريخ 15 مايو 1948، هاجمت جيوش مصر والأردن وسورية ولبنان والعراق إسرائيل، وأعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية(*) أنها ستكون حرب تطهير ومذابح سيتحدث عنها الناس مثل المذابح التي ارتكبها المغول والحملات الصليبية، والتي لايزال الناس يتحدثون عنها، وكان هناك كثيرون من الذين لم يعيروا إسرائيل أهمية كبيرة؛ فعلى سبيل المثال كان وزير الخارجية البريطاني إرنست بيفن مقتنعا تماما، مثلما أسرّ للسفير النمساوي هاينرش شميدت في نهاية مايو 1948، بأن دولة إسرائيل لن تستطيع الصمود، وقال بالحرف: «إن الحلم الصهيوني قد تبدّد»[4]. لكنه أخطأ في تقديره هذا كما أخطأ كثيرون.

فعند إعلان قيام دولة إسرائيل في مايو 1948، كان يعيش هناك 600 ألف يهودي تقريبا. وفي «حرب الاستقلال» 1948/ 1949(**) هزمت إسرائيل الدول العربية، إذ هرب أكثر من 700 ألف فلسطيني أو شُرِّدوا. ويسمّي العرب ما حدث وقتها بالنكبة أي الكارثة. وجرى الاتفاق على وقف لإطلاق النار فقط بين إسرائيل والدول العربية؛ إذ ما فتئ العرب يعملون - مثلما في السابق - على القضاء على إسرائيل التي كان مفروضا عليها الحصول على مزيد من السكان لكي تنجو.

(*) كان، آنذاك، عبدالرحمن عزام. [المحرر].

(**) هي التسمية التي أطلقها الطرف الإسرائيلي المنتصر على أولى حروب الصراع العربي - الإسرائيلي. [المحرر].

ومن أجل هذا، كان الهدف المعلن لحكومة بن غوريون يتركّز على تشجيع أكبر عدد ممكن من اليهود على الهجرة إلى إسرائيل، رغم النقص الحاد في البنية التحتية. وأثّر ذلك في المقام الأول على اليهود المقيمين في الدول العربية، في العراق ومصر واليمن والمغرب وتونس، وكذلك في تركيا وإيران، حيث كانوا مهددين؛ إذ كان يُنظر إليهم على أنهم حلفاء محتملون لإسرائيل. واستخدمت إسرائيل سلاحها الجوي في عملية مدهشة تحت اسم «عملية بساط الريح»، نجحت خلالها في استقدام 55 ألف يهودي من اليمن في العام 1949، ونجحت كذلك في جلب 113 ألف يهودي من العراق، إثر عملية «عازرا - نحميا» التي يُطلق عليها أيضا عملية «علي بابا»، هذا إضافة إلى عمليات أصغر أسفرت عن دخول ما يقرب من 350 ألف يهودي إلى إسرائيل، وهذا العدد نفسه تقريبا كان من الناجين من الهولوكوست. فخلال ثلاث سنوات نجحت إسرائيل في مضاعفة عدد سكانها، الأمر الذي قاد - من ناحية أخرى - إلى بروز مشكلات عدّة؛ حيث تهددت البلاد نهاية العام 1950 مجاعة كبرى وكانت على حافة الانهيار[5].

في ظل هذه الأوضاع تقدّمت إسرائيل، بوصفها الوريث الشرعي لليهود الذين جرت إبادتهم، بمذكّرات في مارس 1951 إلى الدول الأربع المسيطرة على ألمانيا في تلك المرحلة، لكي تدفع ألمانيا لها تعويضات عن هؤلاء اليهود؛ حيث طالبت إسرائيل بالحصول على مليار دولار (أي على ما يعادل 4.2 مليار مارك ألماني في ذلك الوقت)، وذلك مناصفة بين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية، تعويضا لها عن الخسائر المادية للشعب اليهودي، وتغطيةً لنفقات دمج اليهود الناجين من الهولوكوست في دولة إسرائيل. ونصحت الدول الغربية إسرائيل بالحديث مباشرة مع بون بشأن هذا الموضوع، بينما لم يردّ الاتحاد السوفييتي على هذه المذكّرة إلا في مارس 1952؛ معتذرا ومعللا بأنه يجب أن يكون هناك اتفاق سلام مع ألمانيا قبل أن يجري التفاوض على إمكان دفع تعويضات. وبما أن مثل هذا الاتفاق لم يوقّع بعد، فإن الدفع لن يتم.

وعلى عكس هذا الموقف، أعلن المستشار كونراد أديناور استعداده للبدء في المحادثات بهذا الشأن، وعلاوة على ذلك فإنه سيتقدّم بالبيان المطلوب كشرط مسبق أمام البرلمان. وبتاريخ 27 سبتمبر 1951 أعلن أديناور:

«أنه جرى القيام بأعمال شنيعة باسم الشعب الألماني، وهذه الأعمال تجبرنا على التعويض الأخلاقي والمادي عن الأضرار الفردية التي عاناها اليهود، وكذلك عن الممتلكات اليهودية، على حدّ سواء»[6].

وبعد ذلك وقع حادث في مدينة دوسلدورف في 15 ديسمبر 1951، عندما حمّل وزير العدل الألماني توماس ديهلر، الذي كان ضيفا على «جمعية العمل للقانونيين اليهود على الأراضي الألمانية وبرلين الغربية»، سياسة الحلفاء «وتحت تأثير نفوذ اليهودي مورغينتاو»(*) مسؤولية المماطلة في موضوع التعويضات، الأمر الذي أسهم في إثارة استياء واحتجاج اليهود الألمان. وقوبلت هذه التصريحات بهجوم لاذع من قبل الصحافة، ولكن وزير العدل الألماني ديهلر نجح - من خلال توضيحاته التفصيلية والمطمئِنَة - في محو الانطباعات السيئة عن كلمته، والتي لم تتولد من الغمز الذي لم يكن في محله، من زاوية الجذور اليهودية لمورغينتاو فقط، بل من خلال إشارته إلى أن ما عاناه اليهود من الألمان يعانيه هو نفسه أيضا. واغتنم فالتر ديركس هذا القول لينشر مقالا ساخرا حادا في جريدة «فرانكفورتر نويه بريسه» جاء فيه:

«كان يجب علينا أن نضع صليبا معقوفا بنّي اللون على بدلاتنا الرسمية، وأن نأخذ اسم فيلهلم اسما أول لنا. فلقد جرت تصفية ستة ملايين ألماني في المعتقلات الأمريكية!».

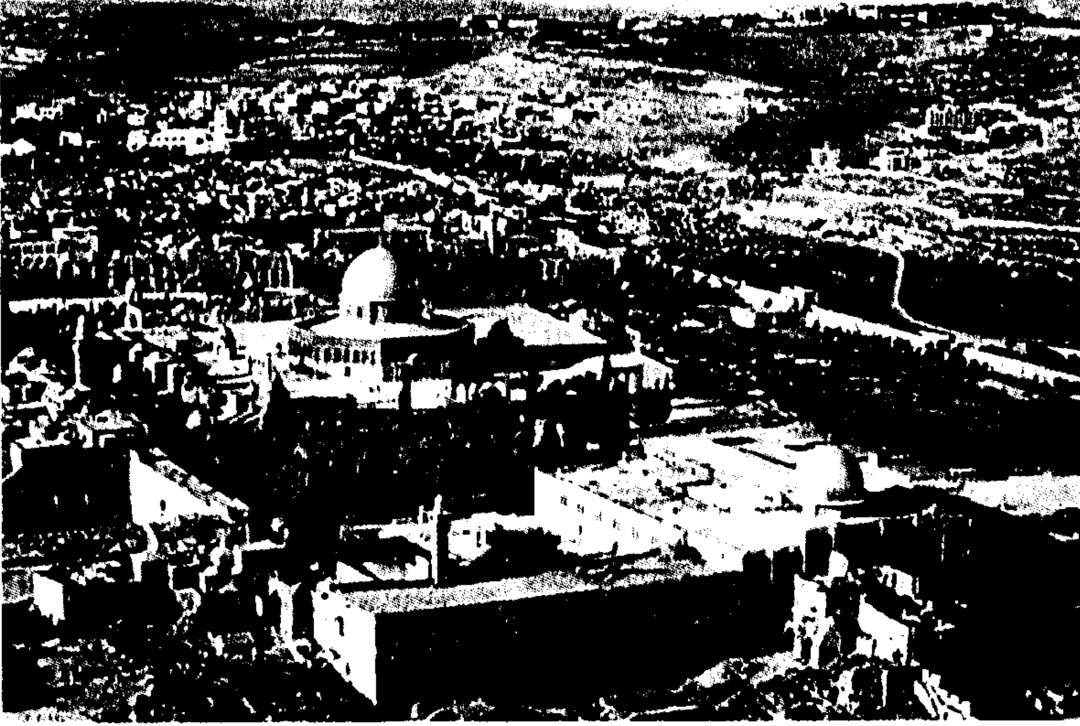
وكخطوة لتمهيد الأجواء المرافقة لبدء الحديث الألماني - الإسرائيلي، صوتت النوادي الطلابية في جامعة غوتينغن، وعن طريق ممثليها المنتخبين، بالإجماع بتاريخ 16 ديسمبر 1951، متضامنين على ما أطلقوا عليه «السلام مع إسرائيل»، وطالبوا اللجنة الطلابية العامة بأن تنظم - خلال الفصل الشتوي الجاري - حملة لجمع التبرعات، وتقديمها إلى المجلس المركزي لليهود في ألمانيا؛ من أجل تقديمها للطلبة في إسرائيل. وأسهمت مشاركة أخرى في خلق انطباع ملائم، حيث حملت هذه المساهمة اسم «تبرعات شجرة الزيتون»، وهي التي تقرر تخصيص الإيرادات المتأتية منها لشراء غرسات من أشجار الزيتون وزرعها في إسرائيل[7].

(*) هنري مورغينتاو وزير المالية الأمريكي منذ العام 1934 وحتى العام 1945، وكان قد عمل على مسودة مشروع يقضي بتحويل ألمانيا، بشكل نهائي، بلدا زراعيا عند انتصار الحلفاء؛ لضمان ألا تقوم لها قائمة عسكرية في المستقبل، وأصدر في أكتوبر 1945 كتابا يتضمن أفكاره هذه تحت عنوان: «ألمانيا هي مشكلتنا». [المترجم].

وأتى اللقاء الذي جرى في 6 ديسمبر 1951 في لندن بين أديناور وناحوم غولدمان، رئيس منظمة مؤتمر المطالبات اليهودية بالتعويضات المالية من ألمانيا، والتي أُسست في العام 1951، عاملا حاسما في التطورات اللاحقة. وفي نهاية هذا اللقاء أملى أديناور رسالة على سكرتيرة غولدمان، ضمّنها اعترافا بالمسؤولية الألمانية عن جرائم النازية، ووقع عليها. حيث وصفت هذه الرسالة التعويضات المادية بأنها واجب أخلاقي والتزام شرفي على الشعب الألماني. وقال إنه يجب على الحكومة الألمانية القيام بأقصى ما تستطيع لتعويض الشعب اليهودي عن الحيف الذي وقع عليه. ومنذ شهر مارس من العام 1951 اعتُمدت المطالب الإسرائيلية أساسا للمفاوضات[8].

أما في إسرائيل فقد اندلعت مظاهراتٌ حاشدةٌ اعتراضا على عملية التفاوض مع ألمانيا، وقاد هذه المظاهرات مناحيم بيغن، أو كما سماه الممثل الديبلوماسي النمساوي في إسرائيل بين عامي 1950 و1955 كارل هارتل بـ «الفاشي»[9]. حيث تولى بيغن رئاسة حزب حيروت اليميني الذي أسسه تحت شعار «شرفنا ليس للبيع. لا يمكن لأي شيء أن يعـوّض عن دمنا. دعـونا نمحُ هذا العار». وقابل رئيس الوزراء بن غوريون مظاهرات خصمه السياسي بثقة جعلت، حتى جناح حزب الصهاينة العام يتوقّع قيام ألمانيا سرا بتسليم شحنات بضائع ضخمة إلى إسرائيل. وعلى الرغم من المعارضة الشعبية الواسعة في إسرائيل للتفاوض مع ألمانيا، فإن الناس كانوا يتوقعون الحصول على منافع مادية وتسهيلات؛ إذ لم تفلح الشعارات القومية المتطرفة لحزب حيروت إلا في نزول بضعة آلاف من الناس للتظاهر في شوارع تل أبيب، «والذين وقفوا هناك على الشارع مدة ساعة ونصف الساعة من دون رغبة كبيرة في التظاهر»، وفق ما وصفهم به الممثل الديبلوماسي النمساوي هارتل[10].

في 21 مارس 1952 بدأت المفاوضات في فاسيمار، إحدى ضواحي لاهاي؛ لأن الإسرائيليين رفضوا أن يطأوا الأراضي الألمانية. وكان لهم «حضور قوي» هناك، حيث سجّلت محاضر الجلسات في تل أبيب ما يلي: «امتنع الوفد عن مصافحة رئيس الوفد الألماني فرانس بوهم، المقاوم المشهود له»[11]. كما رفض الوفد الإسرائيلي استخدام كلمتي «تعويضات» و«بدل أضرار»، حيث تم الأخذ بكلمة «شيلوميم» التي ابتدعها وزير الخارجية الإسرائيلي موشي شاريت، والواردة في التوراة، والتي تعني «القصاص».



القدس: نحو العام 1949 م.



بتاريخ 29 نوفمبر 1947 قررت منظمة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية. وتُظهر هذه الصورة مسيرة تأييد لهذا القرار في فيينا، ويظهر في الصورة رسم لتيودور هرتزل.



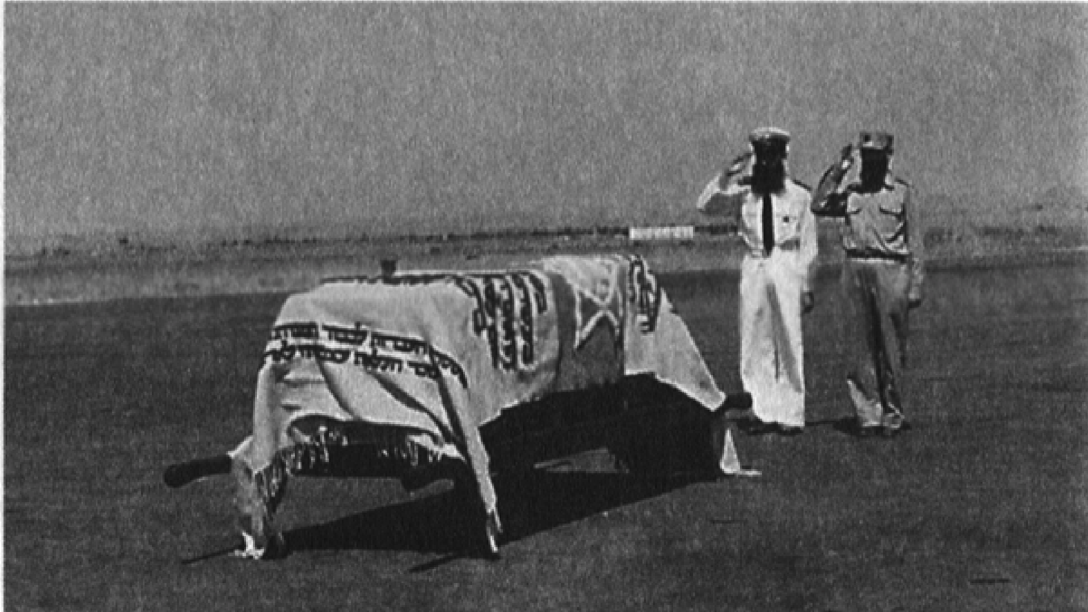
ديفيد بن غوريون يُعلن، تحت صورة لتيودور هرتزل، تأسيس دولة إسرائيل بتاريخ 14 مايو 1948 - من متحف مدينة تل أبيب.



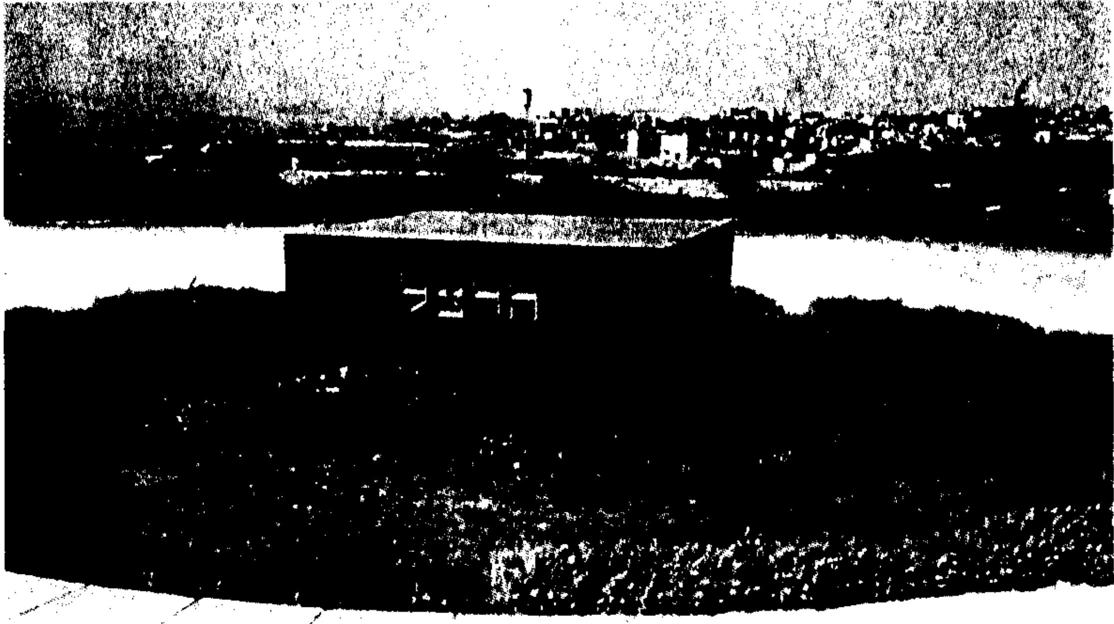
وفي اليوم التالي، بتاريخ 15 مايو 1948 أعلن عبدالرحمن عِزام باشا، الأمين العام لجامعة الدول العربية التي أسست في مارس 1945، في مؤتمر صحافي له من القاهرة، أن الدول العربية سترمي اليهود في البحر: «وستكون هذه حرب اجتثاث ومذابح، وسيتحدث الناس عنها، مثل الحديث عن المجازر المغولية والحروب الصليبية».



في أغسطس 1949 جرى تنفيذ وصية تيودور هرتزل المتوفى في العام 1904؛ إذ نُقِلت جثته من فيينا إلى إسرائيل، وتُظهر هذه الصورة وصول جثمانه إلى مطار اللد.



أداء التحية العسكرية بعد وصول جثمان تيودور هرتزل، مؤسس الصهيونية السياسية، و«الأب المؤسس» لإسرائيل.



قبر تيودور هرتزل على الجبل الذي يحمل اسمه في القدس، جبل هرتزل. وقد جرى رفع الستار عن شاهد قبره المنحوت من حجر الغرانيت الأسود بتاريخ 15 يوليو 1960 بمناسبة ذكرى ميلاده المائة.



تل أبيب، 25 فبراير 1952، تظاهرة احتجاجية ضد قرار حكومة بن غوريون القاضي ببدء «مفاوضات التعويض» مع جمهورية ألمانيا الاتحادية. وكان مناحيم بيغن، زعيم حزب حيروت القومي، المتحدث الرئيسي في هذه التظاهرة.

وأثبتت المحادثات صعوباتها الجمّة. بيد أن الرأي استقر أخيرا على أن تدفع ألمانيا إلى إسرائيل مبلغ ثلاثة مليارات مارك ألماني(*)، على شكل شحنات بضائع وخدمات خلال فترة 14 عاما. وقد دُفِع مبلغ 450 مليون مارك ألماني إلى المنظمة اليهودية العالمية، كما قُدِّم تعويض بمبلغ 54 مليون مارك ألماني لأعضاء جمعية الهيكل. وقبل أربعة أيام من التوقيع على الاتفاق، ألقى أديناور كلمة أمام اللجنة الحزبية لحزب الاتحاد المسيحي، أوضح فيها ماهية الموضوع الدائر:

«كلي أمل ألا يضع مجلس الوزراء أمامي أي صعوبات، خاصة فيما يتعلق بهذا الموضوع، وإذا فعل ذلك، فإن هذا يعني كارثة للسياسة الخارجية على أعلى مستوى، وهذه الكارثة لن تكون سياسية فقط، بل ستؤثر بشكل كبير جدا في جهودنا للحصول مجددا على دعم مالي أجنبي. فلنكن واضحين بشأن هذا الموضوع؛ لأن النفوذ اليهودي على القطاع الاقتصادي لايزال نفوذا كبيرا للغاية، الأمر الذي يجعل من هذه المصالحة مع اليهود، وربما يكون هذا المصطلح مبالغا فيه بعض الشيء، أمرا لا غنى عنه بتاتا بالنسبة إلى ألمانيا من وجهة النظر الأخلاقية والسياسية والاقتصادية»(12).

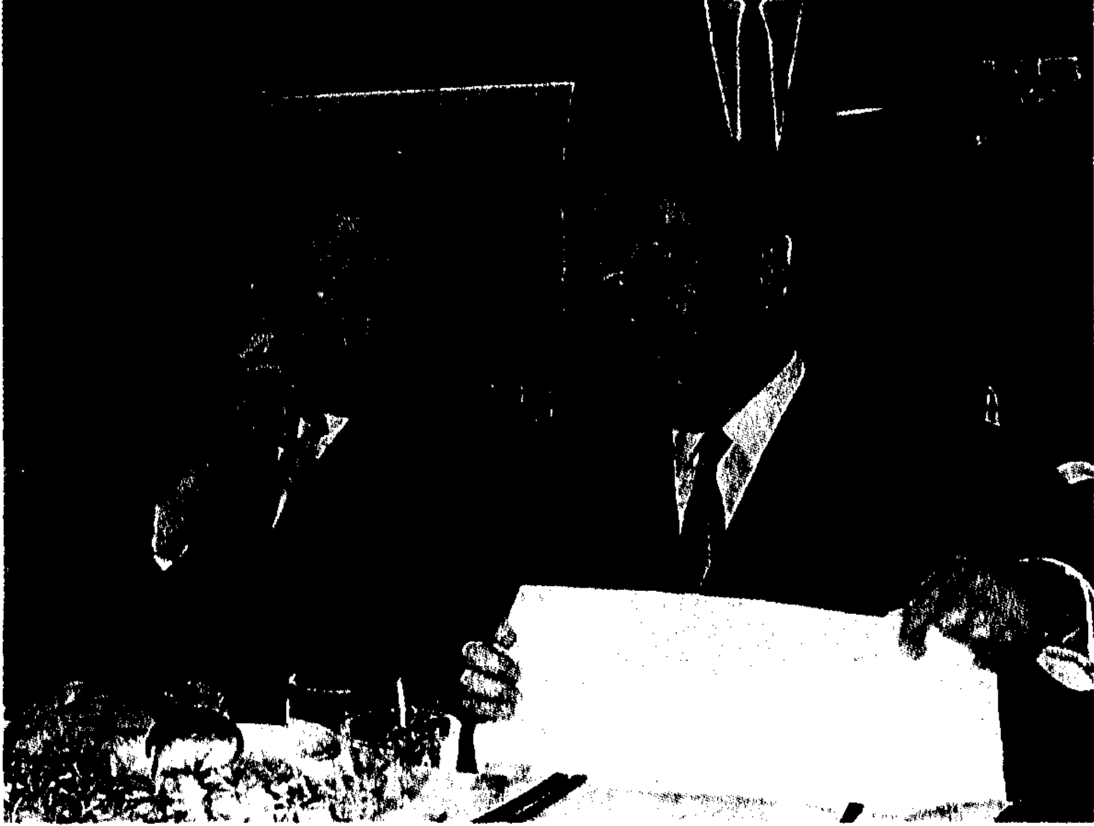
وبتاريخ 10 سبتمبر من العام 1952 جرى التوقيع، في مبنى مجلس مدينة لوكسمبورغ، على الاتفاق. وفي الوقت نفسه أعلن المتحدث الصحافي باسم الحكومة الألمانية فيلكس فون إيكارت عن:

«أسف الحكومة الألمانية البالغ، في حال أساء العالم العربي فهم الإرادة الكامنة وراء دفع التعويضات للشعب اليهودي؛ فبين ألمانيا والعرب صداقة حقيقية وواضحة. وإن الحكومة الألمانية قد اتخذت قرارها بالمحافظة الشديدة على هذه العلاقات الودية وتوسيعها».

لذلك فإن الدوافع التي حدت بالحكومة الألمانية إلى توقيع هذا الاتفاق:

«يجب ألا تُفهم على أنها موقف عدائي تجاه الدول العربية، بل هي نابعة - في المقام الأول - من الشعور الحقيقي بالمسؤولية الأخلاقية عن المعاناة الفظيعة التي ألحقها النظام النازي بالشعب اليهودي».

(*) أي ما يعادل اليوم 8 مليارات يورو، كما أن هذا المبلغ يعادل ما تلقته ألمانيا من مساعدات في إطار مشروع مارشال. [المترجم].



في مايو 1966 زار المستشار الألماني كونراد أديناور إسرائيل، ويظهر في هذه الصورة مع مناحيم بيغن، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، وكان أديناور قد التقى بيغن في لندن في العام 1951، ووافق على دفع تعويضات لإسرائيل، وفي النهاية جرى التوقيع على اتفاقية لوكسمبورغ في سبتمبر 1952.

إن الحكومة الألمانية واثقة

«بأن العالم العربي سيتفهم هذه الدوافع، وسيدرك أن هذا الاتفاق غير موجّه ضد أصدقائنا العرب»[13].

ولكن الأصدقاء العرب فهموا هذا الاتفاق بشكل مختلف تماما، وهذا ما ستبينه السنوات المقبلة.

جاء هذا الاتفاق عبارة عن تسوية وسطية: فبالنسبة إلى الجانب الألماني كان هذا الاتفاق - من الناحية المالية - أمرا من الممكن تحمّل تبعاته؛ فقد بلغت الموازنة المالية العامة لألمانيا في العام 1953 سبعة وعشرين مليار مارك ألماني. وكما وصف الديبلوماسي النمساوي هارتل: «فلقد تعيّن على ألمانيا أن تجعل من خمسة ملايين أمريكي يهودي مقبولين اجتماعيا»[14]. أما بالنسبة إلى الشعب الألماني فإن هذا الاتفاق تمتّع بكل شيء إلا الشعبية؛ فبالقدر الكبير نفسه الذي حاولت به الصحافة والقوى السياسية تبرير الاتفاق، بوصفه التنفيذ الطبيعي للواجب الأخلاقي للشعب

الألماني، فإنّ الشعب الألماني جابهه بالرفض «ولم يلقَ منه أي تقبّل عاطفي»، كما قال السفير النمساوي في بون جوزيف شونر، والذي أضاف:

> «سمعت بنفسي، وأكثر من مرة، انتقادات حادة لهذا الاتفاق من الناس البسطاء من مختلف التوجهات السياسية، بأنه «ليس هناك أي فائدة من رمي المال على اليهود من دون أن يغير هؤلاء - مقابل ذلك - موقفهم المعادي لجميع الألمان»؛ فعلى الحكومة أن ترفع الراتب التقاعدي، وأن تبني مساكن جديدة بدلا من ذلك»[15].

أما بالنسبة إلى إسرائيل فقد شكّل هذا الاتفاق «عملية إنقاذ تقريبا»، كما قال غولدمان[16]. ووصف وزير الخارجية الإسرائيلي شاريت الاتفاق، خلال مؤتمر صحافي في باريس، بأنه: «حدث ذو معنى أخلاقي واقتصادي كبير، وسوف يحتلّ مكانا متميزا في العلاقات الدولية»[17].

بينما نظر عدد غير قليل من الناس إلى الاتفاق بشكل أكثر واقعية؛ حيث تكلّم الديبلوماسي النمساوي هارتل عن «المال الدموي»، وأعاد بذلك ما قاله منذ البداية، بتاريخ 23 يونيو 1952، رُمِيت قنبلة على وزير النقل الإسرائيلي النمساوي الأصل ديفيد بنكاس، رئيس الجناح البرلماني لحزب مزراحي الديني، والذي ضمن لحكومة بن غوريون الأغلبية في البرلمان. وفي مطلع أكتوبر رُمِيت قنبلة على مكتب وزير الخارجية الإسرائيلي شاريت، الأمر الذي دفع هارتل إلى القول:

> «إنها ملعوبة بعناية، سأحاول أن أضع نفسي موضع شخص يهودي فقد أباه وأمه في أحد معسكرات الاعتقال النازية؛ فمن المنطقي أن يكون - في هذه الحالة - أمرا صعبا وغير مشرّف أن أتلقى تعويضا على شكل كرسي دورة مياه من دوسلدورف عن أهلي المقتولين؛ فرمي القنابل، وبشكل خاص العمليات غير الناجحة لرمي القنابل، يساعد كثيرا الأشخاص الذين وضع توقيعهم على هذا الاتفاق».

وعلاوة على ذلك، فقد استنتج أنه يجب على إسرائيل، حيال موقفها الصعب من شحنات التعويض الألمانية، أن تعيد تصديرها، ولكن هذا الأمر كان ممنوعا وفق ما نصّ عليه العقد، وعندها لن تفوّت بون الفرصة لإيقاف تسليم الشحنات بشكل مؤقت،

«أو وقف تسليمها بشكل كامل؛ لأن إسرائيل هي من خالفت الشروط بشكل واضح. إضافة إلى ذلك، فإنه من المسموح لي بأن أفترض أن اليهود الذين قتلتهم النازية سيتفسخون بوتيرة متصاعدة بشكل دائم، وسيختفون كشبح نذير تحذيري، فكلما عُتق النبيذ كان ذلك أفضل، ولكن الجثة كلما أصبحت قديمة صارت أسوأ».

وفي المحصلة يرى هارتل أن «الوهم الإسرائيلي» بشأن النتيجة التي ستأتي من شحنات التعويضات الألمانية هو أمر مبالغ فيه، فالإسرائيليون «حاولوا، في غير مصلحتهم - وبعد فوات الأوان - مقايضة القطع النقدية الرنانة بالذنب الأخلاقي لألمانيا»[18].

بعد البدء في مفاوضات فاسيمار، تقدّمت الدول العربية المنضوية تحت مظلة جامعة الدول العربية بمذكرتين إلى وزارة الخارجية الألمانية، اعترضت فيهما على ما يجري الحديث عنه من اتفاقية لدفع تعويضات ألمانية مالية لليهود. وتقدّمت جامعة الدول العربية بأول مذكرة في 21 يوليو 1952، وكذلك في 18 أغسطس، وجاءت اعتراضاتهم على الشكل التالي:

1 - لا يمكن اعتبار الحكومة الإسرائيلية ممثلا لليهود الأوروبيين المتضررين من الحكم النازي.

2 - لم تكن إسرائيل قائمة خلال فترة الحكم النازي، ولا يشكّل المتضررون اليهود من الحكم النازي والتابعون لدولة إسرائيل إلا جزءا ضئيلا منها.

3 - إذا دفعت الحكومة الألمانية أموالا – من دون سند قانوني - وسلّمت شحنات بضائع إلى إسرائيل، فإنها تقدّم بذلك دعما لعدو الدول العربية الموجودة في حالة حرب مع إسرائيل، وتفقد حياديتها في هذه الحالة.

4 - سيشكّل هذا الدعم إسهاما ألمانيًا في تهديد أمن ووجود الدول العربية.

5 - إن وضع إسرائيل لا يمكّنها من امتصاص كل البضائع التي ستورّد إليها، وستعمل - بشكل مخالف للاتفاق – على إعادة بيعها، وتوظيف هذا العائد في تقوية إمكاناتها العدائية.

6 - إن هذا الاتفاق سيكون على حساب العلاقات الودية التي تربط ألمانيا والدول العربية، وسيسهم في اتخاذ الدول العربية، مجتمعة، قرار وقف استيراد البضائع الألمانية.

وفي 6 سبتمبر 1952 تطرّق المتحدث باسم المفوّضين ونائب رئيس دائرة الدول في وزارة الخارجية الألمانية هاسو فون إيتسدورف، في إحدى المذكرات، إلى هذه النقطة:

«يجب علينا - في واقع الأمر - أن نأخذ بعين الاعتبار أن من شأن الاتفاق الألماني - الإسرائيلي أن يؤدي إلى ردّات فعل سياسية واقتصادية غير مرغوبة في العالم العربي».

وكانت التجارة الخارجية الألمانية مع دول العالم العربي قد شهدت في مرحلة ما بعد الحرب ازدهارا كبيرا، وبلغت الصادرات الألمانية – في مجملها - في العام 1951 ما يقرب من 200 مليون مارك ألماني؛ إذ زادت الصادرات الألمانية إلى سورية ومصر بشكل واضح مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب، وذكر فون إيتسدورف في مذكّرته مجموعة من النقاط التي يمكن الردّ بها على الدول العربية:

أ - إن الشعب الألماني يشعر بثقل العبء الملقى عليه من خلال الجرائم التي ارتكبها النظام النازي باسمه، وهذا الشعب لا يعتقد وجود طريق حرّ له في اتجاه المستقبل من دون أن يحاول التعويض عن الضرر.

ب - لا يمكن لهذا الشعب أن يهرب من هذا الاستحقاق بذريعة وجود شعوب أخرى لم تفِ بدينها بعد.

وأكثر من ذلك، فإن الشعب الألماني يعتقد أن ذلك سيفضي إلى رفع مأساة المهجّرين من الشعوب الأخرى أيضا.

ج - لا يمكن وضع الظلم الذي وقع من قِبَلنا على اليهود على الدرجة نفسها مع المصير الذي لحق بالمشردين العرب من جراء إسرائيل. إن الأمر بالنسبة إلى المشردين العرب يبقى محصورا في اللجوء، أما ألمانيا النازية ففي رقبتها ملايين القتلى اليهود.

د - إن الخدمات التي ستُقدّم إلى إسرائيل لن تتعدى ما تتراوح نسبتها بين 17 و22 في المائة معدات ثقيلة، و7 في المائة بضائع استهلاكية، كما أن الاتفاق لا يسمح بالبيع لطرف ثالث».

ويذكّر فون إيتسدورف - في مذكرته - بأن الدول العربية الأعضاء في الجامعة «لا يعالجون كل المسائل بشكل موحّد». وعلى هذا الأساس، فإنه لا يجب الافتراض

بشكل كامل أن الدول العربية - مجتمعة - ستطبق - بشكل صارم - عملية مقاطعة للبضائع الألمانية؛ فالدول العربية تحتاج إلى البضائع الألمانية، وهي في حاجة إلى أن يبقى السوق الألماني مفتوحا أمامها من أجل بيع منتجاتها، وتحديدا مصر التي تشكل أهم شريك تجاري في هذه المنطقة؛ لذا فإنها ستتضرر كثيرا من هذه المقاطعة، خصوصا في ضوء الكساد الحالي في سوق القطن. إن الدائرة الدولية في وزارة الخارجية مقتنعة:

«بأن تعاطف العرب الكبير مع الألمان لن يهتز بشكل سريع وعميق، خاصة أن المحاججة بأنه لم يكن لألمانيا يوما طموحات سياسية في الأراضي العربية تبقى ذات تأثير فعال على الدوام، بيد أنه يجب ألا نفوّت الفرصة بتأكيد هذا التعاطف».

ومن ثم تقدّم فون إيتسدورف بمجموعة من المقترحات:

1 - تلبية التماس الصليب الأحمر اللبناني، من خلال تقديم تبرّع كبير.

2 - أن يسهم الألمان - من خلال هذه المعونة وبشكل سخي - في حملات التبرعات التي تنظمها الأمم المتحدة لمصلحة اللاجئين العرب.

3 - إرسال بعثة للنوايا الحسنة إلى الدول العربية، تحمل مشاريع ثقافية واقتصادية، هذه المشاريع ستشكل الأداة المناسبة «من أجل توضيح الأسباب الدافعة إلى عملنا، وستقنع العرب بصداقتنا التي لاتزال قائمة معهم»[19].

وبعد عشرة أيام على تقديم مذكرته، نصح فون إيتسدورف بعدم إرسال بعثة النوايا الحسنة لمجموعة من الأسباب:

1 - هناك خطورة في أن يزول الانطباع الجيد الذي تركناه لدى كل العالم، خاصة لدى إسرائيل، من خلال الاتفاق مع الإسرائيليين.

2 - هناك خطورة في زعزعة الثقة لدى القوى العظمى، خاصة لدى البريطانيين والفرنسيين، بخصوص نوايانا السياسية في الشرق الأوسط. حيث ستبالغ وسائل الدعاية البريطانية والفرنسية في تضخيم أهداف البعثة.

3 - هناك خطورة ستعترض البعثة في العواصم العربية. وهذه الخطورة تنبع من أن يُحرِّض المفتي والقوميون العرب الناس على التظاهر. وبما أنه لا يوجد لدينا - إلى اليوم - أي ممثليات دبلوماسية هناك، فإن استقبال

البعثة لن يكون بالشكل الذي نرغب فيه.

4 - إن العلاقات والمعطيات في الدول العربية مختلفة تماما، مما سيجعل من الصعب أن تنجز بعثة وحدها كل المهام، خاصة أنه يجب عليها أن تعتمد تكتيكات تختلف من دولة إلى أخرى.

5 - لا يوجد لدينا أي سبب لإثارة الانطباع، من خلال التسرّع في إرسال البعثة إلى العواصم العربية، بأن هناك شيئا ما يستلزم التعويض عنه. ويجب أن نناشد النوايا الحسنة لحكومات الدول العربية.

6 - في الواقع لا يمكننا الحصول على أي شيء هناك.

7 - هناك خطورة من أن تتزاحم العناصر العربية التي أدت دورا خلال الحرب في ألمانيا على أن تكون في مقدمة مستقبلي البعثة، من دون أن يكون هناك مجال للتواصل بهذا الشأن، على الرغم من أن هذا أمر غير مستحب (حضور المفتي).

وقدّم فون إيتسدورف نصيحته بأن يُرسَل الممثلون الديبلوماسيون إلى الدول العربية في أسرع وقت ممكن «لتوضيح موقفنا حيال العالم العربي من خلال الصحف العربية، والإشارة إلى الصداقة القديمة التي تربط ألمانيا بالعرب، وإلى العلاقات الاقتصادية والثقافية». وفي حال قررت جامعة الدول العربية إرسال بعثة إلى ألمانيا، فإنه «يجب استقبالها بأقصى درجات الود والترحيب، ومعاملتها بشكل مشرّف»[20].

وبعد مرور ثلاثة أيام اتّضح أن الوضع كان معقدا، وأن مقالات الصحف وحدها لن تكفي؛ حيث كان وقع نشر إعلان الاتفاق مثل «وقع القنبلة هنا»، كما بعث السفير النمساوي في القاهرة روبرت فريدنغر -برانتر إلى فيينا في تقريره[21]. وفي 19 سبتمبر أوضح الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية أحمد الشقيري، في مؤتمر صحافي له من القاهرة، موقف الدول العربية؛ لقد «أثار هذا الاتفاق الذعر والاستياء» في العالم العربي؛ ولذا قررت جامعة الدول العربية - إثر ذلك - إرسال وفد إلى ألمانيا بهدف «عمل كل شيء لمنع دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، وخلق أجواء مناسبة لعمل مشترك وثيق بين ألمانيا والدول العربية على مختلف الصُعد». كما تحدث الوفد بخصوص عدم أحقية إسرائيل في المطالبة بتعويضات، قائلا: «إننا لا نعرف منذ قيام القانون الدولي أي سابقة قانونية تحصل فيها دولة ما على حقوق قبل أن تتشكل أصلا».

وقال الوفد: «إن إسرائيل هذه التي أُسست تحت تهديد السلاح، ومن خلال الاعتداءات والباطل، تتبع بشكل مستمر أهدافها الصهيونية؛ من أجل السيطرة على الدول العربية وإعاقة نهضتها القومية، واستغلال خيراتها ومقدّراتها».

إن الدول العربية لم ترَ هذا الاتفاق:

«إلا من خلال جانب مقلق للغاية؛ حيث يحزننا - بشكل عميق - أن نرى الشركات والمصانع الألمانية تزوّد إسرائيل بالبضائع إثر هذا الاتفاق، خاصة أن هذه البضائع ستسهم في تعزيز وضع إسرائيل، وستقوّي أوضاعها الاقتصادية بشكل كبير جدا، وستزيد من استعداداتها العسكرية من أجل تحقيق هدفها الصهيوني المعلن في احتلال الأراضي المجاورة؛ فاقتصاد إسرائيل لا يخدم - بحال من الأحوال - أهدافا سلمية فقط، وهنا يجب ألا ننسى الأهداف الصهيونية المعروفة، والمتمثلة في إخضاع الدول العربية المجاورة والسيطرة عليها سياسيا في المستقبل».

هذا، وقد أعلنت جامعة الدول العربية أملها في أن تدرك ألمانيا «الأهمية المصيرية التي يمثلها مثل هذا الاتفاق مع إسرائيل بالنسبة إلى العالم العربي»[22].

وبدأت ردود فعل الدول العربية في الظهور بالصحافة؛ مصحوبة باستياء وسخط كبيرين؛ إذ رأت صحف القاهرة أن هذا الاتفاق سيعزز نوايا إسرائيل الهجومية. وطالبت هذه الصحف الحكومة المصرية باتخاذ خطوات جادة لمنع التصديق على هذا الاتفاق، ومن بينها قطع العلاقات الديبلوماسية مع ألمانيا، ومقاطعة البضائع الألمانية[23].

وجاء في تعميم إداري أصدره فون إيتسدورف، في 29 سبتمبر، تطرّق فيه إلى الاتفاق الألماني - الإسرائيلي: «أن هناك كثيرا من الأمور التي تدعو إلى القلق في العالم العربي اليوم حيال هذا الاتفاق»، وأشار إلى أن المحرّك الأساسي لهذه الاحتجاجات هو مجموعة من القوميين العرب بقيادة المفتي العام الحسيني، وهو الذي يثير القلاقل مجددا في الشرق الإسلامي من خلال سياسته.

ونصح فون إيتسدورف بعدم رفض الحجج العربية بشكل قاسٍ وفظّ، وبأن تتم الإشارة إلى أن الحكومة الألمانية أخذت قلق الدول العربية، وبكلّ حرص بعين الاعتبار، والقول بأن الحكومة الألمانية اضطرت إلى الانطلاق من مجموعة من

النقاط الإلزامية «والتي من الممكن أن تكون عصيّة على تفهّم أصدقائنا العرب لها»، وهي:

1 - «يشعر الشعب الألماني، ومن خلال الجرائم التي ارتكبتها حكومة النظام النازي باسمه، بعبء كبير، ولا يستطيع التفكير بشق طريق حرّ له نحو المستقبل من دون أن يحاول التعويض عمّا جرى اقترافه. إن من شأن الاتفاق مع إسرائيل أن يفتح المجال أمام رفع الحيف والمعاناة عن مهجّري بقية شعوب العالم أيضا، ونأمل أن نقدّم - من خلال هذا الاتفاق - قدوة تُحتذى.

2 - إن حكومة النظام النازي ليست مسؤولة عن تهجير مئات الآلاف فقط، بل عن القتل العمد لعدة ملايين من اليهود. إن هذه الحقيقة تجعل الشعب الألماني في وضع لا يمكن فهمه بالمعايير العادية حيال أنفسهم، من باب فشل اعتراضاتهم القانونية على هذه الأعمال».

ويشدّد فون إيتسدورف على توضيح: «أنه لا يوجد هناك أدنى شك في أن البرلمان الألماني سوف يصادق على الاتفاق».

ويركّز على التوضيح بأشد العبارات:

«بأن ألمانيا أثبتت على الدوام أنها صديقة للعرب. ولم يكن لها يوما أي طموحات سياسية في الأراضي العربية. ونحن مقتنعون تماما برسوخ الصداقة بين ألمانيا والعرب، ومقتنعون أكثر بحقيقة أن هذه العلاقة استمرت بعد انهيار النظام النازي في العام 1945. وهذا يشجّعنا اليوم أكثر على أن نتوقع التقبّل والتفهّم من أصدقائنا. وترجو الحكومة الألمانية من أصدقائها العرب عدم إعارة أسماعهم للهمسات المفضوحة المنادية بمقاطعة البضائع الألمانية. حيث ترى الحكومة الألمانية في هذه الأخبار مجرد اختلال لن يهزّ الصداقة العربية - الألمانية المتينة والمتجذّرة»[24].

لم يبدُ أن العرب كانوا يتقاسمون هذه الفكرة مع ألمانيا. ففي خطوة أولى، أعلنت القاهرة التراجع عن افتتاح معرض الصناعة والتجارة الألمانية الغربية الذي كان من المقرر افتتاحه في ديسمبر 1952 في القاهرة. هذا الموقف الحاد اتخذته أيضا كلٌ من السعودية واليمن اللتين رأتا في إعادة العلاقات الديبلوماسية مع ألمانيا «أمرا

لا طائل منه». كما رفعت جامعة الدول العربية قضيتين في وقت واحد ضد الاتفاق أمام الأمم المتحدة: إذ طالبت الجامعة الأمم المتحدة بمصادرة التعويضات الألمانية المحتملة إلى إسرائيل، وحُول هذا الطلب إلى لجنة المصالحة التابعة للأمم المتحدة. أما الطلب الثاني فهو إعلان أن ألمانيا دولة عدوانية، في حال صادقت الحكومة الألمانية على الاتفاق. وقد جرى تأجيل النظر في هذا الطلب لحين انعقاد اجتماع الجمعية العمومية المقبل[25].

تنبّهت الحكومة الألمانية في بون، وقرّرت شَغل سفاراتها في العالم العربي بأسرع وقت ممكن كرد فعل أولي. حيث أرسلت هانس - يواخيم فون در أشناخ إلى سورية. وكانت الحكومة في عجلة من أمرها، لدرجة أنها أرسلته بالطائرة من السويد، حيث كان يقضي هناك عطلته مع زوجته السويدية المولد، مباشرة إلى سورية. وأوعزت الحكومة الألمانية إلى مندوبها في الأمم المتحدة بالتبرع بمبلغ 100 ألف مارك ألماني لمصلحة اللاجئين العرب، الأمر الذي جُوبه بانتقادات حادة في بون؛ لأن المبلغ لا يعبّر بحال من الأحوال عن الشكاوى والمظالم التي يرفعها العرب. ومن ثم أرسلت الحكومة غونتر بافيلكه سفيرا إلى القاهرة، واشتكى هذا في وقت لاحق إلى زميله النمساوي قائلا: «لولا هذا الاتفاق لكنت انتقلت إلى القاهرة مثل ملك صغير، ولكنني الآن أقف هنا باعتباري مجرما»[26]. وبعد وصوله بشكل قصير إلى القاهرة استقبله وزير الخارجية المصري أحمد محمد فرّاج طايع. وأشار وكيل وزارة الخارجية الألمانية فالتر هالشتاين على السفير قبل ذلك بضرورة:

> «التأثير في وزارة الخارجية المصرية وجامعة الدول العربية باتجاه عدم مشاركة مصر في وفد جامعة الدول العربية. وإذا لم يكن في الإمكان منع ذلك، فعلى الأقل التأثير باتجاه عدم إشراك أي شخصية عسكرية مصرية في الوفد».

ولكن الوقت كان متأخرا كثيرا، إذ أخبر وزير الخارجية المصري السفير الألماني بُعيد وصوله بأن الوفد وصل إلى فرانكفورت، ومن ضمنه المندوب المصري، وهو الذي وقع اختيار الحكومة المصرية عليه من بين أعضاء الكادر الديبلوماسي في السفارة المصرية في روما، ولكنه لم يحدد له هوية هذا الشخص. وكان هذا الشخص هو الملحق العسكري في سفارة مصر في روما أحمد حسن. ووصف وزير الخارجية

المصري للسفير الألماني في أكثر من موقع خلال المقابلة الاتفاق «باعتباره طعنة خنجر في ظهر العالم العربي»، وقال له إن «مصر الجديدة والقوية ستقاتل حتى آخر رجل». وكانت مصر قد تسلّمت زمام القيادة في العالم العربي. وأضاف له أن كل تنازل سيرى فيه العرب «خيانة للقضية المركزية»[27].

في هذه الأثناء نجح الوفد العربي في أن يثير المتاعب بالنسبة إلى بروتوكول بون؛ لأن ألمانيا لم تكن تعرف فيما إذا كان هذا الوفد يتكلّم نيابة عن كل العرب أو كان كل مندوب يمثّل وجهة نظر بلده فقط. وعلى كل حال لم يكن يبدو أن الوفد مفوّض من كل دول العالم العربي. وحاول الوفد وبضغط شديد التأثير في صنّاع القرار السياسي والاقتصادي، إذ أخذ يذكّر «بالأيام الخوالي» و«التحالف الكبير» بين هتلر والمفتي الحسيني، ولم يفوّت الفرصة لمناشدة أديناور وبشكل شخصي لثنيه عن الاتفاق. وقاد هذا الأمر، وكذلك مشاركة الملحق العسكري المصري في الوفد، إلى تعكير مزاج وكيل وزارة الخارجية الألمانية فالتر هالشتاين خلال محادثاته مع الوفد. واتضح ذلك في اللقاء الثالث معهم بتاريخ 28 أكتوبر، إذ قال هالشتاين للوفد وبشكل غير ديبلوماسي إطلاقا، وبطريقة غريبة وعنيفة إنه ينبغي عليهم مغادرة البلاد بعد يومين، «في إمكانكم البقاء ليوم أو يومين في حال أردتم رؤية أحد، فنحن لا نريد أن نكون ضيّقي الصدر»[28].

أحدث هذا التصرّف ضجة كبيرة في القاهرة؛ فقد أبلغ رجل مصر القوي اللواء محمد نجيب السفير الألماني و«بعصبية بالغة للغاية»، بأن قطع إقامة وفد الجامعة مسّ كرامة مصر، ومسّ كرامته أيضا بصفته قائدا عاما للقوات المسلّحة. ومن خلال الحديث توضّح للسفير أن اللواء نجيب، وتحت هذا الظرف، مصمّم على الذهاب إلى آخر الخط وحتى إلى حد قطع العلاقات الديبلوماسية مع ألمانيا. وفي منتصف الليل أرسل نجيب مجددا في طلب بافيلكه، وأخبره بأن الحكومة المصرية بعدما حدث في بون «هي اليوم أقل استعدادا من أي وقت مضى للتسليم بصمت بهذا الاتفاق». وكان بافيلكه، وكما كتب، قد تشكّل لديه الانطباع بأن اللواء نجيب كان متأثرا لأقصى حد وبشكل واضح من هذا الاتفاق، ولولا محاولة مستشاره لثنيه، لكان قد قام بآخر خطوة. وإذا أصرّت الحكومة الألمانية على موقفها بخصوص مغادرة وفد الجامعة، فإنني «لن أنجح بإيقاف الجنرال ومستشاره عن اتخاذ

قرارهم بقطع العلاقات. وطلب السفير في كتابه إلى بون عدم الإصرار على مغادرة الوفد[29]. وسلم الوفد، قبل مغادرته، وزارة الخارجية الألمانية مذكرة توضيحية، كرّر فيها موقف جامعة الدول العربية، وجاء فيها أن «العرب ليس لديهم أي توجُّهات معادية للسامية»، وأن موقف الدول العربية تجاه إسرائيل «هو موقف نابع من الحفاظ على حقّ الوجود الطبيعي» للدول العربية، وأنه لا يحقّ لإسرائيل المطالبة بتعويضات «لأنها ليست الوريث القانوني والشرعي لليهود المضطهدين». وأكّدت المذكرة رفض المساعدات الألمانية لإسرائيل لأن من «شأنها الإخلال بالتوازن في الشرق الأوسط»[30].

ومن الجدير بالذكر أن كارل هارتل كانت له وجهة النظر نفسها. فقد كتب في نوفمبر 1953 إلى نائب الرئيس النمساوي أدولف شيرف، قائلا إنه:

> «وللإنصاف، فإن قميص نمساوي عاطل عن العمل هو أهم لي من مدافع الهاون الإسرائيلية التي تضرب القرى العربية، لا سيما أن 45 في المائة من الإنفاق العام لدولة إسرائيل يذهب إلى القوات المسلحة، لهذا الهاون أو لهذه الطائرة. فكل تعويض يُقدم من دول العالم إلى المفاوضين اليهود يذهب إلى إسرائيل. ونحن غير مدينين بأي شيء لإسرائيل، ولا بأي قرش»[31].

ولكن الواضح أن الحكومة الألمانية، كما كتب ألكسندر بوكر، رئيس الدائرة الدولية في وزارة الخارجية الألمانية، بتاريخ 4 نوفمبر، «ستقع في وضع صعب على الصعيد السياسي الداخلي والخارجي». فعلى صعيد السياسة الخارجية، فإنه يخشى:

> أ - «انتكاسات تجارية لا يستهان بها في الشرق الأوسط.
>
> ب - تتبعها برودة جديّة وطويلة الأمد في العلاقة الألمانية - العربية، تقود بدورها في ظل الوضع العالمي الحرج إلى تقليل النفوذ الغربي في الشرق الأوسط المتقلب.
>
> ج - الأمر الذي من الممكن أن يدفع بالاتحاد السوفييتي إلى مَلْء المكان هناك في وقت قصير، ويستغل بذلك التوترات الاقتصادية والسياسية القائمة بين ألمانيا والعالم العربي».

أما على صعيد السياسة الداخلية، فإنه يخشى:

أ - «انهيار الدعم البرلماني للاتفاق الإسرائيلي- الألماني وبالتحديد من جهة جناح الحكومة، مما سيؤدي إلى أن التصديق سيتم من دون الحصول على تأييد الأغلبية الساحقة المرجوة.

ب - نشوء أزمة اقتصادية على إثر الخسائر المُتكبّدة في الشرق الأوسط، تسهم في تقوية اليمين المتطرف والعداء للسامية.

ج - إعاقة تنفيذ الاتفاق مع إسرائيل من خلال تعرّض الشركات الألمانية للابتزاز من قبل العرب».

ومن خلال وجهة نظره، وفي ظل هذا التحليل، فإنه ارتأى ضرورة أخذ موقف أكثر مرونة من السابق حيال الاحتجاجات العربية، مع أنه كان من الواضح أن الاتفاق:

«وكما هو، حقيقة لا تقبل الجدل، وأن صورة ألمانيا والشعب الألماني حول العالم لا تسمح على الإطلاق بعدم تصديق أو بعدم تنفيذ الاتفاق».

ومن ثم بنى ألكسندر بوكر على الفكرة التي ذكرها هالشتاين في معرض حديثه مع وفد جامعة الدول العربية، وهي دراسة الكيفية التي توظف بموجبها الأمم المتحدة في هذا الأمر، ولكن بعد الاتفاق مع إسرائيل بهذا الخصوص[32].

بعد ثلاثة أيام من هذه المذكرة، اتضح مقدار الإلحاح المحيط بالمسألة عندما أرسل السفير الألماني في القاهرة رسالة قال فيها إن اللواء نجيب قد أكّد له أن جامعة الدول العربية:

«لن تدخر جهدا في محاولاتها لحشد العالم الإسلامي برمته في جبهة واحدة ضد ألمانيا والانضمام إلى الإجراءات المضادة التي ستقوم بها الدول العربية».

ولكنه (أي اللواء نجيب) سيساعد ألمانيا في تخفيف حدة توتر الوضع. وسلم وكيل وزارة الخارجية المصرية عبدول باشا في اليوم نفسه السفير بافيلكه بيانا تقبل بموجبه الحكومة الألمانية بعدم عرض الاتفاق على البرلمان إلى حين الانتهاء من المناقشات مع الدول العربية بهذا الخصوص. ونقل السفير أن الوضع في جامعة الدول العربية «متوتر لأقصى درجة». وأكد عبدول باشا على السفير

نقل «جديّة الموضوع الكبيرة»، ورجاه مجددا عدم تجميل الوضع في حديثه مع الحكومة الألمانية[33].

بتاريخ 21 نوفمبر وصل السفير الألماني في مصر بافيلكه إلى بون من أجل الحديث مع أديناور وكبار موظفي وزارة الخارجية. وأراد أديناور خلال اللقاء الأخذ باقتراحات بافيلكه، وهي التي تسمح للدول العربية «بالحفاظ على ماء الوجه». حيث أشار السفير إلى أن اللواء نجيب سيكون مقتنعا، في حال تمام تحويل الموضوع إلى الأمم المتحدة، بغض النظر عن النتيجة المتوقعة من هذه الخطوة، وبصرف النظر أيضا عن تصديق البرلمان الألماني على هذا الاتفاق، الأمر الذي شكك فيه رئيس القسم السياسي في وزارة الخارجية الألمانية هربرت بلانكنهورن. ولكن أديناور بيّن وبشكل واضح أن الأمم المتحدة ستتعامل مع هذا الموضوع فقط «بالاتفاق مع حكومة إسرائيل».

وكان ممثلو الحكومة الإسرائيلية «غير مرتاحين»، وأعلنوا في وزارة الخارجية الألمانية «مخاوفهم الكبيرة» حيال هذا الاقتراح[34]. فإسرائيل سوف تكون مضطرة إلى اتخاذ موقف في الأمم المتحدة حيال إدخال نقطة كهذه في الاتفاق، الأمر الذي يستوجب استعراض القصة التاريخية الموجِبة لهذا الاتفاق، ما يعني «إعادة تسليط الضوء بشكل كامل على القصة المخزية»[35].

بالنسبة إلى الحكومة الألمانية، كان الموضوع الرئيس هنا يدور حول بناء جسر ذهبي للدول العربية المعتدلة للتخلّص من خلاله من تهديد المقاطعة الذي كان يقضّ مضجعها. وبيّنت التعليمات التي أُرسلت إلى السفير بافيلكه بتاريخ 9 ديسمبر الطريق إلى ذلك: المال.

فبقدر ما يتقوّى الاقتصاد الإسرائيلي من خلال هذه المساعدات، فإن الحكومة الألمانية على استعداد:

> «لتقديم تعويضات مقابلة للدول العربية. حيث ستحاول ألمانيا، بالمرتبة الأولى، دراسة مشاريع الاستثمار للدول العربية وبكل عناية إلى المدى الذي تسمح به الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الألماني، وتنفيذها بشروط ميسّرة متاحة. وبالنسبة إلى مصر بشكل خاص، فإن الحكومة الألمانية ستدعم، بالإضافة إلى ذلك، جهود الحكومة المصرية في تحديث الاقتصاد،

وغير ذلك من الشؤون الاقتصادية للحكومة المصرية»[36].

كان المزاج العام في أروقة وزارة الخارجية مرتاحا حيال التطورات المستقبلية:

«حتى لو اتُّخذ قرار المقاطعة، فإن هذا لا يُعد أمرا مأساويا؛ فكل الإجراءات العربية من هذا النوع قد فشلت بسبب ضعف التضامن»[37].

وأثبتت هذه المعلومة صحتها بمرور السنين والعقود. وكان أن رفضت الحكومة الألمانية تأجيل التصويت البرلماني على الاتفاق. ووفق أديناور: «لم يكن في المقدور الرضوخ من دون أن يخسر المرء ماء وجهه». وكما قال في مكان آخر: «علينا أن نراعي الأمريكيين أكثر من مراعاة الدول العربية» التي تفاءل أديناور كثيرا بأنه تمكّن من إقناعها «من خلال إجراءات تخفيضية على برامجها التنموية»[38]. وهذا يعني بكلمات أوضح: تقديم قروض بقيمة 400 مليون مارك ألماني بخصوص بناء مشروع سد أسوان في مصر. وبتاريخ 18 مارس 1953 صادق البرلمان الألماني على الاتفاق ودخل بذلك حيّز التنفيذ.

وفي نهاية نوفمبر وقبل تصديق البرلمان الألماني على الاتفاق، وضع السفير النمساوي في القاهرة والخبير بالشرق الأوسط روبرت فريدنغر- برانتر النقاط على الحروف. فقد أطلق على كامل هذه المشاحنات العربية وصف «العاصفة في فنجان»، والتي أثارتها مصر حول الموضوع الرئيس، ألا وهو تحقيقها أهدافها الاقتصادية. فمصر قامت «بكل هذه الضجّة» من أجل الحصول على تسهيلات نقدية وبيع ألمانيا كميات أكبر من القطن المصري. وفي النهاية:

«فإن هذا الأمر بُولغ فيه بكل تأكيد هنا (أي في مصر). فالناس في الشرق معتادون على البحث عن كبش فداء في كل سوء تفاهم يحصل. فحزب الوفد، وهو الذي ينادي بالاستقلال عن البريطانيين، يرى أن الإنجليز الأشرار هم أصل المشكلة، والآن يحمّلون الدول الداعمة لليهود أو بالأحرى للإسرائيليين التعاسة التي حلّت عليهم. إن مصر هي بالتأكيد تابعة للغرب اقتصاديا وماليا واستراتيجيا. والمبالغة في التأكيد على مصلحتها الوطنية ما هي دائما إلا أداة في يد سياسييها»[39].

كانت مصر تملك في يدها ورقة ذات أهمية كبيرة، ولكن من الواضح أنها لم تكن تعرف قيمتها، هذه الورقة تتمثل في ألمانيا الشرقية.

بتاريخ 9 فبراير 1953 وصل وفد من ألمانيا الشرقية إلى القاهرة، ووقع في مارس على اتفاق تجاري مشترك. ومنذ ذلك الوقت، أصبح لدى القاهرة ألمانيان اثنان: سفير ألمانيا الغربية غونتر بافيلكه والممثل التجاري لألمانيا الشرقية كورت إنكيلمان، ولقد كان هذا الأمر يتطلّب وبلا شك التعوّد عليه، لا سيما لدى هيئة البريد المصري التي كانت تستمر في الخلط بين الاثنين من ناحية تسليم الرسائل. إذ تسلم السفير الألماني الغربي دعوة من الاتحاد السوفييتي موجّهة إلى ممثل ألمانيا الشرقية، وفي مرة أخرى امتنعت القاهرة عن الحضور إلى دعوة للاستقبال في مقر الممثلية الألمانية الشرقية برسالة بعثت فيها إلى سفير ألمانيا الغربية غونتر بافيلكه. ولكن في مقابل ذلك كان الألمان الشرقيون منهم والغربيون يجتمعون وبشكل يدعو إلى الدهشة في النادي الرياضي أو في المقهى أو لدى مكتبة لينرت ولاند روك السويسرية الألمانية في القاهرة، حيث كانت اللهجة البافارية والسكسونية تُسمعان بوضوح[40].

دبابات إلى إسرائيل

بعد التصديق على الاتفاق مع إسرائيل، بدأ طرح مسألة التأسيس لعلاقات ديبلوماسية بين ألمانيا وإسرائيل. وقبل ذلك تقدمت بون في العام 1952 بهذا العرض، بيد أن إسرائيل رفضت ذلك. والآن أصبحت إسرائيل هي التي تُلحّ على إنشاء العلاقات الديبلوماسية، غير أن بون رفضت هذه المرة؛ فقد كانت وزارة الخارجية الألمانية تعلل دائما هذا الرفض بتخوّفها من ردّ فعل الدول العربية، وبشكل خاص من تهديداتها الابتزازية بالاعتراف بجمهورية ألمانيا الديموقراطية (الشرقية)، في حال قررت بون إنشاء علاقات ديبلوماسية مع إسرائيل. وهكذا أصبح «مبدأ هالشتين»(*) كسيف ديموقليس(**) المتأرجح فوق سياسة ألمانيا الغربية شرق الأوسطية.

(*) يقول هذا المبدأ، وهو الذي أخذ اسمه من اسم وزير الخارجية فالتر هالشتاين، بأن اعتراف أي دولة بدولة ألمانيا الشرقية تجب رؤيته على أنه «عمل غير ودّي» حيال ألمانيا الغربية. وتنوّعت العقوبات المقترحة على الدولة التي تعترف بألمانيا الشرقية، بدءا من العقوبات الاقتصادية وانتهاء بقطع العلاقات الديبلوماسية، وكان هدف هذا المبدأ عزل ألمانيا الشرقية ديبلوماسيا. [المترجم].

(**) تعود قصة سيف ديموقليس بجذورها إلى الملك ديونيسيوس الذي عاش في القرن الرابع قبل الميلاد في صقلية، حيث أراد أن يلقّن أحد أعضاء بلاطه الملكي، وهو «ديموقليس»، درسا لأنه وصل لمسامع الملك أن ديموقليس أراد أن يصبح ملكا ولو يوما واحدا فقط. ووافق الملك على ذلك بشرط أن يضع فوق رأس ديموقليس سيفا معلقا بشعرة حصان واحدة. وهكذا عاش ديموقليس يومه الملكي وهو في رعب شديد، خوفا من أن تنقطع الشعرة ويسقط عليه السيف فيصبح جثة هامدة على الفور. [المترجم].

بماذا كان ينادي هذا المبدأ؟ بعد الزيارة التي قام بها أديناور لموسكو في سبتمبر 1955 أُعلن عن قيام العلاقات الدبلوماسية بين بون وموسكو كحالة استثنائية؛ لأن الاتحاد السوفييتي، بوصفه دولة منتصرة على ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، كان لايزال يضطلع بمسؤوليات على كامل الأراضي الألمانية، الغربية منها والشرقية. ولكن في حال أنشأت أي دولة أخرى غير الاتحاد السوفييتي علاقات ديبلوماسية مع ألمانيا الشرقية، فإن ألمانيا الغربية ستصنّف هذا العمل بوصفه «عملا غير وديّ موجّها ضد المصلحة الوجودية للشعب الألماني»، وستقابله بون بقطع العلاقات الديبلوماسية مع هذه الدولة.

بعد محادثات جرت بين وزير الخارجية هاينرش فون برينتانو وفالتر هالشتاين وناحوم غولدمان، أبلغ غولدمان وزير الخارجية الإسرائيلي موشي شاريت بتاريخ 13 فبراير 1956 بالموقف المماطل للألمان:

> «هناك بعض المسؤولين الكبار، وبشكل خاص في وزارة الخارجية الألمانية، غير المتلهفين كثيرا إلى إنشاء علاقات ديبلوماسية معنا في الوقت الراهن. فهم يخشون أن إنشاء علاقات ديبلوماسية بين إسرائيل وألمانيا الغربية سيواجَه باعتراف ديبلوماسي بدولة ألمانيا الشرقية. ولذا من الواضح أن وزير الخارجية، تحت تأثير السفراء الألمان في الدول العربية، يرتئي التريّث في هذا الأمر»[41].

وبعد هذا اللقاء، انعقد في إسطنبول بتاريخ 3-7 أبريل 1956 مؤتمرٌ للسفراء الألمان، ضمّ 15 سفيرا تحت رئاسة فالتر هالشتاين، من أجل التحدّث ومناقشة هذا الموضوع بالذات، ومن أجل تقديم المشورة بخصوص رفض إقامة العلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل. وقد أوجز هالشتاين نتائج اللقاء على الشكل التالي:

> «انطلاقا من اعتدادنا بأنفسنا، فإننا لا نستطيع الاعتراف بأن قرارنا بهذا الخصوص في يد الدول العربية. وإذا اعترفنا بذلك، فإننا سنخسر ماء وجهنا، الأمر الذي يشدّد عليه حتى السادة في الشرق الأوسط؛ لأن ذلك ستنجم عنه عواقب كارثية. حيث إننا نفينا التقارير التي تتحدث عن هذا الموضوع بشكل قاطع»[42].

هل كان هذا تعبيرا عن سياسة ديبلوماسية ألمانية مؤيدة للعرب ومعادية للسامية؟ لقد تحدّث رئيس القسم السياسي في وزارة الخارجية الألمانية هربرت

بلانكنهورن في العام 1960 عن «توجّهات مؤيدة للعرب على المستوى القيادي في وزارة الخارجية»[43]. هذه الحجة سلّط عليها الضوء نهاية العام 1990 المؤرخ الإسرائيلي ياشاهو جيلنيك المولود في العام 1933 في تشيكوسلوفاكيا، وأصدر حكمه على الدبلوماسيين الألمان المسؤولين وقتئذ في الوزارة:

> «لقد ترعرع هؤلاء في أوقات مختلفة، ولم يكونوا يملكون في أعماق قلوبهم حيال اليهود تصوّرات عنصرية واستعمارية فقط. ففي الجلسة الحاسمة في إسطنبول في ربيع 1956 تحدثوا وجددوا الحديث بشكل مزعج عن «الـشرق»، كما أنهم أصدروا حكمهم على «اليهود» معتمدين على الصورة النمطية القديمة. ففي النصوص التي بين أيدينا، يقال بأن القرار بخصوص إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل استند أيضا إلى أفكار غير عقلانية وغير نقدية. فمن الناحية المعنوية كانت الوزارة تتعامل مع «سكان أصليين» ومع «مستعمرات»، على الرغم من أنهم كانوا ينفخون صدورهم ويتباهون بأن ألمانيا لم يكن لها أي تاريخ استعماري في الشرق الأوسط»[44].

بدوره محّص سفين أولاف بيرغوتز، في أطروحته للدكتوراه، في اتهامات جيلنيك، وخَلُص إلى نتيجة مفادها: أنه لا يوجد هناك مناص «من الأخذ بها إلى حد معيّن بشكل نسبي». فبعد تأسيس وزارة الخارجية الألمانية في العام 1951 استُقطب أحد عشر دبلوماسيا ذوي خبرة في الشرق الأوسط، وهم الذين تسلّموا مهمات دبلوماسية كبرى لاحقا في الشرق الأوسط.

وقد نوّه وزير الخارجية هاينرش فون برينتانو ذات مرة «بالتأثير الذي لا يستهان به لدائرة المشرق تحت رئاسة القنصل العام فوغت»، الخبير بالشرق الأوسط الذي تسلّم الإدارة منذ العام 1953 وحتى 1962. وقد وصفه يوهنان ميروز، سفير إسرائيل في بون منذ العام 1974 وحتى العام 1981 «بالدبلوماسي الذي يشكّل امتدادا لريبنتروب (وزير خارجية هتلر)، والذي تتجلّى موهبته «في أنه كان القنصل الأخير للرايخ الثالث في القدس». وهذا القول الذي اقتُبس في أكثر من موقع، قول خطأ؛ حيث إن فوغت لم يكن يوما قنصلا في القدس.

أتى نيلز هانسين، السفير الألماني السابق في إسرائيل، والذي كتب كتابا قيّما حول العلاقات الألمانية - الإسرائيلية تحت قيادة أديناور وبن غوريون، على ذِكر

بعض التفاصيل من سيرة فوغت الذاتية التي أشار فيها إلى أنه وُلد في سارونا، إحدى مستوطنات جمعية الهيكل، وأنه زار مدرسة حيفا وبدأ منذ العام 1915 بالعمل الديبلوماسي في القسطنطينية بادئ الأمر، وفي العام 1944 مُنح إجازة مفتوحة، وأُحيل في 15 يناير 1945 إلى التقاعد المؤقت. وكان يُنظَر إلى فوغت على أنه مؤيد للعرب، ولكنه كان يبذل جهده لإحقاق التوازن. ووفق نيلز هانسين، فإن خمسة فقط من أصل أحد عشر خبيرا في شؤون الشرق الأوسط، وهم الذين ذكرهم بيرغوتز، كانوا ذوي أهمية بخصوص القرار المعروض على المجتمعين في إسطنبول [45]. فبحسب بيرغوتز: إذا كانت لدى هؤلاء الديبلوماسيين أحكام مسبقة حيال إسرائيل فإنها «بكل تأكيد لن تتصدّر صفحات التقرير الرسمية»[46]. ولكن عندما يصف ألكسندر بوكر - الذي بقي بكل الأحوال رئيس الدائرة «ب» في القسم السياسي في وزارة الخارجية - في إحدى المناسبات، المدفوعات إلى إسرائيل بوصفها «إتاوة» فإنه يتشكّل لدينا هنا رأيٌ آخر[47].

على أي حال: لقد كان هناك سبب آخر للموقف الألماني المتردد إزاء إقامة علاقات ديبلوماسية مع إسرائيل، وهو ما شدّد عليه هالشتاين خلال إحدى الجلسات في العام 1957 في وزارة الخارجية:

> «إننا نقف في معظم الدول العربية وكأننا ممثلون عن الغرب كله. وإذا كان تصرفنا ينطوي على خطورة ازدياد مكانة الغرب من خلال ذلك سوءا بالضرورة - وهذا هو الراجح - فإنه لا ينبغي علينا البتّة اتخاذ القرار المتعلق بهذا الخصوص؛ لأننا سنظهر في النهاية وكأننا نساعد السوفييت ونقوّي ونوحّد القوى المعادية للغرب في الشرق الأوسط»[48].

في العام 1954 أبعد جمال عبدالناصر اللواء محمد نجيب عن الحكم وتولّى مقاليد القيادة. ووجّه عبدالناصر سياسته أكثر فأكثر باتجاه روسيا. وبدأت شحنات الأسلحة السوفييتية بالوصول إليه عبر تشيكوسلوفاكيا بعد التوقيع على اتفاق عسكري بهذا الخصوص في سبتمبر 1955، وبعد سنة من هذا الاتفاق تسلّمت مصر 200 طائرة ميغ مقاتلة و100 مدرّعة وست غواصات حربية. وأمّم عبدالناصر في يوليو 1956 شركة قناة السويس، وبنهاية أكتوبر 1956 بدأت حرب السويس(*)، إذ اجتمعت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر في هذه الحرب.

ورفض أديناور العمل السوفييتي - الأمريكي على وقف الحرب[49]. ولإبراز موقفه هذا، زار باريس في 6 نوفمبر لإبداء دعمه لفرنسا[50]. وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية سحبت إسرائيل في ربيع العام 1957 قواتها من سيناء مع المحافظة على حظر توريد الأسلحة الأمريكية إلى مصر.

ولكن هذه الأسلحة بما فيها التقنية النووية بدأت بالوصول إلى إسرائيل من فرنسا وبشكل صامت وكبير من ألمانيا. وكان اللاعبان البارزان هنا هما كلاًّ من وزير الدفاع فرانس جوزف شتراوس والسكرتير العام في وزارة الدفاع الإسرائيلية شمعون بيريز. والتقى الاثنان أول مرة في ديسمبر 1957 في بيت شتراوس الخاص، ووعد شتراوس بتقديم المساعدة. وسُلّمت بادئ الأمر الأسلحة والأجهزة الموعودة بشكل سري من مخازن الجيش الألماني، ولكن بعد ذلك، وكما قال شتراوس في وقت لاحق:

> «بُلّغ، وفي مناورة لإبعاد الشبهات، في بعض الحالات لدى أقسام الشرطة عن عمليات سطو وسرقة تجري على مخازن الجيش، أما الطائرات المروحية والمقاتلة فاتجهت إلى فرنسا من دون أن تحمل أي رموز ألمانية سيادية، ومن ثم جرى شحنها بالسفن من ميناء مرسيليا في فرنسا إلى إسرائيل».

في بداية مارس 1960 طلبت إسرائيل الحصول على غواصات، وصواريخ دفاعات جوية، وصواريخ جوّ - جوّ، وكذلك على صواريخ أرض - أرض. وأبدى شتراوس تعاطفه مع هذا الطلب، ولكن أديناور كان صاحب القرار في هذا المجال، وهو كان قد التقى رئيس الوزراء بن غوريون في نيويورك وأكّد دعمه المادي لإسرائيل، ودخل هذا العمل لاحقا التاريخ تحت اسم «صديق الصفقات»؛ حيث تم الاتفاق على تقديم ملياري مارك ألماني إضافيين على المبلغ المحدد في اتفاقية لوكسمبورغ، كما وافق أديناور على تقديم شحنات أسلحة جديدة إلى إسرائيل. وفي يونيو 1962 قدّم شمعون بيريز في بون لائحة مطالبه على الشكل التالي: ستة زوارق سريعة، ثلاث غواصات، 24 مدفع هاوتزر، 24 طائرة مروحية، 12 طائرة نور أطلس للنقل العسكري، 15 دبابة مدرعة، 54 صاروخا مضادا للطيران، إضافة إلى هذا العدد نفسه من صواريخ كوبرا، وبلغت قيمة هذه اللائحة 240 مليون مارك ألماني. وبرغم

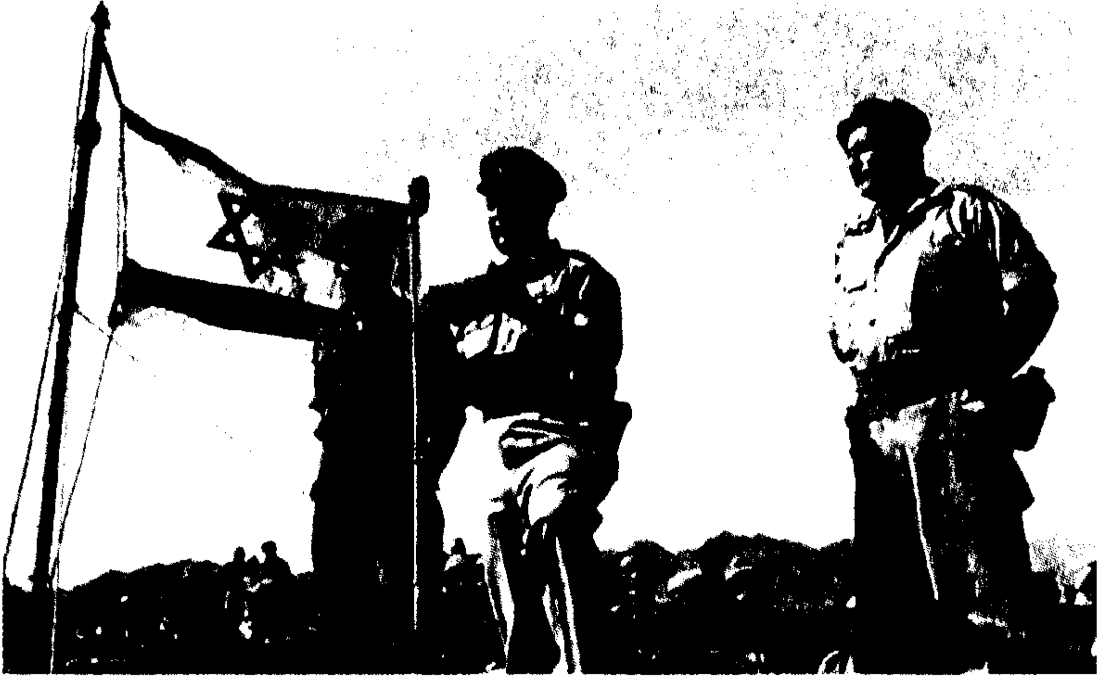
(*) المعروفة عربيا باسم العدوان الثلاثي. [المترجم].



جمال عبدالناصر، رجل مصر القوي، يرى في نفسه زعيما لكل العرب والمسلمين، وهو عدو إسرائيل وفرنسا وبريطانيا.



بتاريخ 29 أكتوبر 1956 بدأت إسرائيل هجومها على مصر، وتظهر هذه الصورة جنودا إسرائيليين، وهم في طريقهم تجاه قناة السويس، أمام حافلة نقل سياحي ودراجة نارية غنموهما من المصريين في العريش على شاطئ البحر المتوسط شمال سيناء.



5 نوفمبر 1956، رئيس الأركان الإسرائيلي، موشي دايان، يعلن نهاية القتال في سيناء، ويظهر على يساره العميد عساف سمحوني، وعلى يمينه النقيب أفراهام يافي.



A picture of the 'Rais' Nasser also returns to Israel with the withdrawing troops.

15 يناير 1957، الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، مع صورة للزعيم المصري جمال عبدالناصر، على سبيل الذكرى.



قوات الأمم المتحدة تتسلم المواقع الإسرائيلية في سيناء، وتُظهر هذه الصورة أحد المواقع بالقرب من شرم الشيخ.

اعتراضات وزارة الخارجية الألمانية على هذه الاتفاقية، فإنه بُدئ بتسليم الشحنات. وقال غيرهارد شرودر، وزير الخارجية الألماني وقتها: «أنا لا أتحمّل أي مسؤولية البتة عن هذه الصفقة»، أما السكرتير العام للوزارة كارل كارستن فقال: «أنا معارض حتمي لهذه الصفقة». وسُجلت شحنات الأسلحة التي بدأ توريدها إلى إسرائيل تحت مسمّى «معدات للدعم»، وأُعطيت الاسم السري: فرانك/كول (اختصارا لـ فرنسا/مستعمرات). كان جزء بسيط فقط من هذه الشحنات ألماني الصنع، أما المتبقي فقد جرى شراؤه من أماكن متفرقة، ونُقِل باستخدام عدة أساليب تمويهية إلى إسرائيل. وتمت هذه العملية في أجواء من السرية الكاملة، ولقد كانت تعرف بها دائرة ضيقة فقط من البرلمانيين في بون[51].

أما المرحلة الجديدة والحرجة في العلاقات الإسرائيلية - الألمانية فقد بدأت منتصف العام 1964، عندما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من بون تسليم عتاد حربي ثقيل خصوصا 150 مدرعّة م48 أ (M48 AI) الأمريكية إلى إسرائيل من مخزون الجيش الألماني. وبُوركت الصفقة خلال زيارة المستشار الألماني لودفيغ إيرهارد إلى واشنطن في يونيو 1964. وبتاريخ 13 يونيو 1964 طلب وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكنمارا من المستشار الألماني ضرورة الحفاظ على سرية هذه الصفقة، وفي المقابل أُبلغت إسرائيل بأن الصفقة ستُوقف في حال تسريب أي معلومات عنها، بيد أن واشنطن أنكرت هذا الأمر لاحقا، لكن السفير الأمريكي في بون جورج مكهي أكّد في ذروة الأزمة صحته. وفي 13 يونيو 1964 التقى المستشار الألماني إيرهارد بالرئيس الأمريكي جونسون الذي تحدّث معه بخصوص هذه الصفقة، فأجاب المستشار بوجوب الحذر المطلق والتنبّه الكامل، وضرورة المحافظة على أن الدعم المقدم لإسرائيل يجب «ألا يكون بصوت مرتفع، ولا بشكل واضح، وألا يتم بسرعة كبيرة». وخلال هذه المحادثة أوضح المستشار الطرق والأساليب اللازمة لإتمام هذه الصفقة، لكيلا تبرز ألمانيا على الواجهة بشكل مباشر. وكانت هذه الصفقة سريّة لدرجة أنه لا توجد هناك أي وثيقة في وزارة الدفاع عن المحادثات التي جرت مع الإسرائيليين. ودفع هذا الأمر السكرتير العام للوزارة كارل كارستن إلى توجيه ملاحظة مُحبِطة إلى زميله السكرتير العام للوزارة كارل غومبل: «على الأقل يجب أن يكون هناك شيء ما تحدثتم به خلال هذا اللقاء؛ لأنه من غير الممكن أن تكون الدبابات قد صعدت بنفسها إلى سفينة إسرائيلية في روتردام». وردًا على

ذلك أوضح غومبل، بتاريخ 23 فبراير 1956، الكيفية التي جرت بها الأحداث، حيث جرى الاتفاق على تسليم 20 دبابة كل شهر، ولكن «الأمر شائك»، ورجاه عدم بحث الموضوع أمام مجلس الوزراء[52]. وكانت الخطة بأن يجري شحن الدبابات بأسلحتها إلى روتردام في اتجاه جنوا على أساس أنها شحنات لمصلحة وزارة الدفاع الإيطالية. وفي جنوا تُفكّك الأسلحة ويعاد تركيب أسلحة وأجهزة أمريكية جديدة عليها، وإرسالها إلى إسرائيل، أما الأسلحة التي جرى فكها فيجري إرجاعها في وقت لاحق إلى ألمانيا. ولكن هذه الطريقة لم يتم العمل وفقها في أثناء تسليم الدبابات الأربعين الأولى، حيث لم يجرِ تفريغ حمولة السفن من الدبابات قط في جنوا، بل أُرسلَت مباشرة إلى إسرائيل. أما الشحنة الثانية والمتضمنة 20 دبابة فقد جرى تحميلها في يناير 1965، وكانت تنتظر في جنوا ليجري استبدال تجهيزاتها.

وفي جلسة الاستماع المغلقة في البرلمان تقدّم رئيس الجناح البرلماني للحزب الديموقراطي الحر إيريش ميندي Erich Mende بسؤال إلى المستشار جاء فيه: «لماذا لم تسلّم أمريكا الشحنات بنفسها؟»، أجاب إيرهارد:

> «أرادوا منحنا الفرصة لكي نبرهن على تضامننا مع الإسرائيليين من خلال لفتة ما. فبالذات نحن، أصحاب الماضي معهم، يجب أن نسهم، من خلال شحنات من ترسانتنا وعلى حسابنا، في تقوية أمن الشعب الإسرائيلي»[53].

أرادوا أمريكا البقاء في الخلفية فقط، وهذا أمر يمكن تفهمه من وجهة نظرها؛ لأنها كانت تمدّ في هذا الوقت الجيش الأردني بالأسلحة. ومن خلال المساعدة الألمانية، إذا جاز التعبير، يمكن القول بأن التوازن العسكري في الشرق الأوسط بقي قائماً، من دون أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية دور مباشر.

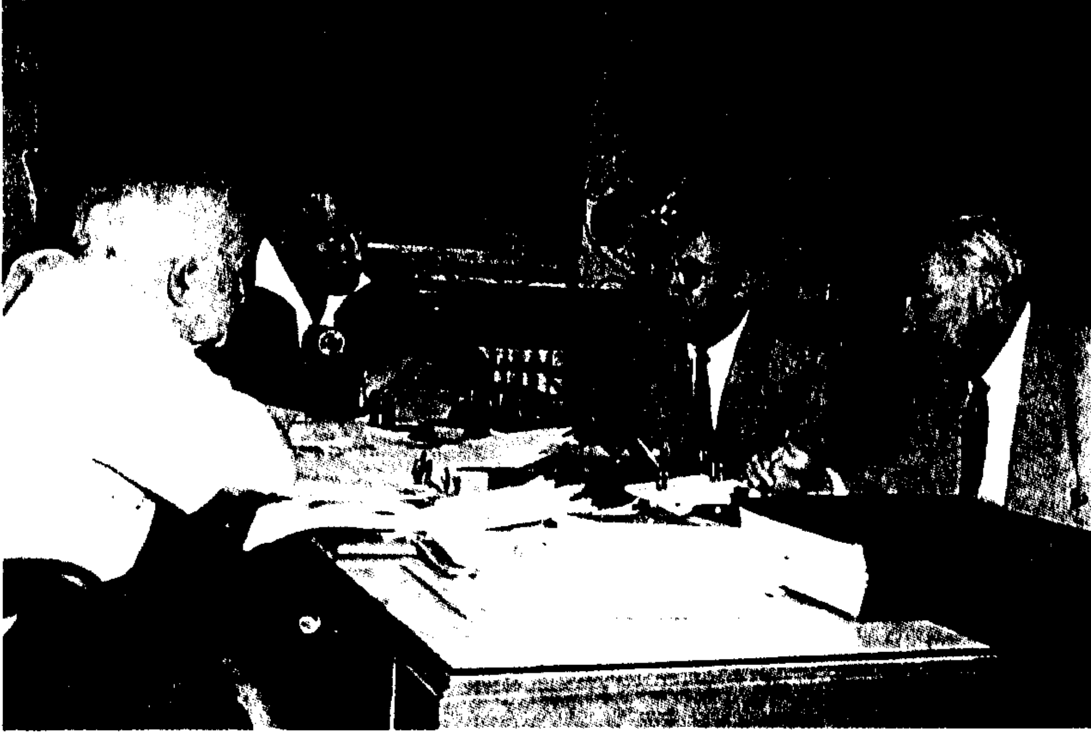
وفي نهاية العام 1964 ومطلع العام 1965 تسرّبت معلومات عن صفقة الدبابات، وأصبحت الفضيحة كاملة؛ إذ اعترض جمال عبدالناصر، رئيس الجمهورية العربية المتحدة(*)، على الدعم الألماني لعدوّ الدول العربية، وكان رد فعله أن بعث بدعوة للزيارة إلى رئيس مجلس الدولة لألمانيا الشرقية، فالتر أولبريشت. وباءت كل محاولات ألمانيا الغربية لمنع هذه الزيارة بالفشل. وقال وزير

(*) بقيت مصر تستخدم هذه التسمية حتى العام 1971. [المترجم].

الخارجية الألمانية وقتها غيرهارد شرودر موجها كلامه إلى المستشار إيرهارد في أحد اللقاءات بتاريخ 3 يناير: «لقد جرى ابتزاز ألمانيا من قِبَل إسرائيل»[54]. واتخذت الحكومة الألمانية بعد هذه الفضيحة قرارها بوقف تسليم الشحنات المتبقية، كما قررت إجراء مفاوضات مع إسرائيل بخصوص الشحنات الأخرى التي لم تنفذ بعد من أجل تعويض الشحنات المتبقية بمبالغ نقدية.

وفي هذه الفترة نفسها، تقريبا، تدخل رؤساء أكبر ثلاث منظمات يهودية في واشنطن لدى السفير الألماني في واشنطن كارل هاينرش كنابشتاين، وأعربوا له عن «مخاوفهم الكبيرة» من أن تكون ألمانيا بصدد وقف تسليم شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى إسرائيل. ولكن السفير كنابشتاين ردّهم بلباقة، على أنه كان واضحا معهم بخصوص قلقهم، وأشار إلى أن الموضوع «يهددّ أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الألمانية، والمتمثل في حق التمثيل الوحيد لألمانيا الغربية، ويجب علينا وضع كل الاعتبارات الأخرى في المرتبة الثانية لأجل هذا الهدف»[55]. وأصدر كارستن إلى السفير كنابشتاين تعليماته بوجوب إجراء المقابلات الضرورية مع وزارة الخارجية الأمريكية من أجل ضمان دعم الولايات المتحدة الأمريكية الجهود الألمانية في هذا المجال. وشدّد له على أن النقطة المهمة هنا، تتجلى في «دفع الأمريكيين إلى القيام بعمل سريع حيال الإسرائيليين»؛ لأن الأمريكيين، وفق كارستن، «لديهم التزام أخلاقي» لاتخاذ هذا الإجراء «ولولا الضغط الذي مارسوه، لما كان لهذه الاتفاقية أن تتم»[56]. ووفق المستشار إيرهارد «فإن الأمريكيين دفعونا إلى الوقوع في هذه الورطة، وعليهم مساعدتنا للخروج منها»[57].

بحلول نهاية يناير رفضت وزارة الخارجية الأمريكية إعلان أي موقف من هذا الموضوع. وفي 12 فبراير زار السفير كنابشتاين وزارة الخارجية الأمريكية، والتقى مساعد وكيل الوزارة أفريل هاريمان، وأكّد له الواجب الأخلاقي الذي تتحمله أمريكا في هذا الصدد، خاصة أن «ألمانيا ترى أنها مُقْبِلة على أكبر أزمة سياسة خارجية لها منذ تأسيسها». وكان ردّ هاريمان على السفير أن هذا الطلب يأتي في فترة غير مناسبة البتة، كما أن تحقيقه سيخلق مشكلة كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية. ومُني كنابشتاين بخيبة أمل أخرى في أثناء لقائه ماك جورج بندي المستشار الأمني للرئيس جونسون، وهو الذي قال له بأن الخضوع لـ «الابتزاز» الذي تمارسه الجمهورية



كان الرئيس الألماني السابق تيودور هويس من أوائل الزوار الألمان البارزين إلى إسرائيل، حيث زار بن غوريون في 8 مايو 1960 في القدس، ويظهر في هذه الصورة مع تيدي كوليك، النمساوي المولد، ورئيس مكتب بن غوريون، والذي تولى لاحقا رئاسة بلدية القدس أعواما طويلة، كما يظهر إلى جانب هويس في الصورة 3 فيلكس شينار رئيس بعثة إسرائيل في مدينة كولونيا.

العربية المتحدة يعني «الخضوع للابتزازات الجديدة مستقبلا»[58]. وفي 13 فبراير أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية، بشكل رسمي، بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترى نفسها في وضع يمكّنها من تحقيق الطلب الألماني بتقديم دعم ديبلوماسي. وأرسل كنابشتاين إلى ألمانيا قائلا إنه يعتقد أن هذا القرار «نهائي»، وهو يرى أن «الضغوط الداخلية المتصاعدة» على الحكومة الأمريكية أدت دورا مهما في هذا القرار، وتجلّت هذه الضغوط «في الأعداد المتزايدة من البرقيات المُرسَلة، وفي حقيقة أن ممثلي منظمات الدوائر المهتمة بهذا الموضوع زاروا - قبل يوم من ذلك - وزارة الخارجية الأمريكية، وبحثوا إمكان تنظيم حملة دعائية عامة ضدنا (أي ضد ألمانيا)، بسبب وقف شحنات الأسلحة»[59].

وفي الوقت نفسه - تقريبا - بدأت في أمريكا حملة مقاطعة المنتجات الألمانية. وفي 17 فبراير أرسل كنابشتاين إلى وزارة الخارجية قائلا بأن شركات النسج في نيويورك بدأت إلغاء طلبياتها من شحنات البضائع الواردة من ألمانيا، كما أنّ مجموعة من الصناعيين استغنت عن استيراد ماكينات الخياطة من ماركة

«بفاف». واستطرد كنابشتاين قائلا: إن سفارته تلقّت العديد من الاستفسارات القلقة من مستوردين بشأن «إلغاء كثير من الصفقات التي يصل جزء منها إلى مبالغ طائلة». ولقد كان من الثابت في أروقة وزارة الخارجية الألمانية أن التوجه الأمريكي ينحو في اتجاه «دفعنا أكثر فأكثر إلى مقدمة الصورة، لأنهم يريدون عدم الظهور بوصفهم مورّدين للأسلحة إلى الجيش الإسرائيلي؛ مراعاة للعالم العربي»[60].

وتلقّى كنابشتاين من وزير الخارجية الأمريكي ديان راسك، والذي التقاه في 18 فبراير «صدى إيجابيا كبيرا» أكثر من السابق. وأشار له إلى أن الرأي العام الألماني أدرك - خلال هذه الفترة - أن شحنات الأسلحة إلى إسرائيل تعود بشكل أساسي إلى مبادرة أمريكية. ولكنه يُخشَى أن يقود الموقف الأمريكي هذا إلى خيبة أمل كبيرة لدى الرأي العام الألماني بالنسبة إلى موضوع جوهري وجودي لألمانيا. وهذا الأمر يقف الآن على المحكّ؛ فالخطر يهدد الرأي العام الألماني أكثر من تهديده العلاقات الألمانية - الإسرائيلية. ثم أشار كنابشتاين إلى موضوع مقاطعة البضائع الألمانية وحملات المقاطعة المنظّمة، إذ قال بأن هذا سيخلق ردود أفعال كبيرة في ألمانيا «ستكون نتائجها مؤسفة ليس حيال إسرائيل فقط، بل حيال الولايات المتحدة الأمريكية أيضا». وأكد وزير الخارجية الأمريكي بدوره أن الحكومة الأمريكية ستبذل جهودها للمساعدة، ولكن هناك بعض الأمور التي لا يمكن تجنّبها، «فنحن شركاء في الخندق نفسه». وفي النهاية أكد الوزير ضرورة البقاء على تواصل بهذا الشأن قائلا: «لن ندعكم وحدكم في الخندق»[61].

وفي 22 فبراير تحدّث السفير الأمريكي في بون مع وزير الخارجية الألماني غيرهارد شرودر، ثم مع المستشار إيرهارد، إذ أبلغ شرودر أن السفير الأمريكي في القاهرة سعى لدى الحكومة المصرية من أجل ألا يَلْقى رئيس مجلس الدولة في ألمانيا الشرقية فالتر أولبريشت معاملة رئيس دولة، خاصة أن المصريين لا يريدون أن يصل الأمر إلى حد قطع العلاقات مع ألمانيا (الغربية). وأشار شرودر إلى المزاج المسيطر على الرأي العام الألماني، قائلا: «إن هذا الأمر برمته ستكون له نتائج سيئة على علاقة الثقة بالولايات المتحدة الأمريكية؛ وبالنسبة إلى قطاع واسع من الرأي العام، يبدو أن الأمريكيين وضعوا الألمان في موقف حرج وصعب، والآن فإن النفور من مساعدة



إن العلاقات الألمانية - الإسرائيلية هي علاقة ذات نوعية متميزة؛ إذ بدأ التعاون الثنائي على الصعيد العسكري في العام 1957، إثر لقاء بين وزير الدفاع فرانس جوزف شتراوس وشيمون بيريز. وفي مايو 1963 زار الوزير السابق شتراوس بيريز، والذي كان يتولى آنذاك منصب نائب وزير الدفاع الإسرائيلي، هذه الصورة مأخوذة في مكتب بيريز في القدس.

ألمانيا، أو عدم القدرة على مساعدتها في هذا الوضع، ستكون له تبعات ثقيلة على علاقة الثقة الألمانية - الأمريكية»[62].

وتحدّث رئيس القسم الصحافي الاتحادي فون هازي، بشكل غير علني، عن «أخطر أزمة» تواجهها ألمانيا منذ تأسيسها.

وخلال لقائه المستشار إيرهارد، أوضح السفير الأمريكي أهمية «البقاء معا على جبهة واحدة»، ثم أشار إلى المقاطعة اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، والطريقة التي تتعامل بها الصحافة في هذا الشأن، ووصفها بـ «البائسة، فهناك كثير من الأشياء المهددة بالخطر هنا». وانتقل بعدها إلى الحديث عن زيارة أولبريشت إلى مصر، وهي التي كانت تدور في محورها الرئيس حول الهجوم العام على السياسة الألمانية (الغربية)، وحق التمثيل الوحيد الذي تطالب به بون لألمانيا، والذي ضمنته لها القوى العظمى، وقال المستشار:

> «في حال طفت الأمور على السطح بعيدا في الشرق الأوسط، فإن هذا لن يكون هزّة للسياسة الألمانية، بل للثقة مع الولايات المتحدة. وهنا لا بد من طرح السؤال عن القيمة التي يمثّلها الضمان الأمريكي في هذا المجال».

وأبلغ السفير الأمريكي المستشار الألماني أن الولايات المتحدة الأمريكية حذّرت مصر من إعلاء قيمة منطقة النفوذ السوفييتي (ألمانيا الشرقية) خلال الزيارة، كما أنها أصدرت تعليماتها إلى طاقم سفارتها بالامتناع عن المشاركة في أي مناسبة متعلقة بزيارة أولبريشت. وبدا المستشار الألماني مقتنعا بنتائج هذا اللقاء، وأخبر السفير الأمريكي بأن ينقل إلى واشنطن:

«أنني أقيم وزنا كبيرا للعلاقة التي تربط ألمانيا بأمريكا، وأرى أنه من الخطأ الفادح أن نفترق بشأن هذا الموضوع، أو أن نتبادل العتب واللوم» [63].

وخلال لقائه المستشار إيرهارد في 20 فبراير، قال وزير الخارجية شرودر إنه يجب ألا يقع أي شيء، قبل زيارة أولبريشت أو خلالها أو بعدها بشكل مباشر «يؤدي إلى سحب الضمان الضعيف، والذي لايزال قائما إلى الآن، بعدم قيام الجمهورية العربية المتحدة بالاعتراف بمنطقة النفوذ السوفييتي (ألمانيا الشرقية)». وفي الجلسة نفسها شدّد وزير الاقتصاد فالتر شيل على أنه لم يعد مستعدا لإخفاء العملية كلها عن الرأي العام في حال لم تتوقف الشحنات بشكل فوري «وعدم تسليم أي مسمار واحد حتّى». كما أنه أعلن مخاوفه من قيام الجمهورية العربية المتحدة بإغلاق قناة السويس أمام السفن الألمانية[64]. واحتدم الخلاف في صفوف الحكومة الألمانية بشأن ما إذا كان يجب قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، أو تركها مقصورة على وقف المساعدات الاقتصادية فقط. وفي جلسة ساخنة بتاريخ 4 مارس أشار شرودر إلى أن الأمريكيين سيكونون متأسفين جدا في حال أقدمت بون على قطع العلاقات. وتوقفت المناقشات عند هذا الحد، لكن هورست أوسترهيلد، رئيس مكتب السياسة الخارجية في المستشارية الألمانية، دوّن لاحقا أن التصويت على قطع العلاقات مع القاهرة كان من الممكن أن يتم بأغلبية ضئيلة[65].

وعندها تدخّل الأمريكيون بشكل مكثف؛ إذ زار سفراء الدول الكبرى الثلاث، في 5 مارس، المستشار إيرهارد، وبيّن له السفير الأمريكي - بكل وضوح - ماهية الموضوع، ولكن «بصيغة قاسية جدا وملحّة»، وإنما تمت صياغتها بشكل ودّي في محضر الاجتماع. وذكر أوسترهيلد في وقت لاحق:

«لقد كان مكهي (السفير الأمريكي) هذه المرة فظا حتى مع المستشار، وبدا كأنه ضابط سياسي روسي. وأسرّ لي سيدو (السفير الفرنسي) بأنه لا يوجد هناك روسيّ يستطيع إعطاء أوامره إلى أولبريشت بشكل أوضح مما فعله مكهي الآن»[66].

كما ضرب السفير البريطاني بفأس السفير الأمريكي «ولكن بشكل أكثر لباقة». وكان الأمريكيون ضد قطع العلاقات مع القاهرة بصورة حاسمة، حيث شدّد السفير الأمريكي:

«قطع العلاقات يكون في الغالب أسهل بكثير من إعادة بنائها؛ فالجمهورية العربية المتحدة ستعترف بمنطقة النفوذ السوفييتي (ألمانيا الشرقية)، وستتبعها الدول العربية في هذا القرار، ونكون بذلك قد قمنا بعمل لمصلحة الشيوعيين. إن لألمانيا سمعة كبيرة في الشرق الأوسط، والأمريكيين لديهم تأثير قليل هناك. إن الغرب يحتاج إلى النفوذ الألماني في هذه المنطقة»(67).

وإثر هذه المحادثات اجتمع مجلس الوزراء مجددا، ودوّن أوسترهيلد:

«واليوم كانت النتيجة، فلو أُجري التصويت لكان مآله على الأرجح إلى 12 وزيرا مقابل ثمانية ضد إيرهارد، أي ضد قطع العلاقات؛ فقد كانت الأغلبية الضئيلة ضد قطع العلاقات، فمنهم من كان يخشى أن تقطع الدول العربية الأخرى علاقاتها معنا، مما سيجعل منطقة النفوذ السوفييتي تتقدم على حسابنا هناك، بينما كان قرار القسم الآخر والأكبر بسبب الضغط الذي مارسه الحلفاء، وفي مقدمهم مكهي»(68).

إن خيط الضمان الذي ذكره شرودر لم ينقطع ولم تنقطع العلاقات مع القاهرة. وفي النهاية كان هناك قرار وحيد أمام إيرهارد، وهو البدء بالعلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل. وفي المرحلة الأخيرة نُفذ هذا الأمر كأنه عملية سرية من قبل رجل ثقة يحظى بثقة المستشار، وهو كورت برنباخ.

وهنا نعود قليلا إلى موضوع الدبابات، حيث جرى تسليم إسرائيل في المحصلة 40 دبابة، وبقيت 20 دبابة إضافية تنتظر في إيطاليا من أجل استبدال مدافع أمريكية بمدافعها، بيد أن إسرائيل أعلنت عن حاجتها إليها، حيث أُعيدت إلى ألمانيا، أما الـ 110 دبابات المتبقية فسلمتها أمريكا مباشرة إلى إسرائيل، وكانت هذه الدبابات أحدث من مثيلاتها الألمانية، التي أثبتت فعاليتها «الممتازة» في حرب يونيو، كما نقل رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية في يونيو 1967 إلى السفير الألماني في إسرائيل رولف باولس.

إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل

ربضت على أرض مطار زيورخ طائرة تابعة لشركة «العال» الإسرائيلية بتاريخ 7 مارس 1965 تنتظر وصول مسافر من كولونيا، وكان هذا المسافر هو النائب عن الحزب المسيحي الديموقراطي كورت برنباخ. وبحلول الساعة الحادية عشرة ليلا حطت الطائرة بمسافرها الذي تم شطب اسمه بخط عريض من قائمة المسافرين في مطار اللد. وشهدت أرض المطار تمثيلية مخابراتية حينما اقتربت سيارة ليموزين سوداء من بطن الطائرة. ورافق المسافر إلى داخل المطار كولونيل إسرائيلي واثنان من موظفي وزارة الدفاع الألمانية. وداخل مبنى المطار أدهشه نداء من مكبرات صوت المطار بضرورة توجه السيد برنباخ إلى أحد شبابيك استعلامات خطوط «العال» الجوية. وبما أنه كان متوجها إلى إسرائيل في مهمة سرية فإنه لم يلب نداء مكبرات الصوت. كانت مهمة برنباخ شائكة؛ إذ كان ينبغي عليه أن يخبرهم بأنه لن تُسلم شحنات أسلحة إضافية، وخصوصا الدبابات التي يرغبون جدا في الحصول عليها، ولكن ألمانيا تريد دفع تعويضات مالية عن هذه الشحنات. سافر برنباخ مرة في مارس ومرتين في أبريل إلى إسرائيل، وعلى إثر هذه الزيارات جرى التمهيد لتأسيس العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. كلما تقدمت به السن، نظر برنباخ إلى هذه المهمة بوصفها ذروة مسيرته السياسية. ففي إسرائيل كان برنباخ يتفاوض كوزير خارجية، وكان يستطيع أخذ أي دور يحلم به في حياته[70].

وبالنسبة إلى المهمة الإسرائيلية هذه، كان برنباخ يبدو كأن قد خُلِق ليقوم بها. وعلى رغم أنه دخل في عمر السادسة والعشرين محاميا في صفوف الحزب النازي في العام 1933، فإنه أعلن انسحابه وبشكل خطي من الحزب بعد مرور ثلاث سنوات، مضحيا بمهنة المحاماة وبأي وظيفة رسمية في المستقبل. أما مصيره المستقبلي فحددته علاقته بامرأة نصف يهودية. ولكن طلبه الزواج منها قوبل بالرفض، وكان الحل بالنسبة إليه يكمن في الهجرة. وفي مايو 1939 نجح في ركوب آخر سفينة تغادر الموانئ الألمانية متوجها إلى الأورغواي كمحطة أولى، حيث تزوج من صديقته هناك، وانتقلا منها إلى الأرجنتين وأقاما هناك 13 عاما، إلى أن عاد في العام 1952 إلى ألمانيا، وأصبح نائب المدير التنفيذي لاتحاد الصلب والحديد، أو ما كان يسمى سابقا بورش الحديد المتحدة. وبعد مضي سنتين، أصبح رئيس مجلس إدارة الشركة

المساهمة للاستثمارات «تيسين»، وحصل بذلك على الاستقلالية لأن يمارس عملا سياسيا. أما الدور المحوري في مساعدته، فلعبه المصرفي روبرت بفريدمينغس، رئيس مجلس إدارة «أوغست تيسين - هوتيه»، والصديق الحميم لأديناور. حيث أوصى به لدى هاينرش فون برينتانو وزير الخارجية في العام 1955، ولدى هاينرش كرونيه رئيس الجناح البرلماني لحزبي الاتحاد المسيحي: الحزب المسيحي الديموقراطي CDU والحزب المسيحي الاجتماعي CSU.

وفي العام 1957 دخل برنباخ إلى البرلمان وأصبح عضوا في اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية، وبقي فيها حتى العام 1976. ومنذ البداية، وكما ذكر لاحقا بعدما تقدم به العمر، أراد أن يصبح وزيرا للخارجية. ولكن هذا لم يتحقق، على الرغم من أن العديد من المستشارين التابعين للحزب المسيحي الديموقراطي كانوا يتوقعون تسميته لشغل هذا المنصب. لقد كان يحب استقلاليته أكثر من أي شيء آخر، لكنه لم يكن سياسيا «حقيقيا»، وقبل كل شيء لم يكن سياسيا حزبيا؛ حيث كان يرفض التسلق والوصولية والسياسيين الممتهنين للسياسة كحرفة، وكذلك الالتزام الحزبي للجناح البرلماني، كما أنه لم يكن يريد الانحدار إلى منخفضات السياسة الحزبية. وعلى هذا الأساس أصبح برنباخ «الناصح الأمين» كما سماه ذات مرة المستشار كورت غيورغ كيزينغر في العام 1977، وهو الذي كان يعرفه خير معرفة[71].

رفض أديناور نصيحته مرتين في مسألتين مصيريتين: الأولى في بناء الجدار، والثانية في دخول بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة. وبعد بناء الجدار بدأ برنباخ التسويق لفهم النوايا الأمريكية الكامنة وراء رغبتهم في الدخول في مفاوضات مع السوفييت. ولكن هذا لم يكن ليتحقق إلا على حساب ألمانيا، ولم تكن هناك من طريقة لثني أديناور الذي كان جاهزا للبحث عن مواجهة مع أمريكا في هذه المسألة. ففي التحضيرات التي رافقت زيارة أديناور إلى واشنطن في نوفمبر 1961 لم يُدْع برنباخ للمشاركة، وهذا ما حدث أيضا بخصوص المسألة الثانية بعد مرور عام. في بداية ديسمبر 1962 أرسل برنباخ كتابا إلى أديناور حمله «غضبا شديدا وقنوطا حادا» كما قال، وقد طلب منه في هذا الخطاب أن يوضح للرئيس الفرنسي شارل ديغول أن لدى الجانب الألماني مصلحة حيوية في دخول بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، ولكن أتاه الجواب المختصر:

«إن تقديري للوضع الأوروبي برمته مختلف عن تقديرك له. وأنا جاهز بكل رحابة صدر للحديث معك في بعض الأحيان عن هذا الموضوع».

وكان أن مُنع برنباخ طوال فترة حكم أديناور المتبقية من دخول قصر شاومبورغ. ولكن الوضع قد تغيّر مع تولي إيرهارد منصب المستشار؛ فقد أولى تقديره لبرنباخ بشكل أكبر مما كان يوليه له أديناور، وهذا يعود ربما إلى أن إيرهارد، وكما برنباخ، لم يكن «سياسيا» كثيرا. لقد أرسل إيرهارد برنباخ في المهمة الإسرائيلية التي جعلته مشهورا وعرفت الرأي العام به. سارت المحادثات التي أجراها في القدس بشكل صارم ومتباطئ حتى النهاية. أما الجولة الأخيرة بتاريخ 11 أبريل 1965 فجاءت «ودية بشكل مميز». وخلال سير المحادثات كان برنباخ يعاود الإشارة إلى نقطة محددة، وهي:

«ألا تقضي المصلحة الحيوية لقوى التحالف الغربي الكبرى الثلاث على ألمانيا كعامل اعتدال، وكقوة اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط الحيوية».

وقال رئيس مجلس الوزراء الإسرائيلي ليفي إشكول بتاريخ 11 أبريل عن هذه النقطة إنه يعترف بأن لدى إسرائيل مصلحة في أن تبقى ألمانيا ممثلة في منطقة الشرق الأوسط[72]. وأضاف أريح لفافي، المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية والمولود في غدانسك (بولونيا):

«أود التأكيد لكم أن لدينا أيضا مصلحة وطنية في أن تكون المرحلة المقبلة، التي سنبدأها في الوقت القريب، مرتبطة بأقل قدر ممكن من الهزات بالنسبة إلى ألمانيا في العالم العربي. فنحن لا نرى في هذا الأمر مصلحة وطنية لكم فقط، بل مصلحة وطنية لنا أيضا. نحن مهتمون وبشكل جدي بأن تكون التهديدات العربية مؤقتة، هذا في حال تمام تنفيذها. وإننا نرحب بجهودكم ليس لإبداء التعاطف فقط، بل لوجود مصلحة حيوية لنا أيضا في تخفيف رد فعل العالم العربي إلى الحد الأدنى. فلا يوجد هنالك أدنى اختلاف في إدراكنا المشترك لهذا الأمر»[73].

وفي اليوم نفسه الذي طار فيه برنباخ إلى إسرائيل للمرة الأولى، أعلنت الحكومة الألمانية عن استعدادها للبدء بتأسيس علاقات ديبلوماسية مع إسرائيل. وبعد يوم من هذا الإعلان، هاجم جمال عبدالناصر بشكل حاد الموقف الألماني في خطاب له.

فمن خلال «سياستها الغادرة بيّنت ألمانيا أنها أسوأ قوة إمبريالية على الإطلاق». وأضاف أنه سيعري ويفضح الإمبرياليين الألمان الغربيين في أفريقيا أمام العالم كله وسيناضل ضدهم في كل مكان، وأنه لم «يرَ في أي مكان في العالم شعبا وقحا كشعب ألمانيا الغربية»[74]. إن رد الفعل على إعلان الحكومة الألمانية هذا، كان قرارا لكل الدول العربية، والتي اجتمع وزراء خارجيتها يومي 14 و15 مارس في القاهرة بهذا الصدد. وأُجمِع خلال المؤتمر على الاعتراف وبشكل جماعي بجمهورية ألمانيا الشرقية. ولكن معارضة المملكة العربية السعودية للقرار المشترك حالت دون الوصول إلى اتفاق بهذا الشأن، إذ تُرك أمر اتخاذ هذه الخطوة في يد كل دولة على حدة[75].

وبعد أن أعلنت ألمانيا الغربية وإسرائيل بتاريخ 12 مايو 1965 قيام العلاقات الديبلوماسية بين البلدين بشكل رسمي، عمدت كل الدول العربية إلى قطع علاقاتها الديبلوماسية مع ألمانيا الغربية باستثناء المغرب وليبيا وتونس. إذ قام العراق بقطع علاقاته في يوم الإعلان نفسه، وبعد يوم من الإعلان قطعت مصر والأردن والمملكة العربية السعودية وسورية علاقاتها الديبلوماسية مع بون، وفي يوم 14 مايو أعلنت كل من الجزائر ولبنان واليمن وكذلك السودان بتاريخ 16 مايو قطع جميع علاقاتها مع ألمانيا الغربية، أما الكويت فإنها أوقفت موضوع تبادل السفراء الذي كان جاهزا للتوقيع عليه.

بعد مضي عدة أيام، كان الرأي في وزارة الخارجية الألمانية متفقا على نقطة مفادها أن العلاقات القنصلية والثقافية والاقتصادية لن تتأثر سلبا بهذه الخطوة، وأنها ستبقى قائمة بعد مرور فترة معينة وضرورية لتجاوز صعوبات هذه المرحلة الانتقالية.

وعلى رغم أن الأضرار التي منيت بها ألمانيا الغربية كانت كبيرة بمقدار كافٍ، وفقا لرأي بون، فإنها أقل مما كانت تخشاه. فالعامل الحاسم هنا هو أن الدول العربية العشر لم تبادر إلى الاعتراف بألمانيا الشرقية. ونشرت جريدة «الأهرام» المصرية بتاريخ 15 مايو «مقالا طويلا وملهما بكل تأكيد» كما وصفه السفير النمساوي في تقرير بعث به إلى فيينا، حيث يذكر هذا المقال وبكل صراحة الأسباب التي تدعو مصر إلى عدم الاعتراف بألمانيا الشرقية وعدم إقامة علاقات ديبلوماسية معها، فالمسألة الألمانية شكلت من دون ريب نقطة خلافية بين العرب، ومن شأن الدفع والضغط المتزايدين تعقيد الوضع فقط؛ فاعتراف مصر بألمانيا

الشرقية يعني أن القاهرة أطلقت آخر رصاصة في جعبتها. وذكر السفير في تقريره أن الحديث يدور بين الناس في القاهرة حول التطورات التي أُجبرت البلاد على الدخول في تعقيداتها، ففي المحصلة «يُسمع كثير من النقد والاستياء من قبل الدوائر الاقتصادية المصرية»[76].

كان هدف السياسة الألمانية في بون، وابتداء من هذا التاريخ، يتمثل في بذل الجهود من أجل منع الدول العربية من الاعتراف بألمانيا الشرقية من جهة، والعمل من جهة أخرى على إعادة العلاقات المقطوعة. وفي ذروة الأزمة وضع فرانس كربف، رئيس القسم السياسي رقم 2 في وزارة الخارجية الألمانية، مخططا لإجراء محادثات مع شخصيات يهودية أمريكية. يُعد هذا المخطط أوضح من أي كتابات أخرى من جهة تقديمه ملخصا يتضمن سياسة بون تجاه الشرق الأوسط، حيث جاء فيه:

> «لا يجوز بحال من الأحوال النظر إلى سياستنا تجاه الشرق الأوسط على أنها معزولة. ولا يمكن أيضا أن تُفهم من خلال نظرة معزولة لعلاقتنا بإسرائيل أو بالدول العربية. بل أكثر من ذلك، فإن سياستنا في الشرق الأوسط



بدأت في مايو 1965 العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وإسرائيل، كان رولف باولس أول سفير لألمانيا في إسرائيل، ويظهر هنا في الصورة، وهو في الطريق إلى تسليم أوراق اعتماده للرئيس الإسرائيلي زلمان شازار.

يجب رؤيتها في إطار السياق الأوسع لسياسة الوحدة ولم الشمل(*) ومن خلال خلفية العلاقة الشرقية - الغربية.

إن إعادة توحيد ألمانيا بسلام وحرية هو الهدف الأساس والأسمى لسياساتنا. إن السياسة التوحيدية تتضمن مطالبتنا بحق التمثيل الوحيد للشعب الألماني. فنظام الحكم الشيوعي في المنطقة الألمانية الخاضعة للحكم السوفييتي يحاول باستمرار منافستنا في هذا المطلب. واختيارنا بعض الدول العربية، خصوصا الجمهورية العربية المتحدة، للسعي إلى الحصول على دعمها من الأمور الأساسية التي سنركز عليها.

وعلى هذا الأساس، فإن المهمة التي يجب أن تضطلع سياستنا بها، تتجلى في منع المنطقة الألمانية الخاضعة للنفوذ السوفييتي (ألمانيا الشرقية) من تحقيق اختراق في هذه الدول.

في هذا السياق فإن دور الجمهورية العربية المتحدة هنا هو دور محوري.

في إطار المساعي التي نبذلها بخصوص موقف الدول العربية، أدّت العلاقات التاريخية الجيدة التي ربطت بين الألمان والدول العربية دورا في مصلحتنا حتى اليوم. ويحاول أولبريشت (رئيس ألمانيا الشرقية) الآن وبشكل غير مبالٍ استغلال هذه العلاقات القديمة. وعلى العكس من ذلك، فإن علاقتنا مع الدول العربية محكومة أيضا بعلاقتنا مع إسرائيل. ولقد وضع هذا الظرف سياستنا الشرق أوسطية خلال السنوات الماضية مجددا أمام هذا الوضع الحرج.

يدور الأمر في بيان موقفنا تجاه الجمهورية العربية المتحدة حول مصالح ألمانية حقيقية. فإذا خسرنا موقعنا في الجمهورية العربية المتحدة، فإننا لن نخسر موقعنا في الدول العربية الأخرى فقط، بل على الأرجح في عدد كبير من الدول الآسيوية والأفريقية أيضا.

يضاف إلى ذلك أن مسألة موقعنا في الدول العربية الأخرى لا تدور حول سياستنا التوحيدية الألمانية الخاصة فقط، بل تؤثر أيضا في موقع

(*) يقصد وحدة الألمانيتين. [المترجم].

العالم الحر في هذه الدول في مواجهة الشيوعية. وبسبب العلاقة التاريخية الجيدة لألمانيا مع الدول العربية، فإن موقعنا حتى اليوم أقوى بكثير من موقع أغلب الدول الغربية الأخرى. إن تسليم موقعنا هذا لن يعود بالفائدة إلا على الشيوعية»[77].

في 19 أغسطس 1965 سلم السفير رولف باولس أوراق اعتماده في القدس، وفي 20 أغسطس سلم السفير الإسرائيلي آشر بن ناتان أوراق اعتماده في بون.

في نهاية العام 1953، وعند البحث عن خليفة محتمل للديبلوماسي النمساوي في إسرائيل كارل هارتل، سلّم هذا الأخير نائب الرئيس لائحة بمواصفات الشخص المحتمل لخلافته في إسرائيل، وهي: ألا يكون قرويا غبيا، ولا كاثوليكيا «يرى فيه الصهاينة بكل ألوانهم خائنا للشعب اليهودي»، ولا أن يكون قد «اشترك أو تعاون مع النازية»، وهنا النقطة الرئيسة: وهي «ألا يكون ضابطا في الجيش النازي»، وألا يكون واحدا «يترك هنا في البلد مجالا للصحافة للهجوم على تاريخه»، وأفضل شيء «أن يكون شخصا شابا يمتلك أقل قدر من معاداة السامية، وهذا الشخص موجود بكل تأكيد»[78]. إن هذه النصائح التي قدمها هارتل لحكومته كانت تفتقدها بون، على الرغم من أن غولدا مائير قالت وبشكل واضح: «على الألمان أن يبعثوا على الأقل إلينا بسفير لم يشترك على الإطلاق في الحرب»[79]. لم ترسل بون «شخصا شابا» إلى إسرائيل بل أُرسلت ضابطا كبيرا في الجيش الألماني النازي، وهو رولف باولس المولود في العام 1915، والحاصل على وسام الصليب برتبة فارس، كما أنه فقد ذراعه اليسرى في الحرب.

أرادت بون من خلال تسميته في هذا المنصب إظهار التطبيع الجديد لسياستها، والتأسيس للتفريق بين الجنود والنازيين. ولكن لم يرَ الإسرائيليون كلهم هذا الأمر كذلك، فغولدا مائير كانت «ضده بالمطلق»[80]، كما امتنع رئيس المراسم الإسرائيلية عن استقباله في المطار وعن المشاركة في الاحتفال المقام على شرفه. حتى إن المتظاهرين تجمعوا أمام المطار رافعين لافتات كتبوا عليها «نريد إسرائيل خالية من الألمان». وتصاعدت حدة هذه المظاهرات في القدس، حيث رفع الآلاف لافتات مندِّدة بالألمان مكتوبا عليها: ستة ملايين «لا». وأرسل باولس إلى بون قائلا:

«ترافقت آخر كيلومترات قُطعت بسيارة الرئيس مع حشود متظاهرة وقفت على جانبي الطريق هاتفة بأصوات تصيب بالصمم. وتعالى الضجيج

إلى درجة كبيرة عندما عُزف نشيدنا الوطني. ودافع الرئيس زلمان شازار وكذلك رئيسة الوزراء غولدا مائير، خلال اللقاء، عن الأحاسيس العميقة الكامنة وراء التظاهرات.

واستمرت المحادثات إلى وقت أطول مما كان مقررا لها؛ لأن الشرطة الإسرائيلية فقدت السيطرة على المتظاهرين المتجمهرين خارج مبنى الرئاسة. فلولا التدخل الواسع للشرطة على الخيول، ولولا المرافقة الأمنية الممتازة التي أحاطت بالسيارة، لكانت مغادرتي للمبنى قد انتهت بكارثة. أما سيارة الرئيس، وهي التي سافرت بها إليه، فلحقت بها أضرار بالغة من خلال رمي الحجارة عليها وضربها بالهراوات، كما ألصق المتظاهرون شعاراتهم عليها، وكُسرت نوافذ إحدى السيارات التابعة لأحد العاملين بالسفارة. وجُرح العديد من أفراد الشرطة ومن المتظاهرين، وأُلقي القبض على العديد منهم»[81].

بالنسبة إلى مبنى السفارة الألمانية في تل أبيب، فقد أُحيط بسور حديدي يبلغ ارتفاعه ثلاثة أمتار ونصف المتر، وقُلل ارتفاعه لاحقا ليصل إلى متر ونصف المتر. أما السفير الجديد، فإنه «كان ناجحا جدا وحاز احترام الإسرائيليين، واحترام شعبه»، كما قال عنه شمعون بيريز[82]، أما غولدا مائير فوصفت السفير - الذي أصبح لاحقا سفيرا لدى واشنطن وسفيرا لدى حلف الناتو - في مذكراتها بأنه «أفضل صديق لإسرائيل يوثق به»[83]، غير أن هذا لم يَحُلْ دون إرساله تقارير ناقدة جدا وبشكل جزئي إلى بون، شكّلت بالنسبة إلى الكثيرين صدمة قوية بعد خروجها إلى العلن، مثلما شكلته لدى رئيس تحرير جريدة «بريد القدس» آري راث الذي كان لديه «انطباع ودي» عن شخص باولس، بيد أن اطّلاعه على هذه التقارير أصابه بالصدمة وبالذهول كما قال[84].

لم تكن تقارير باولس تتعارض مع التقارير التي كان زميله النمساوي كارل هارتل يرسلها إلى فيينا بداية الخمسينيات. فإسرائيل كانت بالنسبة إلى هارتل «ولادة مبكرة، بل ربما إجهاضا»[85]، كانت مخلوقا أُعطي اسم إسرائيل، «دولة مصطنعة»، لكن لها حدودا، «عرقها دم»، «تعيش من مال اليهود الأمريكيين»، «تعوّض عن دمها بالنقود (من أموال ألمانيا)»[86]، بالإضافة إلى «تشكيكه» في أن «وجودها سيسحب الكثير من الاضطرابات إليه، ولكنها لن تصل إلى درجة صراع

عالمي»[87]. فإسرائيل «شاءت أم أبت، هي عبارة عن رذاذ من أوروبا التي دمرها هتلر، بقي ملتصقا على سواحل آسيا الصغرى». ووفق رأيه، فإن شهر أبريل من العام 1954(*) «يجب النظر إليه، وبشكل مبرهن عليه، بأن التطعيم الأوروبي لغصن الشرق الأدنى القديم قد فشل؛ لأن هذا الرزّ لم يأخذ ماءه بتاتا من جذوره، وسيذبل من دون مساعدة خارجية»[88].

بالنسبة إلى هارتل الذي كان مقتنعا بفرضية أن النمسا ضحية وُرِّطت في الحروب العالمية، فإن القومية الإسرائيلية «لا تختلف كثيرا عن القومية الألمانية». فلقد كانت المنطلقات الإسرائيلية برأيه:

> «هي الأكثر بدائية وقبحا، من حيث الاقتناعات القومية بتمثيل الله على الأرض، وبالأفضلية على العالم ولاسيما على العرب. بيد أن اليهود غير متمسكين إلى هذا الحد بتعاليم الشريعة اليهودية، عندما يعتقدون أن لديهم الفرصة لفعل ذلك»[89].

أما بالنسبة إلى العرب، فإن الإسرائيليين أعادوا صياغة ما يُطلق عليه قانون الصحراء بشكل جديد: «من الآن فصاعدا ليست السنّ بالسنّ، بل فكّ كامل مقابل كل سنّ». وهذا ما نقله كارل هارتل عن لسان أحد كبار الموظفين في وزارة الخارجية الإسرائيلية، بعد إحدى الحوادث الحدودية مع العرب[90]. حيث يشبّه هارتل موقف الإسرائيليين من العرب بموقف المستوطنين الأمريكيين من السكان الهنود في مطلع القرن التاسع عشر، أو موقف المستوطنين المزارعين الأستراليين من «زنوج أستراليا». ويتحدث هارتل عن «شوفينية(**) لا يمكن إنكارها لدى الشعب الإسرائيلي، ترى في العرب بشرا من الدرجتين الثانية والثالثة»[91]. إن هذا غيض من فيض من التصريحات «اللطيفة» فقط لعالِم اجتماع متزوج من يهودية من فيينا، وهو الذي بدأ مهمته بنوايا غاية في الطيبة في إسرائيل بتاريخ يناير 1950، وأصبح بعد سنتين معاديا للسامية. في أغسطس 1954 قال لأحد أصدقائه في فيينا:

> «أنت لا تدري على الإطلاق كم هو أمر صحيّ أن تكون معاديا للسامية، إن هذا الأمر هو الذي حافظ عليّ خلال السنتين هنا»[92].

(*) مرحلة الإعداد لمؤتمر باندونغ لحركة عدم الانحياز. [المترجم].
(**) أي تعصب قومي. [المترجم].

إن تقديم السفير الإسرائيلي لأوراق اعتماده في بون كان أقل إثارة من استقبال باولس في القدس، إذ أناب الرئيس الألماني هاينرش لوبكي عنه رئيس وزراء ولاية هيسن، غيورغ أوغست تسين، في مراسم استقبال السفير الإسرائيلي. وخلافا للتقاليد الديبلوماسية، غاب وزير الخارجية الألماني غيرهارد شرودر عن هذه المراسم أيضا، وأناب عنه وزير الاقتصاد فالتر شيل. وقال السفير الإسرائيلي لاحقا في تقريره:

«إن سكان بون المعتادين هذه المراسم، كانوا بالكاد يعلمون بهذا الاحتفال. وعلى عكس ذلك، فقد أشادت الصحافة والإعلام بهذا الحدث بوصفه حدثا تاريخيا وأحاطوا شخصي باهتمامهم»[93].

ربما كان هذا الاهتمام يعود بجزء منه إلى الشبه الكبير القائم بين السفير الإسرائيلي والممثل كورت يورغينس. لقد وُلد السفير الإسرائيلي بن ناتان في فيينا، وزار المدرسة العبرية فيها، ونشط منذ شبابه في صفوف الحركة الصهيونية. وبعد ضمّ النمسا إلى ألمانيا في العام 1938 هرب عن طريق يوغسلافيا إلى إيطاليا، ثم هاجر منها إلى فلسطين. بعد نهاية الحرب عاد إلى النمسا، وأدار من مدينة سالسبورغ منظمة بريخا لتنظيم هجرة اليهود إلى فلسطين، وتولّى لاحقا منصبا مهما في جهاز المخابرات الإسرائيلي.

وقبل انتدابه سفيرا لدى بون، كان بن ناتان في باريس مديرا للبعثة المسؤولة عن صفقات شراء السلاح في فرنسا. وفي نهاية السنة، أسرّ لنظيره النمساوي في بون، السفير جوزف شرونر، بأن الوضع هنا بالنسبة إليه أصعب مما هو عليه بالنسبة إلى باولس في إسرائيل لأنه:

«يجب عليه على الدوام وبشكل مستمر تقديم الطلبات بخصوص موضوعات عدّة إلى السلطات الألمانية ومطالبتهم بأشياء ما. فهناك الكثير من المشكلات التي لاتزال عالقة، والكثير من الوعود التي لم يتّم الوفاء بها، والأقوال التي لم تُنفّذ، والكثير من الاتفاقيات التي تضطره إلى أن يكون شخصا غير مريح للسلطات الألمانية. بكل تأكيد، يحاول موظفو وزارة الخارجية والوزراء بالذات إظهار مودتهم، ولكن إذا كان الموضوع يدور حول المال، لاسيما أن أغلب المواضيع تدور حول أموال كثيرة بخصوص شحنات كبيرة وقروض ائتمانية، فإنه يكون أمام صعوبات كبيرة لتحقيق

الطلبات الإسرائيلية. يضاف إلى ذلك أن كل المفاوضات التي تحدث على الطاولة الخضراء تشهد حضور أحد عشر عضوا مندوبا غير مرئي. وهؤلاء الأعضاء وفق رأيه هم الدول الإسلامية التي قطعت علاقتها مع بون. «إن محاوريه الألمان لم يفكروا فقط على ما يبدو فيما يمكن للمرء أن يعترف به لإسرائيل، وأي من المطالب المحقّة يمكن له أن يلبيها، بل كانوا يفكرون أيضا في المدى الذي يمكن الذهاب إليه من دون إغضاب العرب كثيرا، أو إثارة فزعهم. وهذا ما يعقّد مفاوضاته بشكل كبير مع الألمان».

ومن ثم تأتي هنا بعض الملاحظات الشخصية للسفير الإسرائيلي بن ناتان:

«علاوة على ذلك، فقد اكتشف أن كل الألمان الذين يحتّك بهم يعاملونه بشكل ودّي «متطفّل» واحترام مبالغ فيه. وكان يتسلّى كثيرا عندما يجد واحدٌ من أصل كل ألمانيين اثنين يقابلهما أنه من الضروري تغيير مجرى الحديث ليقول له بعدما عرف هويته (هوية السفير)، أنه (أي الألماني) كان له أصدقاء يهود قبل الحرب، وأنه ساعدهم بكل استطاعته وعرّض نفسه للخطر من أجلهم. ومع أنه لا يعير أذنه من حيث المبدأ لهذه التأكيدات، فإن هذا لا يمنع المتحدث من التوسّع في هذه الأحاديث. من الواضح أن الشعور بالذنب المستتر لدى الألمان يقودهم إلى اتخاذ موقف سمّاه أحد الكتاب النمساويين «راداو فيلوساميّة»(*)، وهذا الموقف لا يسمح برؤية وجهة نظر المتحدث بصورة يقينية، فيما إذا كان يعني ما يقوله أو يعني تماما عكسه».

ولكن هذا الأمر كان بالنسبة إلى السفير الإسرائيلي بن ناتان ليس أكثر من «فصام في الشخصية»[94]. غير أن السياسيين الإسرائيليين كانوا يركّزون دائما على موضوع المسؤولية الخاصة للألمان تجاه إسرائيل والنابعة من أسباب تاريخية، والعبء الذي يجب على ألمانيا بشكل رئيسي تحمّله للإسهام في أمن ورفاه إسرائيل. إذ قالت غولدا مائير لرئيس الجناح البرلماني لحزبي الاتحاد المسيحي الديموقراطي CDU والاجتماعي CSU.

(*) فيلوسامية هي وصف أُطلق على المبالغة في إظهار الاهتمام والتقدير للشعب اليهودي، والآثار التاريخية لليهود على العالم، وإظهار الحساسية الشديدة تجاه الهولوكوست أكثر من ضحاياها أنفسهم. [المترجم].

راينر بارشل بتاريخ 15 نوفمبر 1965:

«بوسعنا العمل بشكل مشترك من دون أن نتستّر على الماضي. ولكن الموازنة لا يمكن بتاتا تصفيرها؛ فاليهودية وإسرائيل لم تخسرا الملايين الستة الذين قتلتموهم فقط، بل خسرتا أولادهم أيضا»[95].

كان السفير الإسرائيلي محقّا في هذه النقطة على الأقل، وهي التي تتمثل في أن جلسات المفاوضات التي كانت تقوم بها بون مع إسرائيل في هذه المرحلة التي كانت بون تناقش فيها إعادة العلاقات الديبلوماسية مع «الدول الإسلامية»، شهدت حضورا غير مرئي لممثلين عنها (أي عن الدول العربية). فمن الطبيعي أن الشك كان يساور الدول العربية حول الدوافع الكامنة وراء اختيار هذا الشخص المشبوه، الذي كان مسؤولا عن صفقات الأسلحة في فرنسا، ليصبح الآن سفيرا في بون. ولم ينسَ العرب موضوع صفقات الأسلحة السرية التي أرسلتها بون إلى إسرائيل.

أما المفاوضات بخصوص العلاقات المستقبلية مع إسرائيل، وقبل كل شيء المساعدات الاقتصادية الألمانية، فإنها كانت ومنذ البداية صعبة جدا، لاسيما أن الشروط المسبقة لتحقيق اتفاق أديناور- بن غوريون للعام 1960 (صديق الصفقات، المشار إليها سابقا)، كانت تفرض دفع مبالغ تصل إلى ملياري مارك ألماني.

في المقابل قال رولف لار، السكرتير العام لوزارة الخارجية، في المحادثة الأولى مع السفير الإسرائيلي:

«والآن، بعدما جرى بناء العلاقات الطبيعية، فإنه يجب تطبيع صيغة وشكل عملنا المشترك. ومن أجل ذلك نريد ضمّ مساعداتنا الاقتصادية لإسرائيل إلى سياستنا التنموية العامة».

ولكن السفير الإسرائيلي أشار إلى:

«أن هذا الأمر يؤسس بشكل واضح لخلافات استثنائية وواسعة في الرأي، فالسؤال الرئيسي في النهاية يبقى عن حجم تلك المساعدات الممنوحة»[96].

وعندها طالبت إسرائيل بمتابعة دفع مبالغ سنوية بقيمة 150 مليون مارك ألماني إلى حين تسديد مبلغ المليارى مارك ألماني، إضافة إلى دفع مبلغ 200 مليون مارك ألماني بشكل سنوي لفترة السنوات الخمس المقبلة. وقالت غولدا مائير للسفير الألماني باولس:

«تستطيع ألمانيا أن تقدم مساعدات تنموية للدول الأخرى. ولكنها ولأسباب تاريخية تتحمّل مسؤولية خاصة تجاه إسرائيل، وهي مسؤولة عن الإسهام في أمنها وازدهارها»[97].

وتحدّث السكرتير العام لار عن هذه المفاوضات الاستثنائية الصعبة والشائكة مع إسرائيل، ووصف المطالب الإسرائيلية لاحقا «بالمبالغ الفلكية التي لا يمكن تحمّلها»[98]. وفي كل المناقشات، كان الأمر يدور حول السبب الذي يدفع إلى تقديم مبالغ إضافية، والذي يمكن للدول العربية القبول به، مع مراعاة الوضع الحرج للموازنة العامة الألمانية. لقد كانت ألمانيا جاهزة لدفع مبلغ 75 مليون مارك إضافي إلى مبلغ الـ 75 مليون مارك ألماني، والذي دُفِع، ولكن في مطلع يناير 1966. إن اتخاذ هذه الخطوة (التأخير في الدفع) وبحسب لار «ينطوي على خطورة خلق استهجان سياسي يجب علينا تجنّبه بأي شكل». وتمكّنت ألمانيا من تجنّب هذا الإحراج، فقد أعلنت هيئة الاستثمار الألمانية لإعادة الإعمار استعدادها لتوفير هذا المبلغ مسبقا. ومع ذلك لم يكن هنالك مناصٌ من الفضيحة الآتية.

تقدّم السكرتير العام لار بالعرض الألماني للسفير الإسرائيلي بتاريخ 21 نوفمبر، بأن مبلغ 75 مليون مارك ألماني سوف يوضع تحت تصرّف إسرائيل بنفس شروط المدفوعات السابقة في اتفاق «صديق الصفقات». أما بالنسبة إلى سنة 1966: فسيستمر تقديم المساعدات الاقتصادية بالرقم الحالي: 150 مليون مارك ألماني.

إن الهدف الأساس لهذا العرض كان يتمثّل في: شرعنة «صديق الصفقات» الذي اتُفِق عليه في أثناء بحث إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ليصبح بشكل رسمي من الآن فصاعدا، ويخرج من خانة الاتفاق الحكومي السري.

وجاء هذا العرض في وقت كانت تنظر فيه إسرائيل إلى أن الإيفاء بالمبالغ المتفق عليها في «صديق الصفقات» أمر مفروغ منه، وأن موضوع المفاوضات الاقتصادية لا يعدو أن يكون أكثر من بداية للتمهيد لمساعدات اقتصادية مستقبلية جديدة[99].

وكان هنالك، في أروقة مجلس الوزراء الإسرائيلي، رأيان حيال هذا العرض: إما التقدّم بمطالب اقتصادية أعلى، أو رفض المفاوضات من أساسها لعدم كفاية العرض.

بالنسبة إلى الرأي الثاني، والمتمثل في رفض المفاوضات، فإن السفير الألماني في إسرائيل كان يخشى في أسوأ الحالات:

«أن تفضحنا إسرائيل بمبلغ الـ 650 مليون مارك ألماني الذي دفعناه، ولدينا أمثلة على ذلك (قارن عدم كتمانهم لموضوع شحنات الأسلحة). كما أن جهاز المخابرات الإسرائيلية، ومن خلال علاقاتهم المتداخلة، يسمحون لأنفسهم بفضح كل شيء من دون أن يتركوا أثرا لفعلتهم. وعندها يمسك العرب بأعناقنا بشكل أسوأ مما عليه الأمر الآن إذا قدمنا مساعدات اقتصادية أعلى للإسرائيليين.

وعلى رغم كل ما قدمناه لهذا البلد من مساعدات على مر السنوات الماضية، فإننا سنشهد أزمة عميقة في العلاقات الألمانية - الإسرائيلية؛ فاليهود سيطلقون كل أتباعهم من القدس عبر لندن إلى نيويورك»[100].

وقبل أيام من ذلك، قالت غولدا مائير لرئيس الجناح البرلماني لحزبي الاتحاد المسيحي راينر بارشل بشكل واضح إنه إذا لم يكن يرى الألمان مقدار المساعدات الاقتصادية التي يدينون بها لضمان حق الوجود لإسرائيل، فإنها «تميل إلى إصدار تعليماتها إلى بن ناتان بوقف المفاوضات مع الألمان من أساسها والتنازل عن كل شيء»[101].

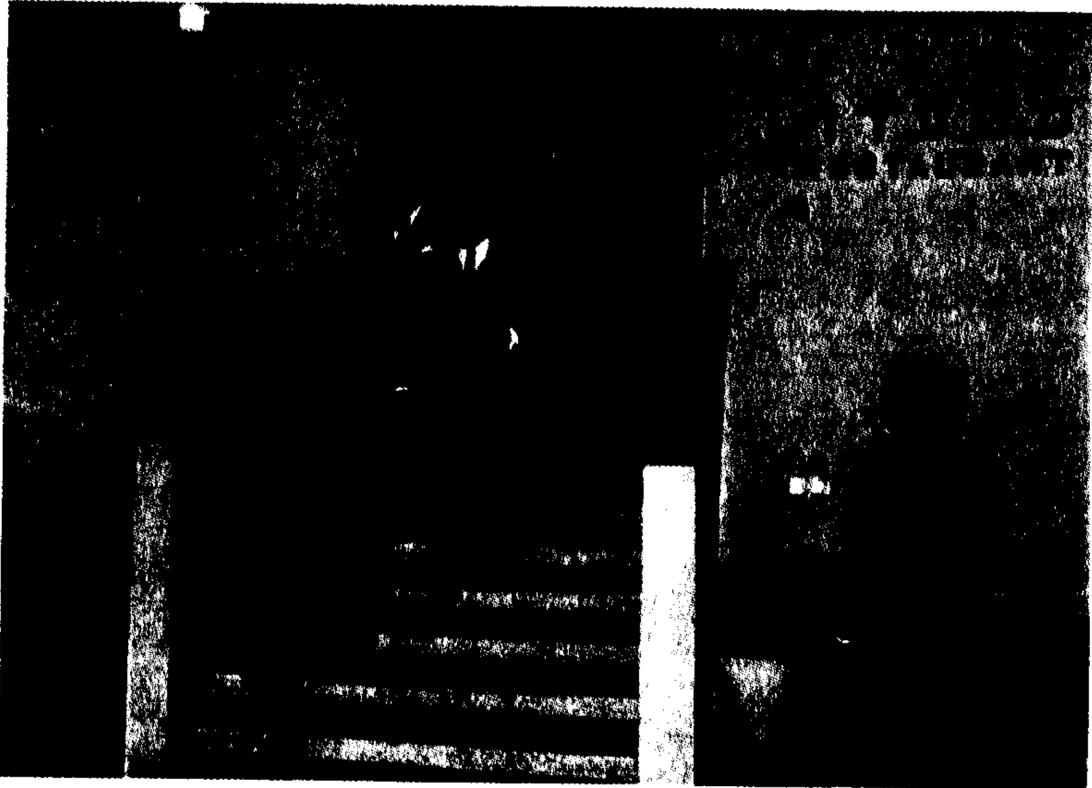
وقرر مجلس الوزراء الإسرائيلي عدم المشاركة في المفاوضات في حال عدم إعلان بون استعدادها لدفع كل المبالغ المستحقة والمتفق عليها في اتفاق «صديق الصفقات»، والبالغة ملياري مارك ألماني. أما محور المفاوضات التي ستنطلق لاحقا، فسيكون المبلغ الذي سيضاف إلى هذا الاتفاق. وشرح السكرتير العام لار الأمر على الشكل التالي:

«إن هدف العمل الإسرائيلي يتمثل في إجبارنا على الاعتراف بما أنكرناه دائما، وهي محادثات أديناور- بن غوريون، وإعطائها صبغة اتفاق ثنائي بين دولتين. هذه المحادثات التي حددنا نحن فيها مبلغ ملياري مارك ألماني تُدفع بشكل مباشر وملزم. نحن جاهزون للحديث مع الإسرائيليين حول كل شيء، لكن ليس تحت الضغط»[102].

وبقيت بون على عرضها: 150 مليون مارك ألماني. وبتاريخ 22 ديسمبر 1965 طلب بن ناتان دفع مبلغ 75 مليون مارك ألماني، يمكن اعتباره «نتيجة للتحضيرات بخصوص المفاوضات الرئيسة» حول اتفاق للمساعدات الاقتصادية، لاسيما أنه قد دُفِع مبلغ 75 مليونا في إطار عملية «صديق الصفقات» في وقت سابق.

ودفعت السياسة الإسرائيلية المتّبعة حتى هذا التاريخ بالسفير الألماني لدى إسرائيل إلى الخروج بنتيجة نهائية في يناير 1966، إذ رأى أن التناقض الإسرائيلي حيال ألمانيا قائمٌ على:

> «أنهم يريدون من جهة الحصول على مساعدات، ويتمنون الحصول على فوائد من الآخرين، ومن جهة أخرى يسعون جاهدين إلى تجاهل وجود ألمانيا قدر الإمكان».



راينر بارزيل، رئيس الجناح البرلماني لحزبي الاتحاد المسيحي الديموقراطي والاجتماعي في ألمانيا، يزور إسرائيل في 11 نوفمبر 1965.

إذا كانت نتيجة المفاوضات المزمع القيام بها مثيرة للإعجاب بدرجة كبيرة تجعل من غير الممكن لإسرائيل تجييش اليهود في العالم وخاصة في نيويورك ضد ألمانيا، فإن هذا يُعتبر بحد ذاته في هذه الحالة أمرا كافيا، وكما كتب السفير الألماني في إسرائيل:

> «إن الفوز برضا القطاع الواسع من صانعي الرأي العام الإسرائيلي أمر لا نستطيع الوصول إليه على أي حال في المستقبل المنظور. ومن أجل ذلك، يجب ألا يحزننا استياؤهم وغضبهم؛ فالتقارير التي تكتبها الصحافة الإسرائيلية عن ألمانيا دون أدنى مستوى تقريبا».

ورأى السفير الألماني باولس أن المهمة الرئيسة المقبلة للدبلوماسية الألمانية حيال إسرائيل يجب أن تتركز على:

«إعادة وعي الإسرائيليين بأن تعويضات الحرب والسياسة الخارجية قطاعان مختلفان؛ فتعويضات الحرب توجّه النظر من خلال خلفيتها إلى الماضي».

كان من الثابت أن ألمانيا لن تتمكن في البداية من جعل الإسرائيليين يساندون السياسة الألمانية، ولكن ألمانيا كان عليها أن توضّح لإسرائيل، وكما كتب باولس:

«أننا غير جاهزين بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية للقبول مجددا باتباع أسلوب العرقلة للمسائل الحيوية ضمن حدودنا وسياستنا الأمنية وإعادة الوحدة الألمانية تحت شعار الدعم الاقتصادي».

ومن ثم جاءت الجملة الواضحة، التي صدمت رئيس تحرير جريدة «بريد القدس» آري راث:

«يجب علينا أن نوضّح للإسرائيليين أننا سنعيد النظر في واجبنا الأخلاقي الذي يناشدوننا به بشكل مستمر؛ فهم يقولون الأخلاق، ولكنهم يقصدون المال، وهم غير جاهزين لتخفيف العبء ولو بشكل جزئي عن كاهلنا لقاء مساعدتنا لهم. لقد قال لي أحد الإسرائيليين قبل وقت قصير: «نحن بلد صغير لكننا قوة كبرى ضد ألمانيا»، ورددت عليه بالقول: «لا تبالغ كثيرا»[103].

إن مبلغ 150 مليون مارك ألماني «سيشكّل خيبة أمل كبيرة، وربما تنتج عنه أزمة في المفاوضات» كما قال السكرتير العام لار بتاريخ 3 مارس 1966. وهذه التبعات لا يمكن تجنبها إلا من خلال مبلغ أعلى من هذا بكثير، ولكن:

«ليس لدينا مثل هذا المبلغ، لا سيما أنه يجب ألا ننسى أن المساعدة التي نقدمها لإسرائيل تشكّل حتما حكما قضائيا مسبقا في غير مصلحة الدول العربية. ولهذا يجب أن نبقى على الأرجح ثابتين على مبلغ 150 مليون مارك ألماني»[104].

وفي النهاية أضافت بون مبلغ 10 ملايين مارك ألماني، ووُقّع على الاتفاق الألماني - الإسرائيلي للمساعدة الاقتصادية بتاريخ 12 مايو 1966. وأعلن رئيس القسم



«الهرم» الأول يزور «الهرم» الثاني، بعد لقائهما التاريخي في مارس 1960 في فندق «والدورف أستوريا» في نيويورك، يلتقي كونراد أديناور للمرة الثانية مع بن غوريون، ولكن هذه المرة عنده في كيبوتز سيدي بومكر في النقب. وتظهر في الصورة باولا بن غوريون، وعلى اليمين السفير الألماني رولف باولس.

الصحافي الاتحادي فون هازي أن هذه المساعدة المالية هي جزء من السياسة العالمية للتعاون الاقتصادي المشترك ومرتبطة بهذا المشروع، كما هو الحال في كثير من دول العالم. وأعرب عن أمله في أن تأخذ العلاقات الألمانية - العربية مجراها الطبيعي في أقرب وقت ممكن؛ لأن الحكومة الألمانية تثمّن عاليا إعادة إقامة علاقات الصداقة التاريخية مع العرب(105).

إن ما يعنيه هذا الكلام هو أمر واضح أيضا: إعادة العلاقات الديبلوماسية بما فيها الحفاظ على مبدأ هالشتاين بخصوص عدم اعتراف الدول العربية بألمانيا الشرقية. فإلى بداية العام 1966 لم تملك ألمانيا الشرقية علاقات ديبلوماسية إلا مع يوغسلافيا وكوبا، حتى إن الدول العربية لم تبادر إلى الاعتراف بألمانيا الشرقية قبل سنة على ذلك خلال أزمة الشرق الأوسط، كما لم تنجح «جمهورية ألمانيا الديموقراطية» (الشرقية) في «التسلل» إلى أيّ من منظمات الأمم المتحدة الإحدى عشرة المنتشرة في العالم.

وكان هذا نجاحا لافتا للنظر، أو كما قال السكرتير العام كارستن بتاريخ 27 يناير 1966:

«من الممكن القول إن هذا يشكل نجاحا مذهلا لسياسة بون في تأكيد حق التمثيل الوحيد ولسياسة العزل (عزل ألمانيا الشرقية)، ومع ذلك لا يجوز أن نغمض أعيننا عن أن سياسة التآكل المضادة تحرز تقدما بشكل مستمر»،

مشيرا بذلك بشكل خاص إلى الجمهورية العربية المتحدة وإلى سورية[106]. حصلت جمهورية ألمانيا الديموقراطية (ألمانيا الشرقية) بشكل رسمي على حق افتتاح ممثلية تجارية لها في القاهرة منذ العام 1955، وبعد مرور عام افتتحت فرعا آخر لها في الإسكندرية. وفي ديسمبر من العام 1957 بدأ مفوّض جمهورية ألمانيا الديموقراطية لدى الدول العربية عمله في القاهرة بلقب شخصي تحت مسمّى «سفير»، وبتاريخ 14 سبتمبر 1959 افتُتحت القنصلية العامة لجمهورية ألمانيا الديموقراطية بفريق عمل مكوّن من 130 عاملا وموظفا عالي الرتبة، في مقابل 20 موظفا لدى سفارة ألمانيا الغربية. وقد قال ألكسندر بوكر رئيس الدائرة الدولية في وزارة الخارجية الألمانية لوزير الخارجية المصري محمود فوزي في أكتوبر 1964:

«استطاعت المنطقة الألمانية الخاضعة للنفوذ السوفييتي تثبيت أقدامها بشكل استثنائي في القاهرة، وهي تؤدي عملها على أوسع نطاق وبشكل ضار بالمصلحة الألمانية ليس على أراضي الجمهورية العربية المتحدة فقط، بل على نطاق جميع الدول العربية والأفريقية».

من الواضح أن هذا الموضوع لم يكن مريحا جدا بالنسبة إلى وزير الخارجية المصري[107]. وشكّل «نموذج القاهرة» قدوة لبناء ممثلية لجمهورية ألمانيا الديموقراطية في زنجبار في العام 1964. وافتُتحت كذلك الجمعية العربية - الألمانية، في العام 1958 في برلين الشرقية، وفي العام 1959 زار رئيس وزراء ألمانيا الشرقية ست دول في المنطقة، كما استقبلت الجمهورية العربية المتحدة رئيس مجلس الدولة بألمانيا الشرقية فالتر أولبريشت خلال ما سمّي بزيارة الأزمة في فبراير/ مارس 1965 كرئيس دولة، ومن ثم زار وزير خارجية ألمانيا الشرقية أوتو فينتسر الجمهورية العربية المتحدة من 9 وحتى 16 مارس 1966، التقى خلالها بكبار الشخصيات المصرية بمن فيهم الرئيس جمال عبدالناصر، والتقى على هامش مؤتمر جامعة الدول العربية بوزيري خارجية الجزائر والعراق. ووصف رئيس الدائرة الدولية في وزارة

الخارجية الألمانية هيلموت ريديس زيارة فينتسر بأنها «كانت ضارة جدا» بمصالح ألمانيا الغربية:

> «إن اللقاءات التي استطاع فينتسر عقدها مع الشخصيات العربية قد شكّلت له الفرصة المناسبة لتقديم كثير من التأكيدات غير الحقيقية عن سياستنا، وبشكل خاص عن موقفنا حيال إسرائيل وحيال الدول العربية. ووجدت هذه التأكيدات طريقها للمناقشة في لقاءات رؤساء وزراء الدول العربية حول العلاقات العربية - الألمانية»[108].

وأثناء انعقاد مؤتمر الجامعة العربية الآنف ذكره، تقدمّت كلٌّ من الجمهورية العربية المتحدة وسورية باقتراح يدعو الدول العربية إلى الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديموقراطية وإقامة علاقات ديبلوماسية معها. وبتدخل مغربي وسوداني تأجل موضوع مناقشة العلاقات العربية – الألمانية، إلى حين انعقاد مؤتمر القمة العربية في سبتمبر في الجزائر. ولكن عبدالناصر أعلن بتاريخ 22 يوليو 1966 أن الجمهورية العربية المتحدة لن تشارك في أعمال القمة العربية؛ لأن هناك «عناصر رجعية» تتآمر مع «الإمبريالية» ضد القومية العربية. وعلى إثر ذلك تأجل مؤتمر القمة العربية إلى أجل غير مسمى[109].

واعتُبِرت سورية، ابتداء من النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي، «أخطر نقطة» كما وصفها ألكسندر بوكر[110]؛ فهناك كانت ترتسم في الأفق خطورة التأسيس لعلاقات ديبلوماسية مع ألمانيا الشرقية. إذ كانت دمشق تراقب العلاقة الألمانية - الإسرائيلية وبشكل خاص المفاوضات الاقتصادية «بكل عناية، وبشكل مريب وانتقادي» كما كتب رئيس الدائرة الدولية غيرهارد بفايفر من دمشق. فالوضع الحرج القائم منذ قطع العلاقات الديبلوماسية مع ألمانيا الغربية في مايو 1965:

> «استغلته ألمانيا الشرقية لأهدافها الخاصة من دون أي تردد. حيث عمدت منطقة النفوذ السوفييتي (ألمانيا الشرقية) خلال الاثني عشر شهرا الفائتة إلى إغراق دمشق بسيلٍ من الوفود والزيارات الودية، وخلقت لدى الرأي العام صورة عن العلاقات الألمانية - السورية، تقتصر فيها كلمة «ألماني» على ألمانيا الشرقية».

وعلى هذا الأساس «فإن الأرضية المناسبة للبدء بالعلاقات الديبلوماسية لم تكن مجهّزة تجهيزا سيئا»[111].

ومارست إسرائيل خلال هذه الفترة دورا حاسما. ففي حال فكرت ألمانيا في زيادة المساعدات المالية لإسرائيل، فإن ذلك سيكون «إذا جاز التعبير، القطرة التي ستجعل البرميل العربي يطفح»[112]، كما قال وزير الخارجية غيرهارد شرودر للمستشار إيرهارت في العاشر من مايو. أما فيما يتعلق بالرد على التقارير الواردة بأن سورية تروّج في أروقة جامعة الدول العربية للاعتراف بألمانيا الشرقية بشكل جماعي، وأنها ستبادر إلى أخذ هذه الخطوة بمفردها في حال لم يحدث إجماع عربي عليها، فقد قال وكيل وزارة الخارجية هيرمان ماير - ليندنبيرغ بتاريخ 1 يونيو 1966:

> «إن هذا التصرف السوري سيخلق لنا في المرحلة الحالية وضعا خطيرا في الجمهورية العربية المتحدة (مصر) أيضا وفي العراق والجزائر واليمن كذلك. والآن ترسل لنا الحكومة السورية بشكل ضبابي نيتها في وضع قرارها، الذي أعلنته السنة الفائتة بإغلاق قنصليتنا في حلب، موضع التنفيذ. وحيال هذه الخطوة لا تملك الحكومة الألمانية أي وسائل ضغط أو إغراء من أي نوع للتأثير بشكل مباشر في دمشق لعدم الاعتراف بمنطقة النفوذ السوفييتي (ألمانيا الشرقية)»[113].

وبتاريخ 10 يونيو أشار غيرهارد بفايفر في أحد تقاريره إلى أن موقف الحكومة السورية من ألمانيا الشرقية مرتبط ومتعلق بالاتحاد السوفييتي:

> «وعلى هذا الأساس يمكن القول إن إقامة العلاقات الديبلوماسية مع منطقة النفوذ السوفييتي لا تشكل أي مشكلة بالنسبة إلى الحكومة السورية الحالية. حيث يُتوَقع أن يُعلَن عن البدء بهذه العلاقات في كل لحظة. ولكن وحدهما الرغبة السوفييتية وكذلك الاعتبارات التكتيكية للسياسة الخارجية السورية حيال العالم العربي تؤديان دورا في الإعلان عن موعد إقامة هذه العلاقات. ولا يمكن الحديث عن أي مراعاةٍ لنا في هذا الصدد»[114].

وبتاريخ 1 يوليو 1966 جرى التوقيع على اتفاقية للتعاون الثقافي المشترك بين العراق وألمانيا الشرقية، كما أبلغ وزير خارجية ألمانيا الشرقية فينتسر القنصل العام

اليمني بتاريخ 29 يوليو 1966 ترحيبه به لبدء عمله في ألمانيا الشرقية. وكتب ألكسندر بوكر في 19 أغسطس مؤكدا:

«إن الوقت يعمل في غير مصلحتنا. إن موضوع إعادة حضورنا في الشرق الأوسط سيكون أكثر المواضيع الملحّة على أجندة سياستنا الخارجية»(115).

ما الذي كان ينبغي القيام به؟ إن إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة كان طريقها مسدودا من جانب الجمهورية العربية المتحدة وسورية قبل كل شيء؛ فعبدالناصر قد أراد التوصل إلى أن تُجري بون المحادثات الحاسمة معه بشكل شخصي بشأن إعادة العلاقات الديبلوماسية، من أجل أن يضمن الحصول على وعود ألمانية بتحقيق مطالب المصريين المالية. ولكن هذا الطريق لم تكن بون تستطيع أو بالأحرى تريد، لاعتبارات سياسية واقتصادية، السير فيه. فمن الناحية السياسية، كان هذا سيعني بشكل عملي قبولا بسياسة القاهرة المؤيدة لألمانيا الشرقية والمدعومة سوفييتيا، وما يترتب على ذلك من نتائج غير معروفة بخصوص حق التمثيل الوحيد الذي تطالب به بون ضمن إطار دول عدم الانحياز. أما من الناحية الاقتصادية، فإن ذلك كان سيعني بالنسبة إلى بون القبول بمطالبات مصر بالحصول على مساعدات، يمكن أن تصل قيمتها إلى بضعة ملايين من الماركات الألمانية، وهذه المبالغ لم تكن غير متوافرة فقط، بل كان القبول بها من قبل بون يعني أنها ستفتح المجال أمام ابتزازات جديدة ومستقبلية أيضا.

على الجهة المقابلة كانت هناك سياسة عقلانية تقول بإمكانية السعي لدى الحكومات «طيبة النيّة» مثل السودان والأردن وليبيا والمملكة العربية السعودية للحصول على قرار إيجابي من قبل جامعة الدول العربية بخصوص إعادة العلاقات المقطوعة، أو العمل لدى هذه الدول على إعادة العلاقات بشكل منفصل عن قرار الجامعة. وأشارت هذه الحكومات بشكل متكرر وفي أكثر من مناسبة إلى عدم إمكانية السير في هذا الطريق من دون الحصول من بون على بادرة تشكل توازنا إزاء دعمها المقدم إلى إسرائيل وتُجنِّب العرب خسارة غير مقبولة لماء الوجه.

وتقدّم ألكسندر بوكر باقتراح محدد يتمثّل في تقديم بون مساعدات إضافية للمهجّرين الفلسطينيين، الذين يمثّلون مشكلة لجميع الدول العربية (116). وقُدمت دراسة بهذا المقترح إلى الحكومة في جلستها بتاريخ 7 سبتمبر، والتي قررت مناقشتها

في جلستها بتاريخ 13 أكتوبر. وعلى رغم أن وزير الخارجية شرودر أشار مجددا في هذه الجلسة إلى أن إعادة العلاقات الديبلوماسية مع الدول العربية العشر هي «مهمة ملحّة وضرورية للسياسة الخارجية لألمانيا»، فإن الحكومة رفضت هذا الاقتراح بسبب الوضع المالي السيئ للموازنة العامة الألمانية من جهة، وبسبب «النفور السياسي» من هذه الدراسة من جهة أخرى.

وكانت الحجج الرئيسة لهذا القرار تتمثّل في أن العرب يحاولون الإبقاء على مشكلة اللاجئين «على قيد الحياة بشكل اصطناعي»، ولم يبادروا أنفسهم إلى عمل أي شيء من شأنه التخفيف من معاناتهم. كما أن إسرائيل ستكون غاضبة في حال اتُّخِذت هذه الخطوة. إضافة إلى أنه لا يمكن التأكّد من أي ضمان بأن العرب سيكافئون هذه الخطوة بإعادة العلاقات[117].

بتاريخ 26 يناير 1967 كتب وزير الخارجية فيلي براندت أن الحكومة أجمعت على «تقديم مساعدة خاصة للاجئين الفلسطينيين»:

> «وجرى الاتفاق بشكل سريّ على أن تُدفع هذه المساعدات في حال إعادة الدول العربية بشكل فعلي علاقاتها الديبلوماسية مع بون»[118].

ونجحت هذه السياسة في دولة واحدة، فقد أعاد الأردن بتاريخ 24 فبراير 1967 العلاقات الديبلوماسية مع بون. وخشيت بون من أن تؤدي هذه الخطوة الأردنية إلى هجوم جديد من قبل الجمهورية العربية المتحدة وسورية على الملك حسين؛ ولذلك قررت تقديم المساعدات بأسرع وقت له من أجل تقوية موقفه. وفي الوقت نفسه كانت بون تأمل، ومن خلال الإعلان عن تقديمها لهذه المساعدات، استمالة الدول العربية الأخرى لاتّباع الخطوة الأردنية في وقت قريب، ولكن هذا الأمل لم يتحقق، كما أثبتت ذلك زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية محمد عبد الخالق حسونة في أبريل، والتي أعلن من خلالها أن على بون عدم انتظار قرار من الدول العربية لمصلحتها، إذ كانت تنتظر أغلب الدول العربية من بون إظهار سياسة مغايرة وغير داعمة لإسرائيل أو تخفيفها إلى الحدود الدنيا على أقل تقدير، الأمر الذي لم تكن الحكومة الألمانية لتوافق عليه لأسباب أعم وأهم لا تقتصر على السياسة الخارجية[119].

مارست الجمهورية العربية المتحدة في هذه الفترة أيضا دورا استثنائيا. لكن الخط الذي اتبعته السياسة الخارجية المصرية في معاداتها للغرب، وفي مقدمته

الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وكذلك تبنّيها العلني للنظرية الشيوعية فيما يختص بالسياسة الألمانية، سمح بالتكهّن بأن القاهرة ستوافق على تبادل فتح السفارات فقط في حال أنها تمكّنت من فتح سفارة لألمانيا الشرقية في الوقت نفسه أو في وقت قصير لاحق. وفي بداية مايو 1967 كان من الواضح أن اعتراف الجمهورية العربية المتحدة بجمهورية ألمانيا الديموقراطية هو أمر مفروغ منه. وأشار السكرتير العام لار في هذا الخصوص بتاريخ 6 مايو إلى:

«أن الكيفية التي ستحكم رد فعلنا، في حال تمام إقامة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وبرلين الشرقية، لا تعتمد فقط على ما إذا كانت هذه الخطوة ستقتصر على القاهرة فقط أو ستمتد لتشمل سلسلة من ردود الأفعال في الدول العربية الأخرى. فعلى المدى الطويل، لن يكون من مصلحتنا أن نخرج أنفسنا من الشرق الأوسط؛ لأنه بالنسبة إلى علاقتنا بالجمهورية العربية المتحدة وحدها، فإننا نستطيع على الأرجح أن نتنازل عنها بعض الوقت؛ لأن مصلحتنا الاقتصادية هناك في ظل الوضع الاقتصادي المصري الكئيب مصلحة محدودة جدا، ومستقبل الحكم الناصري مجهول. أما إمكانية اتباع الدول العربية الأخرى للنموذج الناصري والمدى الذي سيبلغه تَبنّي مثل هذا النموذج، فهو موضوع يمثّل مشكلة أخرى بشكل مختلف. ولكن الآن يبقى علينا انتظار التطورات المقبلة»[120].

وأتى لار بعد ذلك على موضوع المساعدات الاقتصادية لإسرائيل، واقترح بتاريخ 2 يونيو تقديم 160 مليون مارك ألماني، الأمر الذي دفع ألكسندر بوكر إلى القول بشكل مثير للاهتمام بتاريخ 5 يونيو:

«إلى متى سنستمر في دفع هذه الجزية؟ فهذا لن يعود علينا على المدى الطويل إلا بالضرر، وبالتأكيد لن يؤدي إلى تحسين العلاقات الألمانية - الإسرائيلية أو تقوية موقعنا في الشرق الأوسط»[121].

وفي اليوم نفسه دارت رحى حرب جديدة في الشرق الأوسط.

6

من حرب الأيام الستة حتى إعادة الوحدة في العام 1990

حرب الأيام الستة[1] ورد فعل بون عليها

يوم الإثنين الموافق الخامس من يونيو في العام 1967، بدأت 183 طائرة إسرائيلية بتنفيذ ضربة استباقية(*) ضد مصر. وانتُقي موعد تنفيذ الضربة في حد ذاته، على أساس التوقعات بوجود الطيارين المصريين والقادة العسكريين في سياراتهم، بُعيد عودتهم من الإفطار الصباحي. فرُبِح الرهان وكان عنصر المفاجأة مثاليا.

«... نحن نريد تطبيع علاقاتنا مع الدول العربية ولكن بالتأكيد ليس على حساب إسرائيل»

فالتر شيل

(*) يُقصد بمفهوم الضربة الاستباقية أو الحرب الوقائية، تنفيذ ضربة عسكرية هجومية بغرض استباق خطر محتمل قائم أو مزعوم، وتحمل الحرب في هذا السياق مفهوم الحرب الدفاعية، التي يزعم مثيروها حماية بلادهم من غزو محتمل. [المترجم].

خلال 70 دقيقة، تمكّنت الطائرات الإسرائيلية من تدمير 197 طائرة مصرية كانت جاثمة على الأرض و16 محطة رادار. وبدأت الضربة الثانية في الساعة 09:45، وتمكّنت من تدمير 107 طائرات أخرى و14 قاعدة جوية. وخسرت مصر جراء ذلك ثلاثة أرباع قوتها الجوية. وكانت هذه الحرب الثالثة في الشرق الأوسط بعد حرب 1948 وحرب 1956، والتي كان النصر فيها لمصلحة إسرائيل.

بدأت هذه الحرب قبل بدء الضربات الجوية بأشهر عدة، ولم تكن هذه الضربات من حيث المبدأ إلا استمرارا للحربين آنفتي الذكر. وبقي هدف الدول العربية بالنسبة إلى إسرائيل نفسه، وهو تدمير الدولة اليهودية. وقبل حرب السويس، أو بالأحرى قبل العام 1956، كانت هناك بعض الحوادث المتكررة على الحدود العربية - الإسرائيلية، وكانت أشد هذه الحوادث هي ما وقع بتاريخ 7 أبريل 1967 عندما ضربت طائرات الميراج الإسرائيلية ست طائرات ميغ سوريّة.

بتاريخ 13 مايو حذّر الكرملين القاهرة ودمشق من هجوم إسرائيلي محتمل. وكانت صورة الرئيس المصري عبدالناصر في العالم العربي على المحك. وبتاريخ 16 مايو طالب عبدالناصر الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت بسحب قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة الموجودة في شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة منذ العام 1957 (لكون هذه القوات توجد على الجانب المصري من دون الجانب الإسرائيلي). وبعدما اتفق الاثنان من دون مشاكل تُذكر وعن طيب خاطر على سحب هذه القوات، تقدّم عبدالناصر خطوة أخرى وأعلن بتاريخ 22 مايو إغلاق مضيق تيران أمام السفن الإسرائيلية المتجهة إلى إيلات، كما صرّح بشكل علني عن هدف هذه الخطوة:

> «لقد هدّد اليهود بالحرب، وأنا أجيبهم: أهلا وسهلا. جيد، فنحن جاهزون للحرب. إن الهدف الأساس الذي نسعى إليه في هذه الحرب الشاملة هو تدمير إسرائيل»[2].

كان إعلان عبدالناصر بالنسبة إلى إسرائيل هو إعلان حرب. وكما كان الوضع دائما، كان الموقف الأمريكي في هذه الحالة حاسما؛ فقد أوصل الرئيس الأمريكي جونسون رسالة مفادها أن إسرائيل «لن تكون وحدها، إلا في حال أنها تصرفت وحدها»[3]. وعلى هذا الأساس لم يكن أمام الحكومة الإسرائيلية متسع للتحرك، إذ

قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ 29 مايو عدم شن حرب استباقية، بعد إجراء تصويت رفض فيه تسعة وزراء شنّ الحرب بينما أيدها تسعة آخرون.

أثار قرار الحكومة الإسرائيلية حنق القادة العسكريين الذين رفعوا صوتهم منادين «برجل قوي». وفي المحصلة شُكلت «حكومة وحدة وطنية» بتاريخ 1 يونيو، وتولى فيها موشي دايان «بطل» معركة السويس منصب وزارة الدفاع. وقررت الحكومة بالإجماع بتاريخ 4 يونيو عدم الانتظار لوقت أطول. وكان رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلي والمعروف بالموساد، ماير أميت، قد نقل انطباعه خلال زيارة سرية لواشنطن عن عدم اعتراض أي أحد هناك على توجيه إسرائيل ضربة عسكرية.

وفي صباح الخامس من يونيو وُجّهت هذه الضربة العسكرية، وتوجّهت القوات الإسرائيلية بعدها باتجاه قناة السويس. واليوم فقط نعرف من خلال الوثائق السوفييتية التي أصبحت منذ وقت قصير في متناول اليد، مقدار الهلع الذي أصاب الكرملين. وبتاريخ 6 يونيو أعلم وزير الدفاع المصري عبدالحكيم عامر، بطلب من عبدالناصر، السفير السوفييتي في القاهرة بخطورة الموقف، وبأنه «من الضروري جدا أن يجري التوصل حتى الساعة الخامسة صباحا إلى وقف لإطلاق النار»[4]. وقال رئيس الحزب الشيوعي ليونيد بريجنيف في كلمة سرية له أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي إن هذا الكلام يعني «وصول الجمهورية العربية المتحدة إلى اللحظة الحرجة في مسار الصراع»، وقد أوضح كلامه الوضع الكارثي المصري:

> «عندما تلقينا من القاهرة الإنذار الذي يعكس خطورة الوضع على الجبهة المصرية - الإسرائيلية، عقد أعضاء المكتب السياسي اجتماعا في نحو الساعة الواحدة صباحا. وناقشنا كل الحلول الممكنة التي قد تساعد قوات الجمهورية العربية المتحدة المبتلية بالهزيمة. لم يكن في الإمكان خلال الساعات القليلة المتبقية إرسال أي وسائل حربية بكميات ضخمة أو مدرعات أو طائرات إلى هناك من أجل تقوية الجبهة المصرية المنهارة تماما، ومن أجل أن نوقف تقدم القوات الإسرائيلية إلى قناة السويس أو لنتمكّن من خلال ذلك من ضمان التغطية الجوية للقاهرة وللمدن المهمة الأخرى. إن القيادة العسكرية المصرية، وهي التي أفلتت عمليا أمر قيادة القوات من يدها، تتحمل سبب ذلك. حيث كانت هذه القيادة في فوضى



بدأت حرب الأيام الستة في 5 يونيو 1967، وبعد يومين من اندلاعها تقف القوات الإسرائيلية على قناة السويس.



7 يونيو 1967، على جبل الزيتون في القدس، يقف المظليون الإسرائيليون تحت قيادة موردخاي غور قبيل الهجوم على البلدة القديمة التي اصطدموا فيها بمقاومة ضارية من قبل الجنود الأردنيين.

وذهول، كما دُمر كثير من القواعد الجوية التي كان من الممكن لطائراتنا الهبوط فيها. ففي هذا الوضع كان الطريق الوحيد يتجلّى في توظيف كل الوسائل السياسية والديبلوماسية من أجل محاولة سحب الجمهورية العربية المتحدة من هذه الهاوية»[5].

لم يقتصر هذا الوضع الكارثي على الجبهة المصرية وحسب، بل كان الجيش الأردني في وضع مشابه أيضا، على الرغم من أن المعارك التي دارت على الجبهة الأردنية وبشكل أخص حول القدس ألحقت بالقوات الإسرائيلية أكبر الخسائر في هذه الحرب. وبتاريخ 6 يونيو 1967 قال الملك حسين للسفير السوفييتي: «إن هذا هو أصعب يوم في حياتي. إن الوقف الفوري لإطلاق النار هو الوحيد الذي يمكن له إنقاذ الأردن». وفي ليلة السابع من يونيو كرّر عبدالناصر طلبه بوقف تقدّم القوات الإسرائيلية والتوصل بحلول الساعة الخامسة صباحا إلى وقف لإطلاق النار.

وفي القدس الشرقية كانت المعارك تحتدم في هذه الأثناء للسيطرة على كل شارع وعلى كل بيت. وفي السابع من يونيو وصلت القوات الإسرائيلية وعلى رأسها موشي دايان إلى حائط المبكى، وهو الذي أعلن عنده وزير الدفاع الإسرائيلي:

«أننا وحّدنا الآن مجددا القدس المنقسمة، عاصمة إسرائيل المنقسمة،
لقد عدنا إلى أماكننا المقدسة، لكي لا ننفصل عنها مرة أخرى»[6].

وبعد السيطرة على المدينة القديمة سوّت البلدوزارات الإسرائيلية صفوف البيوت المحيطة بحائط المبكى بالأرض، ووسّعت المكان بالشكل الذي نعرفه اليوم. ومُنح سكان هذه المنازل نصف ساعة فقط لإخلاء بيوتهم. وبتاريخ 14 يونيو، والذي يصادف عيد الأسابيع(*) تدفق أكثر من 200 ألف يهودي إلى حائط المبكى.

ونقلت جريدة «بريد القدس» أن بن غوريون نزع في أول زيارة له إلى حائط المبكى لوحة الطريق التي تشير إلى «البراق»، الدابة البيضاء التي أُسري على ظهرها برسول الله محمد، بحسب الرواية الإسلامية، من مكة إلى بيت المقدس[7].

وجمّعت إسرائيل بتاريخ 9 يونيو قواتها في الشمال لكي تبدأ بشن هجوم على هضبة الجولان. وفي الوقت نفسه دمرت كتيبتي دبابات مصريتين كانتا متمركزتين في

(*) والذي يأتي بعد سبعة أسابيع من عيد الفصح اليهودي في مايو أو يونيو، ويحجّ فيه اليهود إلى جبل صهيون، ويقولون إن الملك داود قد وُلد ومات في هذا اليوم. [المترجم].



مظليون إسرائيليون يقفون لأول مرة أمام حائط المبكى.

سيناء، وأجبرت خسارة هاتين الوحدتين القاهرة على القبول بالهدنة. ووصف بعض ممثلي الدول العربية المتحالفة مع مصر، وبشكل خاص الجزائر وسورية والعراق والذين كانوا منذ الخامس من يونيو في حالة حرب أيضا مع إسرائيل، عبدالناصر بأنه سبب إضرارا بالكرامة القومية. ولم يشعروا بأن الاتحاد السوفييتي تركهم وحدهم فقط، بل خدعهم أيضا من خلال دعايته قبل اندلاع الحرب. وبتاريخ 9 يونيو أعلن عبدالناصر بهذه الكلمات تنحيه عن مناصبه:

«أقول لكم بصدق - وبرغم أي عوامل قد أكون بنيت عليها موقفي في الأزمة - فإنني على استعداد لتحمل المسؤولية كلها، ولقد اتخذت قرارا أريدكم جميعا أن تساعدوني عليه: لقد قررت أن أتنحى تماما ونهائيا عن أي منصب رسمي وأي دور سياسي، وأن أعود إلى صفوف الجماهير، أؤدي واجبي معها كأي مواطن آخر».

ولكن الاتحاد السوفييتي لم يرغب في السماح بذلك تحت أي ظرف، وأكد المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي دعمه السياسي والمعنوي لعبدالناصر:

«لديكم سلطة كبيرة في العالم العربي. فالشعب العربي كله يصدّقكم، وأصدقاؤكم يثقون بكم. بإمكانكم وعليكم أيضا أن تقوموا بكل شيء للبقاء في منصب الرئاسة، من أجل الحفاظ على مكتسبات الثورة وقيادتها إلى النهاية. فالعالم العربي وكل القوى التقدمية في العالم لن تفهم ولن تسمح بتنحيكم عن قيادة هذا البلد في هذه اللحظة المفعمة بالمسؤولية».

وبقي عبدالناصر رئيسا، وتنفّس السوفييت الصعداء. وجرى الوصول بذلك إلى هدف مهم، حيث قال بريجنيف لاحقا أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي:

«إن عملنا في هذا الوضع الحرج من أجل الجمهورية العربية المتحدة كان مركّزا على وقف المعتدي - مادامت الدول العربية بقيت محتفظة بجزء غير بسيط من قوتها العسكرية - وعدم السماح بسقوط القاهرة أو دمشق بأيدي القوات الإسرائيلية، والحيلولة قبل كل شيء دون سقوط النظام التقدمي في الجمهورية العربية المتحدة، وهذا الأمر – ونحن واثقون به - كان سيؤدي في حال حدوثه إلى سلسلة من ردود الفعل أيضا في الدول العربية الأخرى».



7 يونيو 1967، القائد الأعلى لقوات الدفاع في المنطقة الوسطى الجنرال عوزي ناركيس، ووزير الدفاع موشي دايان، ورئيس الأركان إسحاق رابين، يعبرون باب الأسود (باب الأسباط) إلى البلدة القديمة من القدس.

في هذه الأثناء شهدت جلسات مجلس الأمن في الأمم المتحدة نقاشات عنيفة. فقد هاجم المندوب السوفييتي نيكولاي فيوديرنكو الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر، ووصف إسرائيل «بتابع أمريكا المجرم»، وأنها تمارس سياسة شبيهة بسياسة هتلر. وكان ردّ الفعل الإسرائيلي بأن اتهمت السوفييت بالتعاون مع هتلر بين العامين 1939 - 1941، ولم يُسمع مثل هذا الاتهام طوال فترة السنوات الماضية في أروقة الأمم المتحدة[8].

وتمكنت إسرائيل خلال هذه الفترة من استكمال الضربة النهائية في الشمال، بعدما اخترُقت التحصينات السورية. وسقطت مدينة القنيطرة التي كانت تشكّل القاعدة العسكرية للسوريين في هضبة الجولان بتاريخ 10 يونيو في أيدي القوات الإسرائيلية. وأصبح الطريق مفتوحا باتجاه دمشق. في ظل هذا الوضع المأساوي رجت الحكومة السورية الاتحاد السوفييتي، بكل يأس، «اتخاذ أي خطوات، خلال الساعتين أو الثلاث المقبلة فقط، وإلا أصبح الوقت متأخرا». وقال بريجنيف في كلمته أمام اللجنة المركزية: «لقد كانت هذه اللحظة الحرجة الثانية في مسار صراع أزمة الشرق الأوسط»[9].



جرت تسوية المكان أمام حائط المبكى مباشرة بعد الاستيلاء على البلدة القديمة من القدس.

وبادر الاتحاد السوفييتي إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل، واستخدم ولأول مرة «الخط الساخن (الهاتف الأحمر)»، وهو الذي وُضع في الخدمة بين واشنطن وموسكو بعد أحداث الصواريخ الكوبية في العام 1963، ونقلت موسكو إلى الرئيس جونسون الرسالة التالية: في حال عدم إيقاف إسرائيل أعمالها العسكرية خلال الساعات المقبلة، فإن الاتحاد السوفييتي سيرى نفسه مضطرا إلى «القيام بإجراءات مناسبة». وكان هذا تهديدا مباشرا بأن الاتحاد السوفييتي سيقف إلى جانب الدول العربية المنكسرة، وهو يعي ما يعنيه هذا من المخاطرة بصراع عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية. إن «هذه الإجراءات»، وكما جاءت في الرسالة الموجّهة إلى جونسون:

> «من الممكن أن تؤثّر في قيام صدام بيننا وتقود إلى كارثة كبرى. ونحن نقترح أن تُحذِّر إسرائيل بأنه في حال عدم التجاوب مع هذا المطلب، فإننا سنتخذ الإجراءات الضرورية بما فيها العمل العسكري»[10].

وأصدرت موسكو إلى أسطولها العسكري في البحر الأبيض المتوسط، بما فيها إحدى البوارج الصاروخية، أوامر بالتوجّه مع بعض الغواصات الحربية إلى الشواطئ السورية. في هذه الأثناء كانت الحرب تهدّد بتصعيد متزايد مع خطورة أن تفلت من تحت السيطرة.

وأدركت واشنطن جدية الوضع، إذ كان التوتر الشديد سيد الموقف في البيت الأبيض. فبالنسبة إلى وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكنمارا كانت الرسالة السوفييتية واضحة: «سيادة الرئيس، إذا كنتم تريدون الحرب، فإنكم ستحصلون عليها». ولكن جونسون لم يكن يريد حربا، فلديه واحدة أخرى في فيتنام.

بتاريخ العاشر من يونيو أوقفت القوات الإسرائيلية في تمام الساعة السادسة والنصف مساء تقدمها في مدينة القنيطرة الخاوية، وصوتت إيجابيا على قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار.

غيّرت حرب الأيام الستة هذه، من الخامس ولغاية العاشر من يونيو، أي فترة أسبوع تقريبا، الناس بشكل جذري في الدول المشتركة في الحرب؛ فقد حصلت إسرائيل على شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية والقدس الشرقية وهضبة الجولان، أي أكثر بثلاثة أضعاف من مساحتها السابقة، وخرجت من هذه الحرب محققة نصرا

ساحقا على خصومها العرب، وأصبحت بين ليلة وضحاها القوة العسكرية الأولى في الشرق الأوسط. وكان المزاج العام الإسرائيلي منتشيا بالنصر. وسلّط فريدريش باور، الرجل الثاني في السفارة النمساوية في تل أبيب، الضوء على هذا الاحتفاء من خلال مجموعة من المواقف التي لا تخلو من روح السخرية:

1 - لقد اشتكى أحد النوّاب المستقلين الذين يغردون خارج السرب مما يسميه «بجرائيم التوسّع أو الضم»، (حيث كشف أحد استطلاعات الرأي عن أن أكثر من 40 في المائة من الشعب الإسرائيلي يؤيدون ضمّ الأراضي المحتلة).

ويستطيع هذا النائب ذو الأصل الألماني بالكاد استيعاب مشاعر النشوة بالنصر التي تغمر اليهود الألمان، والذين كادوا في خضمّها أن ينشدوا النشيد الوطني الألماني، الذي يقول في مقاطعه المتكررة «ألمانيا ألمانيا فوق الجميع» لكن مع تغييرها إلى «صهيون صهيون فوق الجميع». والمقلق، وفق رأيه، هو أن المجتمع الألماني اليميني يريد تغيير القواعد الناشئة عن الحرب، والتي حلّت عليهم طوعا أو كراهية. كما أن الوضع في الدول الشرقية ليس بأفضل حالا منه في ألمانيا. حيث يحاول المسؤولون هناك عمل كل شيء من أجل ألا ينزلقوا إلى مجتمع معاداة السامية الدنيء.

2 - أحد الإسرائيليين من ذوي الأصول الروسية، والذي يصدر جريدة مسائية في إسرائيل، قال باشمئزاز إن الملحق الإعلامي الألماني قارن النجاح الإسرائيلي في الحرب بالحروب الألمانية الخاطفة 41/40/1939 وبحملة المارشال رومل في الصحراء، وعلقت زوجته ذات الأصل الروسي والتي شاركت في مقاومة الألمان على الأراضي الروسية: «حمانا الله من هؤلاء».

3 - لم تكن روح الفكاهة اليهودية أقل من ذلك. حيث قال أحدهم إن تعبير «الشرق الأوسط» قد عفا عليه الزمن، ويجب أن تتغير تسميته الآن إلى «الشرق اليهودي»، وتنطوي هذه السخرية من جهة على شعور بالاعتزاز مصحوب بقليل من الشك فيما إذا كان هذا «اليهودي الصغير» سيتمكن من المحافظة على هذا الكمّ الكبير الذي حصل عليه[11].

تكلّم الكثيرون وقتئذ واليوم أيضا عن «ولادة ثانية» لإسرائيل على ضوء نتائج هذه الحرب التي جعلت من إسرائيل دولة مُستعمِرة. وفي الأراضي المحتلة، وهي التي يطلق عليها عديد من اليهود وصف «الأراضي المحررة»، بُوشر ببناء المستوطنات

اليهودية بنشاط. وقال كورت فالدهايم، مندوب النمسا لدى الأمم المتحدة الذي تولى لاحقا منصب الأمين العام فيها لمدة عشر سنوات، في أحد تحليلاته عن النصر الإسرائيلي، إن إسرائيل:

> «خلقت لنفسها بهذا الانتصار أمنا عسكريا على المدى الطويل. أما فيما يتعلق بالحل السياسي لمسألة وجودها، فإنها اليوم بعيدة عنه أكثر من أي وقت مضى»[12].

ولم يكن ما قاله بالتنبؤ السيئ. فبعد أسابيع قليلة قدّم رؤساء الدول العربية في مؤتمرهم الذي عقدوه في الخرطوم بتاريخ 29 أغسطس ولغاية 1 سبتمبر جوابهم على الهزيمة الذي تجلّى في لاءات ثلاث: لا للسلام مع إسرائيل، ولا للاعتراف بإسرائيل، ولا للتفاوض مع إسرائيل. واتُّفق على:

> «ضرورة تضافر جميع الجهود لإزالة آثار العدوان على أساس أن الأراضي المحتلة هي أراضٍ عربية يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء. واتفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم في العمل السياسي على الصعيد الدولي والديبلوماسي لإزالة آثار العدوان وتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية من الأراضي العربية المحتلة بعد عدوان 5 يونيو، وذلك في نطاق المبادئ الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية، وهي عدم الصلح مع إسرائيل أو الاعتراف بها وعدم التفاوض معها والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه».

وبقيت اللاءات الثلاث التي خرج بها المؤتمرون في الخرطوم تشكّل أساسا للسياسة المستقبلية للدول العربية حيال إسرائيل، ولم تخرج القمة بأي وعد يبشّر بحل سلمي للنزاع في الشرق الأوسط. وأصدر مجلس الأمن الدولي بتاريخ 22 نوفمبر 1967 القرار الدولي الرقم 242، وهو الذي يشكل إلى اليوم الأساس الدولي لكل الجهود المبذولة باتجاه حل سلمي في الشرق الأوسط. فقد أكّد هذا القرار «انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير» كأساس لسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط من جهة، وشدّد من جهة أخرى على «إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واحترام استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد وأعمال القوة».

كان القرار ومنذ صدوره موضع خلاف؛ لأن مسودة القرار والصيغة الرسمية باللغة الإنجليزية طالبت إسرائيل بالانسحاب «من أراضٍ احتُلت في النزاع الأخير» بينما ورد في نسخة القرار باللغة الفرنسية والإسبانية والروسية والصينية «انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في النزاع الأخير». ووفق التفسير الذي قدّمه صانع القرار اللورد كاردون البريطاني، فإنه تمّ بشكل مقصود عدم مطالبة إسرائيل بانسحاب محدد إلى خطوط هدنة 1949؛ لأنه كان ينبغي السماح بإدخال تعديلات حدودية (كما أضاف في وقت لاحق في العام 1974). ولم تفلح جهود التفاوض التي قام بها المندوب الروسي لإدخال كلمة «كل» في نصّ القرار.

قلّلت حرب يونيو من المخاوف بشأن تدمير الدول العربية إسرائيل، وقادت في الوقت نفسه إلى إعادة تفكير ألمانيا الغربية في سياستها الشرق أوسطية، لا سيما أن ألمانيا لم تتصرف بشكل محايد كما رأى الكثير من العرب، وذلك على الرغم من تصريح المستشار الألماني كيزنغر بتاريخ 7 يونيو أمام البرلمان الألماني، بأن الحكومة الألمانية:

«قررت تبنّي سياسة عدم التدخل، لكي تحول دون تصعيد النزاع، ولكي تحصل على أرضية مناسبة للمشاركة في إحلال السلام والتطوّر الإيجابي في الشرق الأوسط. فالحكومة الألمانية ستحاول، برغم النزاع، المحافظة على اتصالاتها مع هذه الدول. وهذا ينطبق على قطاعي الاقتصاد والتجارة. ولكنها ستبقى مخلصة لمبدأ عدم التدخل، وعدم تسليم أسلحة إلى الأطراف المشتركة في الحرب، ومراقبة احترام قرارها هذا».

وبهذا المعنى، قال وزير الخارجية فيلي براندت خلال المناقشة الدائرة أمام البرلمان:

«بصراحة، عندما يتوقف العمل العسكري خلال الأيام القليلة المقبلة، وهذا ما أتمناه، فإنه يجب على شعبنا الألماني، وعلى رغم الصعوبات الاقتصادية التي نمّر بها، أن يُظهِر، ليس من خلال الموارد التي تُدفع من الموازنة العامة وحسب، بل من خلال المساعدات الإنسانية الكبيرة أيضا بعيدا عن خطوط الجبهة، أنه قادر على الوقوف مع ضحايا الحرب»[13].

ولكن ألمانيا لم تتصرف في الواقع بطريقة حيادية. فقبل أسبوع من بدء الحرب، وبتاريخ 29 مايو 1967، طلب بن ناتان السفير الإسرائيلي في بون الحصول على دعم

سياسي وعسكري ومالي، وكان من ضمن ما طلبه 200 ألف قناع واقٍ من الغازات. كما أعلن ترحيبه في حال سؤال بون أيضا «لدى طرف ثالث مثل فرنسا، عما إذا كانت هناك إمكانية لتسليم مواد مشبوهة». ووافق المستشار كيزنغر، وعلى رغم اعتراض السكرتير العام كارل كارستن، على تسليم الأقنعة الواقية من مخصصات الجيش الألماني، ولكن من دون وجود أي إشارات عليها تشير إلى ذلك. ووافقت الحكومة، علاوة على ذلك، على تقديم مبلغ 160 مليون مارك ألماني كما سبق ذكره، على شرط أن يخضع التنفيذ «وبسبب وضع السياسة الخارجية إلى أكبر درجة من درجات السرية وحتى إشعار آخر»[14].

بعد مرور 14 يوما على الحرب، وضع الوكيل الوزاري هيرمان ماير - ليندنبيرغ، رئيس القسم السياسي الرقم 1 في وزارة الخارجية، ورقة عمل لسياسة ألمانيا في الشرق الأوسط، وهي التي بقي معمولا بها لسنوات طوال. وبارك فيلي براندت بمباركة هذه الورقة، ولكنه أدخل عليها تعديلات جديرة بالاهتمام، أشارت ومنذ ذلك التاريخ إلى التطورات اللاحقة: حيث وضع بدلا من كلمة «ألمانيا الشرقية» كلمة «جمهورية ألمانيا الديموقراطية (DDR)».

وحددت هذه الورقة المصالح الألمانية في الشرق الأوسط على الشكل التالي:

1 - حماية الجناح الشرقي الجنوبي لأوروبا من الاختراقات السوفييتية المتزايدة.

2 - الحضور السياسي، بما يتضمنه من إعادة للعلاقات الديبلوماسية مع الدول العربية التسع (الجمهورية العربية المتحدة، الجزائر، العراق، اليمن، الكويت، لبنان، السعودية، السودان، سورية).

3 - الحيلولة دون الاعتراف الدولي بألمانيا الشرقية.

4 - حماية المصالح الاقتصادية الألمانية.

5 - التمسك بسياسة عدم التدخل في الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط.

وبما أنه أُخِذ بعين الاعتبار، ومنذ البداية، أن مراعاة هذه المصالح ستعترضها صعوبات ناجمة عن الدعم الاقتصادي المقدّم إلى إسرائيل من جهة، وكذلك مسألة محاباة إسرائيل من قبل الدول أعضاء السوق الأوروبية المشتركة، فقد تقرّر على ضوء ذلك أن تعلن الحكومة الألمانية «وابتداء من اليوم (يوم إعلان ورقة العمل) جهوزيتها الكاملة لتقديم مساعدات سخية لإعادة الإعمار في الدول العربية»، كما

قررت الحكومة النظر في إمكانية الربط بين دول السوق الأوروبية المشتركة ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، والمدى الذي يمكن أن يبلغه مثل هذا التقارب.

بدورهما بذل كلٌ من الاتحاد السوفييتي وألمانيا الشرقية جهودا حثيثة لإظهار ألمانيا (الغربية) باعتبارها شريكا متآمرا مع إسرائيل في العدوان، ووجدت هذه المساعي آذانا صاغية لدى الحكومات العربية الراديكالية. ومن أجل العمل باتجاه مضاد، رأت الحكومة الألمانية وجوب اتخاذ خط واضح ومستقيم قدر الإمكان في سياستها في الشرق الأوسط، ورفع مستوى الوعي العربي بشكل أكبر بهذا الخط الجديد. ومادام الوضع في الشرق الأوسط بقي حرجا، ومادامت التطورات القادمة بقيت غير واضحة النتائج، «فإنه يجب علينا توخّي الحذر الشديد في إصدار أي مواقف علنية (خصوصا فيما يتعلق بالمشاكل المنفردة)». أما الإعلان الذي يمكن للحكومة أن تتبناه بشكل علني فيتمثّل في «ماهية العناصر التي تشكل وفق فهمنا أساسا لسلام بنّاء في الشرق الأوسط»، وتتمثل هذه العناصر في:

1 - اعتراف العرب بدولة إسرائيل.

2 - حرية سير السفن في خليج العقبة وقناة السويس.

3 - حل مشكلة اللاجئين العرب.

4 - اتفاق سلام من دون ضمّ الأراضي.

5 - حل مناسب لكل الأطراف بخصوص القدس.

كما يجب في الوقت نفسه استئناف أعمال المساعدات الإنسانية للدول المتضررة من الحرب؛ لأننا «سنتمكّن من خلال ذلك من إظهار اهتمامنا ببناء علاقات جيدة مع كل دول الشرق الأوسط»[15].

لم تكن العلاقات جيدة مع العرب. كما أن التوقيع على مبلغ 160 مليون مارك ألماني الذي كان مقررا بداية يونيو أُجِّل؛ لأنه كان «يُخشَى أن تترتب على هذا الأمر آثار مدمرّة»، وبشكل خاص أن توقف الدول العربية توريد النفط إلى ألمانيا وأن تحظر استيراد البضائع الألمانية[16].

حدث كل هذا في فترة كان فيها الاتحاد السوفييتي وألمانيا الشرقية يكرران توجيه الاتهام إلى الحكومة الألمانية في مختلف أرجاء الدول العربية، وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة وسورية والعراق، بأنها أسهمت في الأزمة وتصعيدها، من خلال

شحنات الأسلحة التي كانت ترسلها إلى إسرائيل[17]. جاء في إحدى المذكرات التي وزّعتها الحكومة الألمانية بتاريخ 3 يوليو 1967 على الجمعية العمومية للأمم المتحدة:

«أن هذه الاتهامات خطأ، وأن التكرار المستمر لها لن يجعلها حقيقية، فالمعدات الحربية التي سُلمت حتى ربيع 1965 تشكّل أقل من 2 في المائة من شحنات الأسلحة إلى المنطقة خلال الاثنتي عشرة سنة السابقة، والتي بلغت وفق تقديرات دولية مبلغا إجماليا يتراوح بين 4 و5 مليارات دولار أمريكي، وأسهمت العديد من الدول فيها».

ولكن هذه التوضيحات التي تقدمت بها الحكومة الألمانية لم تسهم في تغيير المزاج العربي لمصلحة بون. واتضح هذا بتاريخ 27 يوليو عندما التقى المستشار لوتر لان لأول مرة الأمين العام لجامعة الدول العربية محمد عبدالخالق حسونة، ليوضّح له سياسة الحكومة الألمانية. وكان لان قد تولّى تمثيل المصالح الألمانية عن طريق السفارة الإيطالية في القاهرة منذ العام 1965، بعدما قُطعت العلاقات الديبلوماسية بينها وبين بون. أما الأمين العام للجامعة حسونة فكان خبيرا ممتازا بألمانيا؛ فقد كان مستشارا في السفارة المصرية في برلين في العام 1936، وكان يتكلم الألمانية، كما كانت لديه مدبّرة منزل ألمانية لأكثر من أربعين عاما. وكان موقفه خلال زيارة لان له واضحا، إذ أوضح له بشكل لا يقبل الجدل:

«أن الدول العربية وعلى رغم التأكيدات الألمانية النافية، متأكدة تماما، من أننا (أي الألمان) نقف وبكل وضوح على الجانب الإسرائيلي، وأن حصتنا من شحنات الأسلحة والدعم المادي المقدم لإسرائيل عُدلت للتحضير للعدوان ولأجل تحقيق نصر عسكري إسرائيلي. وقدّم أسفه، لأن العلاقات الألمانية-العربية اليوم وصلت إلى قاع عميق لا يرى في الوقت الحاضر أي مخرج منه»[18].

إن الهدف السياسي للحكومة الألمانية المتمثل في عزل ألمانيا الشرقية فشل كما هو معروف. وأضحت بون بعد حرب الأيام الستة هي المعزولة في العواصم العربية، بينما كانت ألمانيا الشرقية تقف في صف العرب، وتمارس هجوما عنيفا ضد إسرائيل. ولدى وصوله إلى القاهرة بتاريخ 6 يوليو، أعلن غيرهارد فايس، رئيس وزراء جمهورية ألمانيا الديموقراطية، الذي زار بداية يوليو القاهرة ودمشق لمدة أسبوعين:

«تابع الناس في جمهورية ألمانيا الديموقراطية، بتعاطف كامل لا يتجزأ، الصراع البطولي للشعوب العربية ضد العدوان الإسرائيلي. إن جمهورية ألمانيا الديموقراطية تدين الهجوم الإجرامي الذي قامت به إسرائيل، وتقف بكل ثبات إلى جانب الدول العربية التقدمية. كما تطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات المعتدية إلى ما وراء الخطوط القائمة قبل بدء الهجوم»[19].

وفي الوقت نفسه مارس الاتحاد السوفييتي ضغطا كبيرا على الحكومات العربية من أجل أن تعترف بألمانيا الشرقية. وبعد محادثات مع نائب وزير الخارجية المصري محمود غالب في نوفمبر 1968، ترسّخ لدى المستشار لوتر لان «الاعتقاد بأن إعادة العلاقات الديبلوماسية الكاملة بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الحكومة الألمانية وحدها، هو أمر لا يمكن تحقيقه في ظل الظروف السائدة»[20]. ونجح النفوذ السوفييتي في التأثير في الدول العربية التقدمية ضد بون وبشكل خاص في الجمهورية العربية المتحدة وليبيا وسورية. إن مماطلة هذه الدول في اتخاذ قرار ضد الرغبة السوفييتية، فيما يختص بسياستها تجاه ألمانيا (الغربية)، كان مردّه إلى عدم قدرتها على الاستغناء عن الدعم السوفييتي لها في صراعها ضد إسرائيل، كما أن العالم العربي لم يزل وقتئذ مصابا بخيبة أمل من بون بشأن سياستها تجاه إسرائيل. وكتب الوكيل الوزاري باول فرانك بتاريخ 15 أبريل 1969:

«رأى العرب في ألمانيا طوال الخمسين سنة الفائتة أفضل صديق لهم، إن لم يكن الوحيد. ومن أجل هذا يُوجه اللوم إلينا أكثر من أي دولة غربية أخرى بسبب علاقتنا الجيدة مع إسرائيل».

وكتب فيلي براندت بشكل واضح بخصوص هذا الموضوع بتاريخ 21 أبريل، بأن الحفاظ على علاقة جيدة مع إسرائيل «وبوصفه هدفا مهما للسياسة الخارجية الألمانية، لا يمكن التضحية به على مذبح الصداقة الألمانية - العربية»[21].

وبعد ذلك بأسابيع نجحت ألمانيا الشرقية في الإفلات من سياسة بون بالحيلولة دون الاعتراف الدولي بها؛ فقد اعترف العراق بتاريخ 30 أبريل 1969 بها، وأعلنت كمبوديا في 8 مايو اعترافها بها أيضا، وفي 27 مايو اعترفت بها السودان، وفي 6 يونيو أعلنت سورية أيضا اعترافها بجمهورية ألمانيا الشرقية. وخشيت بون من أن تتبع

الدول الأخرى هذا النموذج وتعترف بألمانيا الشرقية. وأعلنت الحكومة الألمانية على هذا الأساس في التاسع من يونيو «أنه لا يجوز أن نقف من دون حراك حيال هذه التطورات، ويجب علينا أن نحاول قبل كل شيء الحيلولة دون اعتراف الدول المهمة مثل الجمهورية العربية المتحدة الكامل بجمهورية ألمانيا الديموقراطية، وإذا لم نفعل ذلك، فسيكون هذا تهديدا بتراجع موقعنا في الشرق الأوسط وفي بقية دول العالم»[22].

ما الذي كان ينبغي القيام به؟ بعد اعتراف العراق بألمانيا الشرقية، بذلت بون مساعي ديبلوماسية حثيثة في العواصم العربية، من أجل أن توضّح أن القرار العراقي هذا أضرّ بالمصالح الحيوية للشعب الألماني وأثّر سلبا في العلاقات العراقية - الألمانية. ولكن كان من الواضح أن هذه المساعي لم تؤتِ ثمارها لمصلحة بون التي أرادت الآن أن تعرض على العرب تقديم مساعدات اقتصادية سخيّة لهم في إطار التعاون الاقتصادي الثنائي المشترك. ولكن بون خشيت من خلال اتخاذها خطوة كهذه من زيادة الضغط عليها من دون أن تحقق تقدما سياسيا منها، عدا أنها ستسهم في تشويش حكومات الدول العربية المتعاطفة معها حيال موقفها هذا. وكان السؤال يدور في أروقة الحكومة الألمانية حول وسائل الضغط السياسي التي تملكها بون، والتي من شأنها أن تساعدها في مسعاها هذا. فحتى ذلك التاريخ كانت بون قد انتهجت سياسة محايدة في الشرق الأوسط، من حيث عدم تسليم أسلحة إلى الدول العربية وإلى إسرائيل. فهل كان على حكومة بون أن تعيد النظر في سياسة عدم التدخّل هذه؟

كتب السكرتير العام غونتر هاركورت بهذا الخصوص قائلا: «كانت لديّ مخاوف كبيرة»[23]. كما كتب إيغون بار، رجل ثقة فيلي براندت، بتاريخ 1 يوليو 1969:

> «إن الدول العربية التي اعترفت بألمانيا الشرقية، هي دول غير مستقرة داخليا على الصعيد السياسي ومتذبذبة، ولذلك لا يمكن لها أن تشكّل قدوة لبقية الدول العربية، وعلى هذا الأساس، فإنه ليس هناك على الأرجح خطر لانزلاق بقية الدول إلى الاعتراف بألمانيا الشرقية»[24].

أما المشكلة الحقيقية المرتبطة بهذا الأمر فأشار إليها حسن الخولي، مبعوث الرئيس المصري في لقائه مع لوتر لان بتاريخ 4 يونيو، إذ قال له إنه كان سيفكّر في إعادة العلاقات مع بون لو أن الحكومة الألمانية «أوقفت العمل بشكل نهائي بمبدأ

هالشتاين». وهذا يعني أن على بون «أن تتعايش مع فكرة وجود سفير لجمهورية ألمانيا الديموقراطية في القاهرة»[25]. وبتاريخ 11 يوليو 1969 أعلنت الجمهورية العربية المتحدة قيام العلاقات الديبلوماسية مع ألمانيا الشرقية.

وكرد على «النجاح» الذي حققته جمهورية ألمانيا الديموقراطية، كتب السكرتير العام غيورغ فرديناند دوكفيتس قُبَيل انتخابات البرلمان الألماني 1969 بعض الأفكار حول السياسة الخارجية المستقبلية، وجاء فيها بخصوص ألمانيا الشرقية:

«يجب أن نحرر أنفسنا من بقايا مبدأ هالشتاين. هذا المبدأ لا يقول بالضرورة إنه ينبغي علينا الاعتراف بألمانيا الشرقية، ولكنه يجب علينا القبول بكل هدوء بأن تنشئ الدول الأخرى علاقات ديبلوماسية مع ألمانيا الشرقية. فنحن لا نستطيع أن نتحمّل التنازل عن حضورنا في الدول التي أقامت علاقات طبيعية مع ألمانيا الشرقية. فقوتنا الاقتصادية ووزننا السياسي وطاقتنا الثقافية تمكننا من منافسة ألمانيا الشرقية وفرض أنفسنا بنجاح في الدول الأخرى التي أقامت علاقات ديبلوماسية معها»[26].

وأيّد إيغون بار بدوره هذه الأفكار، وأكّد أنه «لن يكون هناك من الآن أي دولة تبتز الحكومة الألمانية بموضوع الاعتراف بألمانيا الشرقية»[27].

وبدأت بون وتحت قيادة الائتلاف الاشتراكي - الليبرالي بانتهاج سياسة التقارب والتوازن، واتبع الرئيس الأمريكي نيكسون ومستشاره الأمني هنري كيسنغر خطى بون في هذا الإطار، على رغم تشككهم بداية في نجاحها[28]. أما في الشرق الأوسط فبقيت الجمهورية العربية المتحدة هي الدولة المحورية بالنسبة إلى السياسة الألمانية الشرق أوسطية. وبدأت تتوارد الإشارات من القاهرة، «إلى وجود رغبة هناك في تحسين جو العلاقة الألمانية - العربية عامة والألمانية - المصرية خاصة»، كما مثلت هذه الإشارات تلميحات إلى انعقاد أمل كبير على الحكومة الألمانية الجديدة في هذا السياق. وكان السؤال المهم هنا يتمثّل في جهوزية الحكومة الألمانية للقبول بوجود تمثيل ديبلوماسي ثنائي في دولة من دول العالم الثالث. وكما كتب السكرتير العام غيورغ فرديناند دوكفيتس، «فإن الحكومة الألمانية الآن لن تستطيع أن تحيد عن إيجاد جواب عن هذا السؤال، خصوصا أن الحكومة المصرية تنتظر إجابة بهذا الخصوص، ويجب ألا ننسى أن القاهرة لاتزال بمنزلة المفتاح للعالم العربي». وتنبّه

دوكفيتس إلى خطورة التصلّب في العلاقات الألمانية - المصرية، ورأى أنّ ذلك ستكون له نتائج ضارة على مختلف الأصعدة:

فعلى «الصعيد السياسي: إذا شعر المصريون بأنهم اصطدموا بلامبالاة ألمانيا، فإن هذا سيشكّل ردّ فعل لديهم وخيبة أمل لهم، أي أن تُصنّف الحكومة الألمانية باعتبارها عدوا، ليس في مصر فقط، بل خارج الحدود المصرية أيضا عن طريق جهاز الدعاية المصرية في الدول التي تخضع لتأثير الدعاية المصرية. والنقطة الثانية سوف تتجلى في ممارسة الحكومة المصرية للتأثير بهذا المعنى في المرتبة الأولى على حكومة الثورة في ليبيا الآخذة بالتقارب أكثر وأكثر مع مصر، وكذلك على الدول العربية الأخرى. والنقطة الثالثة هي خَلْق تقارب مصري قوي مع ألمانيا الشرقية، وما يشكلّه ذلك من خطورة متابعة الحكومة المصرية مساعيها من أجل إقناع دول العالم الثالث بالاعتراف بألمانيا الشرقية.

أما على الصعيد الاقتصادي: فسيترتب على ذلك وقْف خدمة الدَين المصرية (أي الأقساط والفوائد المترتبة)، وخسارة العلاقات الاقتصادية الألمانية - المصرية، مع احتمال انسحابنا في المستقبل من سوق مهم لتصريف المنتجات.

وعلى الصعيد الثقافي: احتمال تعرض موقعنا الثقافي الهشّ - لكنه مهم ويؤدي دورا في مصلحتنا - إلى مضايقات من قبل الحكومة المصرية»[29].

وعقدت الحكومة الألمانية تحت قيادة فيلي براندت بتاريخ 10 فبراير 1970 جلسة موسعّة للائتلاف في مبنى المستشارية الألمانية استمرّت أكثر من ساعتين ونصف الساعة، ناقشت فيها سياسة ألمانيا في الشرق الأوسط، وضمّت الجلسة العديد من الوزراء ومن مستشاري مختلف الوزارات. وكان هدف الجلسة التحضير أيضا لزيارة وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان لبون المقررة في 22 فبراير.

وأدار براندت الجلسة على أساس وجوب أن تكون السياسة الشرق أوسطية متوازنة، لكنها لا تعني بحال من الأحوال عدم المبالاة تجاه مصير إسرائيل، «فالتطبيع المُعْلن» لهذه العلاقة مع إسرائيل لا يعني أيضا التقليل من قيمة هذه العلاقة،

بل إنّ رفعها يجب أن يكون الهدف المنشود. وكانت هاتان النقطتان بحاجة إلى التوضيح. وذكر براندت في هذا الإطار قرار الأمم المتحدة 242 لشهر نوفمبر 1967 الذي رأت فيه بون أفضل أساس لحل سلمي لنزاع الشرق الأوسط، على الرغم من أن ميزان القوى تغيّر أيضا بعد حرب يونيو 1967. إجمالا ووفق براندت فإنه كان «يجب علينا أن نمارس أيضا سياسة من دون تعقيدات تجاه إسرائيل»، وأيّده في وجهة نظره هذه فالتر شيل الذي أكّد العمل لإيجاد سياسة متوازنة في الشرق الأوسط وإقامة علاقات جيدة مع كل دول المنطقة:

> «مع التأكيد على مبدئنا بعدم تصدير أسلحة إلى مناطق التوتر. فنحن نريد تطبيع علاقاتنا مع الدول العربية ولكن بالتأكيد ليس على حساب إسرائيل. إن الدول الخمس من أصل 14 دولة عربية (والتي اعترفت بألمانيا الشرقية) هي نسبة قليلة في الواقع».

إن السياسة العربية تجب رؤيتها - وفق شيل - في سياق السياسة الألمانية وسياسة التقارب والتوازن. فالدول الخمس التي اعترفت بألمانيا الشرقية يمكن للحكومة الألمانية العمل مؤقتا على تحسين الأجواء معها، أما في حال إمكان إقامة العلاقات الديبلوماسية فإنه يجب أن يكون هدفا تسعى إليه الحكومة الألمانية لدى الدول العربية الأخرى في المرحلة الأولى. ومن ثم أشار إلى «العامل الصعب» الذي يتمثّل في إسرائيل. فعلى عكس العرب، يملك الإسرائيليون «طلبات واضحة ومحددة جدا»، فإذا قدّمت الحكومة الألمانية لهم قروضا أكبر مما تقدّمه اليوم، فسيقول ذلك للعالم كله إن هذه صيغة أخرى فقط لشحنات الأسلحة. ولهذا يجب القول بوضوح: «لن ندفع ماركا واحدا لإسرائيل، لا يمكننا الإعلان عنه صراحة». وهذا يمثل استمرارا للخط الذي اتبعه شيل في أثناء أزمة الدبابات في العام 1965 عندما قال: «لن نرسل إلى إسرائيل من الآن أي برغي واحد».

وقدم هلموت شميت، وزير الدفاع الألماني آنذاك، عرضا في أثناء الجلسة عن الوضع السياسي والعسكري، ولم يستبعد على الإطلاق اندلاع حرب جديدة هناك، وأشار إلى أن إسرائيل تقف على عتبة أن تصبح قوة نووية، «هذا في حال لم تكن قد تخطت هذه العتبة». وبعد سنة على هذه الجلسة أصبح شميت واضحا أكثر، فقد أكد في جلسة الحكومة بتاريخ 9 يوليو 1971 أن إسرائيل تُعتبر دولة مهمة بالنسبة

إلى ألمانيا من وجهة نظر السياسة الدفاعية أيضا. ففي منطقة تنحو برمتها تقريبا إلى الاتحاد السوفييتي، فإن إسرائيل «تشكل الدولة الوحيدة ذات التوجه الغربي الأكيد، كما أنها تؤدي دورا مهما في الدفاع عن حوض المتوسط وما يعنيه هذا من دفاع عن أوروبا، وهذا بحد ذاته يمثل وجهة نظر مركزية وسياسة عملية إلى جانب كل وجهات النظر الأخرى التي تلزمنا بالوقوف في صفها».

أما هانس يورغن فيشنيفسكي، النائب عن حزب الاتحاد الاشتراكي الديموقراطي، والخبير بالشؤون العربية بشكل خاص، فتطرق خلال الجلسة إلى السياسة الألمانية «التي تقف هذه الأيام، وهذه الساعات، أمام وضع استثنائي معقد في ثلاثة أماكن عربية»: في الجزائر وبيروت وطرابلس الغرب. وفي ظل هذا الوضع، فإن زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي إيبا إيبان برأيه يجب ألا ترتبط بأي أشياء استعراضية تجذب الانتباه، ونصح بتسوية الديون بشكل سخي مع إسرائيل، ودفع مبلغ 140 مليون مارك ألماني لسنة 1970 ومدفوعات سخية أخرى لـ «المسائل الإنسانية». ووافق براندت على هذا الاقتراح.

ومن ثم أتى على ذكر وزير الخارجية الإسرائيلي أن المحادثات معه ستكون عقلانية، ولكن «على الجانب الإسرائيلي أيضا لدينا زبون صعب، وهذا الأمر يجب أن يكون واضحا، فهو لا يحب الابتزازات، حتى لو أتت من جانب الأصدقاء». وأيده شيل في كلامه هذا بأنه «هو أيضا لا يحبذ الابتزازات». أما بالنسبة إلى السياسة الألمانية في الشرق الأوسط فحدد فيشنيفسكي ثلاثة مبادئ:

1 - التوازن، وهذا يعني أيضا الحفاظ على الخيوط مع الدول العربية أو استعادتها من جديد، تحسبا لأي تطورات مستقبلية.

2 - يجب أن تُصاغ السياسة الألمانية في الشرق الأوسط بشكل أكثر وضوحا، وهذا يعني أنه «علينا اتخاذ موقف سياسي واضح والإدلاء بتصريحات واضحة».

3 - يجب تعزيز «ممارستنا لسياسة منفتحة، وألا نضيع خلف مواقف مبهمة».

وخرجت الجلسة بالنتائج التالية:

1 - 140 مليون مارك ألماني لإسرائيل.

2 - التمسك بثبات بمبدأ عدم توريد أسلحة إلى مناطق التوتر في الشرق الأوسط.

3 - عدم التعاون العسكري المشترك مع دول الشرق الأوسط[30].

قدم الوكيل الوزاري باول فرانك بعد عدة أيام محاضرة عن بعض وجهات النظر المبدئية بشأن العلاقات الألمانية – الإسرائيلية على ضوء زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي، وكانت هذه النقاط مهمة لدرجة تسمح هنا بالاستشهاد بها:

«نَظَرت إسرائيل على الأقل، إلى العلاقات الثنائية الألمانية - الإسرائيلية من زاوية المسؤولية الجماعية للشعب الألماني عن الجرائم المرتكبة من قبل النظام النازي. وتركز الاهتمام الإسرائيلي بعد تقسيم ألمانيا على الجمهورية الاتحادية (ألمانيا الغربية) بشكل منفرد. وحلت دولة إسرائيل ممثلة عن اليهودية التي مورست بحقها جرائم النازية. إن الحكومة الإسرائيلية تنطلق في علاقتها مع ألمانيا من أساس أن جرائم الماضي أسست لعلاقة مميزة بين إسرائيل وألمانيا.

وهذا الفهم يجد تعبيره في ضرورة إسهام ألمانيا من خلال التعويضات في وجود إسرائيل، وعدم السماح بأي عمل من الجهات الأخرى من شأنه تهديد هذا الوجود.

هنا يجب القول بهذا الخصوص: لا تستطيع ألمانيا أن تجعل من الماضي الأساس الوحيد لعلاقتها مع إسرائيل. وعلى الجهة الأخرى، فإنه لا يمكن على الإطلاق تخليص هذه العلاقة مع إسرائيل من هذا الماضي، حتى لو أراد الشعب الألماني نفسه ذلك. فكتب التاريخ ستصبح شاهدة على كل جريمة من جرائم النظام النازي.

من يرد أن يتجنب سوء الفهم الخطير في العلاقة الألمانية - الإسرائيلية، فإنه يتحتم عليه أيضا أن يرى وأن يضع بعين الاعتبار أن أغلبية الناس التي تعيش اليوم على الأراضي الألمانية لم تعاصر مرحلة النظام النازي 1933 - 1945 ولم تشهده بشكل واعٍ، أو لم تكن وُلِدت بعد حتى. إن أغلبية الشعب الألماني على هذا الأساس تنحو إلى أن ترى العلاقة مع إسرائيل من زوايا أخرى، غير زاوية الماضي هذه.

يجب أن تسهم حكومتا البلدين في منع التطورات على كلا الجانبين من أن ينفصل بعضها عن بعض بشكل مأساوي، وبطريقة يحدث فيها هذا عندما بدأ الإسرائيليون من فورهم في الاقتراب من ألمانيا، بينما بدأ

الجيل الشاب من الألمان في الابتعاد شيئا فشيئا عن الماضي، وأخذ بسبب الصراع في الشرق الأوسط والإشكاليات المرتبطة به في النأي بنفسه عن إسرائيل. ويجب أن يشار إلى هذه الخطورة خلال اللقاء مع وزير الخارجية الإسرائيلي.

إن المناقشات حول طبيعة العلاقة الألمانية - الإسرائيلية تحددها في الأغلب اعتبارات العلاقة الألمانية - العربية. إن التوازن المطلوب والمرغوب بحد ذاته لا يعتبر المعيار الرئيسي في علاقتنا بالشرق الأوسط. إن المصلحة العليا لعلاقاتنا الخارجية وكذلك في علاقتنا مع إسرائيل تتمثل في الحفاظ على السلام أو بالأحرى إعادة إقامة السلام في المناطق التي تزعزع فيها. إن هذه المصلحة العليا، والتي تمثل مطلبا حقيقيا لأغلبية الشعب الألماني، تُعتّبر اليوم ذات أهمية أكبر لتطوير العلاقات الألمانية - الإسرائيلية أكثر من تعقيدات الماضي أو من علاقة ألمانيا بالدول العربية.

بالمقدار نفسه الذي سيستمر عليه نزاع الشرق الأوسط ويزداد تعقيدا، ستكون العلاقة الألمانية - الإسرائيلية عرضة للضغوط. فمن جهة سيزداد الطلب الإسرائيلي للحصول على دعم اقتصادي وأسلحة، ومن جهة أخرى سيزداد النفور لدى الرأي العام الألماني حيال صراع الشرق الأوسط. إن تصعيد النزاع سيسهم كذلك في خلق استقطاب في الرأي لدى الشعب الألماني، وسينتج عنه ظهور جانب يدعم إسرائيل وآخر يساند الدول العربية. وهذا سيشكل أمرا كارثيا تماما بالنسبة إلى تطور وازدهار العلاقات الألمانية - الإسرائيلية وإلى تجاوز حقيقي للماضي. إن نزاع الشرق الأوسط يشكل خطرا موضوعيا على السلم العالمي»[31].

وبعد مرور ثلاث سنوات، بدا أن هذه الجملة الأخيرة تحققت بالفعل خلال حرب أكتوبر.

بتاريخ 18 فبراير 1971، طلب باول فرانك، وهو الذي أصبح سكرتيرا للدولة، من الممثلية الألمانية في القاهرة إبلاغ الحكومة المصرية شفهيا عن استعداد ألمانيا «لإعادة العلاقات الديبلوماسية مع كل الدول العربية الراغبة في ذلك، شريطة ألا يكون ذلك مصحوبا بشروط مسبقة من قبل الطرفين»[32]. وعلى هذا الأساس أخذ

موضوع إعادة العلاقات مع ألمانيا بالتحرك في المنطقة العربية. وأخذت الإشارات الدالة على تخطي جمود الوضع القائم وقتها بالازدياد شيئا فشيئا. ومن أجل تفادي المخاطر في هذه التطورات، خُطّط لعملية إعادة العلاقات بشكل تدريجي وعلى مدى فترة زمنية طويلة. وبدأت الانتقادات في أبريل تتعالى ضمن أروقة وزارة الخارجية. حيث تحدث رئيس دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القسم السياسي لوزارة الخارجية هيلموت راديس عن «قضية تزداد إزعاجا على الدوام» بالنسبة إلى ألمانيا، وحذر من مماطلات طويلة بهذا الشأن، قائلا:

> «إن المماطلة في إجراءات إعادة أولى هذه العلاقات (مع الجزائر)، نتج عنها فقط ضغوط في الوقت بالنسبة إلى الدول الأخرى، وما يحمله هذا من توسيع خطورة الانهيار. فليس من الواضح تماما، من خلال اعترافات دول أخرى (بألمانيا الشرقية)، لماذا نفضل القبول بالهزيمة تلو الأخرى، بدلا من أن نمسك بطريقة أكثر عقلانية بزمام إعادة التصويب الحتمي لسياستنا ونوجهها؟»[33].

واحتاجت الحكومة الألمانية وقتا حتى نوفمبر، إلى أن قررت بدء المحادثات مع الجزائر ومع السودان بشأن إعادة العلاقات. وبعد مرور شهر على انطلاق المحادثات أكد فرانك في تعميم رسمي:

> «إن الحكومة الألمانية لن تستطيع التنصل من المبادرة المقدمة من العرب، في حال أرادت استرجاع موقعها في العالم العربي. وبما أن أغلبية الدول العربية ترغب في إعادة العلاقات، فإنه من المتوقع أن يتحقق تقدم لدى الحكومات العربية الأخرى بعد أن تبدأ المحادثات، وهذا يعني بالنسبة إلينا استرجاع موقع سياسي هناك»[34].

وبتاريخ 21 ديسمبر 1971 أعيدت العلاقات الديبلوماسية مع الجزائر، وبعدها بيومين مع السودان، وأصدر مجلس جامعة الدول العربية بيانا بتاريخ 14 مارس 1972، جاء فيه:

> «إن لكل دولة عربية عضوا في الجامعة، ولم تُعِدْ علاقاتها الديبلوماسية مع ألمانيا، الحرية في اتخاذ القرار الذي يناسب مصلحتها».

وأعاد لبنان في 30 مارس 1972 العلاقات مع بون، وكذلك فعلت كل من سلطنة

عُمان والبحرين والإمارات العربية المتحدة في 17 مايو، ومصر في 8 يونيو والكويت في 22 ديسمبر، وتلتها قطر في 15 يناير 1973، وكذلك السعودية في 18 سبتمبر، والعراق في 23 فبراير 1974 وسورية في 7 أغسطس 1974 [35]. ومنذ ذلك الحين كان هناك في كل عاصمة عربية مهمة في الشرق الأوسط سفيران ألمانيان اثنان، وكان لهذه الدول سفيران، واحد في بون والثاني في برلين الشرقية.

إن مدى تورط ألمانيا في صراع الشرق الأوسط اتضح في سبتمبر 1972؛ فبعد عشرة أيام من افتتاح دورة الألعاب الأولمبية في ميونخ الألمانية، نفَّذ ثمانية فلسطينيين ينتمون لمنظمة «أيلول الأسود» في ساعات الصباح الباكر من تاريخ 5 سبتمبر هجوما على الفريق الأولمبي الإسرائيلي، إذ تسللوا إلى مكان إقامة الفريق، وقتلوا اثنين منهم وأخذوا التسعة الباقين رهائن، وأعلنوا مطالبهم في إنذار مدّدوا مهلته أكثر من مرة. وتضمنت مطالبهم:

1 - إطلاق سراح مائتي معتقل عربي من السجون الإسرائيلية.

2 - نقل الخاطفين مع رهائنهم إلى مصر.

كان رد الفعل الإسرائيلي، رفض النقطة الأولى بشكل فوري، بينما حاول المستشار براندت إجراء محادثة هاتفية طارئة مع الرئيس المصري أنور السادات عند الساعة السادسة والنصف مساء تقريبا، وبعدما ورد إليه الجواب من القاهرة حوالي الساعة الثامنة مساء، أن السادات غير موجود في القاهرة، وأن رئيس الوزراء عزيز صدقي سيكون خلال ساعة جاهزا لتلقي الاتصال، طلب براندت وصله بأحد أعضاء الحكومة «فورا». وتم إجراء الاتصال الهاتفي مع صدقي في الساعة الثامنة والدقيقة الأربعين مساء. واقترح براندت أن يُسمح للخاطفين مع رهائنهم بالمغادرة إلى القاهرة، على أن يُمنح الرهائن الفرصة لمغادرة مصر. وقال براندت إن القبول بهذا الاقتراح «هو أمر في مصلحة ألمانيا وفي مصلحة مصر». ولكن رئيس الوزراء المصري كان له رأي مختلف، حيث رفض هذا الاقتراح، وقدم تعليله له «بأن مصر لا تريد التورط في هذا الموضوع بأكمله»[36].

أما تطورات الموضوع فهي معروفة للجميع، فقد نجم عن عملية محاولة تحرير الرهائن حمام دم على أرض مطار فورستينفيلدبروك العسكري؛ حيث قتل الفلسطينيون الثمانية الإسرائيليين التسعة وشرطيا ألمانيا، وذهب خمسة من الفلسطينيين ضحية تبادل إطلاق النار، وثلاثة بقوا على قيد الحياة. وبينما أحجمت



من خلال زيارته التي قام بها إلى القدس من 7 وحتى 11 يونيو 1973، يكون المستشار الألماني فيلي براندت أول رئيس حكومة ألماني يزور إسرائيل، وتظهر في الصورة غولدا مائير، رئيسة وزراء إسرائيل، في أثناء استقباله في مطار اللد.



ترافق وصول فيلي براندت مع حملة احتجاجات في إسرائيل.

إسرائيل بشكل رسمي عن توجيه الانتقادات(*)، شددت القاهرة على أن عدم سماحها للطائرة بالهبوط على أراضيها كان لخشيتها «من أن يُوجَّه الاتهام إليها بالاشتراك في العملية»[37].

واندلعت أزمة العلاقات الألمانية - الإسرائيلية نهاية أكتوبر بشكل علني بعدما تمكن عنصران من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 29 أكتوبر من الاستيلاء على طائرة لوفتهانزا، وعلى متنها 13 مسافرا و7 من أفراد الطاقم في أثناء رحلتها من دمشق باتجاه ميونخ عبر زغرب (عاصمة كرواتيا)، وطالبا بإطلاق سراح الناجين الثلاثة من عملية الألعاب الأولمبية. ونفذت الحكومة الألمانية طلبهم، وأرسلت الثلاثة إلى زغرب بالطائرة، حيث ترجلوا منها وصعدوا إلى طائرة اللوفتهانزا وتوجهوا إلى طرابلس الغرب، وأُطلِق هناك سراح الرهائن. وكان الغضب في إسرائيل على أشده لهذا «الاستسلام للجبهة»، واتهم وزير الخارجية الإسرائيلي الحكومة الألمانية بأنها «أطلقت سراح مجرمين، وأصبحت لديهم الآن فرصة جديدة ليقتلوا أكثر»[38].

وأرسل السفير الألماني في تل أبيب يسكو فون بوتكامر تقريرا إلى بون بتاريخ 1 نوفمبر بخصوص المناقشة التي جرت بتاريخ 31 أكتوبر في الكنيست ووصفها «بأنها كانت أعنف وأحد مناقشة معادية لألمانيا منذ المناقشات التي جرت بخصوص التعويضات في العام 1952».

وعلى رغم ذلك فإن الحكومة الإسرائيلية كانت على ما يبدو تسعى إلى التخفيف من حدة الأضرار، بحسب ما قاله السفير الألماني:

> «إن التعليمات التي صدرت إلى بن هورين (السفير الإسرائيلي في بون)، بشأن استدعائه إلى إسرائيل للتشاور، قُيِّمت لدى الرأي العام على أساس أنها احتجاج ديبلوماسي. ولكنني مصرّ على رأيي بأنه حالما تتمكن الحكومة الإسرائيلية من وضع الأمور تحت السيطرة، فإنها لن تسعى بشكل جدي إلى تصعيد حدة الأزمة»[39].

وهذا ما حصل، على الرغم من أن هاتين العمليتين أكسبتا الصراع في الشرق الأوسط بعدا جديدا. وأوضح سكرتير الدولة فرانك هذا الأمر خلال لقائه مع الرئيس

(*) نرى أن إحجام إسرائيل عن توجيه انتقادات رسمية حول هذه العملية إنما يعود إلى نيتها تصفية منفذي العملية من دون أن يوجه إليها الاتهام في اغتيالهم. [المترجم].

التونسي الحبيب بورقيبة ووزير الخارجية المصمودي في ديسمبر 1972. فوفق فرانك، فإن الحكومة الألمانية قلقة جدا بشأن التطورات المستقبلية للعلاقة الألمانية - العربية، فأي عمليات جديدة من هذا النوع ستكون لها بكل تأكيد آثار سلبية جدا. ومع أن بورقيبة وصف عملية ميونخ بـ «الحماقة»، فإنه أشار إلى ضرورة ألا تُغفَل خلفية الحدث بحد ذاته، ورأى أنه من المؤسف جدا أن العالم، وبشكل خاص الدول الكبرى، غير مهتم ببذل مساع جدية للعمل على إيجاد حل عادل للنزاع في الشرق الأوسط، وقبل كل شيء لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين[40].

وأضحى الشرق الأوسط أكثر فأكثر إقليما «مضطربا سياسيا»، وكان انتشار الفوضى نتيجة لهذه التطورات. وفي الفترة الواقعة بين 7 و11 يونيو 1973 زار فيلي براندت بزيارة إسرائيل، وأجرِيت محادثات ودية تَوَضح من خلالها لماذا كانت إسرائيل متفاجئة إلى هذا الحد بما حدث بعد أسابيع قليلة لاحقة على هذه الزيارة. هذا ما قاله سكرتير الدولة الإسرائيلي موردخاي غازيت لبراندت:

> «إن الاستقرار الآن هو سيد الموقف في المنطقة، ووقف إطلاق النار مستمر منذ ثلاث سنوات، وإسرائيل لا تعتقد أن الوضع في المنطقة ينذر بالمخاطر. فعلى المرء الاستعداد للوضع الحالي، والذي سيستمر لسنوات طوال آتية»[41].

وبعد فترة قصيرة كان على إسرائيل أن تستيقظ مرعوبة على وقْع الحدث المقبل.

حرب أكتوبر 1973[42]

في سبتمبر من العام 1970 توفّي الرئيس المصري جمال عبدالناصر، وخلَفه في منصب الرئاسة أنور السادات الذي لم تأخذه واشنطن ولا إسرائيل على محمل الجدّ. وتساءل هنري كيسنغر المستشار الأمني للرئيس الأمريكي نيكسون: من هذا السادات؟ لقد ظننا جميعنا أنه غير جاد. في الواقع لم تؤخذ تهديدات الحرب التي أطلقها السادات بشكل جدّي؛ لأن كل تصريحاته وإعلاناته عن استرجاع المناطق المحتلة بالقوة واستعادتها بقيت من دون أفعال. وجاء السادس من أكتوبر 1973، وكان يوم سبت، وصادف عيد الغفران، أهم عيد ديني لدى اليهود، وبدأت القوات السورية والمصرية، وبعمل مشترك، عند تمام الساعة الثانية ظهرا، في الهجوم

على المواقع الإسرائيلية على جبهتين، قناة السويس وهضبة الجولان. وعبّر السفير الإسرائيلي في بون بن هورين لوزير الخارجية فالتر شيل عن استيائه البالغ بقوله: «إن ما يحدث هو خداع عربي؛ أن يهاجم العرب في يوم الغفران، فهو كأن يحدث الهجوم على المسيحيين في يوم عيد الميلاد»[43].

باغت هذا الهجوم إسرائيل المنتشية بنصر العام 1967. وقدّم رئيس الموساد تسفي زامير - في وقت لاحق - التفسير التالي: «لم نكن نعتقد على الإطلاق أن باستطاعة العرب القيام بذلك. لقد كنّا نحتقرهم».

حيث لم يرَ الموساد ولا شعبة الاستخبارات العسكرية، والمعروفة باسم آمان، قدوم الخطر المحدق بهم، إذ تجاهل الإسرائيليون كل الإشارات التحذيرية[44]، إلى أن وصلت إليهم إشارة منتصف ليلة السادس من أكتوبر عن طريق عميل موساد مصري، بأن هجوما على إسرائيل سيبدأ في السادس من أكتوبر في تمام الساعة السادسة مساء. لكنّ الهجوم بدأ في الحقيقة في الساعة الثانية ظهرا، أي قبل أربع ساعات من الموعد(*). بالنسبة إلى رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية إيلي زيرا، فإن هذه كانت معلومة خاطئة ومقصودة من عميل مزدوج؛ فحتى قبل ظهر السادس من أكتوبر، لم تكن القيادة العسكرية الإسرائيلية تملك رؤية موحدة بشأن ما يمكن عمله؛ فقد طالب رئيس هيئة الأركان دافيد إلعازر بالتعبئة العامة لمائتي ألف جندي، ولكن وزير الدفاع موشي دايان رفض هذا الأمر، وارتأى إعلان التعبئة لكتيبتين فقط، متعللا بأنه في حال إعلان التعبئة العامة، فإن العرب سيشعرون بالتهديد، ومن الممكن أن يقوموا بضربة وقائية. ومن ثم طالب رئيس هيئة الأركان بتنفيذ ضربة استباقية على سلاح الجو السوري، ولكن هذا الأمر رفضه دايان أيضا. وأشار دايان، في جلسة مجلس الوزراء التي عقدت قبل الظهر، إلى الدعم الضروري المقدّم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يشترط ألا تكون إسرائيل في موقع المعتدي الذي يوجّه الضربة الأولى. ولم يستبعد الوزراء إمكان توجيه مصر وسورية ضربة عسكرية، ولكن من خلال خبرتهم في حرب العام 1967،

(*) تم تكليف أشرف مروان، صهر الرئيس جمال عبدالناصر، بإيصال هذا التوقيت الخطأ إلى الإسرائيليين، من أجل منح القوات المصرية الساعات الضرورية التي تحقق لها سبق العبور قبل أن تتمكن إسرائيل من الاستعداد والرد بهجوم مضاد. [المترجم].

فإن الوزراء كانوا مقتنعين بإمكان ردّ الضربة في حال توجيهها. وكان موقف رئيسة الوزراء غولدا مائير مثل موقف دايان رافضا توجيه ضربة استباقية، ولكنها أصدرت تعليماتها بوجوب التعبئة العامة لمائة ألف جندي، وهذا ما بدأ في الساعة العاشرة صباحا. وعلّلت رفضها ضربة استباقية، في حديثها مع السفير الأمريكي في تل أبيب كينيث غيتنغ، بأنها تريد «تجنّب سفك الدماء»[45].

وبدأت القوات المصرية والسورية التحرك عند الساعة الثانية ظهرا؛ إذ كان لدى السوريين 930 دبابة، و930 بطارية مدفعية، و30 بطارية صاروخ سام، وكتيبتا دبابات مع 460 دبابة احتياط، وفي مقابل ذلك كان لدى الإسرائيليين على الجبهة 177 دبابة. وقال أحد القادة العسكريين الإسرائيليين، في وقت لاحق: إن الشعور الذي كان مسيطرا على الجنود هو أن هذه الحرب ستكون هولوكوست ثانيا.

وقبل ظهر يوم السابع من أكتوبر نجحت القوات السورية في اختراق خطوط الدفاعات الإسرائيلية على هضبة الجولان، وتقدمت في اتجاه وادي الأردن، ووصف موشي دايان الجنود السوريين في وقت لاحق بقوله:

> «لقد قاتلوا بشكل أفضل من السابق في حرب 1967، وأظهروا عزما واستماتة أكبر. فبالنسبة إليهم كانت هذه بمنزلة حرب مقدسة»[46].



أكتوبر 1973، حرب يوم الغفران. فاجأ هجوم المصريين والسوريين إسرائيل التي كانت لفترة وجيزة على شفا الهزيمة، وبعد مرور عشرة أيام، ومن خلال شحنات أسلحة هائلة من الولايات المتحدة الأمريكية، عادت إسرائيل لتمسك مجددا بزمام الأمور.

مع بدء الحرب فقدت إسرائيل بسرعة كبيرة 100 دبابة، بينما كانت الدبابات المتبقية على الجبهة من دون ذخائر «إن الهيكل الثالث (أي دولة إسرائيل) في خطر. في سيناء ليس هناك إلا رمال، أما هنا (يقصد على هضبة الجولان ووادي الأردن) فتقف بلداننا ومنازلنا»، كان هذا ما قاله موشي دايان لقائد القوات الجوية، الجنرال بيني بيليد، طالبا منه العمل على وقف القوات السورية.

لقد كان الوضع شديد الجدية، وانعكست جديته في قرار غولدا مائير بتحضير 13 صاروخا من صواريخ أريحا الباليستية للإطلاق، والتي يصل مداها إلى 500 كيلومتر، وتحميلها برؤوس نووية بقوة انفجار 20 كيلو طنا من الـ «تي إن تي» (TNT)(*). ومن الجدير ذكره أن قنبلة هيروشيما كانت ذات طاقة انفجارية تبلغ 13 كيلو طنا من الـ «تي إن تي». ولم يُعرف إلى اليوم ما إذا صدر هذا الأمر أيضا إلى طيارات الفانتوم في قاعدة تل النوف العسكرية[47].

وعلى الرغم من الوضع الكارثي على جبهة سيناء، بالنسبة إلى الطرف الإسرائيلي، فإن الجنرال بيني بيليد، قائد القوات الجوية، قرر سحب كل الطائرات من هناك، وأمر بوضعها على جبهة الجولان للتصدي للقوات السورية. وفي التاسع من أكتوبر بدأت القنابل تسقط على دمشق، بعدما زجّت إسرائيل بأسلحة جديدة من الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب، وأخذت القوات الإسرائيلية في التقدم تجاه دمشق، وبعد ثلاثة أيام أصبحت على بعد 30 كيلومترا فقط من العاصمة السورية. ولم يعد هناك أمام سلاح الجو الإسرائيلي ما يخشاه؛ لأن القوات السورية استهلكت كل صواريخ سام التي كانت في حوزتها، ولم تكن الإمدادات السوفييتية قد وصلت بعد إلى دمشق.

أما الوضع على جبهة السويس فلم يكن أقل كارثية للطرف الإسرائيلي؛ فخلال الدقائق الأولى من بدء الهجوم، أمطرت القوات المصرية تحصينات خط بارليف بوابل من القنابل بلغت 10500 قنبلة، وبدأت عن طريق استخدام مضخّات الضغط العالي البريطانية والألمانية الصنع بفتح ثغرة في الساتر الترابي فيه الذي يبلغ ارتفاعه 10 أمتار، ونجحت القوات المصرية في عبور القنال عن طريق 11 جسرا عائما. وفي السابع من أكتوبر كان 100 ألف جندي و1020 دبابة، و13500 عربة مدرّعة، قد أصبحوا على الضفة

(*) الكيلوطن من التي إن تي هي وحدة تستعمل لقياس الطاقة، وهي معادلة للطاقة الناتجة عن انفجار تلك الكمية من التي إن تي، وتستخدم هذه الوحدة لقياس مقدار قوة القنبلة النووية. [المترجم].

الشرقية للقنال، وتقدموا شرقا لمسافة 20 كيلومترا تحت حماية صواريخ سام. وفشل الهجوم المضاد الذي نفذته القوات الإسرائيلية يوم الاثنين 8 أكتوبر، وأصبح «كابوسا لكل طاقم دبابة» بتعبير أرييل شارون، في وصف هذه الكارثة؛ فقد سقط مئات الإسرائيليين، ووقع كثيرون منهم في الأسر، كما فقدت إسرائيل 400 دبابة، و49 طائرة، منها 14 طائرة فانتوم، بعدما استخدم المصريون أحدث صواريخ سام السوفييتية في هذا الهجوم.

وفي واشنطن سأل هنري كيسنغر، وهو الذي كان وزيرا للخارجية حينئذ، السفير الإسرائيلي شميخا دينيتس في 9 أكتوبر غير مصدّق: «اشرح لي رجاء، كيف تستطيعون خسارة 400 دبابة أمام المصريين». وعندما طلب دينيتس أسلحة أمريكية، أجابه كيسنغر: «زجّوا بكل ما تملكون في الحرب، فنحن سنعوّض لكم كل شيء»[48].

وابتداء من 10 أكتوبر بدأت الطائرات الإسرائيلية في التقدم وإمطار دمشق بالقذائف. ووقتها أراد الرئيس السوري حافظ الأسد وقف إطلاق النار لكي يتمكن من إيقاف تقدّم الإسرائيليين. وفي هذا الوقت كانت موسكو مقتنعة بأن مصر لن تتمكن من تحقيق نصر عسكري حاسم، ولذلك اقترحت وقف إطلاق النار على الولايات المتحدة[49]. ولكن هنري كيسنغر تصرّف بشكل متحفّظ، وأحال هذا الموقف إلى مشكلات سياسية داخلية، متذرعا باستقالة نائب الرئيس الأمريكي أغنيو، ولكن موقفه الحقيقي قد أوضحه للسفير الإسرائيلي:

> «إن كل شيء يتعلق الآن بأن تسترجع إسرائيل - بأقصى سرعة - كل المواقع التي خسرتها، نحن لا نستطيع الحيلولة - إلى ما لا نهاية - دون التوصل إلى هدنة»[50].

وعلى ضوء شحنات إمدادات الأسلحة السوفييتية إلى سورية، وفي مقدمتها صواريخ سام والدبابات، قرر الرئيس نيكسون، في 12 أكتوبر، إقامة جسر جوي مع إسرائيل، حيث بدأت 25 طائرة نقل حربية كبيرة في نقل 1000 طن من مواد ومعدات عسكرية إلى إسرائيل بشكل يومي، وكانت هذه «مساعدة لا تقدّر بثمن»، كما وصفتها غولدا مائير التي أضافت في وقت لاحق:

> «إن هذه المساعدة لم تمنحنا شجاعة جديدة فقط، بل أوضحت للسوفييت أيضا موقف الولايات المتحدة الأمريكية. وأسهمت - من دون أدنى شك - في جعل نصرنا أمرا ممكنا»[51].

ولقد قال كيسنغر بشكل سريّ: «يجب أن يستمر القتال، لكي يكون العرب هم الطرف الذي يرجو الهدنة وليس نحن». لكن الرئيس المصري أنور السادات رفض وقف إطلاق النار في بادئ الأمر، إلى أن ارتكبت القوات المصرية في غمرة نشوتها بالنصر خطأ قاتلا، وذلك عندما تقدمت الدبابات المصرية شرقا أكثر وأكثر، متخطية بذلك مظلة الحماية التي توفرها صواريخ سام، والبالغة 30 كيلومترا، وكانت النتائج كارثية؛ إذ كانت هناك 750 دبابة إسرائيلية تنتظر الدبابات المصرية، والبالغ عددها ألف دبابة، ووقعت أكبر معركة دبابات بعد الحرب العالمية الثانية في 14 أكتوبر، وأدت إلى خسارة كبيرة للمصريين الذين فقدوا في هذه المعركة 250 دبابة ومئات الجنود، بينما لم تخسر إسرائيل سوى 20 دبابة.

وتغنّى رئيس الأركان الإسرائيلي حاييم بارليف بهذه المعركة، بقوله: «كانت مثل معارك الأيام الخوالي». وفي 16 أكتوبر عبر الإسرائيليون، بقيادة أرييل شارون، قناة السويس، ووسّعوا في الأيام اللاحقة رؤوس جسورهم، ليصلوا إلى مسافة 70 كم من القاهرة، بشكل فاجأ المصريين، في وقت كانت فيه القوات الإسرائيلية على الضفة الشرقية تتحضّر للإطباق على الجيش المصري الثالث بجنوده البالغ عددهم 20 ألفا. كانت التطورات السياسية في هذه الأثناء تتجه إلى ذروتها؛ لأن الدول العربية، استعملت - لأول مرة في تاريخ النفط - النفط سلاحا، وأعلنت في الوقت نفسه حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى هولندا، في وقت دعا الملك السعودي فيصل بن عبدالعزيز إلى الجهاد المقدس في مواجهة إسرائيل.

وأدى هذا بدوره إلى وضع خطط واسعة النطاق - جرى الكشف عنها أخيرا فقط - كانت تهدف إلى تأمين إمدادات أمريكا بالنفط عن طريق احتلال حقول النفط في السعودية والكويت وأبوظبي، في حال اقتضاء الأمر. ولكن من المعروف أن الأمور لم تصل إلى هذه الدرجة، ولم تُوضع هذه الخطط موضع التنفيذ. وفي 18 أكتوبر طلب السادات الهدنة، وقال كيسنغر، بشكل سري:

> «كل واحد في الشرق الأوسط يعرف أن من يريد السلام هناك يجب أن يأتي إلينا. نحن لا نريد أن نذل الاتحاد السوفييتي إلى هذه الدرجة».

في كتاب طارئ بعث به الرئيس السوفييتي ليونيد بريجنيف إلى الرئيس الأمريكي نيكسون، أشار فيه إلى أن مسؤولية القوتين الكبيرتين تتجلّى في «عدم جعل الأمور تفلت من زمام السيطرة»، وطلب منه إرسال كيسنغر إلى موسكو من أجل التحضير هناك لهدنة في الشرق الأوسط[52].

وبينما كان كيسنغر في موسكو، بدأ السادات يطلب الحصول على وقف فوري لإطلاق النار، في وقت كان فيه كيسنغر يحاول كسب أكبر فترة من الوقت لحساب إسرائيل، وقال بشكل سريّ: «إن الهدنة ليست أمرا طارئا ومستعجلا بالنسبة إلينا مثلما هي بالنسبة إلى السوفييت». وأُعلِن الاتفاق الذي حصل بين موسكو وواشنطن، في 22 أكتوبر، في الساعة الواحدة صباحا، وجرى استصداره من مجلس الأمن تحت اسم القرار الرقم 338. وبعد 12 ساعة على التوقيع بدأ تنفيذ الهدنة بين الأطراف المتحاربة. كما طُلِب من هذه الأطراف بدء المفاوضات من أجل التوصل إلى «حلّ سلمي دائم وعادل» في الشرق الأوسط، على أساس قرار مجلس الأمن الرقم 242.

ولم تمضِ سويعات على دخول الهدنة حيّز التنفيذ، حتى بدأ كلا الطرفين بكسرها؛ فقد تابعت إسرائيل حشد قواتها على الضفة الغربية للقنال، في وقت كانت فيه مطبقة بشكل كامل على الجيش المصري الثالث. وأكّد كيسنغر لرئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير:

> «إذا تحركت القوات الإسرائيلية في الليل، بينما أكون أنا جالسا في الطائرة، فإنه لن تُسمع احتجاجات عالية من واشنطن»[53].

ولكن موسكو كانت ترى هذا الأمر بشكل مختلف؛ فقد قال بريجنيف: «لقد ظنّ كيسنغر أننا حمقى، وعقد صفقة مع إسرائيل».

ولأول مرة بعد يونيو 1967 استخدم السوفييت الخط الساخن مع أمريكا، إذ تحدّث بريجنيف عن «مؤامرة» وطلب من نيكسون اتخاذ إجراء فوري ضد إسرائيل، وهذا ما كان. إذ عاد كيسنغر وطلب من إسرائيل الالتزام بالهدنة، وهي التي جرى التأكيد عليها من قبل مجلس الأمن بتاريخ 23 أكتوبر من خلال القرار الرقم 339 وأُعلن دخولها حيّز التنفيذ في 24 أكتوبر، ولكنها اختُرقت مرات عدّة.

هذه المرة قررت موسكو «أن تدع الأمر يتحوّل إلى استعراض للقوى»، وفق ما قاله كيسنغر. وكان هذا يشبه إلى حدّ بعيد ما حدث في العام 1967، فقد استخدم

السوفييت وقتئذ الخط الساخن مع الأمريكيين لأول مرة، وأعلنوا نيتهم القيام بعمل عسكري في حال عدم إيقاف أمريكا إسرائيل. أما الآن فقد اقترح بريجنيف، أن يتولّى الأمريكيون والسوفييت موضوع الالتزام بتطبيق الهدنة، ووصف كيسنغر هذا الاقتراح بأنه يشكّل «في الواقع إنذارا». وهدّد بريجنيف، بأنه في حال رفض واشنطن، فإن الاتحاد السوفييتي سوف يتدخّل عن طريق قواته العسكرية في الشرق الأوسط[54]. وكانت موسكو قد أعلنت أن سبع كتائب مظليين بقوة 50 ألف جندي موجودة في حالة استنفار، كما أن 85 سفينة حربية سوفييتية في طريقها إلى الإسكندرية.

وكان هذا الأمر واضحا بالنسبة إلى كيسنغر الذي شدّد في اجتماع لدائرة ضيقة على أنه: «يجب علينا أن نصعد إلى الحلبة» [55]. وكانت ردة فعل الولايات المتحدة الأمريكية مختلفة هذه المرة عن ردة فعلها خلال حرب 1967؛ إذ أعلنت حالة التأهب القصوى لكل قواتها في كل القواعد العسكرية الأمريكية حول العالم، ووجهت صواريخها المزودة برؤوس نووية. وعندما وصلت رسالة تفيد بتوجّه ثماني ناقلات سوفييتية كل واحدة منها محملة بمائتي جندي باتجاه مصر، استدعت طائرات قاذفات القنابل الاستراتيجية بعيدة المدى (B – 52) والموجودة في جزيرة غوام الأمريكية غرب المحيط الهندي. وبعدما تسرّبت رسالة تقول إن وحدات جيش الشعب الألماني (جيش ألمانيا الشرقية) في حالة استنفار قصوى، استنفرت أمريكا كتيبة المظليين 82 وأرسلت حاملات الطائرات إلى البحر المتوسط.

في رسالة بعث بها نيكسون إلى بريجنيف، أعلن له فيها رفضه «لهذا الإنذار»، واقترح عليه بدلا من ذلك إرسال قوات متعددة الجنسيات من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تُناط بها مراقبة الهدنة، على أن يترك للأمين العام للأمم المتحدة فالدهايم أمر تشكيل هذه القوة، ووافق بريجنيف على هذا المقترح[56]. وكانت النتيجة صدور قرار الأمم المتحدة الرقم 340 الذي أصدره مجلس الأمن بتاريخ 25 أكتوبر. وعلى هذا الأساس انتهت حرب أكتوبر، مع استثناء وحيد، وهو مصير الجيش المصري الثالث المحاصر، والذي أرادت إسرائيل تدميره. لكن هذا القرار لم تقبل به الولايات المتحدة التي لم تكن ترغب في إضاعة السادات باعتباره رجل مفاوضات مستقبلية، وهذا ما قاله كيسنغر للسفير الإسرائيلي بشكل واضح تماما: «لن نقبل نحن بهذا الأمر. كما أن السوفييت لن يقبلوا به»[57].

ففي حال استمرار إسرائيل بمنع وصول الإمدادات الغذائية إلى هذا الجيش المحاصر، فإن هذا الأمر سيتولاه الأسطول الأمريكي السابع، وآتى هذا الأمر ثماره؛ فلأول مرة منذ العام 1948 وبضغط من الولايات المتحدة تحدّث المصريون والإسرائيليون بعضهم مع بعض بتاريخ 28 أكتوبر بخصوص إمدادات الجيش، إذ وقف اللواء محمد عبد الغني الجمسي وجها لوجه مع الجنرال أهارون ياريف للتفاوض حول هذا الأمر، وأخذت هذه المفاوضات اسم «مفاوضات الكيلو 101» للطريق بين القاهرة والسويس.

في وقت لاحق هاجم كيسنغر الحلفاء الأوروبيين وفي مقدمتهم ألمانيا بشكل حاد جدا؛ فقد أفرد كيسنغر لهذه الحرب ما يقارب 250 صفحة من مذكراته، لا سيما أن هذه الحرب، وهي التي بدأت بعد أيام من توليه منصب وزير الخارجية، استهلكت تقريبا كامل وقته ليلا ونهارا. وفي النهاية يصل إلى خلاصته من هذه الحرب: «أُنهيت الحرب بشكل ينطوي على مخاطر كبيرة لموقع أمريكا في الشرق الأوسط»، ولكنه يضيف: «لقد أصبحت أمريكا تشكّل العامل الحاسم في سياسة الشرق الأوسط»[58]. ولكنه لم يأتِ ولو بكلمة واحدة على ذكر حلفائه الأوروبيين، وهم الذين رأى أنهم خيّبوا ظنه مجددا بشكل غير مسبوق، كما أنه لم يذكر ألمانيا بكلمة واحدة.

شكّلت حرب أكتوبر في الواقع حتى قبل نهايتها عبئا ثقيلا على العلاقات الألمانية-الأمريكية؛ ففي جلسة لأعضاء مجلس حلف الناتو بتاريخ 16 أكتوبر 1973، أبلغ دونالد رامسفيلد السفير الأمريكي في الناتو عزم أمريكا على إقامة جسر جوي بينها وبين إسرائيل، وأكّد للمجتمعين أن أمريكا، وفي ظل «المغامرات» السوفييتية لن تقف متفرجة، وأنها تنتظر «تفهما ودعما» من حلفائها، وقال:

> «إن موقف الحلفاء في هذه الأزمة لن يكون من دون تأثيرات في العلاقات الثنائية المستقبلية. فعلى الحلف أن يطوّر اليوم سياسة مشتركة من شأنها أن تُظهر للسوفييت، بشكل لا يقبل الشك، أن مصالحهم ستتعرّض للخطر في حال تهديدهم لمصالح الحلف».

واقترح إجراءات كثيرة، من ضمنها إبطاء مؤقت لمشاورات اتفاقية هلسنكي للأمن والتعاون بين الدول الأوروبية أو وقفها، وفرض الرقابة على الصادرات،

وتخفيض حجم القروض وغيرها من الإجراءات التي لم يوضع أي منها موضع التنفيذ، كما أن الحلف لم يطوّر سياسة مشتركة. إن الكلمة التي ألقاها دونالد رامسفيلد وضع مسودتها هنري كيسنغر الذي أعلن لفرانس جوزف شتراوس رئيس وزراء ولاية بافاريا «بعصبية شديدة» عن خيبة أمله العميقة من الحلفاء الأوروبيين، وقال له: «إنه لأمر مشكوك فيه أن يكون الأوروبيون قادرين أساسا على الشراكة»[59]. وهذا الشكّ كان موجها إلى دول أوروبا وعلى رأسها ألمانيا، فما الذي حدث ليبرّر كلام كيسنغر؟

بتاريخ 16 أكتوبر أخبر مارتين هيلينبراند، السفيرُ الأمريكي في بون، وزيرَ الخارجية الألماني شيل بالموقف الأمريكي من الحرب في الشرق الأوسط، وبالدوافع بشأن القرار الأمريكي بإقامة جسر جوي بينها وإسرائيل. وقال السفير الأمريكي إن «هذا الجسر الجوي، فرَضته الإمدادات السوفييتية الهائلة» لمصر وسورية، وقال إن الجو في واشنطن «متوتر جدا»، وإن واشنطن ترى أن نقص الدعم المقدم من حلفائها ستكون له عواقب على العلاقات الثنائية في المستقبل. وأردف أن الإمدادات التي سترسلها أمريكا إلى إسرائيل ستتضمن مواد من ألمانيا أيضا، وأن هذه العملية تم البدء فيها لخطورة الموقف ولضرورة سرعة التعامل معه. ومن الممكن «أن تكون الطائرات قد أقلعت من الأراضي الألمانية الآن»، خلال محادثة السفير الأمريكي مع الوزير. وقال شيل بأن الموقف الذي كان السفير الأمريكي ينتظر اتخاذه:

> «ينطلق - وعن وجه حق - من أن تبدي ألمانيا بالذات تفهّما خاصا للدور الخاص لحليفها الرئيس. ولقد أثبتت ألمانيا هذا خلال الحرب الأمريكية في فيتنام، ولكن هذا الموقف لم يؤثر في العلاقات مع الولايات المتحدة، بل عزّز التفهم المتبادل بين الطرفين. وهذا الشيء نفسه تستطيع الولايات المتحدة اليوم أن تنتظره من ألمانيا».

وسأل الوزير شيل السفير الأمريكي عن حجم الدعم المطلوب من ألمانيا تقديمه بوصفها حليفا للولايات المتحدة «من أجل خلق وضوح في العلاقة بين الطرفين»[60].

وبتاريخ 17 أكتوبر أخبر ديفيد أندرسون، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية، وزارة الخارجية الألمانية عمّا ينبغي عليها تسليمه لإسرائيل: 65 دبابة م60 من أحدث طراز، 23 مدفع دبابة 155 مم، 75 ألفا من الذخائر «الدائرية» 105 مم،

وطلبت السفارة نقل هذه المواد إلى ميناء بريمن وتحميلها على متن سفينة إسرائيلية لتُسلم لإسرائيل.

وبتاريخ 19 أكتوبر أُخطرت السفارات الألمانية في لندن وباريس وواشنطن وفي الأمم المتحدة في نيويورك ولدى حلف الناتو في بروكسل، بأن يدلوا بالتصريح الصحافي التالي بشأن الشحنات الأمريكية إلى إسرائيل والمقدّمة من ألمانيا:

«إن هذه العملية هي عملية أمريكية؛ فقد أعلمت الحكومة الأمريكية الحكومة الألمانية عن طلبها بهذا الخصوص. ولذا فإن إعطاء تفاصيل عن العملية أمر يقع على عاتق الحكومة الأمريكية».

وأضافت الوزارة في رسالتها إلى سفاراتها، بالإجابة عن كل سؤال إضافي بجملة «لا تعليق». وبتاريخ 23 أكتوبر أخبر سكرتير الدولة باول فرانك السفير الأمريكي في بون، بأن الحكومة الألمانية ترى أن وضع الهدنة في الشرق الأوسط موضع التنفيذ:

«يعني أن الشحنات الأمريكية المنقولة من فوق الأراضي الألمانية، واستخدام البنية التحتية والخدمية الألمانية، ورحلات الطيران العسكرية فوق الأراضي الألمانية، هي أمور بحكم المنتهية بالنسبة إلى الحكومة الألمانية. فنحن لم نتوانَ ثانية واحدة في لحظات التوتر عن وضع المصالح المركزية والمشروعة لألمانيا خلف المصلحة المشروعة للتحالف للمحافظة على توازن القوى في الشرق الأوسط. وبعد وقف إطلاق النار، فإننا نرى أن حق الانتفاع هذا غير ضروري».

وعلّل فرانك هذا القرار بالاضطرابات المندلعة في الدول العربية بخصوص شحنات الأسلحة والتهديد بقطع النفط، الأمر الذي سيصيب «عصب الحياة» بالنسبة إلى ألمانيا بالشلل[61]؛ لا سيما أن 55,4 في المائة من احتياجات الطاقة في ألمانيا الغربية كانت تعتمد على النفط، كما أن واردات ألمانيا من النفط، وهي التي كانت تبلغ 103 ملايين طن، كانت 71 في المائة منها تأتي من الدول العربية المنتجة للنفط والتي كانت طرفا في صراع الشرق الأوسط.

وقبل يومين من ذلك أرسل السفير الألماني في القاهرة هانس-غيورغ شتلتسر يقول إن وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي،

«قد عبّر عن قلقه العميق حيال شحنات الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل، والتي تأتي من الأراضي الألمانية. وأشار إليّ بأن اليونان وقبرص وتركيا وإسبانيا رفضت بشكل قطعي وحاسم هذا الطلب الأمريكي، إضافة إلى رفض بريطانيا وإيطاليا وفرنسا. وقال إن ألمانيا هي الدولة الوحيدة في العالم - بالإضافة إلى أمريكا - التي تمدّ إسرائيل بالأسلحة والمعدات».

وتابع السفير الألماني بأن الوزير المصري أضاف له خلال المحادثة أن على ألمانيا «أن تخشى الأسوأ» لو استمرت في تقديم وتسهيل عبور الشحنات العسكرية إلى إسرائيل، وأشار له إلى موضوع قطع إمدادات النفط إلى هولندا، وأشار له بشكل عابر إلى «أن إجراءات مشابهة ستُتخذ بحق ألمانيا في وقت قريب»[62].

بتاريخ 24 أكتوبر، وفي أثناء إحدى المناسبات في وزارة الدفاع الألمانية، نقل المفتّش العام الأدميرال أرمين تسيمرمان إلى أحد ممثلي وزارة الخارجية الذي كان حاضرا، أن وزارة الدفاع «علمت اليوم وبشكل مفاجئ» أن هناك سفينتين إسرائيليتين راسيتين في ميناء نوردينهام بالقرب من ميناء بريمن، كما أن سفنا إسرائيلية أخرى ستصل غدا إلى هذا الميناء. وقد جاء في التقرير:

«إن ميناء نوردينهام هو الميناء الوحيد الذي أُنشئ لتفريغ وشحن المواد والعتاد العسكري بشكل خاص. وتولت أمر الشحن في هذا الميناء شركة تابعة لوزارة النقل. وقد طلب المقر الرئيس للقوات الأمريكية من القيادة الإقليمية الجنوبية للجيش الألماني التدخل لدى وزارة النقل من أجل أن تُحمّل السفن الإسرائيلية بأسرع وقت. والسبب في ذلك يعود إلى أن الشركة المسؤولة عن تحميل الشحنات على أرض الميناء مرتبطة بمواعيد شحن أخرى، ولذلك يجب الإسراع في التحميل. وأخبرت وزارة الدفاع بدورها وزارة النقل باعتراضها الكامل على هذه الشحنة، وأن وزيري الدفاع والخارجية مجتمعان في الوقت الحالي مع المستشار الألماني بخصوص هذه المسألة»[63].

لقد تخطّى هذا التصرف كل الحدود. وعلى إثر ذلك، التقى سكرتير الدولة فرانك في وزارة الخارجية الألمانية مساء يوم 25 أكتوبر بالسيد فرانك ي. كاش ممثلا عن السفير الأمريكي يصحبه السكرتير الأول في الوزارة ديفيد أندرسون. وتكلم سكرتير الدولة فرانك بشكل واضح، وأشار إلى المحادثة التي جرت قبل يوم مع

السفير الأمريكي، وإلى التقييمات الجديدة للتطورات الحاصلة، «والتي سمعت بها الحكومة الألمانية عن طريق المصادفة بشكل أو بآخر»، وقال إن:

> «الحكومة الألمانية قلقة لأبعد الحدود. فإما أن يكون هذا التصرف طيشا سياسيا، وإما أنه ينطوي على نيّة لإشراك الحكومة الألمانية في الحرب برغم إعلانها حيادها في هذا الصراع».

وطلب منه «إنهاء هذه العملية بشكل فوري». وفي مجرى الحديث أوضح سكرتير الدولة لمحدثيه بشكل لا يقبل التأويل أن بون تطلب «أن تغادر السفن الإسرائيلية بأسرع وقت ممكن وبأقل ضجةٍ مناطقَنا السيادية». ولم يكن الطرفان يرغبان في أن يسهم هذا الموضوع في تعكير العلاقات بينهما؛ فقد أشار فرانك إلى المحادثة التي جمعت وزير الخارجية شيل بالسفير الأمريكي في 16 أكتوبر، وقال إنه في تلك «اللحظة الدراماتيكية» أبدت بون تفهمها للموقف الأمريكي، وبسبب «الحالة الطارئة» قامت حتى «بإغماض عينيها الاثنتين». ومن ثم انتقل الطرفان إلى الحديث عن مسؤولية الشخص الذي أصدر أمر السماح بالتحميل. وقال سكرتير الدولة فرانك:

> «في كل الأحوال، يجب أن تغادر السفينتان الإسرائيليتان المحملتان بأسرع وقت ممكن، واليوم ليلا إذا أمكن. أما السفن التي تنتظر في ميناء نوردينهام فلن يجري تحميلها».

وطلب مجددا إنهاء كامل العملية بأسرع وقت، وطالب:

> «الحكومة الأمريكية باحترام طلب الحكومة الألمانية في أن تبقى على الحياد في هذا النزاع. وهذه هي السياسة الصريحة للحكومة الألمانية. وإذا تمت محاولة تمرير أي شيء من تحت الطاولة، فإن هذا سيلقي بظلاله على علاقتنا».

وعندما حاول فرانك ي. كاش توضيح الموقف، قال إن الموافقة على تحميل المعدات قد جرى استصدارها قبل المحادثة التي جرت بين وزير الخارجية شيل والسفير الأمريكي، وعندها قال سكرتير الدولة فرانك ساخرا: «الآن يزداد الأمر روعة»!

لربما كانت العلاقة بين الطرفين قوية جدا ومتشابكة ومتداخلة، إلى درجة أنه كان من الصعب جدا في بعض الأحيان أن يميّز أحد الأطراف هوية مُصدِر الأمر[64].

وفي اليوم التالي جاء السفير الأمريكي للقاء سكرتير الدولة فرانك، مصحوبا بتعليمات «للاحتجاج بقوة» على الموقف الألماني. وقال إن رد فعل الحكومة الأمريكية على موقف الحكومة الألمانية «عنيفٌ جدا»، وأن أمريكا «أُصيبت بخيبة أمل، وهي قلقة جدا حيال هذا الموقف». وفي حال لم يخرج (أي السفير) بنتيجة مع سكرتير الدولة فإن الحكومة الأمريكية سوف «تتعامل مع هذا الموقف على أعلى المستويات، لاسيما أن الحماسة في واشنطن عالية جدا». ومن ثم جاء السفير على ذكر التهديدات بحظر بيع النفط العربي «والعواقب الوخيمة التي يشكلها مثل هذا العمل على ألمانيا».

ولكن المحادثة كشفت، على أي حال، هوية مُصدر أمر تحميل السفن الإسرائيلية، وهي «قيادات في هيئة رئاسة الأركان الأمريكية في واشنطن، ولم يعطِ معلومات أكثر عن ذلك، مع أن فرانك أراد معرفة المسؤول عن إصدار الأمر، خصوصا أن الضباط الأمريكيين أبلغوا الشركة المسؤولة عن الشحن بأن لديهم موافقة من «أعلى جهة سياسية». وفي النهاية ارتأى فرانك أن على المرء أن يحاول تهدئة الموقف، وأشار للسفير إلى أنه بغض النظر عن جهة إصدار الأمر، فإنه لن يتم تحميل سفينة إسرائيلية ثالثة. وهكذا أنقذت بون على الأقل «ما تبقّى من حياديتنا».

لقد كانت هذه المحادثة «حرجة جدا»، هذا ما وصفت به وزارة الخارجية محادثاتها مع الجانب الأمريكي للسفارات العربية في بون بتاريخ 23 أكتوبر وبشكل استباقي، مشيرة إلى شحنات العتاد الحربي التي أُرسلت عن طريق الأراضي الألمانية، وأضافت لهم «أن هذا العمل الأمريكي، في حال القيام به، هو الآن بحكم المنتهي». ولوضع هذا الكلام موضع التنفيذ، قام فرانك بلقائه آنف الذكر مع السفير الأمريكي، وأضاف له أن «سياسة بون تمليها المصالح الألمانية»[65]. وفي اليوم نفسه بتاريخ 25 أكتوبر كان من الواضح أن هذه المصالح الألمانية مهددة بعد أن أوضح رئيس مكتب جامعة الدول العربية محمد الخطيب لوزارة الخارجية الألمانية، وبكلامٍ «مقلقٍ جدا للعلاقات الألمانية - العربية»[66]، أن العرب اتخذوا قرارهم:

> «بأنه ليس في استطاعتهم وضع ثقتهم بالحكومة الألمانية أكثر من ذلك؛ لأن البيانات والإعلانات التي يقدمها الجانب الألماني لا تنطبق مع الأفعال».

وقررت الحكومة الألمانية التصريح بشكل علني «في بيان سياسي قاطع» عما جرى الحديث حوله سرا مع واشنطن:

> «بأن إرسال شحنات أسلحة من أراضي ألمانيا الغربية ومن المخازن الموجودة على الأراضي الألمانية لأطراف النزاع، هو أمر لا يمكن السماح به. وإن حكومة ألمانيا الغربية تنتظر من أمريكا وقف تسليم الشحنات من فوق أراضي ألمانيا الغربية ومنها بشكل نهائي».

في وقت لاحق تطرّق هنري كيسنغر إلى موضوع الحلفاء الأوروبيين وبشكل خاص ألمانيا. ورأى أن الهدف من هذا الإعلان كان يتمثّل في إظهار «أن بون تنأى بنفسها عن واشنطن لكي تسدي معروفا للأصدقاء العرب المزعومين، في حال اندلاع أزمة حادة»[67]. وقال كيسنغر للسفير الألماني في واشنطن بيرندت فون شتادِن بتاريخ 26 أكتوبر 1973:

> «نحن نعرف أن الأوروبيين يعتمدون على النفط العربي أكثر منّا، ولكننا لا نعتقد أن هذا الاعتماد سيصبح أقل في حال أنهم نأوا بأنفسهم عنّا في هذه المرحلة المهمة، إذ إن هذا النأي بالنفس لن يقدم للأوروبيين أي فائدة في العالم العربي؛ فالعرب يعرفون أنه ليس هناك حل سياسي من دون المساعدة الأمريكية. كما أن استسلام الأوروبيين للعرب لن يؤمّن لهم إمداداتهم من النفط، ولكنه ستترتب عليه نتائج كارثية لمصلحة الاتحاد السوفييتي فقط، وهو الذي إذا سُمِح له بتحقيق نجاح في الشرق الأوسط، فإنه من المرجّح جدا أن يمارس سياسة عدوانية أكبر في مكان آخر. فكلما قُلِّص نفوذ الاتحاد السوفييتي كانت مكاسبنا أكبر على المدى الطويل، حتى لو دفعنا مؤقتا ثمنا معينا مقابل ذلك»[68].

وأضاف كيسنغر للسفير الألماني أن الموقف الألماني «أصاب الحكومة الأمريكية بخيبة أمل كبيرة»، وأنه مندهش جدا؛ لأن ألمانيا «أقدمت بذلك على المساس بتحالف أساسي في هذا الظرف»، وقال إن عدم وحدة الموقف بين الحلفاء في هذه الظروف ستكون له عواقب وخيمة على أمن هذه الدول، «فضلا عن أنه يمثل إغراء للسوفييت ليتقدموا أكثر». ولم يكن كيسنغر يستبعد، وفقا لما قاله للسفير الألماني، أن يكون الغرب يسير على خطى اليونان القديمة. فبالنسبة إليه كمؤرخ،

فإنه ليس في مقدوره مراقبة هذه التطورات إلا من خلال نظرة سوداوية، لكي يتسنّى له أن يفسّر ما كانت تسعى إليه الولايات المتحدة، ألا وهو عدم ترك النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط ينمو أكثر. ولكن الحلفاء الأوروبيين برأيه لم يريدوا أن يدفعوا أي شيء مقابل ذلك، وبإمكانه فقط أن يكرر أنه قلق للغاية؛ لأن ما حصل كان أكثر مما ينبغي، كما أن الأحداث المشابهة ازدادت، حتى إن الصعوبات أضحت ملمحا مميزا لهذا التحالف. فضلا على ذلك، فإنه ليس هناك أحد من مؤسسي الوحدة الأوروبية افترض، ولو مرة، أن تقف أوروبا في موقف معارض للولايات المتحدة الأمريكية. وهو، أي كيسنغر، قد تنبأ بهذا. وأضاف السفير الألماني في تقريره أن إدارة الرئيس نيكسون هي آخر إدارة أمريكية سترتبطها بأوروبا رابطة عاطفية، وأي إدارة ستأتي من بعدها، وبغضّ النظر عن ماهيتها، فإنها ستُخضع علاقتها بأوروبا للحسابات السياسية الباردة، وأنهى فون شتادن تقريره بالإشارة إلى أن المحادثة تمت في أجواء خالية من العدوانية،

> «وكانت هادئة جدا، ونقل فيها كيسنغر انتقاداته كأنه يريد النأي بنفسه عن هذا الموضوع، بل كفاقد للأمل منه. فمن الواضح أن السبب في هذا يعود إلى أنه يريد توضيح الموقف الأمريكي والأخطار المحدقة المحيطة بالتحالف في وقت متأخر وطارئ وفقا لرؤيته»[69].

وبعد يومين كتب السفير إلى بون تقييمه للوضع قائلا:

> «إن موجة الشعور بالمرارة من تصرّف الحلفاء، وكذلك الحكومة الألمانية، مرتفعة جدا في الوقت الحالي».

فتوجيه اللوم المباشر إلى الحكومة الألمانية بالتحديد،

> «يعود إلى اعتبارين اثنين. فمن جهة، رأينا في أنفسنا الدولة الحليفة الوحيدة، التي أجبرتها الظروف - التي لم نكن مسؤولين عنها بأي طريقة - على اتخاذ موقف علني، وبصيغة مفاجئة وحاسمة بالنسبة إلى الرأي العام غير المجهّز في هذا البلد (أي في أمريكا). ومن جهة أخرى فإن تمركز قسم ليس بالقليل من القوات الأمريكية مع معدّاتها على الأراضي الألمانية، يجعل الولايات المتحدة حساسة بشكل خاص من التصرف الألماني. وأكثر من هذا، فإن تمركز القوات في الخارج بشكل عام يواجه

بمعارضة متنامية من قبل دوائر سياسية كبيرة في هذا البلد. وواقع الحال أن الرئيس لم يكن وحده المنزعج من هذا التصرف فقط، وهذا ما ينعكس في إشارته خلال المؤتمر الصحافي بتاريخ 26 أكتوبر التي كانت كلماتها محسوبة بدقة ومفعمة بالمعاني «بأنه لولا تدخل أمريكا في الشرق الأوسط لكان الأوروبيون سيتجمدون من البرد خلال الشتاء المقبل بسبب نقص النفط». وعلى أي حال، فإن هذا الانفعال الحاد سيزول عاجلا أو آجلا»[70].

وقال سكرتير الدولة الأمريكي كينيث روش بعد هذا المؤتمر إنه «مصدوم» من هذا النأي الأوروبي عن أمريكا بشكل غير مسبوق[71]. وفي وقت قصير لاحق وجد فيلي براندت نفسه مضطرا إلى كتابة رسالة سرية بتاريخ 28 أكتوبر إلى الرئيس الأمريكي، ولكن هذه الرسالة قوبلت بالاستنكار من قبل الأمريكيين. وذكر كيسنغر في وقت لاحق أن الألمان سرّبوا محتوى هذه الرسالة بشكل فوري «لأنهم كانوا يعتقدون أن ما كانت تحتويه سيلقى قبولا من الرأي العام الألماني». حتى إن براندت رأى أنه من الصواب «أن يضيف أيضا، بطريقة جارحة لنا، أنه توصل إلى قراره هذا من دون أن يعرف تماما تفاصيل أو أسباب أو إجراءات تصرفنا»، على الرغم من أنه تلقّى في ذلك الوقت تقريرا مفصلا جدا عن ذلك. إن الهدف الرئيس لهذه الرسالة كما يرى كيسنغر يتمثّل في شرح الأسباب التي دعت ألمانيا إلى رفض إمداد إسرائيل من المخازن الألمانية. وجاء في الرسالة:

«من دون معرفة تفاصيل الأعمال والذرائع التي قادت حكومتكم إلى وضع الأمور في الشرق الأوسط تحت السيطرة، فإنني كنت ومازلت أرى أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وعن طريق التفاعل مع الاتحاد السوفييتي، مؤهلة للقيام بذلك. وكما يبدو فإن جهودكم تكلّلت بالنجاح. فمن ذا الذي لا يريد تقدير هذا! لقد حاولت حكومتي أن تستخدم - وبطريقتها - الإمكانات القليلة المتاحة لها قياسا بإمكاناتكم في إجراءات عملية حفظ السلام.

إنه لسوء فهم كبير، أن يُظَن أن حكومتي أبدت تفهما غير كافٍ لعبء مسؤولياتكم ولتوازن القوى الضروري في الشرق الأوسط. ولقد أثبتنا أكثر من مرة أننا نعرف تماما من هو الحليف الرئيس لنا وأننا لسنا غير مبالين.

ولكن استخدام المعدّات والمواد الأمريكية الموجودة فوق الأراضي الألمانية لأغراض لا تشكّل جزءا من مسؤولية التحالف يبقى موضوعا مختلفا[72].

ولكن هذا الكلام لم يقبل به كيسنغر، ولا نيكسون الذي كتب ردّه على رسالة فيلي براندت بتاريخ 30 أكتوبر، وقد جاء فيه:

«أنا أعتقد أنه من غير الجائز أن نضع خطا فاصلا دقيقا هنا عندما يكون الاتحاد السوفييتي مشتركا بهذا الشكل القوي، وعندما تتوسع هذه الأزمة مهددة بإلقاء ظلالها على شبكة العلاقات الشرقية - الغربية. أنا مقتنع بأنه لا يجوز قياس واجبات التحالف بمقاييس مزدوجة، وأنه لا يجوز الفصل بين علاقات الولايات المتحدة بالاتحاد السوفييتي وبين السياسة التي يمارسها حلفاؤنا في علاقتهم مع الاتحاد السوفييتي. وإذا نأى حلفاؤنا بأنفسهم عنّا في موضوع الشرق الأوسط، معتقدين أنهم يحمون بذلك مصالحهم الاقتصادية المباشرة، فإنهم يفعلون ذلك لقاء ثمن باهظ جدا على المدى الطويل. إن الانفراج الهش الذي يأمل من خلاله حلفاؤنا حماية علاقتهم الجيدة بالاتحاد السوفييتي، من الممكن أن يفصل عُرى التحالف، وستكون له تبعات كارثية على أوروبا».

أما بالنسبة إلى كيسنغر فإن الأمر كان:

«يكشف عن نفسه أكثر وأكثر، ليوضّح أن أوروبا تريد الحصول على حرية التصرّف في ممارسة سياسة مختلفة عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، حتى إن سياستها هذه تعارضت مع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط»[73].

لقد كانت بون في الواقع تسعى جاهدة إلى تخفيف حدة التوتر، إذ قال سكرتير الدولة فرانك للسفير الأمريكي هيلنبراند بتاريخ 29 أكتوبر: «علينا أن نتجنب بكل الوسائل تحوّل هذا الحادث المعزول إلى أمر يعيق عمل التحالف»[74]. وكان الرأي في واشنطن أيضا ينحو إلى هذا الاتجاه.

قدّم كيسنغر أمام سفراء حلف الناتو بتاريخ 2 نوفمبر صورة عن التطورات وعن حالة الصراع في الشرق الأوسط. ولم ينتج من هذه الجلسات أي خلاف، كما قال السفير الألماني فون شتادن في تقريره المرسل إلى بون. فقد قدّم كيسنغر انتقاداته

«بشكل جدّي ولكن بصيغة تصالحية عموما»، وأكّد أن خيبة الأمل الأمريكية من الحلفاء الأوروبيين ليست نتيجة لهذا الموقف فقط أو لرد فعل حكومات التحالف على الإجراءات الطارئة، ولكنها نابعة أيضا من خيبات أمل دفينة خلال الأشهر الماضية والنابعة أيضا من أسباب مختلفة «وبشكل عام من التفهّم القليل الذي يبديه الموقف الأوروبي والاستيعاب الذي نلقاه من شركائنا»[75].

وفي الختام عُقدت الجلسة التقليدية لوزراء دول حلف الناتو بتاريخ 11 ديسمبر 1973، والتقى كيسنغر لأول مرة وزراء خارجية الدول الأوروبية التسع في المجموعة الأوروبية، «ودخّن المجتمعون غليون السلام». وصاغ السفير الألماني فرانس كرابف نتائج المحادثات على الشكل التالي:

> «لقد التقت جهود وزراء خارجية الدول الأوروبية التسع وكذلك وزير الخارجية كيسنغر على حد سواء على عدم متابعة النظر في سوء التفاهم والصعوبات التي حصلت في الفترة الماضية، والعمل بشكل مشترك ومنفتح على توضيح المشاكل التي تعترض الطرفين»[76].

في هذه الأثناء انتقل تصرّف الحكومة الألمانية ليتحوّل إلى موضوع للجدل السياسي الداخلي، إذ قال كارل كارستن رئيس الجناح البرلماني لحزبَي الاتحاد المسيحي بتاريخ 28 أكتوبر:

> «لقد قدمت الحكومة الألمانية عملا سيئا للسلام، وبما يتعلّق ببلدنا أيضا».

أما فرانس جوزف شتراوس، رئيس وزراء حكومة ولاية بافاريا، فقد كتب:

> «أن خطابات براندت (المستشار) المنمّقة، وخفّة شيل (وزير الخارجية)، قد عززتا الانطباع في أمريكا بعدم إمكان العمل بشكل جدّي مع الألمان».

وقال هلموت كول رئيس حزب الاتحاد الديموقراطي المسيحي، بتاريخ 29 أكتوبر 1973:

> «بيّنت الحكومة الألمانية بسياستها هذه، الخارجة عن إطار المجموعة الغربية (أوروبا)، أن كل سياسة تضع التحالف الألماني - الأمريكي في وضع حرج، هي سياسة خطرة على ألمانيا»[77].

واضطر سكرتير الدولة باول فرانك إلى أن يتحمّل إهانة وصفه «بديبلوماسي زيت التدفئة» في وزارة الخارجية الألمانية، الأمر الذي وجد فيه أمرا مهينا لمسيرته السياسية[78].

من هيلموت شميت حتى إعادة الوحدة

من دون شكّ أسهمت الانتصارات العسكرية التي حققتها القوات المسلحة السورية والمصرية، في بداية حرب أكتوبر، في «استرجاع الشرف العربي» الضائع في حرب يونيو؛ بيد أن هذه الحرب أوضحت للعرب أن إدخال أي تعديل على الوضع القائم، واسترجاع الأراضي المحتلة أمران لا يمكن الوصول إليهما إلا عن طريق التفاوض، وبمساعدة أمريكية فقط. وكان أن بدأ كيسنغر بـ «ديبلوماسيته المكوكية» متنقلا بشكل دائم بين القاهرة والقدس ودمشق، محاولا أن يُثبت للعرب، وقبل أي أحد آخر، «أنه من الأنسب إليهم أن يتفقوا معنا على برنامج معتدل، على أن يسعوا إلى تحقيق برنامج راديكالي بمساعدة روسية».

وصاغ كيسنغر ما قاله هنا أمام شركائه في حلف الناتو على الشكل التالي:

> «إن الهدف الأساسي للسياسة الأمريكية ذو وجهين، الأول: التوضيح لإسرائيل أن أمنها لا يمكن ضمانه بالتفوق العسكري وحده، والثاني: إقناع العرب بأنه ليست هناك فرصة لتنفيذ مطالبهم المبالغ فيها بالقوة»[79].

بالنسبة إلى العرب فقد بقيت هناك «مشكلتان مهمتان» لاتزالان معلقتين، كما قال وزير النفط السعودي أحمد يماني في لقائه مع فيلي براندت، في بداية العام 1974، وهما:

> «تحرير الأرض المحتلة، وحقوق الفلسطينيين. بالنسبة إلى الأراضي المحتلة، فإنه كانت هناك قرارات كثيرة وإعلانات تطالب بردّها، ولكن احتلالها لايزال مستمرا؛ فإسرائيل تثبت - بشكل واضح - أنها لا تريد الانسحاب من كل هذه المناطق. ولكن العرب يريدون استرجاع أراضيهم، وعلى العالم أن يشجب هذا الاحتلال، وأن يطالب بإعادة كامل الأرض. وهناك بعض الدول التي لم تعلن إلى الآن دعمها هذا المطلب بشكل صريح»[80].

ومن الواضح أنه أراد الإشارة بذلك إلى الحكومة الألمانية التي كرّرت، منذ قيام حكومة الائتلاف الاشتراكي - الليبرالي، تأكيد انتهاجها سياسة «التوازن المُطلق». ومنذ ذلك التاريخ دأبت الحكومة الألمانية - دائما - على إحالة الأمر على القرارات ذات الصلة إلى المجموعة الأوروبية، في إطار التعاون السياسي الأوروبي المشترك. وقال العديد من المسؤولين - وقتئذ - إن بون تخفي نفسها خلف أوروبا. وصاغ فرانك، سكرتير الدولة، هذا الأمر على الشكل التالي: لقد حمل السياسيون الألمان القرارات الأوروبية - في هذا الشأن - مثل الترس أمامهم[81]. وفي 6 نوفمبر 1974 أعلن وزراء خارجية المجموعة الأوروبية برنامج النقاط الخمس بخصوص نزاع الشرق الأوسط، والذي تضمن الأسس التي يجب أن يرتكز عليها أي اتفاق للسلام في الشرق الأوسط، وهذه النقاط هي:

1 - عدم جواز السيطرة على الأراضي بالقوة.

2 - ضرورة أن تنهي إسرائيل احتلال الأراضي التي حصلت عليها منذ حرب 1967.

3 - مراعاة سيادة وسلامة أراضي واستقلال كل دولة في المنطقة، وكذلك حقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

4 - الإقرار بأن تراعي كل عملية لصنع سلام عادل ودائم الحقوق الشرعية للفلسطينيين.

5 - وجوب أن تتمتع كل تسوية سلمية بضمانة دولية، وفق قرار الأمم المتحدة الرقم 242 [82].

وتحولت هذه المبادئ لتصبح مرتكزات بنت على أساسها ألمانيا سياستها تجاه الشرق الأوسط، وهي التي أوضحتها ألمانيا مرارا وتكررا مع تضامنها الكامل مع الإسرائيليين[83].

إن المشكلة التي لم يرد ذكرها هنا كانت - ولاتزال - مشكلة النفط الذي استخدمه العرب - خلال حرب أكتوبر - سلاحا سياسيا، ولقد جاء في أوراق وزارة الخارجية، في أكتوبر 1974:

> «إن الصلة بين أسعار النفط والصراع في الشرق الأوسط هي صلة واضحة تماما؛ فمن غير تهدئة، أو على الأقل تحقيق تقدم في اتجاه حل

سياسي للصراع العربي - الإسرائيلي، فإن النفط لن يفقد قيمته بوصفه سلاحا سياسيا مُحْتَمَلا. إن من شأن كل شيء يخدم عملية صنع حلٍّ سلمّي دائم في الشرق الأوسط، أن يقدّم الحلّ لمشكلة النفط»[84].

وانطلاقا من هذه الرؤية، فقد كان الأمر بالنسبة إلى بون واضحا في أن:

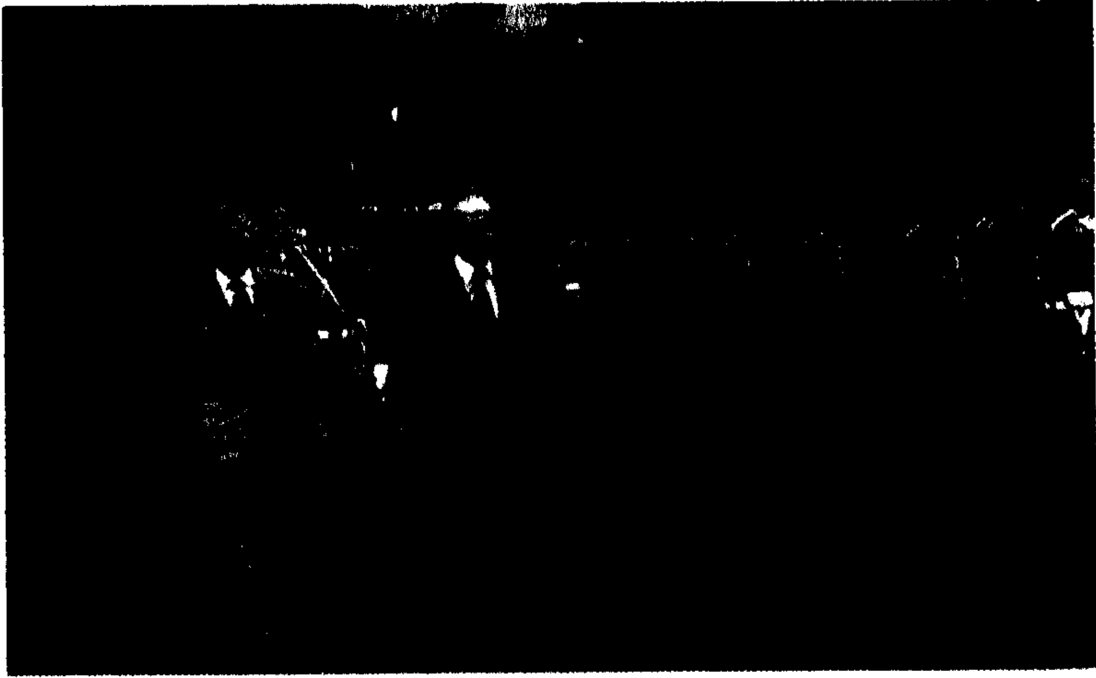
«مصلحتنا تتمثل في سلام مستقر، وتعاون في هذه المنطقة، ومن خلال هذا ستُقدّم أفضل خدمة بالنسبة إلى إسرائيل أيضا[85]. ولكن: «لن يمكننا تحقيق تسوية سلمية دائمة في الشرق الأوسط، من دون حلّ مشكلة العرب الفلسطينيين»[86].

لقد جرى تناول مشكلة الفلسطينيين العرب، لوقت طويل منذ العام 1948، على أنها مشكلة لاجئين، ولكن هذه الرؤية تغيّرت أيضا؛ فقد أصدرت جامعة الدول العربية، في أكتوبر 1974، قرارا يشدّد على إعطاء الحق للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعودته إلى أرضه. وتطرّق قرار وزراء خارجية المجموعة الأوروبية إلى هذه الحقوق المشروعة للفلسطينيين، ووافق رؤساء دول وحكومات المجموعة الأوروبية على هذا القرار. ودعمت ألمانيا – بقوة - حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره إبّان المناقشات التي جرت في الأمم المتحدة بتاريخ 19 نوفمبر 1974 بهذا الخصوص.

وفي مقابلة له مع صحيفة لوفيغارو الفرنسية، بتاريخ 3 فبراير 1975، قال هلموت شميت، ردا على سؤال عن إمكان أن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية في الحوار الأوروبي - العربي:

«مادامت منظمة التحرير الفلسطينية لم تحدد موقفها الواضح حيال نقطتين أساسيتين، هما حق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة، وتخلّي المنظمة عن العنف، فإني لا أستطيع تخيّل أن تُؤخذ مشاركة المنظمة على محمل الجد. وفي الوقت نفسه فإن هذا لا يعني أننا في ألمانيا لا نتفهّم - وبشكل مطلق - معاناة الفلسطينيين وحاجتهم، ولكن هذين شيئان مختلفان»[87].

خلال هذه الفترة، حدث الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية من قبل جامعة الدول العربية، ومن قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة، بوصفها



8 يوليو 1975، أول زيارة لرئيس حكومة إسرائيلي إلى ألمانيا، إسحاق رابين والمستشار الألماني هيلموت شميت في أثناء استعراض حرس الشرف في بون، غير أن الزيارة المقابلة التي كان من المقرر أن يقوم بها شميت لم تتم.

الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وكان السؤال يدور - في بون - عن الطريقة التي سيجري التعامل بها مع منظمة التحرير، والتي «ستتطور عاجلا أو آجلا لتتحول إلى حكومة منفى للفلسطينيين ستنبثق عنها مستقبلا حكومة لتحكم الجزء العربي من فلسطين»، كما جاء في إحدى وثائق وزارة الخارجية في فبراير 1975.

وكان التوجه في بون يقول إنه «يجب علينا أن نتعايش مع منظمة التحرير الفلسطينية، ويجب عليها أن تتعايش معنا»؛ لأنه في حال لم يجرِ التعامل على هذا الأساس؛ فستكون هناك خطورة في التخلّف عن مواكبة التطورات السياسية الحتمية، وفي فقدان الاتصال بالحاضر وبالمستقبل[88]. وعلى الجهة الأخرى كان لزاما على بون أن تراعي إسرائيل في كل قرار يُتّخذ، خاصة أن منظمة التحرير تشكل بالنسبة إليها منظمة إرهابية. ولهذا أرادت بون أن تتأقلم في الوقت المناسب، وبشكل تدريجي، مع تغيرات الوضع، وهذا يمكن أن يحدث عن طريق، كما جاء في إحدى وثائق وزارة الخارجية في مارس 1975:

«تكثيف معتدل، ولكنه غير خجول، للعلاقات مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى تغيير اللهجة، مقارنة باللهجة الحالية في

- التصريحات العلنية حيال مسألة منظمة التحرير، لكن من دون تجاوز حدّ الاعتراف»[89].

بعد موت عبدالناصر، في العام 1970، أصبح خلفه أنور السادات أهم لاعب في الشرق الأوسط، وقد وصفه دوم مينتوف، رئيس الوزراء المالطي، أمام هانس - ديتريش غينشر، نائب المستشار الألماني ووزير الخارجية، بأنه «صديقٌ حقيقي للغرب»[90]، كما أن السادات كان مقتنعا، بشكل كامل وفق كثيرين «بإقامة أفضل العلاقات مع الولايات المتحدة»، وهذا ما أكده شخصيا للمستشار الألماني فيلي براندت، في أبريل 1974 [91]، وكان لديه تصور واضح حيال منظمة التحرير الفلسطينية؛ فقد حافظ على «مسافة باردة» معها، ونظر إليها بوصفها احتياطيا، ولكنه كان يزجّ بها في الحسابات السياسية على اعتبار أنها شرّ لا بد منه، وعلى الرغم من أنه لاحظ - في نهاية العام 1974 - أنه كان من الصعوبة بمكان أن تتقبل الولايات المتحدة وإسرائيل منظمة التحرير، فإنه كان لزاما عليهما التأقلم مع «حقيقتين لا غنى عنهما»، وهما:

1 - لا يوجد هناك طريق آخر لتجاوز منظمة التحرير، وهي جاهزة للقبول بإسرائيل بوصفها شريكا تفاوضيا.

2 - قيام دولة فلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

بالنسبة إلى أنور السادات كانت حكومة الليكود برئاسة مناحيم بيغن تشكّل «شريكا قويا» يمكن العمل معه. وافتتح السادات مبادرته السلمية بزيارة إلى القدس، شكلت بالنسبة إلى كثيرين من المراقبين زيارة تاريخية مفاجئة، وألقى كلمة في الكنيست بتاريخ 20 نوفمبر 1977، اعترف فيها بحق إسرائيل في الوجود. وزار هلموت شميت، في 27 ديسمبر 1977 مصر، وأمطر السادات بوابل من المديح خلال حفل العشاء:

> «لقد قمتم يا سيادة الرئيس، وببعد نظر رجل الدولة، بالسير في طريق يمكن له أن يشكّل نهاية للصراع الطويل، والذي جثم عبئا ثقيلا على صدور كل شعوب المنطقة. وأنا أقاسمكم الأمل أن هذه الدفعة القوية التي أتت من مبادرتكم التي لا مثيل لها، ستجد صداها، وستقود إلى تسوية سلمية شاملة»[92].

وأسفرت المحادثات التي أعقبت زيارة السادات إلى القدس عن تقارب وجهات النظر الذي كانت ذروته في لقاء قمة كامب ديفيد، في سبتمبر 1978، والذي جمع

بيغن والسادات والرئيس الأمريكي كارتر، ودخل الاتفاق الذي وُقّع خلال هذه القمة التاريخ تحت اسم اتفاق كامب ديفيد الذي قضى بإعادة شبه جزيرة سيناء إلى مصر، واعتراف مصر - بوصفها أول دولة عربية - بإسرائيل. ودفع السادات حياته لاحقا ثمنا لهذا الاتفاق؛ ففي 6 أكتوبر، خلال الاحتفال بالذكرى الثامنة لبدء حرب أكتوبر، وقع السادات ضحية هجوم نفّذته مجموعة من الإسلاميين المتطرفين. وبدأ بذلك فصل جديد من التاريخ الدموي في الشرق الأوسط، طال تأثيره كل الأطراف من دون استثناء.

في أغسطس 1974 وقع حدث غير اعتيادي؛ ففي لقاء في وزارة الخارجية الإسرائيلية مع كلاوس كينكيل من وزارة الخارجية الألمانية، جرى التطرق إلى العلاقات الألمانية - الإسرائيلية. وقال وزير الخارجية الإسرائيلي إيغال ألون: «ليست بيننا مشكلات بارزة»[93]، وكان في الواقع أمرا غريبا ألا تكون هناك مشكلات بين الجانبين، ولكن هذا سيتغيّر لاحقا.

بعد انتصار بيغن في الانتخابات في العام 1977، ساءت العلاقات بين بون وإسرائيل بشكل كبير؛ إذ اتهم بيغن هلموت شميت بأنه، وفي أثناء تنفيذ حكم الإعدام في حق الضباط الذين حاولوا اغتيال هتلر فيما عُرف باسم «مؤامرة يوليو 1944»، كان حاضرا، وأنه صفق «ولم ينقض عهده الذي قطعه للفوهرر هتلر قط» [94]. وإثر هذا بقيت الزيارة، التي قُصِد بها شميت قبل أن يتسلّم بيغن الحكم، زيارةً على الورق فقط؛ إذ كان لدى شميت «شك سياسي» في أن تكون زيارة في العام 1978 «مفيدة سياسيا»، لاسيما أنه باتت على الحكومة الإسرائيلية «مكابدة عناء» التصرف حيال ما قاله شميت للسفير الإسرائيلي في بون «بأنه سيقدّم انتقاداته بشكل علني حيال سياسة الاستيطان الإسرائيلية»[95].

أثبتت حكومة بيغن أنها تشكّل «عقبة أمام كل تقدّم»، كما قال وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس لنظيره الألماني غينشر[96]. أما شميت فإن موقفه كان منتقدا لاتفاق كامب ديفيد؛ لأنه – في رأيه - كان مقصورا على الدول الموقعة فقط «فليس هناك حلّ من دون الفلسطينيين. إن اجتماع بعض السادة في كامب ديفيد لا يعني وضع حلّ فعّال لهذه المشكلة»[97]. وكان هذا ما قاله للملك حسين في يوليو 1980. وأضاف في لقاء جمعه مع الأمين العام لجامعة الدول العربية:

«من أجل جعل الصراع في الشرق الوسط قابلا للحل، يُشترط أن تكون لدى منظمة التحرير الفلسطينية أيضا نوايا حسنة (الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود)»[98].

ومن الآن وصاعدا أخذت بون في الاعتماد أكثر فأكثر على السياسة الأوروبية المشتركة في الشرق الأوسط، وأسهمت بشكل حاسم في إصدار «إعلان البندقية» في يونيو 1980، وهو الذي تميزت لغته بالوضوح، وشدّد مجددا على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وطالب بإشراكهم في إيجاد حل سلمي، مع أنه كان من الواضح، وكما قال شميت للملك الأردني:

«إن أوروبا لا تستطيع - على المدى الطويل - أن تحلّ محل الولايات المتحدة، لا في الشرق الأوسط، ولا في أي مكان آخر».

ولكن السؤال هو: هل يمكن أن يساعد الضغط الأمريكي على التوصّل إلى حل سلمي في الشرق الأوسط؟ وفق شميت فإنه:

«في ضوء وجود ستة ملايين ناخب يهودي في أمريكا، فإنه أمر صعب في الواقع أن تلتزم أمريكا بالموضوعية»[99].

وفي نضاله من أجل القرار المزدوج لحلف الناتو، لعب شميت، حينئذ، بورقة الشرق الأوسط، حيث نبه شميت نائب الرئيس المصري حسني مبارك، في 1 سبتمبر 1980، إلى الصواريخ النووية السوفييتية من طراز س س 20 (SS – 20)، وقال إن الوضع خطر للغاية، ليس على أوروبا فقط، بل على كل منطقة حوض المتوسط، بما فيها الشرق الأوسط والشرق الأدنى، وكذلك جنوب آسيا. وأضاف أن الخطر الأكبر يتمثّل في تحقيق الاتحاد السوفييتي، حتى فترة متقدمة من أواسط الثمانينيات، تفوّقا عسكريا كبيرا في هذه المنطقة. وأوضح له أن الابتزاز النووي سيصبح بذلك أمرا لا يمكن استبعاده، كأن يتم تهديد سد أسوان، وما يعنيه ذلك من نتائج كارثية على مصر.

وشكر مبارك شميت على هذا «التحليل المهم جدا»، وقال إن مصر ستجري محادثات مع أمريكا بهذا الخصوص[100]. وعندما فشلت محادثات نزع الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في جنيف، في نهاية العام 1983، بدأ نشر صواريخ بيرشنغ 2 على الأراضي الألمانية في العام نفسه.

وفي أبريل من العام 1981 أكد شميت، في لقائه مع ولي العهد السعودي فهد بن عبدالعزيز، الموقف الأوروبي في الشرق الأوسط، والمتمثل في:

1 - حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإشراك منظمة التحرير في عملية السلام.

2 - حق كل دول المنطقة في العيش بأمان ضمن حدود معترف بها.

3 - انسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة، وفق قرار الأمم المتحدة الرقم 242.

وأجاب ولي العهد السعودي بأن ما قاله شميت كلمات واضحة لا تحتمل الشك، وأن كامب ديفيد ما كان إلا «مضيعة للوقت»[101].

وبعد مرور عام على ذلك بينت إسرائيل موقفها بشكل واضح؛ ففي محادثة جمعته مع وزير الخارجية الألماني غينشر، أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن مطالبه التي تمثلت في:

1 - الرجوع عن إعلان البندقية 1980.

2 - أن إشراك منظمة التحرير الفلسطينية «أمر لا يمكن القبول به».

3 - لا لحقّ تقرير المصير للفلسطينيين، حتى أنه «لا يجوز استخدام هذا التعبير» الذي يفضي بـ «الضرورة إلى إقامة دولة فلسطينية»، وأضاف بيغن «أنه متفهّم لأن يطالب الألمان، بوصفهم دولة مجزأة، بحق تقرير المصير لشعب جمهورية ألمانيا الديموقراطية، ولكن بالنسبة إلى الفلسطينيين فإن هذا شيء مختلف تماما؛ فهناك 22 دولة عربية، وإن إقامة دولة فلسطينية يمثل خطرا مميتا بالنسبة إلى إسرائيل»[102].

وأكد مناحيم سافيدور، رئيس الكنيست، المخاوف الإسرائيلية بهذا الخصوص، بقوله في نوفمبر 1981: «في حال تمت إقامة دولة فلسطينية، فإن منظمة التحرير سوف تحقق نواياها وتأتي بمليون فلسطيني آخر للمناطق المحتلة»، لاسيما أنه كان على إسرائيل أن تحسب حسابا للضغط الشعبي إثر قيام الثورة الإيرانية ومجيء الخميني [103].

وأوضح ديفيد كيمخي السكرتير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، في حديثه مع برانت فون شتادن سكرتير وزارة الخارجية الألمانية، أن إسرائيل لن تسمح أبدا بإدراج منظمة التحرير الفلسطينية في العملية التفاوضية، وقال:

> «إذا أعلى الغرب من شأن منظمة التحرير الفلسطينية، فإنه لن يكون هناك أي أمل للفلسطينيين الآخرين؛ لأنهم سيقاطعون المفاوضات. إن

إعلاء شأن منظمة التحرير هو عقبة أمام السلام».

وقال أوتو فون غابلينتس السكرتير الوزاري الألماني:

«إن الألمان لديهم العديد من التجارب في تجاهل الحقائق».

أما كيمخي رئيس الكنيست، فقد قال:

«إن الأغلبية الصامتة من الفلسطينيين ترفض منظمة التحرير التي أرهبت سكان الضفة الغربية. ولقد فعل العرب القليل - أو بالأحرى لم يفعلوا شيئا - للفلسطينيين. في وقت ينفق فيه أغنياء النفط العربي في ليلة واحدة مبالغ كبيرة «بقشيشا» فقط في الكازينوهات، بينما يتضوّر الفلسطينيون جوعا في المخيمات منذ 34 سنة، وعليهم أن يعيشوا مع القدر نفسه من المال لمدة عام كامل».

إن كلام رئيس الكنيست لم يكن لأحد أن يعترض عليه، بخلاف سياسة الاستيطان الإسرائيلية التي فسّرها كيمخي بأسباب دينية – تاريخية، تتمثل في أن الدين اليهودي، على عكس الدين المسيحي والأديان الأخرى، دين قومي مرتبط جغرافيًا، أكثر من 3 آلاف عام بأرض إسرائيل؛ فالحدود التي كانت قائمة حتى العام 1967 فاصلة بشكل كامل لأراضي إسرائيل، ولن يُسمَح بإعادتها. وإن إسرائيل تتمتع بكامل الحق في استيطان كل مكان في هذا البلد؛ فالمستوطنات «جزء لا يتجزأ من فلسفة إسرائيل». كما أن المستوطنات التي تُنشَأ على الأراضي غير المأهولة للدولة لا تؤذي أحدا. وفي سياق حديثه عن قرار الأمم المتحدة الرقم 242، قال كيمخي إن الانسحاب لا يقضي ضمنا بالتخلي عن سياسة الاستيطان التي لا تجهض - بحال من الأحوال - العملية التفاوضية في رأيه.

ومن ثم جاء بالذكر على سبب آخر، هو أمن إسرائيل. وقال إنه ليست هناك أي دولة في العالم مهددة بهذا الشكل في أمنها مثل إسرائيل.

وأجاب فون شتادن بأن الرأي العام العالمي لا يوافق على هذا المشروع (مشروع الاستيطان)، لاسيما أن إسرائيل «معزولة بالمعنى الموضوعي». كما أنه يشك في قدرة إسرائيل على المحافظة على هذا الوضع في المدى الطويل.

واعترف كيمخي بخطر العزلة الذي تواجهه إسرائيل، ولكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن اليهود تحدوا كامل الإمبراطورية البريطانية، وأضاف أن «العرب هم

أبعد ما يكونون عن التفكير المنطقي؛ لأنهم يسلّمون زمام أمرهم للعواطف والكره وعدم الثقة. إن من شأن قيام دولة فلسطينية أن يقود إلى الخميني»[104].

في هذه الأثناء كان موضوع تصدير الأسلحة الألمانية، وبشكل خاص إلى الشرق الأوسط، يشكل موضوعا شائكا في ألمانيا، ولقد قال المستشار هيلموت كول ذات مرة لرئيسة الوزراء البريطانية تاتشر، بخصوص سياسة تصدير الأسلحة، إن بون «ليس لديها طموح في أن تصبح مورّدا للسلاح لكل العالم لأسباب مختلفة، من ضمنها أسباب تاريخية أيضا، ولكنها لا تريد أن تكون غائبة»[105]. وكان الحديث يدور وقتها عن صفقات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية؛ إذ تقدمت السعودية في العام 1979 - لأول مرة - بقائمة بالأسلحة التي ترغب في الحصول عليها، ولكن أُجّل النظر فيها. وتضمنت القائمة، في بداية العام 1983، الحصول على 300 دبابة ليوبارد 2، من أحدث الطرازات، و150 طائرة مروحية، و150 نظام دفاع جوي غيبارد، ودبابات استطلاع، ومركبات إصلاح مدرعة، وعربات نقل مدرعة، وبلغت قيمة قائمة الطلبات 12 مليار مارك ألماني. وبدا أن اتخاذ قرار بهذا الشأن أمر ضروري، إذ تقدمت شركتا كراوس - مافاي وكروب بطلب



1984، المستشار الألماني هيلموت كول في أثناء زيارته إلى إسرائيل، ويبدو في الصورة مع المفتي العام أمام قبة الصخرة في القدس.

للتحقيق الأولي بشأن الموافقة، وكانت هناك وجهات نظر مختلفة في وزارة الخارجية بخصوص هذا الطلب؛ فبالنسبة إلى بيير فيشر وكيل الوزارة فإن هناك «أسبابا سياسية تحول دون تصدير هذه الأسلحة الثقيلة»، وإذا كانت هناك موافقة على تحقيق الرغبة السعودية، فإن «العالم كله سيفهم هذا على أنه تغيير جذري في سياسة تصدير الأسلحة الألمانية». أما زميله فالتر غورينفلوس فإنه لم يؤيّد وجهة نظره بشكل كامل، فهو يرى أن تصدير دبابات «ليوبارد 2» أمر غير وارد لأسباب سياسية داخلية وخارجية، ولكنه يرى «أن ندرس بشكل جدي إمكان تسليم أسلحة أخرى للسعوديين». كما أن فيشر تطرّق، في سياق أسبابه الرافضة لهذه الصفقة، إلى رد الفعل الإسرائيلي المتوقع منها، وأنه سيشكل «عبئا على العلاقات الألمانية - الإسرائيلية، وتحزبًا أحادي الجانب في الشرق الأوسط»[106]. وهذا ما أكده نيلز هانسين السفير الألماني في إسرائيل الذي رأى أن تسليم شحنات ليوبارد 2 «ستكون له عواقب ثقيلة وطويلة الأمد على العلاقة الثنائية، كما أن الثقة التي بنيناها بشكل صعب للغاية خلال العقود الماضية مع إسرائيل سوف تُدمَّر، ومن الممكن أن يؤدي هذا الأمر إلى تجمّد العلاقات السياسية والإنسانية الثنائية»[107].

في أكتوبر 1983 قام هيلموت كول بزيارة إلى السعودية، واتفق مع الملك فهد بن عبدالعزيز «على إدراج مسألة القطاع الدفاعي العسكري ضمن إطار العمل المشترك»[108]. وبعد مضي ثلاثة أشهر زار كول إسرائيل، وأشار رئيس الوزراء إسحق شامير، بطريقة دراماتيكية، إلى مبيعات الأسلحة إلى السعودية، وقال له إن هذا «ستكون له تأثيرات مرعبة على المزاج العام الإسرائيلي، وسيُطلق موجة من اليأس العميق»[109].

وبعد انتهاء الزيارة، قال كول بوجوب مراعاة هذه العوامل في عملية اتخاذ القرار. في أكتوبر 1984 حاولت وزارة الخارجية إيجاد حل لهذا الأمر، وكقاعدة «لا يمكن الاستغناء عنها» للمفاوضات «فإنه يجب الاعتراف بحق كل الدول في الوجود الآمن، وكذلك في الاحترام وفي تقرير المصير، كقاعدة لحل سلمي عادل في صراع الشرق الأوسط». ورأى وزير الدفاع السعودي أنه غير قادر على القبول بالأمر على هذا النحو[110]. وعلى هذا الأساس، فإنه لم يجرِ تسليم دبابات ليوبارد 2 التي

أراد السعوديون الحصول عليها. وجرى الحديث مجددا، في العام 2014، عن رغبة السعودية في الحصول على 800 دبابة من هذا الطراز.

في أبريل 1990، اصطدم الموقف الإسرائيلي الهائل والرافض للوحدة بين الألمانيتين بعدم تفهّم من قبل بون؛ فالقلق وعدم الارتياح وعدم الثقة تجاه الجانب الألماني هي أمورٌ كانت لاتزال كبيرة. وذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية، على سبيل المثال، أن «الشعب الإسرائيلي لديه ستة ملايين سبب ليقاوم إعادة الوحدة». وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير، بهذا الخصوص «إن ألمانيا الموحدة تثير من جديد خطر الموت بالنسبة إلى اليهود». كما قال دوف شيلانسكي رئيس الكنيست الإسرائيلي، في الثالث من أكتوبر، وفي نفس يوم الوحدة الألمانية:

> «إذا كان الألمان اليوم يحتفلون، فإنه على الشعب اليهودي أن يلتف بالعباءة، ويرش الرماد على رأسه، ويجلس على الأرض، ويردد أغنية الموت. فلاتزال هناك جبال من الرماد والعظام تفصل بين اليهود والألمان، وعلى العالم أن يحذر من الألمان وينتبه لهم»[111].

7

من إعادة الوحدة حتى الوقت الراهن

حرب الخليج

في الوقت الذي كان فيه الألمان يعملون على استكمال وحدتهم، اندلع صراع جديد في الشرق الأوسط، حيث أقدمت القوات العراقية بقيادة صدام حسين في الثاني من أغسطس في العام 1990 على غزو الكويت. وعلى إثر هذا الغزو، وجّه مجلس الأمن الدولي، وبمبادرة أمريكية، إنذارا إلى الحكومة العراقية بتاريخ 29 نوفمبر، للانسحاب من الكويت بموعد أقصاه 15 يناير 1991. وفي الوقت نفسه سعى الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى حشد قوة دولية لشن حرب محتملة على العراق في حال عدم استجابته لإنذار مجلس الأمن. وأسهمت هذه الظروف في استشعار ألمانيا الموحّدة من فورها

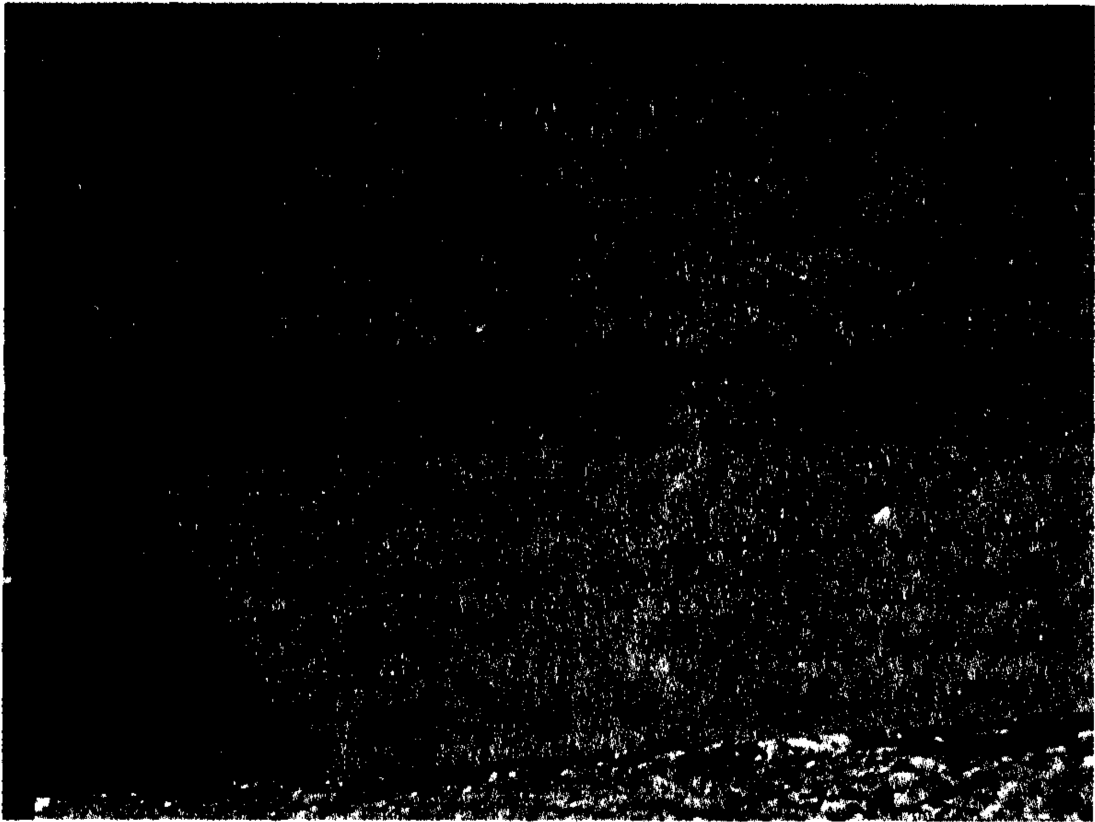
«كان لزاما على ألمانيا أن تقبل وصف سياستها بـ«ديبلوماسية الشيكات»

للتحديات الجديدة التي تقف أمامها في كثير من النواحي. وفي وقت سابق على هذا الحدث، كان الرئيس الأمريكي بوش قد أعلن ألمانيا في مايو 1989 «شريكا في القيادة». وفي إطار جهوده لتشكيل تحالف دولي ضد الغزو العراقي للكويت، قال بوش للمستشار الألماني كول: «على ألمانيا أن تأخذ نصيبا عادلا من مسؤولية جهود إنهاء أزمة الخليج». وكان أن عرض كول تقديم المساهمة التالية: 60 دبابة استطلاع من طراز فوكس للولايات المتحدة، وكذلك تقديم عتاد عسكري عام، مثل عربات مدرّعة وأجهزة لاسلكية ورافعات سيارات ووسائل دفاع ضد الأسلحة البيولوجية والكيماوية والنووية وكذلك تجهيزات للمعسكرات من مخازن جيش الشعب لألمانيا الشرقية، وبلغت قيمة هذه المواد 3,3 مليار مارك ألماني في سنة 1990. وقال وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر إن هذه المساهمة الألمانية أكبر مما اقترحته وانتظرته الولايات المتحدة، «مع أن هذه المساهمة لن تغيّر شيئا من حقيقة أنه لن تُرسل قوات ألمانية إلى الخليج»، وأجابه كول بأن ألمانيا تقدّم أكثر من الآخرين «ولكنها لا تجني إلا الركلات على مؤخرتها». فلقد كان من الأسهل والأرخص إرسال كتيبة مظليين إلى هناك، ولكن هذا الأمر لا يسمح به الدستور. واعترف بيكر بأن المبلغ المقدّم من قبل كول أعلى من المبلغ «الذي طلبته أمريكا».

وفي النهاية نُقلت 18 طائرة ألمانية مقاتلة من طراز ألفا بتاريخ 6 يناير 1991 إلى جنوب تركيا، كما تمركز 49 جنديا مع 36 صاروخ هوك للدفاع الجوي بتاريخ 8 فبراير، أي بعد بدء الحرب، في شرق تركيا. وبذلك وقف، ولأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، جنود ألمان فوق أراضٍ مهددة بالحرب. ولاقى هذا القرار في ألمانيا نقدا حادا، وقاد إلى تخلّف أعداد كبيرة من الشباب الألمان عن الالتحاق بالخدمة العسكرية. وانطلق الناتو والحكومة الألمانية من أنه في حال هاجم العراق تركيا، فإن هذا يعني دخول ألمانيا الحرب بموجب معاهدة الدفاع المشترك للحلف، وهي التي تقضي بإلزام كل طرف في الحلف بتقديم الدعم. ولم يكن للحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني رأي مختلف في هذا الموضوع وحسب، بل رأى أيضا أن إسهام الجيش الألماني يكون فقط تحت قيادة الأمم المتحدة(*).

(*) من الجدير بالذكر أن الحزب غيّر رأيه بهذا الخصوص عندما شكّل الحكومة في العام 1999، ودعم الناتو عن طريق وضع عدد من الطائرات الألمانية تحت تصرّف الحلف في حرب كوسوفو ضد صربيا. [المترجم].

وأثناء الحرب اتضح أن الحكومة الألمانية دعمت العراق في مجهوده الحربي؛ فقد ساعدت الشركات الألمانية، لقاء مبالغ طائلة، في توسيع مدى صواريخ سكود العراقية من 280 كم إلى 600 كم، بشكل يسمح لهذه الصواريخ بالوصول إلى إسرائيل. كما جرى الحديث وقتها عن اشتراك شركات ألمانية في تطوير عمليات إنتاج الغاز السام العراقي. وفي سعيه إلى تقليل حجم الخسائر المترتبة على هذه الأخبار، زار وزير الخارجية الألماني غينشر نهاية يناير 1991 إسرائيل، وعرض عليها تمويل شحنات صواريخ باتريوت لأغراض دفاعية ضد العراق. وفي النهاية قدمت الحكومة الألمانية دعما بقيمة 18 مليار مارك ألماني، أي ثلث مخصصات الموازنة الدفاعية الألمانية، لحرب الخليج، ومع ذلك كان لزاما عليها أن تقبل بوصف سياستها «بديبلوماسية الشيكات»[1]. وكان من قبيل المفارقة التجاء الإسرائيليين إلى الأقبية في تل أبيب لحماية أنفسهم من الغازات السامة للصواريخ العراقية مرتدين أقنعة واقية من الغاز ألمانية الصنع.



حتى العام 1998 فقط، موّلت ألمانيا مشاريع في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني بقيمة 350 مليون دولار.

ومن أجل تحسين الصورة في إسرائيل، قبل الألمان في نهاية ديسمبر 1991 مجددا بتسليم إسرائيل صفقات أسلحة جديدة، ضمّت مدرعات مجنزرة ودبابات سوفييتية الصنع، وكذلك أجهزة عسكرية من مخازن جيش الشعب لألمانيا الشرقية. وعلى الرغم من أن هذه العملية خُطط لها بسرية كبيرة، فإن السلطات الألمانية في هامبورغ اكتشفت هذه الحمولة في أثناء شحنها بالسفن. وأدى هذا الأمر إلى استقالة لوتس شتافينهاغين، وزير الدولة المسؤول عن هذه الصفقة في المستشارية الألمانية[2]. وعلى رغم ذلك سلّمت بون بعد ذلك بفترة غواصتين من طراز الدلفين بشكل مجاني تماما، وغواصة ثالثة بنصف الثمن إلى إسرائيل[3].

وابتداء من العام 1992 تقدمت حكومة إسحق رابين بمحاولة لحل سلمي في الشرق الأوسط عن طريق إعلان مبادئ أوسلو، إذ اتفقت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على النقاط التالية:

1. اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود.
2. اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني.
3. إقرار إسرائيل بحق الفلسطينيين في الحكم الذاتي.
4. انسحاب إسرائيل خلال خمس سنوات من أراضٍ في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن نتيجة هذا الاتفاق معروفة، وانتهت باغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في نوفمبر 1995.

لقد كان الموقف الأوروبي مرحّبا بهذا الاتفاق. وكانت المبادئ المتفق عليها في هذا الإعلان هي نفسها مبادئ إعلان البندقية في العام 1980. واستقبلت بون الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في العام 1993، واستثمرت الحكومة الألمانية ولغاية العام 1998 مبلغ 350 مليون دولار في أراضي السلطة الفلسطينية، وبشكل فاق الاستثمار الأمريكي في هذه المناطق. واتبعت بون حينئذ سياسة أوروبا حيال الموضوع الفلسطيني، خصوصا بعد أن وُقِع على اتفاق للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وسعت بون إلى توسيع إعلان البندقية، وشددت على حق الفلسطينيين الدائم والمطلق في الحكم الذاتي، بما فيه خيار إقامة دولة فلسطينية، وأعلنت استعدادها في أن تأخذ موضوع الاعتراف بالدولة الفلسطينية بعين الاعتبار في الوقت المناسب.

بدورها دعمت حكومة شرودر-فيشر مسيرة السلام في الشرق الأوسط من دون أي تحفظات، ولكنها لم تقم بمبادرة خاصة بألمانيا، واتّبعت، وبإرادتها، وفي إطار الاتحاد الأوروبي، الخط الأمريكي إلا في محطة وحيدة هي العام 2003.

حرب العراق[4]

بعد يوم واحد فقط من هجمات سبتمبر الكارثية على نيويورك وواشنطن، وبتاريخ 12 سبتمبر 2001، دار حديث في أروقة البيت الأبيض عن توسيع أهداف العملية الانتقامية التي ستقوم بها أمريكا. وتشعّبت آراء المجتمعين، حيث حاول دونالد رامسفيلد التركيز على موضوع العراق فقط، وخالفه وزير الخارجية كولن باول وأكّد ضرورة تصفية القاعدة. وقال ريتشارد كلارك، مستشار الأمن القومي والبنية التحتية ومكافحة الإرهاب، وقد كان مرتاحا من حديث كولن باول، في محاولة منه للتنفيس عن غضبه:

> «ظننت أنه قد فاتني شيء ما. فأن ندمر العراق بعد هجوم قامت به القاعدة، هو كأننا ندمّر المكسيك بعد هجوم اليابانيين على بيرل هاربر».

ولم يتمالك كولن باول نفسه عن أن يهزّ رأسه قائلا: «لم ينته هذا الأمر بعد»[5].

بتاريخ 20 مارس 2003 أطلقت الولايات الأمريكية طلقة البداية لأربعين طائرة، معلنة بدء حرب العراق. لقد أراد المحافظون الجدد في الإدارة الأمريكية هذه الحرب، وكان على رأسهم: ديك تشيني نائب الرئيس، ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع، وباول ولفويتس مساعد وزير الدفاع، ودوغلاس فيث سكرتير الدولة لشؤون وزارة الدفاع، وريتشارد بيرل مستشار وزير الدفاع، وجون بولتون سكرتير الدولة في وزارة الخارجية، ولويس ليبي مدير مكتب نائب الرئيس، وكارل روف مستشار الرئيس. وكانت هذه المجموعة تمهّد الطريق لغزو العراق حتى قبل أحداث 11 سبتمبر، ولكنها كانت تنتظر فقط الفرصة المناسبة لإنهاء «المهمة» التي لم يقدها بوش الأب في العام 1991 حتى النهاية. إن لبّ الموضوع هنا كان يدور حول النفط، ولكن أيضا حول التصوّر القائل بإدخال الديموقراطية إلى الشرق الأوسط من خلال القضاء على الطاغية صدام حسين، «تماما كما حدث بعد الحرب في ألمانيا»، مثلما قالت كونداليزا رايس الذكية.

أما «الحجة التي تُسوّق نفسها بشكل جيد» لدى الرأي العام، كما قال باول ولفويتس، فهي بناء الروابط بين اعتداءات سبتمبر الإرهابية والعراق. وعلى هذا الأساس وضع المحافظون الجدد صدام حسين في بؤرة الإرهاب العالمي، مدّعين أنه سيتمكن في وقت قريب من الحصول على أسلحة تدمير شامل. وإذا لم تكن هناك أدلة، فإنه يجب إيجادها. ولاقى الداعون إلى الحرب آذانا صاغية في البيت الأبيض. وكان الأمر بالنسبة إلى الرئيس بوش «أن التقت لديه عقلية رعاة البقر في موطنه تكساس مع روح التبشير لمسيحي بروتستانتي»، حيث قسّم العالم إلى صالح وطالح، ورأى في نفسه مبعوثا من السماء ليدافع عن بلده وليقدّم «عطية الرب» (الحرية) إلى العالم أجمع. وساعده «إيمانه» في السير بهذا الطريق، وكان إذا اتخذ قرارا لا يعود هناك مجال لمراجعته أو التفكير فيه. وكانت حرب العراق تشكّل من وجهة نظره حربا موجهة إلى حماية الشعب الأمريكي والقضاء على الشر في العالم.

وخلال الأسابيع والأشهر التالية، بنى المحافظون الجدد أبنية مذهلة من الكذب من أجل تبرير الحرب ضد العراق أمام الرأي العام. ومن أجل شن «الحرب على الإرهاب»، تـم اختــراع مفهــومَي «محـور الشر» و«عقيدة بوش»، اللذين أُستخدما كستار أمام الرأي العام العالمي لتبرير أي هجمات وقائية. وفي سياق الحرب على العراق بقيت صورة عالقة لا يمكن نسيانها، وهي إعلان بوش بتاريخ 10 مايو 2003 الانتصار في العراق من على ظهر حاملة الطائرات الأمريكية إبراهام لنكولن في خليج سان دييغو، مرتديا لباس الطيارين وفوقه لافتة كُتب عليها «أنجزت المهمة». ولكن اتضح أن هذا النصر لا يعدو أن يكون سوء تقدير كبير. وظلّت هذه الحرب المخالفة للقانون الدولي قائمة بشكل رسمي حتى العام 2011، عندما أنهاها خليفة بوش، باراك أوباما. وكلّفت هذه الحرب لغاية ذلك التاريخ الكثير من المآسي والمعاناة والمبالغ المالية المخيفة. ولقي مئات الآلاف مصرعهم جرّاء هذه الحرب، وتشتت الملايين منهم. خصوصا أن هذه الحرب أبطلت مفعول اتفاقيات جنيف في معاملة الأسرى من خلال تعاملها الوحشي وعمليات التعذيب اللاإنسانية التي طُبقّت على السجناء والأسرى، كما احتُجِز الكثير من المشتبه فيهم في معتقل غوانتنامو من دون أي وجه قانوني. وجرى في خضمّ هذه الحرب نسيان الحرب في أفغانستان ونتج عن هذا النسيان بقاء الحرب دائرة هناك، ولاتزال.

وبالاستناد إلى الجملة المشهورة لعمر نلسون برادلي، القائد الأعلى للجيوش الأمريكية إبّان الحرب الكورية: «الحرب الخطأ في المكان الخطأ وفي الوقت الخطأ ومع الغريم الخطأ»، وصف المؤرخ الأمريكي المشهور جورج هيرنغ حرب العراق: «بالحرب الخطأ في المكان الخطأ وبالأساليب الخطأ»[6].

والآن أصبح انتقاد «أوروبا العتيقة» - وفق وصف رامسفيلد لدول أوروبا التي امتنعت عن المشاركة في الحرب على العراق للسياسة الأمريكية في العراق - أمرا ينظر إليه تقريبا بإيجابية. ويصبح هذا الانتقاد ذا معنى مهم وحاسم عندما يأتي من ريتشارد كلارك، مستشار الأمن القومي والبنية التحتية ومكافحة الإرهاب، والذي أصدر كتابا في العام 2004 حقق أعلى نسبة مبيعات بعد إصداره مباشرة. وحمل هذا الكتاب اسم «ضد كل الأعداء»، واستقى كلارك العنوان من قَسَم الخدمة الذي أقسم عليه، وهو حماية الدستور الأمريكي «ضد كل الأعداء». ولكن العراق لا يشكل وفق كلارك أي تهديد لأمريكا، وليس هناك له أي صلة تربطه بأحداث سبتمبر، على الرغم من أن كلارك كان من أوائل من قالوا بضرورة توجيه ضربة عسكرية للعراق بعد غزوه للكويت، وقدّم استشاراته لاحقا من أجل العمل على تغيير نظام الحكم في العراق، ولكن «ليس بهذا الشكل الذي تم به، وليس بهذا السعر الذي دفعناه والذي سندفعه، ليس بهذا السعر الذي سيصرف انتباهنا عن قتال القاعدة وغيرها من المجموعات المتطرفة الأخرى، وليس بهذا الشكل الذي يجعلنا ننفق أموالا نحن بحاجة إليها من أجل القضاء على مواطن الضعف في بلدنا، وليس بهذا السعر الباهظ واللامعقول، الذي يرفع من كره المسلمين للغرب ويقوّي القاعدة، وهي التي تشبه حيوان العُدار الذي ينمو له رأس جديد كلما قُطع الآخر»[7].

وفق كلارك، فإن واشنطن كانت لديها فرصة كبيرة بعد هجمات سبتمبر في أن تدفع الناس، على مستوى العالم، إلى تبنّي قيم مشتركة وتنسيق الإجماع العالمي للقضاء على الجذور الأيديولوجية للإرهاب وتدمير القاعدة، ولكن أمريكا «بدأت بالضرب عشوائيا وفي كل اتجاه بشكل متوحش، وذهبت في طريق المغامرة العسكرية ضد أكثر من بلد مسلم. وانفتحت بهذا أبواب الجحيم». وأتى كلارك في كتابه إلى الخلاصة المرّة: «سيكون علينا أن ندفع ولوقت طويل ثمن ذلك»[8].

لم تكن ألمانيا ولا فرنسا جزءا من «تحالف الراغبين»؛ ففي خريف العام 2002 وأمام البرلمان الألماني، أعلن غيرهارد شرودر أن ألمانيا لن تشارك في الحرب ضد العراق، محققا بذلك النجاح في دورة انتخابية جديدة بوصفه «مستشار السلام» في انتخابات اعتقد الكثيرون منذ زمن أنه سيخسرها. ولكن السياسة المناوئة للحرب، والتي انتهجها شرودر، قادت في الواقع إلى تراجع العلاقة الألمانية - الأمريكية إلى الحضيض، وامتدت العلاقات الجليدية بين بوش وشرودر إلى حين خسارة الأخير الانتخابات في العام 2005. وبعد خمس سنوات أصدر جورج دبليو بوش مذكّراته «زمن القرار»، وهي التي أوضح فيها لماذا سار الأمر على هذا النحو. وانتقد بوش في كتابه شرودر بشكل لاذع، متهما إياه بالخداع والإهانة. وقال في كتابه إن شرودر بالنسبة إليه «واحد من أصعب رجال الدولة، والذين لا يمكن التعرّف على ما يدور في خلدهم».

بدأ كل هذا من خلال اجتماع مصغّر في البيت الأبيض بتاريخ 31 يناير 2002، حضره إلى جانب شرودر عن الجانب الألماني، السفير الألماني فولفغانغ إيشنغر، ورئيس قسم السياسة الخارجية في المستشارية الألمانية ديتر كاستروب. وكتب جورج بوش في كتابه أن شرودر أكد له دعمه الكامل للسياسة الأمريكية في العراق، ووضّح هو بدوره لشرودر، أنه يرى أن الحل العسكري هو آخر الحلول التي ستُتخذ ضد الرئيس العراقي صدام حسين، وأجاب شرودر، وفق ما كتبه بوش:

> «ما هو صحيح لأفغانستان صحيح للعراق؛ فالأمم التي تدعم الإرهاب عليها أن تتحمل تبعات هذا الأمر. وإذا استطعتم أن تحسموا هذا الأمر بشكل سريع، فسأكون معكم».

وقال بوش: «لقد أخذت هذا الكلام على أنه إعلان لتقديم الدعم». وانطلاقا من هذا اللقاء ذكر بوش أن شرودر يقف إلى جانبه في مسألة الحرب، وافترض أنه يجب عليه مراعاة فترة الانتخابات الألمانية في العام 2002. وعلى هامش اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة سأل بوش وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر ممازحا: «متى تنتهي هذه الانتخابات اللعينة؟». وكان هذا الكلام قبيل موعد الانتخابات البرلمانية بتاريخ 22 سبتمبر 2002، ولكن قبل ذلك، كان شرودر قد بدأ بسحب خيوط موضوع الحرب على العراق بشكل مغاير، وكان هذا الأمر يعود إلى قرار شخصي تماما وتلقائي

ووليد لحظته؛ ففي أغسطس 2002 اجتمع بعض سياسيي حزب شرودر في مبنى رئاسة الحزب للتشاور حول «الطريق الثالث» في موضوع الحرب على العراق. وترك شرودر الجلسة للمشاركة في مقابلة على الهواء مع القناة الثانية للتلفزيون الألماني في برنامج «جريدة اليوم». وبعد انتهاء اللقاء عاد إلى المجتمعين مشيرا إليهم بأنه تكلّم عن التدخل في العراق ولم يتكلم عن الطريق الثالث. وارتسم الذهول على وجوه المجتمعين.

واتهم بوش شرودر بأنه تراجع عن موافقته الأولى التي وعده بها من أجل الانتخابات البرلمانية، وقال: «عندما أوشكت الانتخابات البرلمانية الألمانية على البدء، انقلب شرودر على موقفه». وقد قال أمام أحد السفراء: «هذا الشخص (شرودر) خدعني». وذكر صراحة في مذكراته أن هذا التصرف نتج عنه انقطاع دائم في العلاقة بينهما:

> «أنا أقدّر الديبلوماسية الشخصية، وأولي أهمية كبيرة للثقة. فإذا انشرخت هذه الثقة، فإنه من الصعب بمكان الحفاظ على علاقة بنّاءة»[9].

ولم يُرِد شرودر أن يبقى ما كتبه بوش من دون رد، وأجاب بشكل علني:

> «لم يقل الرئيس الأمريكي السابق بوش الحقيقة. فالمحادثة (بتاريخ 31 يناير 2002) كانت تدور حول مسألة ما إذا كان الإرهابيون المسؤولون عن هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة قد تلقّوا دعما من صدام حسين. وقلت في مقابلتي اللاحقة مع الرئيس الأمريكي بشكل واضح، إن ألمانيا ستقف وبكل ثقة على الجانب الأمريكي، في حال ثبت أن العراق، وقبل ذلك أفغانستان، يشكّل في الواقع ملجأ لإرهابيي القاعدة. وكما ثبت خلال سنة 2002، فإن هذا السياق التبريري كان خطأ وملفقا؛ فالتبريرات التي قدمتها إدارة بوش للحرب على العراق كانت تقوم، مثلما نعرف اليوم، على أكاذيب».

ودعم شرودر في موقفه هذا كبار سياسيي ألمانيا، وكذلك فعل كل المشاركين في لقائه مع بوش، فقد قال السفير إيشنغر:

> «لا يستطيع أحد أن يفسّر سياق الحديث الذي تم في اللقاء على أنه شيك على بياض لتدخّل عسكري في العراق».

وأيّد ديتر كاستروب أقوال المستشار السابق شرودر:

«لقد صرّح شرودر بطريقة لا يمكن لبوش فهمها بأنها إذن لبدء حرب ضد العراق بمساعدة ألمانية».

أما الانتقاد الحاد الذي طال الرئيس بوش فصدر عن المتحدث باسم الحكومة الألمانية أوفي- كارستن هيير، وهو الذي أبدى شكوكه الجدية حول أفق الرئيس الأمريكي في مقابلة له مع قناة إن 24 (N24) الإخبارية:

«لقد لاحظنا أن المستوى الثقافي للرئيس السابق لأهم دولة كان متدنيا بشكل استثنائي، ولهذا السبب فإنه كان من الصعب التواصل معه».

وقال مستذكرا لقاءه معه ذات مرة:

«ليس لديه أدنى معرفة بما كان يجري في العالم. وكان مصرّا فقط على أن يكون تكساسيا. أنا أعتقد أنه يعرف كل جاموسة في تكساس».

من الممكن أن يلقي محضر الجلسة الذي كُتب خلال اللقاء المذكور بين بوش وشرودر الضوء على فحوى الحديث الذي دار بينهما. إن الطلب الذي تَقدمتُ به لدى السلطات الأمريكية للسماح بالاطلاع على محضر الجلسة لم يزل لغاية طبع الكتاب قيد الدراسة، أما الطلب الذي تقدمت به للمستشارية الألمانية بتاريخ 31 يوليو 2013 لإلقاء نظرة على محضر الجلسة فقد رُفض للأسباب التالية:

«يتعلّق الأمر في هذه المستندات بتقديرات داخلية وتقييم لمحادثات دولية بشأن مواضيع حساسة. تحوي محاضر جلسات هذه المباحثات الموسعة والمتعلقة بلقاء بوش وشرودر الذي تم يوم 31 يناير 2002 مجمل معنى ما ورد على لسان كلّ من المستشار الألماني والرئيس الأمريكي والمواقف التفاوضية لكل منهما، وكذلك ما قاله أحد الوزراء الحاضرين ولكنه ليس تدوينا حرفيا لما قيل. قُيّم محتوى هذه المحادثات فيما بعد بطرق مختلفة، ولذا فإن من شأن أي نشر من طرف واحد لهذا المحتوى عن طريق الحكومة الألمانية أن يعكّر صفو العلاقات الثنائية بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ إنّ سرية المحادثات والمشاورات التي يجريها رؤساء الدول والحكومات تعتبر سمة جوهرية للمحادثات الدولية. ونشر محاضر جلسات مثل هذه، من شأنه أن يفتح باب الاستنتاجات لما نُوقش في الغرف

المغلقة. ولهذا، فإنه، فيما يتعلق بمصلحة السياسة الخارجية الألمانية، من الأهمية بمكان ألا يُنشر محتوى المحادثات الديبلوماسية حتى بعد مرور سنوات كثيرة؛ إذ إنّ نشر المحتوى الحرفي للمحادثات الديبلوماسية من طرف الحكومة الألمانية وحدها، يعتبر تصرفا يُضعف بشدّة درجة الثقة بألمانيا عند إجرائها مفاوضات ومحادثات دولية مستقبلا. ولذا فإنه من غير الوارد نشر أي شيء يتعلق بهذا المحتوى حتى لو أُخذ بعين الاعتبار مرور سنوات عدة على تدوينها».



المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في القدس، بالنسبة إلى ميركل يشكّل أمن إسرائيل مصلحة وطنية ألمانية.

ورفضت المستشارية الألمانية بتاريخ 30 أكتوبر 2013 النظر في «الاعتراض» القانوني الذي تقدمت به على ما جاء سابقا، متعلّلة:

«بأن جمهورية ألمانيا الاتحادية لم تشارك في حرب العراق، ولكنها تسهم منذ العام 2006 في إطار مهمة الأمم المتحدة في الاستطلاعات البحرية أمام الشواطئ اللبنانية للحيلولة دون وصول شحنات أسلحة إلى حزب الله في لبنان، وهو الذي يُعتبر عدوا معلنا لإسرائيل، كما أنها تشارك مع بقية شركائها في حلف الناتو ولغاية العام 2014 في أفغانستان».

الخاتمة

في أثناء الحرب العالمية الأولى، كان الشرق الأوسط الواقع ضمن أراضي السلطنة العثمانية منطقة عمليات للسياسة الألمانية. وانتهت الحرب كما هو معروف بهزيمة الألمان. وأضحى الإنجليز المنتصرون يشكّلون القوة الحاسمة في الشرق الأوسط، في وقت بقي فيه للألمان دور المُشاهِد فقط، وهو الذي مارسه القنصل العام منذ العام 1924. ونشطت ألمانيا مجددا إبان الحرب العالمية الثانية في الشرق الأوسط، ولكن هذه المرة في العراق، ومرة أخرى من دون جدوى.

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة أخرى لألمانيا (الغربية) في الشرق الأوسط، ولكن تحت شروط مختلفة تماما. إذ على مدى 40 عاما

«إن العلاقات التي ربطت ألمانيا بالدول العربية علاقات ممتازة، بما فيها بيع الأسلحة. كما تحتفظ ألمانيا في الوقت نفسه بعلاقات ممتازة هذه الأيام مع إسرائيل. وعلى رغم ذلك فإن ألمانيا ليس لديها أي نفوذ سياسي حاسم على التطورات في الشرق الأوسط»

كانت هناك ألمانيتان، في وقت جَعَل فيه حقُّ التمثيل الوحيد، وهو الذي نادت به ألمانيا الغربيةُ، بونَ قابلة للابتزاز. وكانت هناك الحرب الباردة والتبعية الكبيرة للنفط. وتغيّر هذا الأمر منذ العام 1991/1990، فلا وجود لألمانيتين بعد اليوم ولا لحرب باردة، وليس هناك ابتزاز، كما أن التبعية للنفط أصبحت أقل. وفي الشرق الأوسط لم يعد هناك وجود لقوتين تمارسان سياساتهما، بل صارت هناك قوة عالمية واحدة.

وعلى رغم هذه التغييرات، فإن السياسة الألمانية بقيت رهينة للمعطيات التي ذُكرت مطلع الفصل الخامس، وهي:

1 - المسؤولية التاريخية حيال إسرائيل. ولكن فيما إذا كان أمنها يشكّل «مصلحة وطنية» لألمانيا، كما أعلنت المستشارة الألمانية ميركل في القدس، فإن هذا يبقى مسألة أخرى وجديرة بالمناقشة.

2 - مراعاة مصالح الشركاء الأوروبيين، وبالمرتبة الأولى في هذه المنطقة: مراعاة المصلحة الأمريكية.

3 - مراعاة مصالح الدول العربية.

أما النقطة الرابعة، والمتعلقة «بحق التمثيل الحصري والوحيد لجمهورية ألمانيا الاتحادية (الغربية)»، فإنها لم تُذكَر، بسبب سياسة التقارب مع المعسكر الشرقي التي اتبعها الائتلاف الاشتراكي - الديموقرطي، وكذلك انتهاء مهام مبدأ هالشتاين المرتبط بها.

إن العلاقات التي ربطت ألمانيا بالدول العربية علاقات ممتازة، بما فيها بيع الأسلحة. كما تحتفظ ألمانيا في الوقت نفسه بعلاقات ممتازة هذه الأيام مع إسرائيل. وعلى رغم ذلك فإن ألمانيا ليس لديها أي نفوذ سياسي حاسم على التطورات في الشرق الأوسط وعلى الصراع هناك، وهذا الكلام ينطبق أيضا على الاتحاد الأوروبي. فأمريكا هي من يقرر في الشرق الأوسط. ولكن ومنذ زمن، ليس بالشكل الذي صاغه كيسنغر في مذكراته.

تعمل ألمانيا في كل هذه الدول على رعاية كثير من المؤسسات، بهدف توسيع المعرفة حول ألمانيا وتعزيز العلاقات المتبادلة بشكل أكبر. ولكن ليس لألمانيا اليوم أي علاقة بمسيرة السلام هناك؛ فالمطلوب الآن هو التوقف، إذ ليس هناك أي حل في الأفق.

وإلى جانب هذا لم نأتِ على ذكر القنبلة الإيرانية النووية المحتملة، و«الربيع العربي»، وهو الذي تحوّل إلى شتاء، وموضوع الحرب الأهلية في سورية والتي كلّفت حتى اليوم ما يزيد على 200 ألف قتيل. وبالطبع العراق، وهو الذي انسحبت منه القوات الأمريكية في العام 2011. ولكن القوات الأمريكية عادت إليه مرة أخرى في أغسطس 2014، عن طريق ضربات جوية بادئ الأمر ضد تنظيم الدولة الإسلامية، لوقف الإبادة الجماعية التي يرتكبها والتطهير العرقي الذي يمارسه بحق سكان سورية والعراق. وكانت ألمانيا حاضرة هذه المرة هناك، ولأول مرة في تاريخ ألمانيا بعد الحرب تُسلّم شحنات أسلحة إلى مناطق الحرب، وبالتحديد إلى الأكراد في قتالهم ضد ميلشيات تنظيم الدولة الإسلامية.

الهوامش

المقدمة

(1) Alexander Will, Kein Griffnach der Weltmacht. Geheime Dienste und Propaganda im deutsch-österreichisch-türkischen Bündnis 1914–1918, Köln u. a. 2012 (s. auch meine Rezension in: MGZ 72, 2013); Stefan M. Kreutzer, Dschihad für den deutschen Kaiser. Max von Oppenheim und die Neuordnung des Orients (1914–1918), Graz 2012 (s. meine Rezension in: MGZ 73, 2014); Wilfried Loth/Marc Hanisch (Hrsg.), Erster Weltkrieg und Dschihad. Die Deutschen und die Revolutionierung des Orients, München 2014 (s. auch meine Rezension in: MGZ 74, 2015).

(2) Hansjörg Eiff, Die jüdische Heimstätte in Palästina in der deutschen Außenpolitik 1914–1918, in: Zeitschrift für Geschichtswissenscha ft 60 (2012) 3, S. 202–227.

(3) Siehe unten, S. 70.

(4) Klaus Gensicke, Der Mufti von Jerusalem und die Nationalsozialisten. Eine politische Biographie Amin el-Husseinis, Darmstadt 2007; Jennie Lebel, The Mufti of Jerusalem. Haj-Amin el Husseini and National-Socialism, Belgrade 2007 (zu Gensicke und Lebel auch meine Rezension in: MGZ 67, 2008); Klaus-Michael Mallmann/Martin Cüppers, Halbmond und Hakenkreuz. Das Dritte Reich, die Araber und Palästina, Darmstadt 2006.

(5) Siehe unten, S. 197.

(6) Wolfgang G. Schwanitz, Islam in Europa, Revolten in Mittelost. Islamisten und Genozid von Wilhelm II. und Enver Pascha übe Hitler und al-Husaini bis Arafat, Usama Bin Laden und Ahmadinejad sowie Gespräche mit Bernard Lewis, Berlin 2013 (s. auch meine Rezension in: MGZ 72, 2013).

(7) Markus A. Weingardt, Deutsche Israel- und Nahost-Politik. Die Geschichte einer Gratwanderung seit 1949, Frankfurt am Main 2002. Niels Hansen, Aus dem Schatten der Katastrophe. Die deutsch-israelischen Beziehungen in der Ära Konrad Adenauer und David Ben Gurion, Düsseldorf 2002. Sven Olaf Berggötz, Nahostpolitik in der Ära Adenauer. Möglichkeiten und Grenzen 1949–1963, Düsseldorf 1998. Frederik Schumann, Die deutsche Nahostpolitik 1969–1973. Die sozial-liberale Koalition zwischen Interessenpolitik und moralischer Verp_ichtung, Saarbrücken 2012.

(8) Ergänzend dazu Rolf Steininger, Der Nahostkonflikt, Frankfurt am Main 2005; überarbeitete und aktualisierte Neuausgabe 2012/2014. [Nahostkon_ ikt]

(9) Der Kampf um Palästina 1924–1939. Berichte der deutschen Generalkonsuln in Jerusalem, hrsg. von Rolf Steininger, München 2007. [Palästina] Berichte aus Jerusalem 1924–1938. Die Berichte der österreichischen Generalkonsuln, hrsg. von Rolf Steininger, München 2004. [Jerusalem]

(10) "Übernahme des österreichischen Generalkonsulats." Walter Döhle (Jerusalem) an AA, 21.3.1938. Palästina, Dok. 119.

(11) Akten zur Auswärtigen Politik der Bundesrepublik Deutschland, hrsg. im Au_rag des Auswärtigen Amts vom Institut für Zeitgeschichte, München 1994–2014. [AAPD]

(12) Yeshayahu A. Jelinek (Hg.), Zwischen Moral und Realpolitik. Deutsch-israelische Beziehungen 1945–1965. Eine Dokumentensammlung, Gerlingen 1997. [Moral]

(13) Der deutsch-israelische Dialog. Dokumentation eines erregenden Kapitels deutscher Außenpolitik, 8 Bände, hrsg. von Rolf Vogel, München u. a. 1987. [Dialog]

(14) Berichte aus Israel 1946–1972. Die Berichte der diplomatischen Vertreter Österreichs, 12 Bände, hrsg. von Rolf Steininger, München 2004. [Berichte]

(15) Israel und der Nahostkon_ikt 1972–1976, hrsg. von Rolf Steininger und Rudolf Agstner, München 2006. [Israel]

(16) The October War and U. S. Policy, William Burr (ed.), National Security Archive, Washington 2003. [October War]

(17) Foreign Relations of the United States, hrsg. vom Department of State: 1964–1968: Volume XIX: Arab-Israel Crisis and War, 1967, Washington 2004; 1969–1976, Volume XXV: Arab-Israel Crisis and War, 1973, Washington 2011. [FRUS]

(18) Henry Kissinger, Crisis. The Anatomy of Two Major Policy Crises, New York 2003.

الفصل الأول

(1) Bei Wilhelm II. Orientreise und seine Treffen mit Theodor Herzl stütze ich mich in erster Linie auf John C. G. Röhl, Wilhelms seltsamer Kreuzzug, in: DIE ZEIT, Nr. 42, 8. Oktober 1998, S. 30–36, sowie Alex Carmel/Ejal J. Eisler, Der Kaiser reist ins Heilige Land. Die Palästinareise Wilhelms II. Eine illustrierte Dokumentaion, Köln 1999, und Klaus Jaschinski/Julius Waldschmidt (Hrsg.), Des Kaisers Reise in den Orient 1898, Berlin 2002, sowie Jan Stefan Richter, Die Orientreise Kaiser Wilhelms II. 1898. Eine Studie zur deutschen Außenpolitik, Hamburg 1997.

(2) Max Bodenheimer/Henrietta Hannah Bodenheimer, Die Zionisten und das kaiserliche Deutschland, Bensberg 1972, S. 54. 3 Carmel/Eisler, Kaiser, S. 169.

(4) Vgl. hierzu Sean McMeekin, The Berlin-Baghdad Express. The Ottoman Empire and Germany's Bid for World Power 1898–1918, London 2010.

الفصل الثاني

(1) Zit. bei Marc Hanisch, Max Freiherr von Oppenheim und die Revolutionierung der islamischen Welt als anti-imperiale Befreiung von oben, in: Loth/ Hanisch, Erster Weltkrieg, S. 13.

(2) Ebd.

(3) Vgl. hierzu insgesamt Will, Kein Gri_.

(4) Donald M. McKale, „The Kaiser's Spy": Max von Oppenheim and the Anglo-German Rivalry Before and During the First World War, in: European History Quarterly, 27 (1997), S. 199–220. Sie- he auch Lionel Gossman, The Passion of Max von Oppenheim. Archaelogy and Intrigue in the Middle East from Wilhelm II. To Hitler, Cambridge 2013.

(5) Schwanitz, Islam in Europa, S. 89 ff.

(6) Kreutzer, Dschihad, S. 36, 42 f., 45.

(7) Vgl. hierzu die Beiträge von Bernd Lemke (Goltz), Michael Jonas/ Jan Zinke (Nadolny), Stefan M. Kreutzer (Waßmuß) und Veit Veltzke (Klein) in: Loth/ Hanisch, Erster Weltkrieg.

(8) Vgl. hierzu den Beitrag von Alexander Will, in: Ebd., S. 193–214.

(9) Maßgeblich hierfür Wolfgang Gust (Hg.), Der Völkermord an den Armeniern 1915/16. Dokumente aus dem Politischen Archiv des Auswärtigen Amts, Springe 2005.

(10) Steininger, Nahostkonflikt, S. 9.

(11) Vgl. hierzu Lawrence von Arabien. Genese eines Mythos. Begleitband zur Sonderausstellung „Lawrence von Arabien", Mainz 2010; Peter Thurau, Lawrence von Arabien. Ein Mann und seine Zeit, München 2010 (s. auch meine Rezension in: MGZ 70, 2011).

(12) Zit. bei Janus Piekalkiewicz, Der Erste Weltkrieg, Wien 1988, S. 578 f.

(13) Im Folgenden stütze ich mich in erster Linie auf Eiff, 1914–1918. Vgl. auch Egmont Zechlin, Die deutsche Politik und die Juden im Ersten Weltkrieg, Göttingen 1969.

(14) Zur Balfour-Deklaration s. das entsprechende Kapitel bei Steininger, Nahostkonflikt, S. 73–78.

(15) Schwanitz, Islam in Europa, S. 110.

(16) Richard Lichtheim, Rückkehr. Erinnerungen aus der Frühzeit des deutschen Zionismus, Stuttgart 1970, S. 210.

الفصل الثالث

(1) Vgl. hierzu Steininger, Nahostkon_ikt, S. 12 ff. So trennte der damalige Kolonialminister Winston Churchill das Gebiet östlich des Jordan kurzerhand von dem bislang so genannten Palästina ab und unterstellte es als Transjordanien König Abdullah. Churchill hat sich später gerühmt,

er habe das Emirat Transjordanien mit einem Federstrich an einem sonnigen Sonntagnachmittag geschaffen und immer noch Zeit gehabt, bis Sonnenuntergang ein Bild
des herrlichen Jerusalem zu malen.

(2) "Geheim. Bericht eines Reisenden aus Jerusalem, der am 2. Februar nach mehrmonatigem Aufenthalt in Berlin eingetroffen ist." XX an Auswärtiges Amt, Berlin [AA], 9.2.1921. Palästina, Dok. 1.

(3) Vgl. hierzu Hansjörg Eiff, Die jüdische Heimstätte in Palästina in der Außenpolitik der Weimarer Republik, in: Zeitschrift für Geschichtswissenscha ft 61 (2013), 12, S. 1005–1028.

(4) "Deliverance Day am 9. Dezember 1927." Walter Haas (Jerusalem) an Bundeskanzleramt/ Auswärtige Angelegenheiten (Wien), 18.12.1927. Jerusalem, Dok. 13.

(5) "Schwere Unruhen in Palästina." Walter Hess (Jerusalem) an AA, 29.8.1929. Palästina, Dok. 16; s. auch Dok. 14 (27.8. 1929), Dok.15 (28.8.1929), Dok.17 (12.9.1929).

(6) "Ursachen und Nachwirkungen der Palästinaunruhen." Erich Nord (Jerusalem) an AA, 14.11.1929. Ebd., Dok. 22.

(7) "Fortdauernd ernste Lage in Palästina." Erich Nord an AA, 25.11.1929. Ebd., Dok. 24.

(8) "Deutsche Objektivität im Palästinakon_ikt." Erich Nord an AA, 21.6.1930. Ebd., Dok. 34.

(9) Zit. bei Eiff, Weimarer Republik, S. 1024.

(10) "Stellung der hiesigen Bevölkerung zu den judenfeindlichen Geschehnissen in Deutschland und zur Hakenkreuzfahne." Heinrich Wolff (Jerusalem) an AA, 20.3.1933. Palästina, Dok. 59.

(11) Ebd., Dok. 60 (25.3.1933), Dok. 67 (8.5.1933), Dok. 71 (18.5.1933), Dok. 72 (23.5.1933), Dok. 75 (24.6.1933).

(12) "Wiederholte Besudelungen der Tür und Mauer des Generalkonsulats." Heinrich Wolff (Jerusalem) an AA, 24.2.1934. Ebd., Dok. 90.

(13) "Bevorstehender Besuch deutscher Touristen in Palästina." Heinrich Wolff (Jerusalem) an AA, 9.3.1934. Ebd., Dok. 91.

(14) "Politische Übersicht über das Jahr 1933." Heinrich Wolff (Jerusalem) an AA, 15.1.1934. Ebd. ,Dok. 88.

(15) "Stellung der hiesigen Bevölkerung zu den judenfeindlichen Geschehnissen in Deutschland und zur Hakenkreuzfahne." Heinrich Wolff (Jerusalem) an AA, 20.3.1933. Ebd., Dok. 59.

(16) "Arabische Einstellung zur Lage der Juden in Deutschland." Heinrich Wolff (Jerusalem) an AA, 20.4.1933. Ebd., Dok. 65.

(17) Heinrich Wolff (Jerusalem) an AA, 31.3.1933. Ebd., Dok. 62.

(18) "Beabsichtigte Gründung einer Nationalsozialistischen Arabischen Partei." Heinrich Wolff (Jerusalem) an AA, 27.6.1933. Ebd., Dok. 76.

(19) "Politische Übersicht über das Jahr 1933." Heinrich Wolff (Jerusalem) an AA, 15.1.1934. Ebd., Dok. 88.

(20) "Zwischenfall in Dschenin." Walter Döhle (Jerusalem) an AA, 28.4.1936. Ebd. Dok. 99.

(21) Vgl. hierzu Ralf Balke, Hakenkreuz im Heiligen Land. Die NSDAP-Landesgruppe Palästina, Erfurt 2001.

(22) "Prüfung der Frage, ob unsere Palästina gegenüber bisher verfolgte Richtlinie beibehalten werden kann oder ob sie eine Änderung erfahren muß." Walter Döhle (Jerusalem) an AA, 22.3.1937. Faksimile in: Palästina, S. 426–443.

(23) "Dreiteilung Palästinas und ihre Folgen für die deutschen Kolonisten." Walter Döhle (Jerusalem) an AA, Ebd., Dok. 110.

(24) "Großmu_i und Dreiländerplan." Ebd., Dok. 113.

(25) "Fortschritt in Palästina und Stillstand in Transjordanien. Arabische Uneinigkeit. Die landlosen Arbeiter und ihre Ansiedlung." Heinrich Wolff (Jerusalem) an AA, 25.8.1933. Ebd., Dok. 78.

(26) Original und Übersetzung von Walter Döhle (Jerusalem) als J. Nr. 2953/38 an AA geschickt. Ebd., Dok. 136.

الفصل الرابع

(1) Vgl. Henner Fürtig, Kleine Geschichte des Irak, München 2004, S. 35 ff.; Fritz Grobba, Männer und Mächte im Orient. 25 Jahre diplomatischer Tätigkeit im Orient, Göttingen 1967, S. 176–204.

(2) Vgl. Gensicke, Mu_i, S. 44 ff.

(3) Ursachen und Folgen, Band XVI, S. 532.

(4) Vgl. Grobba, Männer, S. 233 ff.

(5) Ursachen und Folgen, Band XVI, S. 533 ff.

(6) Winston Churchill, The Second World War, Vol. III, S. 236.

(7) Das Geschehen aus der Sicht Grobbas, Männer, S. 220–248.

(8) Zitiert bei Gensicke, Mu_i, S. 159.

(9) Vgl. Schwanitz, Islam, S. 150–168.

(10) Ursachen und Folgen, Band XVIII, S. 137–140.

(11) Ebd., S. 154.

(12) Ebd., S. 141 ff.

(13) Gensicke, Mu_i, S. 115.

(14) Ebd., S. 103.

(15) Ebd., S. 251.

(16) Ebd., S. 108.

(17) Ebd., S. 141.

الفصل الخامس

(1) "Israel und seine Beziehungen zur Bundesrepublik." Aufzeichnung Rudolf Steg, AA, 8.1.1951. AAPD 1951, Dok. 5.

(2) Zit. bei Hansen, Schatten, S. 291.

(3) Zit. bei Berggötz, Nahostpolitik, S. 49.

(4) Heinrich Schmid (London) an Karl Gruber (Wien), 27.5.1948. Berichte 1946–1949, Dok. 50.

(5) "Politische und ökonomische ‚Malaise' in Israel." Karl Hartl (Tel Aviv) an Karl Gruber (Wien), 22.10.1951. Berichte 1950–1951, Dok. 103.

(6) Vgl. Rolf Steininger, Deutsche Geschichte, Bd. 3, Frankfurt am Main 2001, S. 201 f.

(7) "Au_akt zu Verhandlungen Deutschland-Israel." Josef Schöner (Bonn) an Karl Gruber (Wien), 2.2.1952. Berichte 1952–1953, Dok. 7.

(8) Steininger, Deutsche Geschichte, S. 203.

(9) Karl Hartl (Tel Aviv) an Erich Bielka-Bleibtreu (Wien), 24.1.1952. Berichte 1952–1953, Dok. 5.

(10) "Politische Lage in Israel nach Unterbrechung der deutschen Reparationsverhandlungen." Karl Hartl (Tel Aviv) an Karl Gruber (Wien), 10.5.1952. Ebd., Dok. 19.

(11) Ebd.

(12) Konrad Adenauer. Reden. Eine Auswahl. Hg. von Hans Peter Schwarz, Stuttgart 1975, S. 267.

(13) Bulletin der Bundesregierung, 11.9.1952.

(14) Wie Anm. 9.

(15) "Wiedergutmachungsabkommen zwischen der Bundesrepublik Deutschland und Israel." Josef Schöner (Bonn) an Karl Gruber (Wien), 18.12.1952. Berichte 1952–1953, Dok. 75.

(16) Vgl. hierzu das entsprechende Kapitel bei Nahum Goldmann, Mein Leben als deutscher Jude, Frankfurt am Main 1983: Meine Verhandlungen mit Konrad Adenauer, S. 371–425.

(17) Ausführlich hierzu Hansen, Schatten, S. 155–264.

(18) Karl Hartl (Tel Aviv) an Clemens Wildner (Wien), 10.10.1952. Berichte 1952–1953, Dok. 57.

(19) Aufzeichnung Hasso von Etzdorf, AA, 6.9.1952. AAPD 1952, Dok. 197.

(20) Aufzeichnung Hasso von Etzdorf, AA, 16.9.1952. Ebd., Dok. 204.

(21) "Meinungsverschiedenheiten zwischen der westdeutschen Republik und den arabischen Staaten betre_end die Leistung einer Entschädigung an

israelische Staatsbürger." Robert Friedinger-Pranter (Kairo) an Karl Gruber (Wien), 25.11.1952. Berichte 1952–1953, Dok. 63.

(22) "Stellungnahme der Liga der Arabischen Staaten zum deutsch-israelischen Wiedergutmachungsabkommen. Vollständiger, aus dem Arabischen übersetzter Bericht über die Pressekonferenz." 19.9.1952. Österr. Botscha_ Kairo an Außenamt Wien. Ebd., Dok. 55.

(23) Wie Anm. 21.

(24) "Die arabische Reaktion auf das deutsch-israelische Wiedergutmachungsabkommen." Runderlass Hasso von Etzdorf, AA, 29.9.1952. AAPD 1952, Dok. 211.

(25) "Wiedergutmachungsabkommen zwischen der Bundesrepublik Deutschland und Israel." Josef Schöner (Bonn) an Karl Gruber (Wien), 25.10.1952. Berichte 1952–1953, Dok. 59.

(26) Wie anm. 21.

(27) Günther Pawelke (Kairo) an AA, 14.10.1952. AAPD 1952, Dok. 216.

(28) Gespräch Staatssekretär Walter Hallstein – arabische Delegation, 28.10.1952. Ebd., Dok. 222.

(29) Günther Pawelke (Kairo) an AA, 31.10.1952. Ebd., Dok. 224.

(30) Ebd., Dok. 234, Anm. 4.

(31) Karl Hartl (Tel Aviv) an Vizekanzler Adolf Schärf (Wien), 25.11.1953. Berichte 1952–1953, Dok. 175.

(32) „Rati_zierung des Israel-Abkommens." Aufzeichnung Alexander Böker, AA, 4.11.1952. AAPD 1952, Dok. 226.

(33) Günther Pawelke (Kairo) an AA, 7.11.1952. Ebd., Dok. 227.

(34) "Aufzeichnung über eine Besprechung betre_end die nächsten Maßnahmen der Bundesregierung in der Frage der arabischen Proteste", Helmut Sigrist, AA, 25.11.1952. Ebd., Dok. 234.

(35) Aufzeichnung Alexander Böker, AA, 10.12.1952. Ebd., Dok. 244.

(36) Zit. bei Berggötz, Nahostpolitik, S. 434.

(37) Jelinek, Moral, Dok. 48.

(38) Hansen, Schatten, S. 305 u. S. 320.

(39) Wie Anm. 21.

(40) Vgl. hierzu Wolfgang G. Schwanitz, Adenauer in New York, Pawelke in Kairo, in: Historisch-Politische Mitteilungen der Konrad- Adenauer-Stiftung 10 (2003), S.151–172.

(41) Jelinek, Moral, Dok. 117.

(42) Ebd., S. 51.

(43) Herbert Blankenhorn, Verständnis und Verständigung. Blätter eines politischen Tagebuchs 1949–1979, Frankfurt am Main 1980, S. 365.

(44) Zit. bei Berggötz, Nahostpolitik, S. 107.

(45) Hansen, Schatten, S. 402 f.

(46) Berggötz, Nahostpolitik, S. 111.

(47) Handschri_l. Vermerk v. 5.6.1967. AAPD 1967, Dok. 200, Anm. 1.

(48) Berggötz, Nahostpolitik, S. 436.

(49) Steininger, Nahostkon_ikt, S. 84–88.

(50) Vgl. hierzu Berggötz, Nahostpolitik, S. 374–402.

(51) Vgl. u. a. „Sonderprojekt der Ausrüstungshilfe ‚Frank./Kol." Aufzeichnung Rolf Pauls, AA, 21.10.1964. AAPD 1964, Dok. 289; „Waffenlieferungen an Israel." Kabinettsvorlage des AA, 4.1.1965. AAPD 1965, Dok. 1; Aufzeichnung Karl Carstens, AA, 4.1.1965. Ebd., Dok. 2.

(52) "Israel. Streng geheim." Aufzeichnung Karl Carstens, AA, 23.2.1965. Ebd. Dok. 92.

(53) Zit. bei Klaus Hildebrand, Von Erhard zur Großen Koalition 1963–1969, Stuttgart/Wiesbaden 1984, S. 112. (54) Horst Osterheld, Außenpolitik unter Ludwig Erhard 1963–1966. Ein dokumentarischer Bericht aus dem Kanzleramt, Düsseldorf 1992, S. 154.

(55) "Wa_enlieferungen an Israel." Karl Heinrich Knappstein (Washington), an AA, 6.2.1965. AAPD 1965, Dok. 58.

(56) Ebd., Dok. 74, Anm. 3.

(57) Osterheld, Außenpolitik, S. 154. 58 Karl Heinrich Knappstein (Washington) an Karl Carstens (Bonn), 12.2.1965. AAPD 1965, Dok. 74.

(59) Ebd., Dok. 74, Anm. 14.

(60) "Unterrichtung des Bundeskabinetts über den gegenwärtigen Stand der Nahostkrise durch den Herrn Bundesminister." Aufzeichnung Hermann Meyer-Lindenberg, AA, 15.2.1965. Ebd., Dok. 77.

(61) "Wa_enlieferungen. Gespräch mit Rusk." Karl Heinrich Knappstein (Washington) an AA, 18.2.1965. Ebd., Dok. 85.

(62) Gespräch Gerhard Schröder – George McGhee in Bonn, 22.2.1965. Ebd., Dok. 89.

(63) Gespräch Ludwig Erhard – George McGhee in Bonn, 22.2.1965. Ebd., Dok. 90.

(64) Aufzeichnung Karl Carstens, AA, 22.2.1965. Ebd., Dok. 88.

(65) Osterheld, Außenpolitik, S. 164.

(66) Ebd., S. 166.

(67) Gespräch Ludwig Erhard – Botschafter der Drei Mächte, 5.3.1965. AAPD 1965, Dok. 112.

(68) Osterheld, Außenpolitik, S. 166.

(69) Vgl. hierzu seine eigene Schilderung: Kurt Birrenbach, Meine Sondermissionen. Rückblick auf zwei Jahrzehnte bundesdeutscher Außenpolitik, Düsseldorf/Wien 1984.

(70) Vgl. Hans-Peter E. Hinrichsen, Der Ratgeber. Kurt Birrenbach und die Außenpolitik der Bundesrepublik Deutschland, Berlin 2002. (Rezension in der FAZ, 20.9.2002)

(71) Abgeordneter Birrenbach, z. Z. Tel Aviv, an Bundesminister Schröder, 18.3.1965. AAPD 1965, Dok. 132.

(72) Zit. bei Birrenbach, Sondermissionen, S. 115, und Felix E. Shinnar, Bericht eines Beau_ragten. Die deutsch-israelischen Beziehungen 1951-1966, Tübingen 1967, S. 164. Vgl. hierzu auch Rainer Blasius, Das Tre_en Adenauer-Ben Gurion in New York im März 1960, in: Ingrid Böhler/Eva Pfanzelter/Rolf Steininger (Hrsg.), Stationen im 20. Jahrhundert, Innsbruck/Wien/Bozen 2011, S. 21-31, sowie Ders., Geschä_sfreund statt diplomatische Beziehungen. Zur Israel-Politik 1962/63, in: Ders. (Hrsg.), Von Adenauer zu Erhard. Studien zur Auswärtigen Politik der Bundesrepublik Deutschland 1963, München 1994, S. 154-210.

(73) AAPD 1965, Dok. 119, Anm. 4.

(74) Vgl. „Reaktionen der arabischen Staaten auf die Aufnahme diplomatischer Beziehungen zu Israel." Aufzeichnung Helmut Redies, AA, 16.3.1965. Ebd., Dok. 129.

(75) Gordian Gudenus (Kairo) an Bruno Kreisky (Wien), 15.5.1965. Berichte 1962-1965, Dok. 96.

(76) Rolf Pauls (Tel Aviv) an Willy Brandt, AA, 12.6.1967. AAPD 1967, Dok. 214.

(77) Aufzeichnung Franz Krapf (AA), 3.3.1965. AAPD 1965, Dok. 106.

(78) Karl Hartl (Tel Aviv) an Adolf Schärf (Wien), 13.1.1953. Berichte 1952-1953, Dok. 80.

(79) Golda Meir, Mein Leben, Hamburg 1975, S. 177.

(80) Ebd.

(81) Bericht Rolf Pauls v. 19.8.1965. AAPD 1965, Dok. 409, Anm. 28.

(82) Zit. bei Hansen, Schatten, S. 805.

(83) Meir, Leben, S. 177.

(84) Ari Rath, Ari heißt Löwe. Erinnerungen, Wien 2012. (s. auch meine Rezension in: FAZ, 3.12.2012).

(85) Karl Hartl (Tel Aviv) an Leopold Figl (Wien), 4.8.1954. Berichte 1954-1955, Dok. 110.

(86) Karl Hartl (Tel Aviv) an Leopold Figl (Wien), 4.10.1954. Ebd., Dok. 126.

(87) Karl Hartl (Tel Aviv) an Adolf Schärf (Wien), 7.12.1953. Berichte 1952-1953, Dok. 182.

(88) Karl Hartl (Tel Aviv) an Leopold Figl (Wien), 28.4.1954. Berichte 1954-1955, Dok. 53.

(89) Karl Hartl (Tel Aviv) an Rosa Jochmann (Wien), 7.8.1954. Ebd., Dok. 111.

(90) Karl Hartl (Tel Aviv) an Leopold Figl (Wien), 16.8.1954. Ebd., Dok. 112.

(91) Karl Hartl (Tel Aviv) an Leopold Figl (Wien), 5.6.1954. Ebd., Dok. 78.

(92) Karl Hartl (Tel Aviv) an Karl Wolf (Wien), 28.8.1954. Ebd., Dok. 120.

(93) Asher Ben Natan in: Asher Ben Natan/Niels Hansen (Hg.), Israel und Deutschland. Dorniger Weg zur Partnerschaft, Köln u. a. 2005, S. 27.

(94) Josef Schöner (Bonn) an Bruno Kreisky (Wien), 6.11.1965. Berichte 1962–1965, Dok. 102.

(95) Rolf Pauls (Tel Aviv) an AA, 17.11.1965. AAPD 1965, Dok. 420.

(96) "Deutsch-israelische Wirtscha_sverhandlungen." Aufzeichnung Rolf Lahr, AA, 4.10.1965. Ebd., Dok. 380.

(97) Wie Anm. 95.

(98) "Verhandlungen mit Israel über Wirtscha_shilfe." Aufzeichnung Rolf Lahr, AA, 3.3.1966. AAPD 1966, Dok. 55.

(99) Ebd., Dok. 439, Anm. 2.

(100) Rolf Pauls (Tel Aviv) an Gerhard Schröder, AA, 30.11.1965. Ebd., Dok. 439.

(101) Wie Anm. 95.

(102) AAPD 1965, Dok. 439, Anm. 13.

(103) Rolf Pauls (Tel Aviv) an AA, 26.1.1966. AAPD 1966, Dok. 20.

(104) „Verhandlungen mit Israel über Wirtschaftshilfe." Aufzeichnung Rolf Lahr, AA, 3.3.1966. Ebd., Dok. 55.

(105) AAPD 1966, Dok. 157, Anm. 11.

(106) Aufzeichnung Karl Carstens,AA, 27.1.1966. Ebd., Dok. 21.

(107) Gespräch Alexander Böker mit Außenminister Mahmoud Fawzi in Kairo, 9.10.1964. AAPD 1964, Dok. 280.

(108) AAPD 1966, Dok. 157, Anm. 12.

(109) Ebd., Dok. 95, Anm. 9.

(110) "Zusätzliche Hilfe für die Palästina-Flüchtlinge." Aufzeichnung Alexander Böker, AA, 19.8.1966. Ebd., Dok. 264.

(111) Ebd., Dok. 144, Anm. 11.

(112) Gerhard Schröder an Ludwig Erhard, 10.5.1966. Ebd., Dok. 144.

(113) Ebd., Dok. 191, Anm. 16.

(114) Ebd., Dok. 264, Anm. 5.

(115) "Zusätzliche Hilfe für die Palästina-Flüchtlinge." Aufzeichnung Alexander Böker, AA, 19.8.1966. Ebd., Dok. 264.

(116) Ebd.

(117) AAPD 1966, Dok. 328, Anm. 2.

(118) AAPD 1967, Dok. 63, Anm. 7.

(119) Gespräch Willy Brandt mit Mohammed Hassouna, 21.4.1967. Ebd., Dok. 136.

(120) Ebd., Dok. 169, Anm. 10.

(121) Handschriftlicher Vermerk. Ebd. Dok. 200, Anm. 1.

الفصل السادس

(1) Maßgebliche Literatur: Michael B. Oren, Six Days of War. June 1967 and the Making of the Modern Middle East, Oxford 2002; Foreign Relations of the United States 1964–1968, Vol. XIX: Arab-Israeli Crisis and War,1967, Washington 2004; Tom Segev, 1967. Israels zweite Geburt, München 2007. Ergänzend mein Beitrag: Der Sechstagekrieg, in: Aus Politik und Zeitgeschichte 19/2007, 7.5.2007; mit ausführlichen Quellen- und Literaturangaben; abru_ar unter www.rolfsteininger.at/publikationen. html#Holocaust

(2) من المؤتمر الصحفي للرئيس المصري جمال عبدالناصر، 29 مايو 1967.

Gordon Gudenius (Kairo) an Außenminister Lujo Toncic-Sorinj (Wien), 29.5.1967. Berichte 1966–1968, Dok. 50.

(3) "Israel will not be alone unless it decides to go it alone." Memorandum of Conversation, 26.5.1967. FRUS 1964–1968, XIX, Dok. 77.

(4) من خطاب بريجينيف أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في اجتماع شهر يونيو 1967 حول «سياسة الاتحاد السوفييتي في سياق العدوان الإسرائيلي في الشرق الأوسط»، بتاريخ 20 يونيو 1967، الصفحة 65، من أرشيف مؤسسة الأحزاب والمنظمات الجماهيرية، في الأرشيف الاتحادي الألماني.

"Vertraulich. Rede des Genossen L. I. Breshnew auf dem Juniplenum (1967) des ZK der KPdSU ‚Über die Politik der Sowjetunion im Zusammenhang mit der Aggression Israels im Nahen Osten". 20. Juni 1967, 65 Seiten. Sti_ung Archiv der Parteien und Massenorganisationen im Bundesarchiv, Berlin.

(5) المرجع السابق.

(6) Moshe Dajan, Die Geschichte meines Lebens, München 1976, S. 260.

(7) "Bazar der Gerüchte." Friedrich Bauer (Tel Aviv) an Lujo Toncic-Sorinj (Wien), 16.6.1967. Berichte 1966–1968, Dok. 61.

(8) Ebd.

(9) Wie Anm. 4.

(10) Ebd.; die englische Übersetzung dieser Botschaft jetzt in FRUS 1964–1968, XIX, Dok. 243.

(11) "Bestandsaufnahme und Stimmungsbericht." Friedrich Bauer (Tel Aviv) an Lujo Toncic Sorinj (Wien), 25.7.1967. Berichte 1966–1968, Dok. 74.

(12) "Der israelische Sieg und seine Konsequenzen." Kurt Waldheim (New York) an Lujo Toncic-Sorinj (Wien), 10.6.1967. Ebd., Dok. 59.

(13) AAPD 1967, Dok. 217, Anm. 7.

(14) Ebd., Dok. 200, Anm. 7.

(15) "Deutsche Nahostpolitik." Aufzeichnung Hermann Meyer-Lindenberg, AA, 23.6.1967. Ebd., Dok. 232.

(16) "Abschluß des deutsch-israelischen Kapitalhilfeabkommens." Aufzeichnung Günther Harkort, AA, 4.7.1967. Ebd., Dok. 245.

(17) Ebd., Dok. 242, Anm. 6.
(18) "Deutsch-arabische Beziehungen." Lothar Lahn (Kairo) an AA, 27.7.1967. Ebd., Dok. 285.
(19) Ebd., Dok. 283, Anm. 5.
(20) „Deutsch-ägyptische Beziehungen." Lothar Lahn (Kairo) an AA, 16.11.1968. AAPD 1968, Dok. 379.
(21) "Die deutsche Nahost-Politik." Aufzeichnung Paul Frank, AA, 15.4.1969. AAPD 1969, Dok. 123.
(22) "Deutsch-arabische Beziehungen." Aufzeichnung AA, 9.6.1969. Ebd., Dok. 193.
(23) Ebd., Dok. 148, Anm. 24.
(24) "Haltung der Bundesregierung zur Frage der Anerkennung der DDR durch Staaten der Dritten Welt." Aufzeichnung Egon Bahr, AA, 1.7.1969. Ebd., Dok. 217.
(25) Ebd., Dok. 189, Anm. 10.
(26) Aufzeichnung Karl Ferdinand Duckwitz, AA, 2.8.1969. Ebd., Dok. 254.
(27) "Rahmenvertrag mit der DDR." Aufzeichnung Egon Bahr, AA, 18.9.1969. Ebd., Dok. 295.
(28) Vgl. das entsprechende Kapitel bei Rolf Steininger, Deutschland und die USA. Vom Zweiten Weltkrieg bis zur Gegenwart, Reinbek/ München 2014, S. 448–474.
(29) "Deutsch-ägyptisches Verhältnis." Aufzeichnung Georg Ferdinand Duckwitz, AA, 1.12.1969. AAPD 1969, Dok. 384.
(30) "Koalitionsgespräch über die Nahostpolitik. Aufzeichnung Walter Gehlhoff, AA, 11.2.1970. AAPD 1970, Dok. 48.
(31) "Besuch des israelischen Außenministers Abba Eban in Bonn (22. Bis 24.2.1970)." Aufzeichnung Paul Frank, AA, 18.2.1970. Ebd., Dok 65.
(32) AAPD 1971, Dok. 45, Anm. 15.
(33) "Wiederaufnahme der Beziehungen zu den arabischen Staaten." Aufzeichnung Helmut Redies, AA, 19. 4.1971. Ebd., Dok. 134.
(34) "Wiederaufnahme diplomatischer Beziehungen zu den arabischen Staaten; hier: Wahrung unserer deutschlandpolitischen Belange." Runderlaß Paul Frank, AA, 8.12.1971. Ebd., Dok. 435.
(35) Vgl. AAPD 1972, Dok. 257, Anm. 4–8.
(36) "Zwischenfälle in München am 5./6. September 1972; hier: Kontakte des Bundeskanzlers mit der ägyptischen Führung." Aufzeichnung Wolf-Dietrich Schilling, Bundeskanzleramt, 5.9.1972. Ebd., Dok. 256.
(37) "Anschlag auf israelische Olympiamannscha_; hier: Haltung der ägyptischen Regierung." Hans Georg Steltzer (Kairo) an AA, 7.11.1972. Ebd., Dok. 259.
(38) Jesco von Puttkamer (Tel Aviv) an Paul Frank, AA, 30.10.1972. Ebd., Dok. 352.

(39) Ebd., Dok. 352, Anm. 11.

(40) "Gespräche von StS. Frank in Tunesien und Libyen am 20. und 21. Dezember 1972; hier: Palästinenser-Frage." Aufzeichnung Helmut Redies, AA, 22.12.1972. Ebd., Dok. 422.

(41) "Besuch des Herrn Bundeskanzlers in Israel; hier: Delegationsgespräche." Aufzeichnung Helmut Redies, AA, 13.6.1973. AAPD 1973, Dok. 184.

(42) Maßgeblich: FRUS 1969–1976, Vol. XXV; Burr, October War; Kissinger, Crisis; William P. Quandt, Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Con_ict Since 1967, Washington 1993; Richard Parker (ed.), The October War: A Retrospective, Gainesville 2001; Abraham Rabinovich, The Yom Kippur War. The Epic Encounter that Transformed the Middle East, New York 2004. S. auch meinen Beitrag: Bittere Lektion. Der Jom-Kippur-Krieg im Herbst 1973 brachte Israel für einen Moment an den Rand des Untergangs, in: DIE ZEIT, Nr. 37, 5.9.2013, S. 19; abrufbar unter www.rolfsteininger.at

(43) Gespräch Walter Scheel – Eliashiv Ben-Horin, 8.10.1973. AAPD 1973, Dok. 314.

(44) Burr, October War, Dok. 7 und FRUS 1969–1976, Vol. XXV, Dok. 97.

(45) Burr, October War, Dok. 9.

(46) Ebd., Dok. 55.

(47) Ebd., Anm. 30.

(48) FRUS 1969–1976, Vol. XXV, Dok. 134.

(49) Ebd., Dok. 149.

(50) Burr, October War, Anm. 33.

(51) Meir, Leben, S. 458.

(52) FRUS 1969–76, Vol. XXV, Dok. 202.

(53) Ebd., Dok. 230.

(54) Ebd., Dok. 246 u. 247.

(55) Burr, October War, Dok. 73.

(56) FRUS 1969–1976, Vol. XXV, Dok., 267 u. 273.

(57) Burr, October War, Dok. 83.

(58) Henry A. Kissinger, Memoiren 1973–1974, Bd. 2., München 1982, S. 718.

(59) Berndt von Staden (Washington) an Paul Frank, AA, 20.10.1973. AAPD 1973, Dok. 332.

(60) Gespräch Walter Scheel – Martin J. Hillenbrand, 16.10.1973. Ebd., Dok. 322.

(61) Ebd., Dok. 335, Anm. 2.

(62) Ebd., Dok., 337, Anm. 6.

(63) Ebd., Dok. 335, Anm. 6.

(64) Gespräch Paul Frank – Frank E. Cash, 24.10.1973. Ebd., Dok. 335.

(65) Wie Anm. 62.

(66) "Besuch des Leiters des Büros der Arabischen Liga, Herr Khatib."

Aufzeichnung Lothar Lahn, AA, 25.10.1973. AAPD 1973, Dok. 339.

(67) Kissinger, Memoiren, S. 836.

(68) Ebd., S. 838.

(69) Bernd von Staden (Washington) an Walter Scheel, 26.10.1973. AAPD 1973, Dok. 341.

(70) Ebd., Anm. 22.

(71) Berndt von Staden (Washington) an Walter Scheel, 27.11.1973. Ebd., Dok. 395.

(72) Willy Brandt an Richard Nixon, Ebd., Dok. 342; auch Willy Brandt, Berliner Ausgabe, Bd. 6, Dok. 81.

(73) Kissinger, Memoiren, S. 839; auch Willy Brandt, Berliner Ausgabe, Bd. 6, Dok. 82.

(74) Gespräch Paul Frank - Martin J. Hillenbrand, 29.10.1973. AAPD 1973, Dok. 343.

(75) „Unterrichtung der NATO-Botscha_er durch Außenminister Kissinger über Entwicklung und Stand des Nahost-Kon_ikts." Berndt von Staden (Washington) an AA. Ebd., Dok. 356.

(76) „Zusammenkun_ der Außenminister der Neun mit Außenminister Kissinger." Franz Krapf (Brüssel) an AA, 11.12.1973. Ebd., Dok. 414.

(77) Ebd., Dok. 343, Anm. 9.

(78) Paul Frank, Entschlüsselte Botscha_. Ein Diplomat macht Inventur, Stuttgart 1981, S. 366.

(79) "Nahost-Krise. Unterrichtung der NATO-Botscha_er durch Außenminister Kissinger am 25.1.1974." Berndt von Staden (Washington) an AA, 25.1.1974. AAPD 1974, Dok. 24.

(80) Gespräch Willy Brandt mit dem algerischen Industrie- und Energieminister Abdessalam und dem saudi-arabischen Erdölminister Yamani, 16.1.1974. Ebd., Dok. 10.

(81) Zit. bei Schumann, Nahostpolitik, S. 110.

(82) AAPD 1974, Dok. 10, Anm. 6.

(83) So etwa bei den Israelbesuchen von Außenminister Hans Dietrich Genscher im November 1975 und von Bundestagspräsidentin Annemarie Renger im August 1976. AAPD 1975, Dok. 360 und Botscha_er Per Fischer (Tel Aviv) an AA, 2.12.1975 u. 2.8.1976. In: Natan/Hansen, Israel, S. 109–117.

(84) Aufzeichnung Peter Hermes AA, 5.10.1974. AAPD 1974, Dok. 292.

(85) Paul Frank an Berndt von Staden, 31.1.1974. Ebd., Dok. 30.

(86) "Die deutsche Haltung gegenüber der Palästinenserfrage." Aufzeichnung Walter Jesser, AA, 17.2.1975. AAPD 1975, Dok. 29.

(87) Zit. ebd., Dok. 28, Anm. 14.

(88) Wie Anm. 86.

(89) Aufzeichung Lothar Lahn, AA, 26.3.1975. AAPD 1975, Dok., 62.

(90) Gespräch Hans Dietrich Genscher - Dominic Minto_ in Valletta, 18.11.1977. AAPD 1977, Dok. 326.

(91) Gespräch Willy Brandt - Anwar al-Sadat in Kairo, 21.4.1974. AAPD 1974, Dok. 124.

(92) AAPD 1977, Dok. 379, Anm. 9.

(93) Gespräch Klaus Kinkel - Yigal Allon u.a. in Jerusalem, 7.8.1974. Aufzeichnung Klaus Kinkel, 21.8.1974. AAPD 1974, Dok. 241.

(94) Frankfurter Allgemeine Zeitung, 5.5.1981.

(95) Gespräch Helmut Schmidt - Yohanan Meroz, 26.9.1978. AAPD 1978, Dok. 278.

(96) Aufzeichnung Fredo Dannenbring, AA, 5.4.1978. Ebd., Dok. 101.

(97) Helmut Schmidt zu König Hussein von Jordanien, 30.7.1980. Aufzeichnung Klaus Max Franke, Bundeskanzleramt, 31.7.1980. AAPD 1980, Dok. 223.

(98) Helmut Schmidt zum Generalsekretär der Arabischen Liga, Chedli Klibi, am 22.7.1980. Aufzeichnung Heinz Wilhelm Fiedler, AA, 23.7.1980. Ebd., Dok. 219.

(99) Wie Anm. 218.

(100) Gespräch Helmut Schmidt - Mohammed Mubarak im Bundeskanzleramt, 1.9.1980. AAPD 1980, Dok. 97.

(101) Deutsch-saudi-arabisches Regierungsgespräch im Königspalast in Riad, 28.4.1981. AAPD 1981, Dok. 118.

(102) Botschafter Niels Hansen, Tel Aviv, an AA, 4.6.1982. AAPD 1982, Dok. 174.

(103) Gespräch Hans Dietrich Genscher - Menachem Savidor in Bonn, 9.11.1982. Ebd., Dok. 296.

(104) Gespräch Berndt von Staden - David Kimche in Bonn, 14.9.1982. Ebd., Dok. 239.

(105) Gespräch am 22. 4.1983. AAPD 1983, Dok. 111.

(106) Aufzeichnung vom 27.5.1983. Ebd., Dok. 159.

(107) Aufzeichnung vom 8.7.1983. Ebd., Dok. 209.

(108) Ebd., Dok. 299.

(109) Gespräch am 24.1.1984. AAPD 1984, Dok. 18.

(110) Aufzeichnung der Staatssekretäre Ruhfus und Meyer-Landrut, 4.10.1984. Ebd., Dok. 263.

(111) Weingardt, Israel- und Nahostpolitik, S. 334.

الفصل السابع

(1) Heribert Schwan/Rolf Steininger, Helmut Kohl. Virtuose der Macht, Mannheim 2010, S. 272 f.; vgl. auch die Schilderung des israelischen

Botscha_ers in Bonn, Benjamin Navon, Im vereinten Deutschland, in: Natan/Hansen, Israel, S. 192 f.

(2) Rolf Steininger, Deutsche Geschichte, Bd. 4, S. 321.

(3) Vgl. Navon, S. 193 f. (wie Anm.1).

(4) Vgl. hierzu auch das entsprechende Kapitel bei Steininger, Deutschland und die USA, S. 761-766.

(5) Richard Clark, Against All Enemies. Der Insiderbericht über Ame- rikas Krieg gegen den Terror, Hamburg 2004, S. 55 f.; s. auch meine Rezension in der FAZ, 24.9.2004.

(6) George C. Herring, From Colony to Superpower. U.S. Foreign Relations since 1776, Oxford 2008, S. 960.

(7) Clark, Enemies, S. 342 u. 370.

(8) Ebd., S. 371.

(9) George W. Bush, Decision Points, New York 2010, S. 233 ff.

ببليوغرافيا

1. *Dokumente*

Akten zur Auswärtigen Politik der Bundesrepublik Deutschland, hrsg. im Auftrag des Auswärtigen Amts vom Institut für Zeitgeschichte, München 1994 - 2014. [AAPD]

Zwischen Moral und Realpolitik. Deutsch-israelische Beziehungen 1945–1965. Eine Dokumentensammlung, hrsg. von Yeshayahu A. Jelinek, Gerlingen 1997. [Moral]

Der deutsch-israelische Dialog. Dokumentation eines erregenden Kapitels deutscher Außenpolitik, 8 Bände, hrsg. von Rolf Vogel, München u. a. 1987. [Dialog]

Berichte aus Israel 1946–1972. Die Berichte der diplomatischen Vertreter Österreichs, 12 Bände, hrsg. von Rolf Steininger, München 2004. [Berichte]

Israel und der Nahostkonflikt 1972–1976, hrsg. von Rolf Steininger und Rudolf Agstner, München 2006. [Israel]

Foreign Relations of the United States, hrsg. vom Department of State: 1964–1968: Volume XIX: Arab-Israel Crisis and War, 1967, Washington 2004; 1969–1976, Volume XXV: Arab-Israel Crisis and War, 1973, Washington 2011. [FRUS]

The October War and U. S. Policy, William Burr (ed.), National Security Archive, Washington 2003. [October War]

Henry Kissinger, Crisis. The Anatomy of Two Major Policy Crises, New York 2003. [Kissinger]

Der Kampf um Palästina 1924–1939. Berichte der deutschen Generalkonsuln in Jerusalem, hrsg. von Rolf Steininger, München 2007. [Palästina]

Berichte aus Jerusalem 1924–1938. Die Berichte der österreichischen Generalkonsuln, hrsg. von Rolf Steininger, München 2004. [Jerusalem]

Ursachen und Folgen, Bde. XVI und XVIII.

Der Völkermord an den Armeniern 1915/16. Dokumente aus dem Politischen Archiv des Auswärtigen Amts, hrsg. von Wolfgang Gust, Springe 2005.

2. Erinnerungen

Avnery, Uri, In den Feldern der Philister. Meine Erinnerungen aus dem israelischen Unabhängigkeitskrieg, Kreuzlingen/München 2005.

Ben Natan Asher/Hansen, Niels (Hg.), Israel und Deutschland. Dorniger Weg zur Partnerschaft, Köln u. a. 2005.

Birrenbach, Kurt, Meine Sondermissionen. Rückblick auf zwei Jahrzehnte bundesdeutscher Außenpolitik, Düsseldorf/Wien 1984.

Blankenhorn, Herbert, Verständnis und Verständigung. Blätter eines politischen Tagebuchs 1949 - 1979, Frankfurt am Main 1980.

Bush, George W., Decision Points, New York 2010.

Carmel, Alex/Eisler, Ejal J., Der Kaiser reist ins Heilige Land. Die Palästinareise Wilhelms II. 1898. Eine illustrierte Dokumentation, Köln 1999.

Clark, Richard, Against All Enemies. Der Insiderbericht über Amerikas Krieg gegen den Terror, Hamburg 2004.

Dajan, Moshe, Die Geschichte meines Lebens, München 1976.

Frank, Paul, Entschlüsselte Botschaft. Ein Diplomat macht Inventur, Stuttgart 1981.

Goldmann, Nahum, Mein Leben als deutscher Jude, Frankfurt am Main 1983.

Grobba, Fritz, Männer und Mächte im Orient. 25 Jahre diplomatischer Tätigkeit im Orient, Göttingen 1967.

Kissinger, Henry A., Memoiren 1973-1974, München 1982.

Lichtheim, Richard, Rückkehr. Erinnerungen aus der Frühzeit des deutschen Zionismus, Stuttgart 1970, S. 210.

Meir, Golda, Mein Leben, Hamburg 1975.

Osterheld, Horst, Außenpolitik unter Ludwig Erhard 1963-1966. Ein dokumentarischer Bericht aus dem Kanzleramt, Düsseldorf 1992.

Shinnar, Felix E., Bericht eines Beauftragten. Die deutsch-israelischen Beziehungen 1951-1966, Tübingen 1967.

Balke, Ralf, Hakenkreuz im Heiligen Land. Die NSDAP-Landsgruppe Palästina, Erfurt 2001.

Berggötz, Sven Olaf, Nahostpolitik in der Ära Adenauer. Möglichkeiten und Grenzen 1949-1963, Düsseldorf 1998.

Blasius, Rainer, Das Treffen Adenauer-Ben Gurion in New York im März 1960, in: Ingrid Böhler/Eva Pfanzelter/Rolf Steininger (Hrsg.), Stationen im 20. Jahrhundert, Innsbruck/Wien/Bozen 2011, S. 21- 31.

Blasius, Rainer, Geschäftsfreund statt diplomatische Beziehungen. Zur Israel-Politik 1962/63, in: Rainer Blasius (Hrsg.), Von Adenauer zu Erhard. Studien zur Auswärtigen Politik der Bundesrepublik Deutschland 1963 (Schriftenreihe der Vierteljahrshefte für Zeitgeschichte, Bd. 68), München 1994, S. 154–210.

Bodenheimer Max/Bodenheimer, Henrietta Hannah, Die Zionisten und das kaiserliche Deutschland, Bensberg 1972.

Eiff, Hansjörg, Die jüdische Heimstätte in Palästina in der deutschen Außenpolitik 1914–1918, in: Zeitschrift für Geschichtswissenschaft 60 (2012), 3, S. 202–227.

Eiff, Hansjörg, Die jüdische Heimstätte in Palästina in der Außenpolitik der Weimarer Republik, in: Zeitschrift für Geschichtswissenschaft 61 (2013), 12, S. 1005–1028.

Fürtig, Henner, Kleine Geschichte des Irak, München 2004.

Gensicke, Klaus, Der Mufti von Jerusalem und die Nationalsozialisten. Eine politische Biographie Amin el-Husseinis, Darmstadt 2007.

Gossman, Lionel, The Passion of Max von Oppenheim. Archaeology and Intrigue in the Middle East from Wilhelm II to Hitler, Cambridge 2013.

Hansen, Niels, Aus dem Schatten der Katastrophe. Die deutsch-israelischen Beziehungen in der Ära Konrad Adenauer und David Ben Gurion, Düsseldorf 2002.

Herring, George C., From Colony to Superpower. U.S. Foreign Relations since 1776, Oxford 2008.

Jaschinski, Klaus/Waldschmidt, Julius (Hrsg.), Des Kaisers Reise in den Orient 1898, Berlin 2002.

Kreutzer, Stefan M., Dschihad für den deutschen Kaiser. Max von Oppenheim und die Neuordnung des Orients (1914–1918), Graz 2012.

Lawrence von Arabien. Genese eines Mythos. Begleitband zur Sonderausstellung „Lawrence von Arabien", Mainz 2010.

Lebel, Jennie, The Mufti of Jerusalem. Haj-Amin el Husseini and National-Socialism, Belgrade 2007.

Loth, Wilfried/Hanisch, Marc (Hrsg.), Erster Weltkrieg und Dschihad. Die Deutschen und die Revolutionierung des Orients, München 2014.

Mallmann, Klaus-Michael/Cüppers, Martin, Halbmond und Hakenkreuz. Das Dritte Reich, die Araber und Palästina, Darmstadt 2006.

McKale,Donald M., „The Kaiser's Spy“: Max von Oppenheim and the Anglo-German Rivalry Before and During the First World War, in: European History Quarterly, 27 (1997), S. 199–220.

McMeekin, Sean, The Berlin-Baghdad Express. The Ottoman Empire and Germany's Bid for World Power 1898– 1918, London 2010.

Oren, Michael B., Six Days of War. June 1967 and the Making of the Modern Middle East, Oxford 2002.

Parker, Richard (ed.), The October War: A Retrospective, Gainesville 2001.

Quandt, William P., Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967, Washington 1993.

Rabinovich, Abraham, The Yom Kippur War. The Epic Encounter that Transformed the Middle East, New York 2004.

Richter, Jan Stefan: Die Orientreise Kaiser Wilhelms II. 1898. Eine Studie zur deutschen Außenpolitik, Hamburg 1997.

Röhl, John C. G., Wilhelms seltsamer Kreuzzug, in: DIE ZEIT, Nr. 42, 8.10.1998, S. 30–36.

Schäuble, Martin/Flug, Noah, Die Geschichte der Israelis und Palästinenser, München 2009.

Schumann, Frederik, Die deutsche Nahostpolitik 1969-1973. Die sozial-liberale Koalition zwischen Interessenpolitik und moralischer Verpflichtung, Saarbrücken 2012.

Schwan, Heribert/Steininger,Rolf, Helmut Kohl. Virtuose der Macht, Mannheim 2010.

Schwanitz, Wolfgang G., Islam in Europa, Revolten in Mittelost. Islamisten und Genozid von Wilhelm II. und Enver Pascha übe Hitler und al-Husaini bis Arafat, Usama Bin Laden und Ahmadinejad sowie Gespräche mit Bernard Lewis, Berlin 2013.

Schwanitz, Wolfgang G., Adenauer in New York, Pawelke in Kairo, in: Historisch-Politische Mitteilungen der Konrad-Adenauer-Stiftung 10 (2003), s. 151–172.

Schwanitz, Wolfgang G. (Hrsg.), Deutschland und der Mittlere Osten, Leipzig 2004.

Segev, Tom, Es war einmal ein Palästina. Juden und Araber vor der Staatsgründung Israels, Berlin 2005.

Segev, Tom, 1967. Israels zweite Geburt, München 2007.

Steininger, Rolf, Der Nahostkonflikt, Frankfurt am Main 2005; über-

arbeitete und aktualisierte Neuausgabe 2012/2014. [Nahostkonflikt]

Steininger, Rolf, Der Sechstagekrieg, in: Aus Politik und Zeitgeschichte 19/2007, 7.5.2007.

Steininger, Rolf, Deutschland und die USA. Vom Zweiten Weltkrieg bis zur Gegenwart, Reinbek/München 2014.

Steininger, Rolf, Bittere Lektion. Der Jom-Kippur-Krieg im Herbst 1973 brachte Israel für einen Moment an den Rand des Untergangs, in: DIE ZEIT, Nr. 37, 5.9.2013, S. 19.

Thurau, Peter, Lawrence von Arabien. Ein Mann und seine Zeit, München 2010.

Timm, Angelika, Hammer – Zirkel – Davidstern. Das gestörte Verhältnis der DDR zu Zionismus und Staat Israel, Bonn 1997.

Weingardt, Markus A., Deutsche Israel- und Nahost-Politik. Die Geschichte einer Gratwanderung seit 1949, Frankfurt am Main 2002.

Will, Alexander, Kein Griff nach der Weltmacht. Geheime Dienste und Propaganda im deutsch-österreichisch-türkischen Bündnis 1914–1918, Köln u. a. 2012.

Wolffsohn, Michael, Wem gehört das Heilige Land? Die Wurzeln des Streits zwischen Juden und Arabern, München 2002.

Wright, Lawrence, Thirteen Days in September. Carter, Begin, and Sadat at Camp David, New York 2014.

البروفيسور رولف شتاينغر

■ من مواليد العام 1942 في ولاية شمال الراين في ألمانيا.

■ درس الأدب الإنجليزي والتاريخ في جامعات ماربورغ وغوتينغين وميونخ في ألمانيا، وفي جامعتي لانكستر وكارديف في بريطانيا، وحاصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة في العام 1971.

■ حاصل على درجة الأستاذية في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة هانوفر في العام 1976.

■ درّس التاريخ في جامعة هانوفر، وانتقل للتدريس في جامعة إنسبروك في النمسا.

■ يتولى منصب كبير الباحثين في مركز آيزنهاور للدراسات الأمريكية في جامعة نيو أورليانز.

■ درّس في العديد من الجامعات الأوروبية.

■ أسّس معهد التاريخ المعاصر في جامعة ليوبولد فرانسينس في مدينة إنسبروك النمساوية، وتولّى إدارته بين العامين 1984 و2010.

■ وضع العديد من الكتب والمؤلفات التي تناولت التاريخ الألماني، وبشكل خاص مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

■ حاصل على العديد من الأوسمة تقديرا لجهوده العلمية والأكاديمية.

د. لورنس نسيب الحناوي

■ من مواليد محافظة السويداء في الجمهورية العربية السورية، العام 1980.

■ درس العلوم السياسية في المعهد العالي للعلوم السياسيــة، وتخرج فيه في العام 2001.

■ تابع دراسته في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، قبل أن ينتقل إلى ألمانيا، ليحصل على درجة الماستر في الإدارة والعلاقات العامة من كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية في جامعة دارمشتات التقنية.

■ حصل في العام 2014 على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة دارمشتات التقنية.

■ عمل لدى العديد من المراكز البحثية والمنظمات غير الحكومية في ألمانيا باحثا في شؤون الشرق الأوسط والعالم العربي، ومدرسا تحت الإشراف في جامعة دارمشتات التقنية.

■ يعمل اليوم في مجال العلاقات العامة وتقديم الاستشارة السياسية والإعلامية في برلين، ويُحضّر لدرجة الأستاذية في العلوم السياسية.

د. رضوان السيد

■ ولد في العام 1949 في ترشيش، جبل لبنان.

■ بعد الحصول على الثانوية في أزهر لبنان ببيروت في العام 1965، مضى للدراسة العالية بكلية أصول الدين، جامعة الأزهر بالقاهرة (1966-1971).

■ ذهب في العام 1972 إلى ألمانيا الاتحادية، حيث تابع العمل على الدكتوراه (1973-1977) بجامعة توبنغن (معهد الدراسات الشرقية).

■ درّس بالجامعة اللبنانية أستاذا للفكر الإسلامي (1978-2014)، وخلال ذلك عمل أستاذا زائرا بجامعات صنعاء وألمانيا (بامبرغ) والنمسا (سالسبورغ) والولايات المتحدة (هارفرد وشيكاغو).

■ أشرف على إصدار ثلاث مجلات فكرية وأكاديمية وهي: «الفكر العربي» (1979 - 1985)، و«الاجتهاد» (1988-2004)، و«التسامح/ التفاهم» (2004).

■ من أهم أعماله العلمية:

«الأمة والجماعة والسلطة» (1984)، «الإسلام المعاصر» (1987)، «الصراع على الإسلام» (2004)، «المستشرقون الألمان» (2007)، «أزمنة التغيير: الدين والدولة والإسلام السياسي» (2014)، «التراث العربي في الحاضر» (2014)، «العرب والإيرانيون» (2015).

■ له جهود في تحقيق النصوص من بينها:

«مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين» للنيسابوري (1979)، «قوانين الوزارة وسياسة الملك» للماوردي (1979)، «الإشارة إلى أدب الإمارة» للمرادي (1981)، «تسهيل النظر وتعجيل الظفر» للماوردي (1987)، «تحفة الترك فيما يجب أن يُعمل في المُلْك» للطرسوسي (1993)، «نصيحة الملوك» للماوردي (2015).

هذا الكتاب...

يضم هذا الكتاب بين دفتيه موسوعة مرجعية، أخذت على عاتقها مهمة تقديم عرض شامل وجامع للعلاقة التي ربطت ألمانيا بالمشرق العربي منذ عهد القيصر فيلهلم الثاني، وإبان الحرب العالمية الأولى، مرورا بمرحلة ما بين الحربين العالميتين، وبالموقف الألماني من تأسيس إسرائيل، وعلاقات التجاذب التي قامت بين ألمانيا والدول العربية، وحربي يونيو وأكتوبر، وانتهاء بالسياسة التي انتهجتها ألمانيا حيال الشرق الأوسط بعد توحيد الألمانيتين وحتى اليوم.

لقد تناولت العديد من الدراسات الحديثة المراحل المختلفة التي مرّت بها السياسة الألمانية في الشرق الأوسط، غير أن الأمر الذي كان يُفتقَر إليه لإتمام حلقات هذه السلسلة هو تقديم مُلخَص شامل وجامع لهذه الكتب، وهذا هو بالضبط ما يضطلع به هذا الكتاب، منطلِقا من أساس نتائج الأبحاث التي ضمتها دفات الكتب الحديثة التي صدرت أخيرا، ومن تحليل وتقييم الأرشيف الضخم لوزارة الخارجية الألمانية، وتقارير الديبلوماسيين في مختلف المراحل التي يستعرضها.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 575 - 4



إصدارات المجلس متوافرة إلكترونيا على موقعنا:
WWW.NCCAL.GOV.KW/PUBLICATIONS